سلسلة الوعى الحضاري (١٠)

القوة الذكية
في السياسة الخارجية

دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005-2013

تأليف

سماح عبد الصبور عبد الحى

تقديم

أ.د/ نادية محمود مصطفى

أستاذ العلاقات الدولية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية



دار البشير
للثقافة والعلوم

هل القوة الناعمه والقوة الذكية قاصرة على استخدامات القوى الكبرى والغربية فقط ؟ حيث ان الادبيات الخاصة بتطبيقات هذه القوى امتدت بالاساس الى نماذج امريكية وأوروبيه اخرى وتظل المنطقة العربية وجوارها الحضاري التركي والإيراني في قلب إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية وامتداداتها الخارجية منذ نهاية الحرب الباردة. فلقد تنافس على المنطقة مشروعان متقابلان: التركي والإيراني، ولجأ كل منهما إلى أدوات القوة الناعمة، كل وفق استراتيجية نموذجه وسياساته. وكان للمشروع الإيراني لدعم النفوذ في المنطقة العربية ركائز أساسية؛ منها الطوائف الشيعية وخاصة في لبنان. ولم تحز أدوات القوة الناعمة لهذا المشروع قدر الاهتمام الذي حازته أدوات القوة الصلدة له وعلى رأسها البرنامج النووي

تصميم الغلاف أحمد الحوتي ٠١٠٠٥٨٣٣٨٥٢

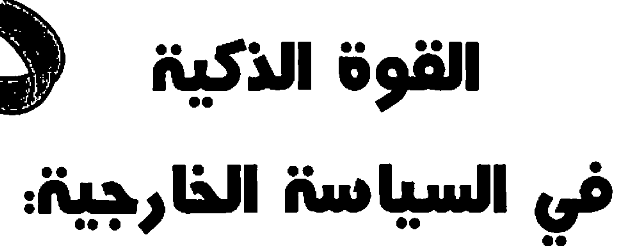


٢٩ أ ش عبد الرحيم صبرى الدقى
ت / فاكس : 0237498718
موبايل : 01115700570
www.ccps-egypt.com





دار البشير للثقافة
01012355714 - 01152806533
darelbasheerealla@gmail.com
darelbasheer@hotmail.com



القوة الذكية في السياسة الخارجية:

دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان

(٢٠٠٥: ٢٠١٣)

سماح عبد الصبور عبد الحي

تقديم

أ.د نادية محمود مصطفى

دار البشير
للثقافة والعلوم



اسـم الكتـاب: القوة الذكية في السياسة الخارجية
التـأليـف: سماح عبد الصبور عبد الحي
موضع الكتـاب: سياسة
عـدد الصفحـات: 280
عـدد المـلازم: 17.5
مقاس الكتـاب: 17 × 24
عـدد الطبعـات: الطبعة الأولي
الإيداع القانوني: 16722/ 2014
الترقيم الدولي: I.S.B.N.978/977/278/449/3
الصف التصويري: الندي للتجهيزات الفنية

1435 هـ
2014 م

التوزيع والنشر
دار البشير للثقافة والعلوم
مصر
darelbasheer@hotmail.com
darelbasheeralla@gmail.com
ت: 01152806533 - 01012355714



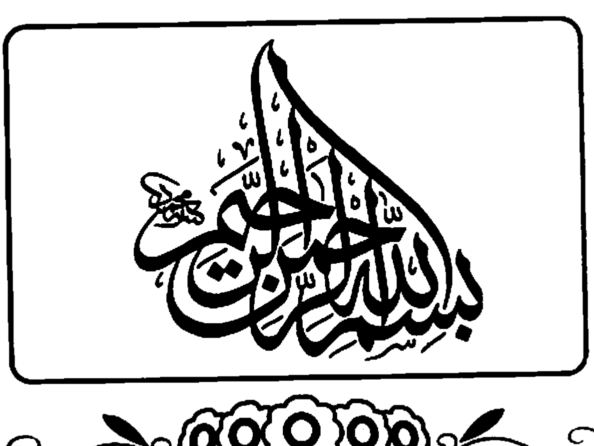
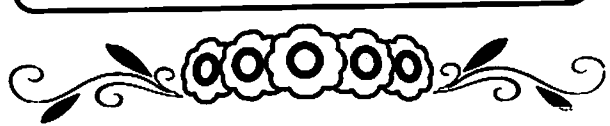
- (02) 37498745 - (02) 37498718
01115700570
www.ccps-egypt.com
cenciv@ yahoo.com



الإهداء

إلى

روح والدي الحبيب


بسم الله الرحمن الرحيم


تقديم

بقدرما يمر الفضاء العالمي – بمستوياته المختلفة السياسات الخارجية والعلاقات الدولية والتفاعلات النظمية الإقليمية منها وعبر الإقليمية والعالمية- بتغيرات متواترة منذ نهاية الحرب الباردة والقطبية الثنائية، بقدر ما يمر التنظير لهذا الواقع بتغيرات متزامنة تتأثر به وتؤثر بدورها في هذا الواقع وتنعكس على كيفية قراءته وفهمه وتفسيره ومن ثم تغييره.

ومن المناطق النظرية المهمة التي شهدت تغيرات وتحولات مهمة: مفهوم «القوة»؛ سواء ما يتصل بطبيعة القوة أو هيكل توزيع القوة عالميا وإقليميا، أو عمليات إدارة سياسات القوى (صراعية أو تعاونية). ومن ثم شهدنا صعودا لمفهوم القوة الناعمة ثم القوة الذكية، في مقابل ما عرفه من قبل مفهوم القوة الصلدة من ذيوع وانتشار في إطار السيادة والهيمنة السابقة للمنظور الواقعي بمفرده؛ حيث بدأت جدالات هذا المنظور مع منظورات أخرى مقارنة أخذت في الظهور على ساحة العلم منذ منتصف السبعينيات، وكان مفهوم القوة من أهم أبعاد هذه الجدالات.

فلقد ارتبطت هذه الجدالات بتغيرات واضحة في توازنات القوى العالمية وفي أجنده القضايا العالمية بل والأهم فيما تواجهه القوى الكبرى من تحديات عالمية فرضت عليها تكييف استراتيجياتها وسياساتها وأدواتها حتى تتمكن من الحفاظ على تفوقها العالمي. ولذا لا عجب أن مفاهيم القوة الناعمة ثم القوة الذكية ظهرت على صعيد الأدبيات الأمريكية النظرية في نفس الوقت الذي أخذت تصعد فيه ، منذ أوائل التسعينيات أيضا مقولات الصراع بين الحضارات والثقافات والأديان، التي استدعت آليات جديدة لكسب العقول والقلوب، إلى جانب آليات فرض الإرادة بالقوة، وجميعها آليات تنبني على مفاهيم القوة الذكية.

ويقدر ما فرضت هذه التغيرات النظرية والتطبيقية الاهتمام بارتباطها بتوجهات القوى الكبرى، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة تجاه الجنوب، وخاصة تجاه «العالم الإسلامي»، بقدر ما برزت بقوة مكانة مفاهيم القوة الناعمة والذكية في أساليب إدارة الحرب العالمية على الإرهاب بقيادة أمريكية؛ وهي الحرب التي وإن ارتكزت على أساليب القوة الصلدة لضرب ما سمته مراكز وقواعد الإرهاب بالقوة العسكرية في أماكن متفرقة من العالم

الإسلامي، بقدر ما استدعت أساليب أخرىٰ إما لتغيير ما في قلوب وعقول الشعوب المستهدفة باعتبارهم مصادر وجذورا للإرهاب، أو لتجميل صورة الحل الأمني العسكري الأمريكي الإرهابي ضد تلك الشعوب تحت ذرائع ثقافية وحضارية تخفىٰ حقيقة الأطماع الاستراتيجية السياسية منها والاقتصادية.

وفي المقابل ظل التساؤل: هل القوة الناعمة والقوة الذكية قاصرة علىٰ استخدامات القوىٰ الكبرىٰ والغربية فقط؟ حيث إن الأدبيات الخاصة بتطبيقات هذه القوة امتدت بالأساس إلىٰ نماذج أمريكية وأوربية أخرىٰ وخاصة بالناتو.

ولم تكن هذه النماذج قادرة علىٰ أن تخفي أن إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية –بعد نهاية الحرب الباردة– يجري علىٰ قدم وساق عبر أقاليم العالم، سواء بقيادات إقليمية أو بتدخلات خارجية واضحة.

وتظل المنطقة العربية وجوارها الحضاري التركي والإيراني في قلب إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية وامتداداتها الخارجية منذ نهاية الحرب الباردة. فلقد تنافس علىٰ المنطقة مشروعان متقابلان: التركي والإيراني، ولجأ كل منهما إلىٰ أدوات القوة الناعمة، كل وفق استراتيجية نموذجه وسياساته. وكان للمشروع الإيراني لدعم النفوذ في المنطقة العربية ركائز أساسية؛ منها الطوائف الشيعية وخاصة في لبنان. ولم تحز أدوات القوة الناعمة لهذا المشروع قدر الاهتمام الذي حازته أدوات القوة الصلدة له وعلىٰ رأسها البرنامج النووي.

ومن ثم فإن الكتاب الذي أشرف بتقديمه هو كتاب تنبع أهميته من اعتبارات أكاديمية واعتبارات عملية. فمن ناحية يعكس موضوع الكتاب اهتمام الجيل الجديد من باحثي العلوم السياسية وأعضاء الهيئة المعاونة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بصفة خاصة، بالجديد في علم العلاقات الدولية ولكن علىٰ النحو الذي يربطه بقضايا المنطقة وتحدياتها، وعلىٰ نحو يجسد مفهوم العلم النافع، العلم الذي لا يختنق بالتجريدات النظرية ولكن يحمل هموم الواقع وكيفية إدارته، العلم الذي لا يغرق في تفاصيل الجاري من الأمور فيظل قادرا علىٰ تقديم الرؤية الكلية.

ومن ناحية أخرىٰ يمثل المشروع الإيراني للنفوذ في المنطقة تحديا حضاريا من أكثر من زاوية. أولها– اختبار مخاطر الاختلافات المذهبية السنية الشيعية، علىٰ اعتبار أن أحد أهم مداخل هذا المشروع للمنطقة هو «الشيعة» مرتدية أغطية أخرىٰ. وثاني هذه التحديات: أن

المشروع الإيراني قدم نفسه باعتباره مشروعا ثوريا تحريريا مستقلا يواجه المشروع الأمريكي الصهيوني. وهذا الأمر الذي كشف التناقض مع مواقف مشروعات عربية تحمل نفس التوجهات الثورية التحررية الاستقلالية إلا أنها ترفع تعصبات قومية: العروبة-الفارسية.

ومن ناحية ثالثة: مفاهيم القوة الجديدة -الناعمة والذكية- ليست مفاهيم غربية حضارية فقط. فهي وإن عكست في طبيعتها الانجلو ساكسونية اهتماما متزايدا بوزن الأبعاد المعيارية والقيمية مثل الأفكار والثقافة والهوية إلا أنها تظل مغلفة بمعاني الصراع والاستعلاء. فالقوة الناعمة في التأصيل الغربي ليست من أجل بناء تعددية تنافسية بين النماذج الحضارية تتجاوز قسر وقهر القوة الصلدة، ولكنها سبيل من سبل خدمة وتدعيم مخرجات هذه القوة الصلدة الغربية، وفق النموذج المعرفي الحداثي العلماني؛ ومن هنا تتضح دواعي تأصيل القوة الذكية بعد القوة الناعمة. والأهم هو توظيف هذه القوة في مواجهة الشعوب أو الدول المختلفة حضاريا وغير المنتمية لنفس التقاليد الحضارية، من أجل تأكيد الهيمنة الحضارية الغربية وعالميتها.

وفي المقابل فإن للأبعاد المعيارية القيمية مكانة متصدرة ولكن على نحو مختلف في منظورات حضارية مقارنة مع المنظورات الحضارية الغربية الواقعية العلمانية بامتياز. ومن هنا فإن استخدامات ما يسمى بالقوة الناعمة هو من طبائع الأمور وفق هذه المنظورات، وخاصة المنظور الحضاري الإسلامي للعلاقات الدولية، حيث إن مفهوم القوة المقارن من هذا المنظور، ينطلق من المادية الأسس القيمية والمعيارية سواء عند نقد مفاهيم القوة الواقعية أو عند بناء مفهوم جديد للقوة ينطوي على قدر كبير من التوازن بين الأبعاد القيمية والأبعاد المادية للقوة. كما يعكس من ناحية أخرى قدرا كبيرا من التفاعل بينها وعلى نحو يتجاوز التضاد. كما تحدث هذه القوة تأثيراتها من ناحية ثالثة في إطار من التدافع التداولي بين الأمم بعيدا عن عمليات الصراع الاستئصالي.

ولذا ليس من الغريب أن تكون ممارسات الدول الإسلامية تجاه بعضها البعض مرتكزة، بدرجة واضحة، إلى هذه الأنماط من القوة. ورغم ما يبدو وحتى الآن، من عجز هذه الدول عن بناء خبرة تضامنية تعاونية، إن لم يكن وحدوية -قوية فإن ذلك لا يرجع إلى فقدانها المشترك في عناصر القوة المعنوية والقيمية والرمزية (التاريخ واللغة والدين والثقافة والحضارة) بقدر ما يرجع إلى الاختلافات الهيكلية المادية والتدخلات الخارجية والتي هي جزء كبير من الإرث الاستعماري. وجميع هذه العوامل تؤسس فجوة بين واقع هذه

الشعوب وبين مفهوم القوة من منظور حضاري إسلامي.

ومن ناحية رابعة: إذا لم يكن بمقدور الدول العربية والإسلامية دعم قدراتها الجماعية علىٰ صعيد السياسات العليا (الاقتصادية والعسكرية) فإنه بمقدورها أن تدعم هذه القدرات علىٰ صعيد «السياسات الدنيا» وما يرتبط بها من عناصر القوة الناعمة. وحينئذ لن يكون علىٰ هذه الدول -فيما بينها- أن تسوِّق لنموذج معرفي حضاري مغاير أو أن تستبدل نموذجا حضاريا قائما، ولكنْ سيكون عليها تدعيم أواصر وعرىٰ المشترك من شعوب الأمة: عقلًا وعقيدة ووجدانا وروحا، ليس كغاية في حد ذاتها، حيث تقوم علىٰ ذلك أجهزة ومؤسسات متنوعة دينية وشعبية، ولكن كوسيلة تنطلق منها وتدعمها جهود المؤسسات السياسية والاقتصادية للسياسات الداخلية والخارجية. فالمشترك القيمي بين شعوب الأمة (ثنائيا أو اجتماعيا) قادر من خلال تحفيز التعاون المشترك علىٰ دعم تحقيق المصالح المادية.

وإذا كان التحليل العلمي المنظم، نظريا وتطبيقيا في هذا الكتاب يبرهن هذه الأبعاد الأربعة المشار إليها عاليا عن أهمية موضوعه ودلالاته الممتدة، إلا أنه لابد وأن يثير الآن -علىٰ ضوء سياسات إيران وحزب الله التدخلية في العراق والمعادية للثورة السورية- الكثير من الانتقادات أو الاتهامات للاهتمام بنموذج امتداد النفوذ الإيراني للمنطقة من خلال أدوات القوة الناعمة لسياستها تجاه لبنان ويقع في قلب هذه السياسات حزب الله حليف إيران في سياساته تجاه مقاومة إسرائيل ومساندة قضية المقاومة الفلسطينية المسلحة، والتي سبق أن حازت رضاءً عربيا وفي هذا الصدد يجب الإشارة إلىٰ الأمرين التاليين:

من ناحية: يقدم الكتاب تحليلًا علميًا منظمًا نظريًا تطبيقيا يحقق نقلة في تطبيق مفهوم القوة الذكية علىٰ دراسة حالات من القوىٰ الإقليمية المتوسطة مثل إيران، وتجاه حالة من الحالات التي تبين أيضًا أن تطبيقات القوة الناعمة والذكية لا تكون فقط بين شعوب دول مختلفة ثقافيًا أو أيديولوجيًا، ولكن أيضًا تستخدم بين شعوب ذات مشترك ثقافي. ومن ثم يصبح للقوة الناعمة تأثيرات (تضامنية تعاونية) تختلف عن نظائرها بين دول كبرىٰ غربية وشعوب عربية وإسلامية.

الأمر الثاني: إن التحليل العلمي المنظم لدراسة أي موضوع يقوم علىٰ منهاجية واضحة، يتم تقدير نتائجها وفق طبيعتها. وهذه العملية لا تنفي التحيزات المعرفية والسياسية. والدراسة التي يقدمها هذا الكتاب تشخص المواقف الإيرانية وتفسرها، سواء قبلنا بنتائجها ودلالاتها أم لا، بطريقة منظمة. ومما لا شك فيهٔ أن بعضا من جوانبها يطرح التساؤلات

الناقدة أو المهاجمة لدوافع السياسة الإيرانية الحقيقية وماهية أدواتها وغاياتها المرجوة وآثارها على النفوذ الإيراني في المنطقة على حساب مشروعات عربية مفتقدة حتى الآن.

ويسعدني تقديم هذا الكتاب للأستاذة سماح عبد الصبور ويضم أطروحتها لماجستير العلوم السياسية التي سعدت بالإشراف عليها. فإن سماح عبد الصبور المدرس المساعد بقسم العلوم السياسية تمثل نموذج الباحثة الواعدة المأخوذة بالتأصيلات النظرية والجديد في العلم، ولكن دون انفصال عن احتياجات دراسة واقعها العربي والإسلامي بأسلوب علمي منظم تفتقد إليه الساحة السياسية المصرية والعربية، وهي تموج بالتعميمات والتأويلات المحملة بالتعصب السياسي.

والحمد لله

10 مايو 2014 أ/ د. نادية مصطفى

أستاذ العلاقات الدولية

ورئيس قسم العلوم السياسية الأسبق

❋ ❋ ❋

مقدمة

يعد مفهوم القوة مفهومًا محوريًا في العلاقات الدولية، إلا أنه طرأت علىٰ المفهوم العديد من التحولات التي عكست تطور واقع العلاقات الدولية ومحاولة العلم التنظير لهذا الواقع، ولقد اختلفت منظورات العلاقات الدولية في تناولها لمفهوم القوة، وقد جاء المنظور الواقعي بروافده المختلفة للتأكيد علىٰ أهمية القوة العسكرية بالأساس في العلاقات الدولية، حيث بنيت العلاقات بين الدول والتي مثلت الفواعل الرئيسية في العلاقات الدولية منذ بدايتها علىٰ القوة العسكرية.

ومع تزايد التسلح والحروب تزايدت المخاطر المترتبة علىٰ استخدام القوة العسكرية وخاصة مع ظهور أسلحة الدمار الشامل وانتشارها،وفي ظل المخاطر المترتبة علىٰ استخدام القوة العسكرية ووجود رأي عام عالمي رافض لاستخدام ذلك النوع من القوة تراجع استخدام القوة العسكرية،وأصبح الاهتمام بين الدول ليس باحتلال إقليم دولة ما بل ما يمكن فعله فوق ذلك الإقليم من سياسات تجارية وبيئية واقتصادية وثقافية[1]،ولقد ظهرت أبعاد أخرىٰ للصراع في ظل الثورة التكنولوجية مثل الهجوم الإلكتروني " Cyber Attacks"،فأصبح بإمكان الفاعل الدولي تدمير أهدافه بدون جيوش نظامية وحروب، وأصبح المستهدف الآن مجتمعات العدو وإرادتها السياسية[2].

وفي ضوء المراجعات التي قامت بها الدول لسياستها الخارجية وخاصة الدول الكبرىٰ التي تسعىٰ للحفاظ علىٰ توازن واستقرار النظام العالمي لصالح استمرار هيمنة تلك الدول، وجد صانعو قرار السياسة الخارجية أنه من الصعب الفصل بين أدوات القوة،فالقوة العسكرية والاقتصادية قد تصبح أحد مصادر قوة الدولة الناعمة لأنها تجذب الآخرين،و من الصعب أن تعمل القوة الصلبة وحدها في ظل تزايد الخسائر الناجمة من الحروب، وعلىٰ الناحية الأخرىٰ فمن الصعب أيضا أن تعمل القوة الناعمة وحدها دون وجود قوة عسكرية واقتصادية تدعم مكانة الدولة عالمياً، الأمر الذي أدىٰ إلىٰ ظهور «القوة الذكية في

---

(1) John Orme, The Utility of Force In a World of Scarcity, International Security , Vol: 22,No 3,Winter 1997-1998,PP 138-141.

(2) Joseph Nye, Is Military Power Becoming Obsolete, Korea Times, 13-1-2010.

السياسة الخارجية » وهي استراتيجية متكاملة تسعىٰ إلىٰ الجمع مابين القـوة الـصلبة والقـوة الناعمة.

ولبناء القوة الذكية للدولة لا بد من الأخذ في الاعتبار الهدف الذي يتجه الفاعـل الـدولي إلـىٰ ممارسـة القـوة نحـوه، وطبيعتـه الداخلية،وحـدوده وسـياقه، و كـذلك المعرفـة الذاتيـة بالأهداف المبتغـاة مـن وراء القـوة الذكيـة،والإمكانات المتاحـة لـدىٰ الفاعـل الـدولي،وهل تـستطيع تلـك الإمكانـات تحقيـق الأهـداف، ويـأتي ذلـك في إطـار مراعـاة الـسياق الإقليمـي والعالمي الذي تمارس فيه القوة بأدواتها المختلفة،حيث إن ذلك السياق يبرز مجموعـة مـن التحديات التي توضع علىٰ استخدام تلك القوة ويختلـف ذلـك مـن سـياق إلـىٰ آخر،ويـضاف إلىٰ ذلك الأدوات التي سيتم توظيفهـا،وكيف وأيـن ومتـىٰ يـتم توظيفهـا، وهـل يـتم توظيـف تلـك الأدوات منفــردة أم مجتمعــة، وأي الأدوات أفــضل تحــت أي الظــروف، وكــذلك المؤسـسات التـي تـساهم في ممارسـة القـوة الذكيـة، فـالقوة الذكيـة تحتـاج إلـىٰ مؤسـسات متوازنة جيدة التمويل والإعداد، وأن يكون هناك نوع من التعـاون والتنسيق بين مؤسـسات القوة الناعمة والقوة الصلبة، لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة[1]

وقد برز استخدام القوة الذكية في السياسات الخارجية للدول التي اتجهـت للتأكيـد علىٰ القوة العسكرية واستمرار حالات التسلح، مع إدماج تلك القوة بـأدوات ناعمـة أخـرىٰ غيـر العـسكرية، وقـد اتـضح ذلـك في تحركـات القـوىٰ الكـبرىٰ مثـل الولايـات المتحـدة الأمريكية التي لـم تعـد ترتكـز سياسـتها الخارجيـة علىٰ القـوة العـسكرية فقـط، بـل ظهـرت أدوات القوة الناعمة الأمريكيـة علـىٰ الـساحة الدوليـة، وكـذلك الـصين التـي صـعدت كقـوة اقتصادية مع الارتفاع في نفقات التسلح الصينية من جانب ووجود بـرامج وتحركـات ثقافيـة مـن جانـب آخـر ، كمـا بـرز الاتحـاد الأوربي علىٰ الـساحة الدوليـة كقـوة مـؤثرة اقتـصادياً وثقافياً.

وعلىٰ المستوىٰ الإقليمـي، بـرزت إيـران كقـوة إقليميـة تـسعىٰ إلـىٰ لعـب دور ريـادي في المنطقـة. فـإيران بجانـب تأكيـدها علـىٰ أهميـة القـوة العـسكرية واسـتمرارها في برنامجهـا النووي مع زيادة قدراتها العسكرية رغم الضغوط الدولية، فهناك استراتيجية إيرانية واضـحة تؤكد علىٰ القوة الناعمة في السياسة الخارجية، فقد أكـدت الثـورة الإيرانيـة منـذ قيامهـا علـىٰ

(1) Ernest J Wilson, **Hard power-Soft power-Smart power**, USA: SAGE, 2008 , pp116-118.

أهمية الدور الإيراني في الدفاع عن حقوق الدول المستضعفة وضرورة نشر النموذج الإيراني باعتباره نموذج قدوة للدول الإسلامية، والتأكيد على أهمية القضية الفلسطينية وأهمية وجود مشروع مقاومة في المنطقة للتدخلات الغربية تقوده إيران.

ولقد تجاوزت الاستراتيجية الإيرانية دول المنطقة نحو دعم التحالف مع دول القارة الإفريقية ودول أمريكا اللاتينية،وذلك بجانب تدعيم علاقاتها مع أقطاب عالمية صاعدة على رأسها الصين وروسيا،ولقد لعبت الدبلوماسية الإيرانية دورًا كبيرًا في دعم تحركات السياسة الخارجية الإيرانية.

وتسعى هذه الدراسة إلى دراسة القوة الذكية كمفهوم برز في حقل العلاقات الدولية. وحيث أن تطبيقات المفهوم تناولت بالأساس الدول الكبرى، فإن الدراسة تسعى إلى تطبيق المفهوم على حالة فاعل إقليمي وهي الحالة الإيرانية،وذلك بالتطبيق على التحركات الإيرانية تجاه لبنان خلال فترة الدراسة .

وتعد السياسة الإيرانية تجاه لبنان من أبرز ملامح القوة الذكية الإيرانية، حيث تتدخل إيران لدعم حزب الله اللبناني من ناحية،والتحرك بأدوات مختلفة للقوة نحو الدولة اللبنانية من ناحية أخرى،ولقد برزت ملامح القوة الذكية الإيرانية تجاه لبنان عامة وحزب الله خاصة مع وصول التيار المحافظ بقيادة الرئيس أحمدي نجاد إلى سدة الحكم في إيران عام 2005،حيث تعددت أدوات القوة الإيرانية في التحرك نحو لبنان من أدوات عسكرية وثقافية وسياسية، ويأتي ذلك في إطار قضية أكبر وهي قضية دعم محور المقاومة في المنطقة في إطار مشروع المقاومة الذي تقوده إيران.

ومن هنا تأتي أهمية اختيار الحالة اللبنانية لدراسة القوة الذكية في السياسة الخارجية الإيرانية خاصة في ظل وجود المشترك الثقافي الشيعي.

وفي ضوء ما سبق تسعى الدراسة للإجابة على تساؤل بحثي رئيس وهو :

لماذا برز مفهوم القوة الذكية في العلاقات الدولية؟ وما هي أبعاد القوة الذكية وأهميتها بالمقارنة بالقوة الناعمة والقوة الصلبة ؟ ولماذا اتجهت إيران إلى لبنان بأدوات القوة الذكية؟ ولماذا تعد الحالة اللبنانية أكثر ملاءمةً لتحركات القوة الذكية الإيرانية ؟

ويتضمن السؤال البحثي الرئيس للدراسة مجموعات من التساؤلات الفرعية تدور حول :

أ- كيف اختلفت منظورات العلاقات الدولية في رؤيتها لمفهوم القوة في السياسة الخارجية، أي كيف تطور مفهوم القوة من منظورات مقارنة ؟

- لماذا برز مفهوم القوة الذكية في دراسات السياسة الخارجية؟ وما هي أبعاد المفهوم، وأهميته مقارنةً بأنواع القوة الأخرىٰ ؟
- ما هو وضع هذا المفهوم من سياسة القوىٰ الإقليمية مقارنة بالقوىٰ الكبرىٰ؟ وهل تتوزع في الحالة الواحدة، القوة الصلبة والقوة الناعمة، بين فواعل مختلفة رسمية وغير رسمية ؟

ب - لماذا استطاعت إيران كقوة إقليمية توظيف القوة الذكية في سياستها الخارجية؟ وما هي العوامل والإمكانات الإيرانية التي دعمت استخدام إيران للقوة الذكية في تحركاتها كقوة إقليمية ؟

ج - لماذا اتجهت إيران إلىٰ لبنان بأدوات القوة الذكية؟ وكيف ؟

- كيف شكلت المساعدات العسكرية والإعلامية والسياسية الإيرانية لحزب الله اللبناني دورًا في منظومة القوة الذكية الإيرانية تجاه لبنان؟
- كيف لعب العامل الثقافي والديني والمذهبي دورًا في تشكيل توجهات القوة الذكية الإيرانية تجاه لبنان في ظل التوافق المذهبي بين إيران وبعض الطوائف اللبنانية ؟
- هل اقتصرت القوة الذكية الإيرانية علىٰ حزب الله اللبناني ؟

د - هل أدىٰ استخدام القوة الذكية في السياسة الخارجية الإيرانية إلىٰ تحقيق أهداف السياسة الخارجية، وما مدىٰ فاعلية ذلك ؟

وفي ضوء مراجعة الأدبيات التي درست موضوع القوة اتضح أنها دارت حول أربعة مسارات في دراسة القوة :

المسار الأول ركز علىٰ القوة العسكرية للدولة ومحدداتها الداخلية والخارجية في ظل التأكيد علىٰ أهمية المنظور الواقعي في تناول واقع العلاقات الدولية،جاءت تلك الدراسات لتناول القوة التقليدية من حيث قياس المقدرات العسكرية والنووية،باعتبار أن البعد العسكري لازال ذا أهمية كبيرة في تحركات الدول علىٰ المستويات الدولية والإقليمبة

المسار الثاني لدراسات القوة ركز علىٰ القوة الاقتصادية ، وذلك في ظل التحولات التي تحدث في النظام العالمي، وفقدان بعض الدول المهيمنة لبعض أوجه قوتها مع وجود دول أخرىٰ صاعدة عالميًا بأوجه غير تقليدية للقوة مثل الصين.

المسار الثالث درس الأبعاد الناعمة للقوة ويعود السبق في هذا إلىٰ جوزيف ناي الذي

دشن مفهوم القوة الناعمة، وعرفها بأنها القدرة علىٰ الحصول علىٰ ما تريد من الآخرين بالإقناع اعتمادًا علىٰ القيم السياسية والثقافية والقدرات الإعلامية والتبادل العلمي والفكري، ولقد عدَد ناي من أدوات القوة الناعمة الأمريكية مقارنة بغيرها،حيث إنها أكثر دول العالم جذباً للهجرة ومقصدًا للدارسين من بلدان العالم المختلفة،وتمتلك قدرات إعلامية كبيرة ولها دبلوماسية شعبية قوية في سياستها الخارجية.

المسار الرابع : الدراسات التي طبقت مفهوم القوة الذكية علىٰ السياسات الخارجية للدول في ظل ارتفاع تكلفة القوة العسكرية من ناحية وعدم جدوىٰ القوة الناعمة منفردة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية من ناحية أخرىٰ ،وهي دراسات حديثة ، وركزت بالأساس علىٰ قوة الأقطاب العالمية وعلىٰ رأسها الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي.

وتأتي أهمية الدراسة من أن تطبيقات القوة الذكية ارتبطت بالدول الكبرىٰ ومراجعة سياستها الخارجية في إطار حفظ قيم التوازن والاستقرار في النظام العالمي، وكذلك في إطار صعود بعض الأقطاب العالمية، إلا أن تطبيق المفهوم في الدراسة يتطرق إلىٰ حالة فاعل إقليمي وليس عالمي، وهل تستطيع تلك الفواعل الإقليمية في تحركاتها الخارجية تطبيق القوة الذكية سعياً نحو إعادة تشكيل النظم الإقليمية ؟.

و تبرز الدراسة موضع الفاعلين من غير الدول في السياسات الخارجية لقوة إقليمية، مع بروز أهمية تلك الفواعل في واقع العلاقات الدولية وذلك من حيث التطرق إلىٰ حالة حزب الله اللبناني،وكيف استطاعت إيران أن تجعل حزب الله حجر الزاوية في منظومة القوة الذكية الإيرانية تجاه لبنان.

وتمتد الدراسة من 2005 حتىٰ 2013 و ذلك تزامناً مع عودة التيار المحافظ إلىٰ سدة الحكم في إيران بانتخاب أحمدي نجاد رئيساً ، حيث جدد ذلك التيار سياسات الثورة وإعادة إحياء مبادئ الخميني في تصدير النموذج الإيراني ودعم حركات المقاومة، والتركيز علىٰ استقلال إيران في سياستها الخارجية، وهو ما ينعكس علىٰ القوة الذكية في سياسة إيران الخارجية بوجه عام وتجاه لبنان بوجه خاص،كما أن الإدارة المحافظة في إيران ظلت متمسكة بالبرنامج النووي الإيراني كقوة صلدة لإيران تضمن استقلالها في المجال العسكري والنووي، مع دعم القوة الثقافية الإيرانية ووضع خطط وبرامج وسياسات ثقافية واضحة في السياسة الخارجية، وكذلك تصدير النموذج الإيراني إلىٰ الدول المجاورة عبر وسائل عدة.

وقد ازدادت الضغوط الدولية علىٰ إيران وحلفائها داخل لبنان منذ عام 2005 وعلىٰ رأسهم حزب الله اللبناني بعد مقتل رئيس الوزراء اللبناني السيد/ رفيق الحريري، كما اتجهت إيران لدعم تواجدها علىٰ الساحة اللبنانية بعد الانسحاب السوري والضغوط الدولية لنزع سلاح حزب الله اللبناني،الأمر الذي أدىٰ بإيران إلىٰ دعم تحركاتها بأدوات القوة المختلفة تجاه لبنان.

وتتبنىٰ الدراسة منهج توصل إليه عدد من الباحثين في مؤسسة RAND البحثية الأمريكية التي نشرت تقريرًا يتحدث عن دراسة قوة الدولة علىٰ ثلاث مراحل يتم التركيز فيها ليس علىٰ ما تمتلكه الدولة من الموارد فقط بل علىٰ إمكانية تحويل تلك الموارد لإمكانات ملموسة بل وكيف تصب نتائج ذلك في تحقيق أهداف السياسة الخارجية، وهو منهج يسعىٰ لدراسة قوة الدولة عبر دراسة تأثير استخدام تلك القوة علىٰ تحقيق أهداف السياسة الخارجية،اعتمادا علىٰ ثلاث مراحل وهي:

المرحلة الأولىٰ: الموارد والإمكانات المتاحة للدولة power In--Being :

ويقصد بتلك المرحلة موارد وإمكانات الدولة، من الموارد التكنولوجية، والموارد البشرية كالتعليم والمتعلمين، الموارد المالية، والموارد الطبيعية. أي التطرق إلىٰ السكان والاقتصاد والجغرافيا والموارد الثقافية والبشرية لدىٰ الدولة وقدراتها المختلفة .

وبالتالي يتم التطرق إلىٰ إمكانات الدولة الإيرانية،والتي لا ترتكز فقط علىٰ الإمكانات الملموسة للدولة،ولكن تضم أيضًا الأبعاد الثقافية.للدولة وقدراتها الإعلامية والدبلوماسية، وذلك كإطار عام للتعرف علىٰ إمكانات الدولة الإيرانية التي ساعدت علىٰ خلق قوة ذكية إيرانية.

المرحلة الثانية: كيف استطاعت الدولة تحويل تلك الموارد إلىٰ عناصر ملموسة للقوة "Conversion process":

وذلك بدراسة قوة الدولة العسكرية والاقتصادية، ومؤسسات الدولة، والقيم الثقافية، ورأس المال الاجتماعي، وكذلك التطرق إلىٰ دراسة القيود الخارجية علىٰ الدولة في محيطها الدولي والإقليمي،وكيف استطاعت وضع أهدافها وتحقيقها في ظل تلك الضغوط .

ويتم توظيف تلك المرحلة لدراسة قدرات الدولة الإيرانية في تحويل الإمكانات السابقة إلىٰ قدرات ملموسة (قوة صلبة) وقوة ناعمة غير ملموسة ،عبر دراسة المؤشرات التي تتضح في الحالة الإيرانية، وعلىٰ الرغم من التركيز عليها في إطار عام، إلا إنَّه سيتم التركيز

علىٰ تحويل الإمكانات الإيرانية لقوة ذكية صلبة وناعمة تجاه حالة الدراسة، وكيف استطاعت إيران التحرك نحو لبنان علىٰ الأبعاد العسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية بأدوات القوة المختلفة والتي تصب في اتجاه القوة الذكية لإيران في سياستها تجاه لبنان.

المرحلة الثالثة : كيف استطاعت نواتج استخدام تلك العناصر من القوة أن تحقق أهداف السياسة الخارجية للدولة المعنية The outcomes،وهي المرحلة التي يهتم بها صانع القرار(1).

وتوظف تلك المرحلة في دراسة مخرجات القوة الذكية الإيرانية التي تم توجيهها تجاه لبنان، ومدىٰ قدرتها علىٰ تحقيق أهداف السياسة الخارجية في موضوعات مثل توسيع الدور الإيراني الإقليمي، ودعم قضايا المقاومة، ودعم المشروع الشرق أوسطىٰ الإسلامي الذي دعت إليه إيران، ودعم حلفاء إيران في لبنان في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية الإقليمية والدولية.

ويسعىٰ الباحث إلىٰ دراسة القوة الذكية لإيران عبر المراحل الثلاث السابقة، وفيما يخص القوة الصلبة والتي تمثل العناصر الملموسة فإنه من السهل معرفة مؤشراتها، أما العناصر غير الملموسة والتي تدخل بالأساس في إطار القوة الناعمة للدولة ، فقد توصلت دراسة بريطانية إلىٰ وضع مقاييس ومؤشرات لقياس القوة الناعمة للدولة،تحدث فيها الباحثون عن خمسة أبعاد للقوة الناعمة للدولة وهىٰ :

1 - **الثقافة** : ويقصد بها قدرة الدولة علىٰ دعم الآخرين لثقافتها، ويقاس ذلك عبر عدد من المؤشرات مثل التبادل الطلابي والإعلام الخارجي للدولة ولغة الدولة وانتشارها في الخارج، والمؤسسات الثقافية التابعة لإيران في الخارج ،والمساهمة في المساعدات الخارجية.

2 - **الدبلوماسية**: وتقاس عبر قدرة الدولة الدبلوماسية، وعدد بعثاتها في الخارج، وعدد اللغات التي يتحدث بها قادة الدولة، والدبلوماسية الشعبية للدولة.

3 - **التعليم**: عدد المراكز البحثية، والجامعات والمدارس، وجودة التعليم، وعدد الطلاب الأجانب في الدولة.

---

(1) Gregory F. Treverton and Seth G. Jones, Measuring National power, USA: RAND Corporation, 2005 ,pp 1-5.

4- الحكومة: درجة الثقة في الحكومة وشعبيتها، والحكم الرشيد في الدولة، والحريات المتاحة، ومدىٰ رضاء المواطنين عن أوضاعهم.

5- الاقتصاد والعمل :والاستثمارات الأجنبية للدولة وعلاقاتها الاقتصادية، ومستويات الشفافية والفساد داخل الدولة[1].

وتسعىٰ الدراسة إلىٰ تطبيق منهج قياس القوة الذكية عبر تحقيق أهداف السياسة الخارجية علىٰ حالة الدراسة بما يتفق مع خصوصية إيران في تحركاتها الخارجية تجاه لبنان عبر أدوات مختلفة للقوة في التعامل مع لبنان علىٰ المستوىٰ الرسمي وغير الرسمي عبر التدخل بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية والثقافية .

وبالتالي سوف يتم تقسيم الدراسة إلىٰ جزئين

الجزء الأول ويضم الفصل الأول الذي يتناول الإطار النظري الخاص بتطور مفهوم القوة من القوة الصلبة إلىٰ القوة الناعمة وصولا إلىٰ القوة الذكية وأسباب ظهورها وأهميتها في السياسة الخارجية للدول .

الجزء الثاني ويضم ثلاثة فصول وهو الإطار التطبيقي للدراسة ويتناول القوة الذكية الإيرانية تجاه لبنان من 2005-2013 مرورا بدراسة مقومات القوة الذكية الإيرانية، وإمكانات إيران الملموسة من موارد القوة الصلبة والإمكانات غير الملموسة الثقافية والإعلامية والسياسية والحضارية،ثم أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان منذ عام 2005 سواء أدوات القوة الناعمة أو الصلبة، وكيف تم توظيف كليهما في إطار القوة الذكية، ودور حزب الله اللبناني في منظومة القوة الذكية الإيرانية، وطبيعة التحركات الإيرانية تجاه حزب الله ودور المشترك الشيعي في ذلك وصولا إلىٰ مخرجات القوة الذكية الإيرانية تجاه لبنان، ومردودها في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان، ومردودها أيضا في دعم النفوذ الإيراني علىٰ المستوىٰ الإقليمي والعالمي .

* * *

(1) Jonathan Mc Clory ,The New Persuaders :An International Ranking of Soft Power, Institute for Government,2010,available at:
http://www.instituteforgovernment.org.uk/pdfs/new_persuaders_soft_power.pdf

الفصل الأول

الإطار النظري
القوة في السياسة الخارجية،
(مدخل إلي القوة الذكية)

المبحث الأول : القوة في السياسة الخارجية وظهور القوة الصلبة.

المبحث الثاني : القوة الناعمة في السياسة الخارجية.

المبحث الثالث : القوة الذكية في السياسة الخارجية.

مقدمة

تعد القوة هي أحد المفاهيم الرئيسية في حقل العلاقات الدولية وفى داخله السياسية الخارجية، ولقد تعددت تعريفات المفهوم شأنه شأن المفاهيم الأخرىٰ في العلوم الاجتماعية ودار حوله العديد من الجدل حول ما طرأ عليه من تطورات منذ المنظور الواقعي الذي رأىٰ أن العلاقات الدولية هي صراع بين الوحدات الدولية ممثلة في الدول القومية المستقلة من أجل الحصول علىٰ القوة، والتي كانت بالأساس تتمثل في القوة العسكرية التي كانت الأساس في قياس قوة الدولة القومية في السياسات العالمية.

وجاء الاعتماد المتبادل برؤية مختلفة لواقع العلاقات الدولية حيث أعطىٰ الأولوية للأبعاد الاقتصادية في مفهوم القوة التي رأىٰ أن أبرز أوجهها العلاقات الاقتصادية التي أصبحت ذات أهمية متزايدة مقارنة بالأبعاد العسكرية والتي خلقت المصالح المشتركة بين الفواعل الدولية التي لم تعد بالأساس هي الدولة القومية ذات السيادة، في ظل ظهور الشركات المتعددة الجنسيات والفواعل العابرة للقوميات، وذلك بجانب ظهور الأقطاب العالمية الدولية كالصين واليابان التي صعدت اقتصاديا في مقابل الأقطاب العالمية العسكرية المتواجدة بالفعل مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

وألقىٰ واقع العلاقات الدولية المعقد والمتشابك باستمرار بظلاله علىٰ مفهوم القوه الذي جاء مستجيبًا في تطوراته لهذا الواقع، فبعد الحديث عن القوه العسكرية ودورها المسيطر في علاقات الدول، جاء الحديث عن أبعاد ناعمة للقوة وتراجع الأبعاد العسكرية، ثم ظهرت اتجاهات جديدة لكسر ثنائية القوة الناعمة و الصلبة وذلك في إطار الحديث عن القوة الذكية، ويتناول هذا الفصل الحديث عن تطور مفهوم القوة نظريًا بأشكاله المختلفة.

حيث يتناول المبحث الأول الحديث عن مفهوم القوة وتعدد اتجاهات تعريفه وطبيعة المفهوم وما يرتبط به، ثم الحديث عن القوة الصلبة في بعدها العسكري باعتبارها الاتجاه الذي ساد لفترات طويلة في دراسات المدرسة الواقعية، وكيف تراجع دورها تمهيدًا لظهور أبعاد أخرىٰ للقوة.

ويتناول المبحث الثاني القوة في أبعادها غير الملموسة متمثلة في القوة الناعمة وأسباب بروزها في السياسات الخارجية للدول، وطبيعة المفهوم ومتطلبات تواجده ونجاحه في تحقيق الأهداف الخارجية للدولة في سياستها الخارجية وعلاقته بمفهوم القوة الصلبة.

المبحث الثالث يتناول الاتجاهات الجديدة لمفهوم القوة وكسر ثنائية الأبعاد الناعمة والصلبة للقوة، في ظل مفهوم القوة الذكية وطبيعة المفهوم وأسباب بروزه وأهميته مقارنة بأنواع القوة الأخرى الناعمة والصلبة، ومدى تفعيله في واقع العلاقات الدولية والسياسات الخارجية للدول.



المبحث الأول
مفهوم القوة في السياسة الخارجية وظهور القوة الصلبة

يعد مفهوم القوة مفهومًا محوريًّا في العلاقات الدولية دارت حوله العديد من منظورات ونظريات العلاقات الدولية التي عكست واقعًا دوليًا قائمًا على القوة بتعدد أنواعها، وذلك بسبب الطبيعة التنافسية والصراعية والفوضوية للنظام العالمي وفق البعض، أو وفق طبيعة الاعتماد المتبادل والتنافسية للمجتمع العالمي.

حيث تسعي كل دولة لفرض إرادتها واختياراتها على الآخرين لحفظ مصالحها في عالم صراعي من أجل القوة، ونظرًا لأن هذه الوحدات المستقلة تتسم بكونها ذات مصالح متعارضة ومتضاربة فيأتي الصراع نتيجة لذلك وتعد علاقات القوة بين الفواعل هي أساس النظام الدولي وفق المنظور والنظريات الواقعية.

ويعتبر مفهوم القوة هو المفهوم المحوري للمنظورات والنظريات العالمية التي نظرت للسياسات العالمية على أنها صراع بين الدول التي تسعي للسيطرة على الآخرين، أو تلك التي تسعي للتأثير على الفواعل الأخرى في ظل نظام عالمي جديد يعتمد على القيم المؤسسية، وكذلك تلك النظريات التي تعلي من وزن الأبعاد الاقتصادية في السياسات العالمية [1].

فالقوة هي أكثر المفردات استخدامًا في العلاقات الدولية وذلك في ظل نظام دولي يفتقد الحكومة المشتركة، لذلك تسعى الدول إلى ضمان أمنها عبر حيازة القوة ، التي اعتبرها – مورجنثاو– أنها الغاية والوسيلة في السياسات العالمية[2].

وكذلك لا يمكن إنكار أهمية القوة في واقع حياتنا اليومية وكذلك في

---

(1) John M.Rothgeb،Defining power : Influence and Force In the Contemporary International System،New York: St.Martin's press,1993،pp 6-7.

(2) جيمس دورتي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، وليد عبد الحي (مترجم) ،بيروت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ،ص 61،ص 107.

السياسات العالمية، وذلك رغم عدم القدرة على قياس القوة بطريقة دقيقة إلا أن البعض حاول قياسها على أنها تمثل الطاقة في الفيزياء، ورأي البعض الآخر أهميتها للسياسات العالمية كالنقود في الاقتصاد، إلا أن أية محاولات لوضع معادلة لقياس القوة فشلت، وذلك لأن القوة تعتمد على العلاقات الإنسانية التي تختلف في إطار سياقات وأطر معينة[1].

لذلك فقد عكس واقع العلاقات الدولية المعقد والمتشابك باستمرار أهمية القوة، في ظل بيئة صراعية دولية وغياب حكومة عالمية وسعي دائم من كل فاعل دولي لتحقيق مصالحه ونشر مثله وقيمه على حساب الفواعل الأخرى.

أولا : تعدد اتجاهات وتعريفات مفهوم القوة :

اتجهت العديد من الدراسات لتحليل الواقع الدولي اعتمادًا على مفهوم القوة، ولقد اختلفت تلك الكتابات في تعريف القوة، فلا يوجد مفهوم واحد للقوة حيث تختلف انطباعات وتفضيلات ومصالح الأفراد في تعريفهم للمفهوم.

فالقوة لدي الواقعيين هي مطلب أساس للفاعل الدولي لتحقيق أهدافه في ظل نظام صراعي، وهي قدرة الدولة على أن تستخدم مواردها العسكرية لإجبار الفاعلين الآخرين على القيام بما يريد ذلك الفاعل الدولي، في حين يري الليبراليون أن السياسات العالمية لا يحددها فقط القوة العسكرية بل تتأثر بعوامل من قبيل الديمقراطية والقيم الليبرالية والاعتماد المتبادل والمؤسسات الدولية.

ويمكن التمييز في الجدال حول القوة بين مسارين :

الأول والذي اهتم بالقوة من حيث طبيعة مكوناتها وهيكل التوزيع بين الدول وغيرها وأدواتها وعملياتها سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، فقد تحدث Rosenau عن أن هيكل توزيع القوة الاقتصادية والسياسية أدى إلى انتهاء عصر الإمبراطوريات، ولم تعد حتى الولايات المتحدة الأمريكية يطلق عليها إمبراطورية لها القدرة على التأثير العالمي وحدها، وتحدث –روزيناو–

(1) Joseph Nye،Power and Foreign policy،<u>Journal of Political Power</u>،vol:4،No:1،April 2011،pp 9:10.

عن التكنولوجيا وأثرها على القوة ، وأن توزيع القوة في النظام العالمي سيظل يعطى الأهمية الأكبر للدولة وإن كانت التغيرات الطارئة قد تضعف قدرة الدولة على تحقيق أهدافها، إلا أن ذلك لن يؤثر على مركزية الدولة في السياسات العالمية وسيظهر بجانبها كيانات مؤسسية أخرى لها دورها[1].

ولقد ظهر في السبعينيات والثمانينيات حالة من الجدال بين المنظور الواقعي ومنظور المجتمع العالمي في مرحلة ما بعد السلوكية من حيث مدى ملائمة مقولات الواقعية حول الدولة القومية والصراع لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث إنه حدثت تغيرات جوهرية أدت نصرورة مراجعة سياسات الأمن العسكري وكون الدولة القومية هي الفاعل الرئيس في التفاعلات الدولية، مع ظهور فاعلين جدد وتجدد موضوعات الواقع الدولي وقضاياه، وظهرت اتجاهات جديدة تتحدى الواقعية ومنها العالمية وعبر القومية والاعتماد المتبادل، و تصب جميعها في البحث عن منظور جديد يفسر الواقع الدولي ومستجداته التي وضعت تحديًا حول الاهتمام بالأمني العسكري واعتباره سياسات عليا ووضع الاقتصادي في إطار السياسات الدنيا[2].

في حين أن الرؤية الجديدة آنذاك ترى تحديًا أمام استمرار الأبعاد العسكرية واعتبارها أساس القوة، فقد رأى النموذج الراديكالي تراجع دور القوة العسكرية من الأساس وتزايد دور البعد الاقتصادي والسلام مقابل الحرب والتسلح والصراع، لذلك برز دور العامل الاقتصادي والاعتماد المتبادل والمصلحة المشتركة[3].

وجدير بالذكر أنه لا تحل منظورات العلاقات الدولية بعضها محل الآخر، فالمنظور الجديد لا يحل محل المنظور القديم ، وقد جاء التعدد والتنوع في منظورات العلاقات الدولية نتيجة التغيرات الجديدة آنذاك من التطور العلمي والتكنولوجي، مما أدى إلي زيادة كبيرة في حجم الفاعلين الدوليين ، بجانب

---

(1) James N. Rosenau،Illusion of Power and Empire،<u>History and Theory</u>،Vol :44،No: 4،December 2005 ،pp: 74:79.

(2) نادية محمود مصطفى،نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد،مجلة السياسة الدولية عدد 82 ،أكتوبر 1985،ص 60:58.

(3) المرجع السابق،ص 63:62.

التعقيد المتزايد في حركة العلاقات الدولية وتقليل الفواصل الزمنية[1].

حيث إنه في ظل عصر الاعتماد المتبادل ظهرت قضايا جديدة في السياسة الخارجية تفوق في أهميتها القضايا التقليدية ، وذلك من قبيل قضايا نقل التكنولوجيا والتلوث البيئي والتصحر ، وأضحت تلك القضايا تفرض نفسها على أجندة السياسات الخارجية للدول على حساب قضايا الأمن التقليدي ، حيث أنه لا تهتم الدول بقضايا السياسة الخارجية بدرجة واحدة ،ولكن هناك اختلاف في قضايا الاهتمام يميز السياسة الخارجية لدولة عن غيرها[2].

وجدير بالذكر أنه ظهرت مراجعات من منظورات أخرى هدفت إلى مراجعة حالة العلم وتوصلت إلى عدم وجود منظور سائد مما أدى لتعدد المنظورات وتعدد روافدها، بجانب عدم وجود نظرية عامة للعلاقات الدولية وفشل النظريات الكبرى في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة ، والفصل بين القيمي والمادي في تحليل واقع العلاقات الدولية[3].

لذلك جاء الحديث عن منظور حضاري إسلامي يطرح الدعوة كمحرك للتفاعلات الدولية وليس القوة ولا الصراع من أجل الرخاء، ويركز بالأساس على الأبعاد الثقافية الحضارية وفي داخلها السياسية والاقتصادية وعدم الفصل بينهم ، ويركز على الأمة كمستوى للتحليل تضم الفواعل الأخرى، ويرى أن العلاقة بين الداخل والخارج هي علاقة تأثير وتأثر وليس تبعية[4].

ومن ناحية أخرى برز في مرحلة ما بعد المجتمع العالمي وما بعد السلوكية المسار الثاني والذي وإن حاز منذ البداية اهتمام بعض النظريات التي

(1) مصطفى علوي، الحرب على العراق وأزمة التنظير في العلاقات الدولية ،في : نادية مصطفى (محرر) ، علم السياسة: مراجعات نظرية ومنهجية ،القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،2004،ص 323.

(2) محمد السيد سليم،تحليل السياسة الخارجية ،القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،1989،ص 107-110 .

(3) نادية محمود مصطفى،العلاقات الدولية في الفكر السياسي من منظورات مقارنة ،في: أميمة عبود (محرر) ونادية مصطفي (إشراف علمي) ،المنظور البيني والعلاقات البينية في علم السياسة: إعادة نظر وقراءة جديدة ، القاهرة : قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،2012، ،ص ص65-67.

(4) نادية محمود مصطفى ،العولمة وحقل العلاقات الدولية ، في : حسن نافعة وسيف عبد الفتاح (محرران) ، العولمة والعلوم السياسية ،سلسلة محاضرات الموسم الثقافي للعام الجامعي 1998-1999 لقسم العلوم السياسية ،القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،2000، ص ص 104- 105.

أفرزتها الواقعية من حيث التمييز بين القوة والنفوذ، إلا أن تلك المرحلة من تطور العلم اقترنت بالتفرقة بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، وهو ما تحدث عنه - جوزيف ناي- في 1990 والذي رأىٰ أن مصادر القوة تحولت من المصادر العسكرية لتتجه نحو التكنولوجيا والتعليم والنمو الاقتصادي، ورأىٰ جوزيف ناي أن القوة لم تعد بحيازة المصادر بقدر القدرة علىٰ تحويلها لقوة ملموسة علىٰ أرض الواقع، حيث ذكر ناي ما أسماه "second face of power" وأن القوة قد تعتمد علىٰ الجزرة بجانب العصا، وقد تستطيع دولة التأثير علىٰ أخرىٰ أو فاعل علىٰ أخر وجعله يغير سلوكه بما يخدم الدولة صاحبة القوة دون اللجوء إلىٰ الإكراه[1]، وكان ذلك بداية الحديث عن القوة الناعمة في التفرقة مع القوة الصلبة.

ولذلك ظهرت العديد من الثنائيات الجامدة في تعريف القوة ما بين كون القوة هي القدرة علىٰ الإجبار والتحكم من ناحية، أو أنها القدرة علىٰ إنتاج التأثير والتحكم في تفضيلات الفواعل الأخرىٰ، وكذلك ثنائية القوة هي امتلاك للمصادر أم هي القدرة علىٰ التحكم في المخرجات النهائية.

والفشل في تطوير بديل لفكرة ومفهوم القوة حد من قدرة الباحثين في مجال العلاقات الدولية لفهم المخرجات، وكيف أن هناك حدوداً علىٰ قدرة الفاعلين الدوليين علىٰ التحرك لتغيير سلوك الفاعلين الآخرين، فدراسة القوة تقتضي معرفة كيف ولماذا هناك بعض الفواعل التي تستطيع أن تمارس القوة فوق غيرها، وما هي الهياكل والعمليات التي تسمح أو تحد من قدرة الفاعلين الدوليين علىٰ تشكيل احتياجاتهم وتحركاتهم [2]

كما أن دراسة القوة في العلاقات الدولية تقتضي معرفة كيفية أن الهياكل الاجتماعية والعمليات تخلق قدرات اجتماعية لفاعل ما ليحدد ويقلل أو يوسع من مصالحة ومثله العليا.

(1) Joseph Nye،The Changing Nature of World Power،**Political Science Quarterly** Vol:105،No:2،Summer 1990،pp 179 -181.

(2) Michel Barnett and Raymond Duvall،Power In International Politics،**International Organization** ،vol:59،No:1،Winter 2005،PP 41-42.

ولذلك يحتوي مفهوم القوة علىٰ بعدين تحليليين وهما قلب مفهوم ممارسة القوة:

البعد الأول : وهو أنواع العلاقات الاجتماعية التي تعمل من خلالها القوة، وخصوصية تلك العلاقات الاجتماعية والتي تؤثر علىٰ قدرات وإمكانات الفواعل وإنتاجهم، ويشير ذلك البعد إلىٰ وضع الفواعل في تفاعلات العلاقات الاجتماعية، لهذا فالقوة هنا هي خصيصة لفاعلين معينين وتفاعلاتهم.

البعد الثاني :الذي يشير إلىٰ أي درجة أو مدي كون العلاقات الاجتماعية التي تعمل من خلالها القوة تكون مباشرة ومحددة أم أنها علاقة غير مباشرة، وهو ما ينعكس علىٰ نوع القوة هل هي علاقة تفاعلية محددة وتحكم مباشر فوق فاعل آخر، أما أنها التحكم الذي يمارسه فاعل علىٰ آخر بطريقة غير مباشرة.[1]

وفي إطار تعدد تعريفات القوة وتعدد الجدالات حول مسارها يمكن التطرق إلي تلك التعريفات في إطار الاتجاهات التالية :

الاتجاه الأول : القوة كتحكم الدول فوق المصادر:

يفترض هذا الاتجاه وجود مجموعة من المصادر سواء كانت ملموسة أو غير ملموسة مثل هيكل القوة العسكرية ومهارات القيادة وحجم الدولة والجيوش والسكان والناتج القومي كمصادر ودلائل علىٰ قوة الدولة. وطالما أن الدولة تتحكم فوق تلك المصادر فمن السهل التنبؤ بقدراتها علىٰ تحقيق أهدافها[2]، وامتلاك الدولة لتلك المصادر الملموسة أو غير الملموسة يعني امتلاكها للقوة والقدرة علىٰ تحقيق أهدافها في سياستها الخارجية.

- **إلا أنه وجه إلي هذا الاتجاه العديد من الانتقادات من قبيل :**

أ) ما هي أنواع المصادر اللازمة لتحديد أي الفواعل أقوي من غيرها. ومثال علىٰ ذلك الصراع العربي الإسرائيلي، فامتلاك المصادر متوافر لدي الجانب العربي من سكان وإقليم وعدد الجيوش إلا أن ميزان القوي يميل

(1) **Ibid** ،p:42

(2) Jeffery Hart،Three Approaches To the Measurement of Power In International Relation،**International Organization** ،Vol:30،No :2 ،Spring 1976،p: 290

لصالح إسرائيل كما حدث في عام 1967 واحتلال الأراضي العربية، فالجانب العربي لديه المصادر ولكنه لم يكن لدية القدرة علىٰ التأثير.

وفي العلاقات الاقتصادية كيف تكون اليابان أكثر تأثيرًا من الاتحاد السوفيتي السابق رغم امتلاكه قوة الإقليم، وفي العلاقات السياسية يكون مثلًا لبريطانيا القوة أكثر من البرازيل رغم امتلاك الأخيرة لعدد أكبر في السكان والإقليم [1].

ب) تعدد أنواع الصراعات بين الفواعل الدولية يقتضي وجود مجموعات مختلفة من المصادر للتأثير علىٰ الصراع.

ج) بعض المصادر مثل النية في استخدام القوة في حالة امتلاك المصادر الأخرىٰ من الصعب قياسها وهي ذات أهمية.

د) التركيز علىٰ قوة الدولة يدخل فيه اعتبارات دور الفواعل من غير الدول في تحديد مخرجات الصراع.

ه) ليس من الواضح في هذا الاتجاه كيفية التعامل مع حالات الاعتماد المتبادل والتحالفات والتحركات الجماعية [2].

الاتجاه الثاني : القوة كتحكم فوق المخرجات :

في ظل الانتقادات التي تم توجيهها إلىٰ الاتجاه الذي يرىٰ أن القوة هي التحكم فوق المصادر. ظهر اتجاه آخر يرىٰ أن القوة ليس فقط القدرة علىٰ فعل الشئ ولكنها أيضا القدرة علىٰ الحصول علىٰ المخرجات النهائية، حيث يرىٰ Joseph Nye أن القوة العسكرية مثلًا لا تعتبر قوة في حالة عدم الحصول علىٰ النتائج المطلوبة في تحقيق أهداف الدولة. ولا يمكن القول أن فاعلًا ما لديه قوة بدون تحديد «قوة لتفعل ماذا» وكذلك نطاق القوة ومجالاتها.

فيعتقد نايٰ أن قول البعض أن القوة هي امتلاك المصادر والوقوف عند ذلك غير صحيح، فهل تلك المصادر قادرة علىٰ الوصول إلىٰ المخرجات المطلوبة لكىٰ تصبح قوة فعلية علىٰ أرض الواقع، فمثلًا رغم كون الولايات المتحدة الأمريكية الأقوىٰ في حرب فيتنام لامتلاك المصادر، إلا أنها لم تستطع تحقيق المخرجات المطلوبة.

---

(1) John. M.Rothgeb،Op. cit،pp 19-20.

(2) Jeffery hart،Op.cit،p 290.

لذلك يرىٰ ناي ضرورة التفرقة بين القوة كمصادر والقوة كسلوك له مخرجات، فحديث البعض عن الصعود الصيني نتيجة لامتلاك الصين للسكان والموارد الاقتصادية وغيرها من المصادر لا يمكن النظر إليه كقوة حقيقية إلا في ضوء قدرة الصين علىٰ تحويل تلك المصادر إلىٰ قوة فعلية [1].

ويقتضىٰ هذا الاتجاه أن يكون الفاعل الممارس للقوة لديه وعىٰ بالسلوك المتوقع من الهدف ومعرفة تفضيلات الطرف الآخر وقدرته علىٰ المقاومة وحدوده، ويدخل في ذلك كون القوة هي القدرة علىٰ تطويع البيئة ومقاومة العقبات والتغيرات في النظام العالمي [2]

وبالتالي فعلىٰ عكس الاتجاه الأول، يرىٰ هذا الاتجاه أن قوة الدولة هي قدرتها علىٰ التحكم في المخرجات والأحداث والبيئة ولا تقف فقط عند امتلاك مصادر القوة من سكان وإقليم واقتصاد وجيوش وأدوات عسكرية. حيث إنه لا طائل من وراء تلك المصادر إن لم تكن هناك استراتيجيات فعالة لتحويل تلك المصادر والمخرجات إلىٰ قوة ملموسة علىٰ أرض الواقع تسهم في تحقيق الدولة لأهداف سياستها الخارجية في إطار محيطها الإقليمي والدولي.

الاتجاه الثالث : القوة كإجبار وقهر:

يذهب أصحاب هذا الاتجاه إلىٰ تعريف القوة كونها قدرة فاعل دولي ما علىٰ تغيير سلوك فاعل دولي آخر اعتماداً علىٰ الإجبار والقهر لتغيير سلوكه، وذلك في مصلحة الطرف الممارس للقوة. ويعتمد أصحاب هذا الاتجاه علىٰ مقولات المدرسة الواقعية التي تعتمد علىٰ الصراع الدولي والقوة الصلبة أو العسكرية بالأساس في العلاقات ما بين الفواعل الدوليين.

فالقوة لدىٰ أصحاب هذا الاتجاه هي القدرة علىٰ تغيير سلوك فاعل دولي ما، إما بالتهديد برفع التكلفة في حالة القيام بحدث معين أو زيادة المنفعة المكتسبة عن طريق ذلك الفعل، وكلاهما يهدف لتغيير أفعال فاعل ما في ظل حسابات التكلفة والمنفعة، ولكن كليهما لا يغير من تفضيلات ذلك الفاعل

(1) Joseph Nye ،Power and Foreign Policy،Op. cit،pp 11-12.

(2) John ،M.Rothgeb،Op. cit،p 21.

ولا مصالحة، حيث إن الإجبار والعقوبات والإكراه تؤثر في فاعل ما، ولكن تظل تفضيلاته الأولىٰ موجودة[1].

فالقوة العسكرية أو القوة الصلبة هي نوع القوة الذي يستخدم للضغط بالإكراه والإجبار لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للفاعل الدولي. وظل هذا النوع من القوة هو المسيطر علىٰ الساحة الدولية في ظل انتشار الحروب والصراعات التي كانت تحسم بالقوة الصلبة اعتمادًا علىٰ الإكراه والإجبار، لذلك فقد ركز هذا الاتجاه علىٰ السعي لتحقيق أهداف السياسات العالمية عبر الإجبار.

الاتجاه الرابع : القوة كقدرة على التأثير والإقناع:

ظهر هذا النوع من تعريفات القوة كنقد للاتجاه السابق، ورأىٰ أصحاب هذا الاتجاه أن رؤية القوة بكونها نوعـًا من الإجبار والقهر هي رؤية ضيقة جدًا، فبإمكان فاعل دولي أن يشكل مصالح وتفضيلات الآخرين في اتجاه يتوافق مع مصالحه لجعل الفاعلين الآخرين يقتنعون بما يريده ذلك الفاعل، لذلك فقد تستطيع الحصول علىٰ النتائج والمخرجات التي يريدها فاعل ما دون دفع أو إجبار الفاعلين الآخرين، وهو ما أسماه جوزيف ناي co-opèrative power، حيث أصبح بإمكان الفاعل الدولي تشكيل تفضيلات الآخرين ووضع أجندة تحركاتهم عبر التأثير علىٰ توقعاتهم وما هو في مصلحتهم وما هو شرعي ومتاح وذلك عبر قوة الإقناع، وهو ما أسماه جوزيف ناي القوة الناعمة عبر قوة التعاون والإقناع والجذب للتأثير علىٰ تفضيلات الآخرين وتوجيهاتهم[2].

وبجانب الاتجاهين الأخيرين، قامت دراسات علىٰ أنه يمكن دمج نوعىٰ القوة الناتجة عن الاتجاهين السابقين (القوة الصلبة، والقوة الناعمة) في اتجاه أكثر تطورًا للقوة وهو القوة الذكية، وهو ما ستتناوله الدراسة من تطرق لتطور مفهوم القوة من خلال تلك الاتجاهات من كونه قوة صلبة إلىٰ قوة ناعمة، ثم الحديث عن الاتجاه الأكثر حداثة في تعريف القوة كونها تدمج بين الصلبة والناعمة في إطار مفهوم القوة الذكية.

---

(1) David W.Kearn،The Hard Truth About Soft Power،<u>Journal of Political Power</u>،Vol:4،No:1،April 2011،p 68.

(2) Joseph Nye،Power and Foreign Policy، <u>Op. cit</u>،p 14.

ثانيا : طبيعة مفهوم القوة :

القوة – كقدرة فاعل دولي ما على الحصول على النتائج المطلوبة جراء استخدام تلك القوة – لها طبيعة معينة في ظل مجموعة من المتطلبات لتحقيق القوة، فقد تحدث John M.Rothgeb عن طبيعة القوة في ضوء العناصر التالية:

القوة كعملية اتصالية : Power and communication

قدرة فاعل ما على التحكم في سلوك فاعل آخر يقتضي نوعـًا من العلاقة التفاعلية ولو في مستويات بسيطة للاتصال، وإلا لن يكون هناك معنى للقوة، فالاتصال مطلوب بين الفاعل الممارس للقوة وبين الهدف، ويقتضي هذا وجود نوع من الاعتماد المتبادل والمصالح، وإلا فلن يكون هناك رغبة في ممارسة القوة ولن تنتج التأثيرات المطلوبة منها.

القوة والإدراك : Power and Perception

لابد لفاعل دولي ما من الحصول على منافع جراء ممارسة القوة، وليس فقط بتحمل تكاليف ذلك، وقد تخطأ الحسابات في كثير من الأحيان. وتلعب المصادر دورًا كبيرًا في عملية إدراك قوة فاعل ما يجب امتلاكه لتلك المصادر.

القوة والسمعة Power and reputation

امتلاك المصادر ليس كافيـًا وحده بل لابد من وجود سمعة للفاعل الدولي، وقدرة على اتخاذ القرار باستخدام القوة وتنفيذ ذلك على أرض الواقع، فإسرائيل مثلًا لها سمعة واسعة جدًا في استخدام قوتها في وقت قياسي في حالة تهديد أمنها القومي.

القوة والصراع : Power and Conflict

أحد أهم عناصر القوة هو وجود نوع من الصراع، والقوة لا تعمل إلا في ظل وجود مصالح متضاربة، وإلا فإنه ليس هناك داع لاستخدام القوة.[1]

القوة والسياق : Power and Context

السياق مهم جدًا في عملية ممارسة القوة وفي نجاحها أيضـًا، فقد يفشل

(1) John M. Rothgeb، Op. cit، pp 27:42.

استخدام القوة في سياق ما وينجح في سياق آخر نتيجة لاختلاف السياق، الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف محددات القوة، فالتحليل السياسي للقوة يبدأ من افتراض أن مصادر القوة محددة بظروفها أو السياق المحيط بها.

وهناك أبعادٌ لسياق القوة تتمثل في أربعة عوامل وفقًا لـ Rothgeb John وهي :

1. Weight : (ثقل الفاعل الدولي)

وهي قدرة الفاعل على التأثير على احتمالية أن الهدف سيقوم بفعل ما، ويعتمد ثقل وسيطرة فاعل ما على درجة التنظيم وتحديد الأهداف وجودة الاتصال ورؤية الهدف.

2. Domain (مجال التأثير)

يتحدث هذا العنصر عن أنواع وأعداد الأهداف التي يستطيع فاعل ما التحكم فوقها، والتي في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات لم ترتبط بحدود جغرافية معينة أو إقليم معين.

3. Range(المدى)

يتناول المدى أنواع المكافآت والعقوبات التي يستطيع فاعل ما ممارستها فوق هدف معين، ويرتبط ذلك ارتباطًا كبيرًا بالمصادر التي يمتلكها الفاعل والكفاءة.

4. Scope (النطاق)

نطاق ونوع السلوك الذي يقوم به الهدف، والذي يستطيع الفاعل الدولي التحكم فيه، ودائمًا ما يقاوم الفاعل الدولي محاولات التحكم في سلوكه وخاصة إذا تعلقت بطرق المعيشة والثقافة ونظام القيم والمعتقدات [1].

ثالثاً: القـوة الصلبة في العلاقات الدولية :

تأتي القوة الصلبة داخل الاتجاه الذي يرى أن القوة هي الإكراه والإجبار، وهي تعتمد بالأساس على القوة العسكرية للدول، ولقد سيطر مفهوم القوة الصلبة ومن داخلها القوة العسكرية على أدب العلاقات الدولية لفترة كبيرة في كتابات المدرسة الواقعية التي ترى أن الدول هي الفاعل الرئيسي في النظام الدولي وأن كل دولة تسعى إلي تحقيق مصالحها بغض النظر عن مصالح

---

(1) Ibid،pp 39: 42

الفواعل الأخرىٰ في ظل نظام قائم علىٰ الصراع من أجل القوة.

فقضية الحروب والنزاعات بين الدول ميزت القرن التاسع عشر، وكانت القضية المحورية في العلاقات ما بين الدول وذلك في ظل الحربين العالميتين الأولي والثانية ثم الحرب الباردة ما بين المعسكرين الغربي والشرقي، ولم يكن هناك تركيز علىٰ الأبعاد الاقتصادية والسياسية في العلاقات ما بين الدول كما أصبح لاحقًا في ظل ارتفاع تكلفة الحروب ماديًا وبشريًا[1]

وظلت القوة العسكرية عاملًا أساسيًا في دراسة قوة الدولة في حالة المكسب والخسارة، وعند تعارض مصالح فاعلين كانت القوة العسكرية هي التي تحدد لمن تكون الغلبة، وحتىٰ إنه في حالة غياب الحروب كانت للمقدرات العسكرية لدولة ما، والتأكد أن تلك الدولة قادرة علىٰ توظيفها واستخدامها تلعب دورًا أساسيًا في العمليات الدبلوماسية والتفاوض لتحقيق أهداف دولة ما في سياستها الخارجية.

فتاريخيًا كانت القوة العسكرية لها الوزن الأكبر بين أنواع القوىٰ الأخرىٰ،وذلك منذ أن أصبح العالم منظمًا سياسيًا في شكل دول قومية مستقلة ذات سيادة فوق إقليمها، وحتىٰ عندما نظر بعض الدارسين إلي أنواع أخرىٰ من القوة مثل التعداد السكاني مثلًا والإقليم والموارد الاقتصادية فكان ذلك من قبيل قياس مدىٰ تأثير تلك الإمكانات في حالة حدوث الحروب والنزاعات العسكرية، ومدي قدرة تلك المصادر في التأثير علىٰ فرصة فوز الدولة في الصراع مع الآخرين.

وظلت القوة العسكرية لفترة كبيرة تحدد طبيعة الخطابات السياسية العالمية وحدود وهيكل النظام العالمي وموقع القوىٰ الكبرىٰ منه، وظلت لها القدرة الأكبر علىٰ حل الخلافات في علاقات الأقطاب العالمية[2]، وظلت القوة العسكرية وما تملكه الدول من جيوش نظامية وأسلحة تقليدية مؤشرًا علىٰ قوة الدولة في تحركاتها سواء استخدمت الدولة تلك القوة أم هددت باستخدامها من أجل تحقيق أهداف سياستها الخارجية.

(1) Gianfranc poggi،**Forms Of Power**،USA: Cambridge Polity Press,2001 ،pp186:187.

(2) John M.Rothgeb،**Op.cit**،pp 7:8

ولقد ألقت القوة التكنولوجية بظلالها على القوة الصلبة وفي داخلها القوة العسكرية، حيث أحدثت تكنولوجيا المعلومات تغييرًا وتأثيرًا على استخدام القوة العسكرية وعلى نوعية الأسلحة سواء الدفاعية أو الهجومية، وأصبحت القوة العسكرية في العصر الحالي ليست مجرد بنادق ومعارك وتهديدات فقط بل استخدمت لحماية الدول الحلفاء ومساعدتهم، واستخدمت في مجالات عدم الإكراه لكسب موافقة الدول الأخرى على التحركات في السياسات العالمية، كما أن القوة العسكرية لم تصبح فقط أداة في يد الدول كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية، ولكن امتلكتها فواعل أخرى من غير الدول (Non-State Actors) لتحقيق أهدافها بعيدًا عن الدولة القومية بل أصبحت تلك الفواعل أحيانًا تمثل تهديدًا لتلك الدول القومية.

كما أضافت التكنولوجيا أبعادًا أخرى للقوة العسكرية مثل الهجوم الإلكتروني مثلًا، ويتحدث الخبراء الآن عن أن الفواصل والحدود بين ما هو مدني وما هو عسكري بدأت تتلاشي بالفعل، وأصبحت الحروب في عصرنا هذا ليست حروبًا تقليدية تستهدف دولة معينة وإقليمًا معينًا، ولكن أصبحت حروبًا تركز على مجتمعات العدو وإرادتها السياسية لمحاربتها، وأصبحت الحروب الآن هي حروب بين الشعوب وليس بين القوات النظامية وانتشرت حروب المعلومات وزادت أهمية التكنولوجيا والمعلومات في إدارة الحروب[1].

كما أن استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية لفاعل ما لم تعد بصورتها التقليدية في بعض المواقف التي تتطلب توظيفًا لتلك القوة التي يمتلكها الفاعل ولكن دون استخدامها بشكل مباشر، وفي هذا الإطار تحدث البعض مثل Alexander L-George عن ما أسماه coercive diplomacy أو دبلوماسية الإكراه، وهي تستخدم كحالة دفاعية في حالة حدوث ضرر ما علي فاعل دولي، وتستخدم لإقناع الفاعل القائم بإحداث الضرر، وذلك بالتهديد بالإمكانات العسكرية والدفاعية لدي الطرف الذي وقع عليه الضرر، والتهديد بعقوبات في حالة عدم رفع ذلك الضرر ووقف الاعتداء، وحتى لو

(1) Joseph Nye، Is Military Power Becoming Obsolete، The Korea Times، January 13,2010.

استخدمت القوة لردع ذلك الضرر فلا تستخدم تقليدياً وعلي نطاق واسع، ولكن استخدام محدد للقوة لإقناع العدو للتراجع عن اعتدائه وهي تهدف لحماية مصالح فاعل ما وتأكيد مصداقيته وقدرته علىٰ استخدام قوته العسكرية ضد القائم بالضرر، وقد تستخدم عقوبات عسكرية ثم يتم توسيعها لعمليات عسكرية في حالة استمرار الاعتداء[1].

وفي هذه الحالة لم يلجأ الفاعل للقوة العسكرية وللحروب بشكلها الرسمي والتقليدي، ولكن لوح باستخدام إمكانياته العسكرية لردع الطرف المعتدئ، فهذه إحدئ استخدامات القوة العسكرية حتىٰ عصرنا هذا بشكل غير تقليدي وغير مباشر.

ولقد ظهرت اتجاهات جديدة في دراسات السياسات العالمية تتحدث عن أنه لم يعد هناك طائل من وراء استخدام القوة العسكرية بشكلها التقليدي وأن دورها قد تراجع علىٰ الساحة الدولية لصالح أنواع أخرىٰ من القوة، ويرجع أسباب ذلك إلي أنه:

1- ثار التساؤل عن جدوىٰ القوة العسكرية في ظل بروز قوىٰ دولية كبرىٰ غير عسكرية بالأساس مثل اليابان وألمانيا والصين، في مقابل انهيار قوىٰ عسكرية عالمية مثل الاتحاد السوفيتي السابق، كما ازدادت قوة الدول الصناعية الكبرىٰ الصاعدة عالمياً، تزامناً مع قلة الحروب مابين الدول وزيادة الاعتماد المتبادل في إطار السياسات العالمية، وتغير درجة وأنواع الصراع والقضايا التي تحدد العلاقات ما بين الدول واختلاف أهداف الفاعل الدولي والمصادر التي تستخدم لتحقيق أهداف السياسة الخارجية لذلك الفاعل[2].

2- مراجعة مفهوم الأمن التقليدي: ففي العادة ركزت الدول علىٰ بناء مقدراتها العسكرية من أجل تحقيق أمنها الإقليمي، ولقد حدثت تغيرات في الأهداف والقضايا أدت إلي مراجعة مفهوم الأمن الإقليمي لدىٰ الدولة القومية، فنظرًا لطبيعة التفاعلات الدولية وتعقيداتها لم تعد القوة العسكرية

---

(1) Alexander L-George،Coercive Diplomacy،In Robert J-Art & Kenneth N.Waltz،The Use of Force: Military power and International Politics،New York: Rowman and little field publishers inc،2004،pp 70-71

(2) John M. Rothgeb،Op.cit ،pp 8-9

وحدها تكفي في السياسات الخارجية في ظل اتساع الصراعات والأمن النووي والإرهاب الدولي وتغيرات المناخ والفقر العالمي والاستقرار الاقتصادي، وكلها قضايا تمس صميم الأمن لدى دولة ما.

يأتي بجانب ذلك اتساع مفهوم الأمن إلي الأمن الإنساني في ظل وجود قضايا داخلية لها أبعاد دولية، وقضايا دولية لها تأثيرات واسعة النطاق داخل إقليم الدولة الجغرافي، وأصبحت تلك القضايا في صميم سياسات الأمن، وفي ظل تعقدها وتشابكها لم تعد الأداة العسكرية هي الأداة الوحيدة القادرة على تحقيق الأمن للدولة في ظل مفهومه الجديد الذي اكتسب أبعادًا غير عسكرية منها ما هو اقتصادي وثقافي وسياسي وبيئي[1].

3- التكلفة الاقتصادية والبشرية المتزايدة جراء استخدام القوة العسكرية، فمع زيادة القوة التدميرية للتكنولوجيا الحديثة واستخدام القنابل والأسلحة الكيماوية اتجهت الدول لتقليل اعتمادها على تلك الأسلحة واللجوء إلي أساليب أخرى لفض المنازعات، فاستخدام القوة العسكرية والحروب ليس فقط مكلف في نفقاته من خلال ارتفاع تكلفة الأسلحة، ولكنه أيضا يحتاج إلي علاقات تجارية جيدة مع الدول موردة الأسلحة، وبجانب ذلك فتزايد أهمية الرأي العام ضد استخدام الأسلحة العسكرية والدمار والخسائر البشرية أدى إلي ضغوط على الحكومات من أجل تقليل اللجوء إلي استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة، وأصبح الاهتمام المتزايد الآن ليس باحتلال إقليم دولة ما ولكن عن ما يتم فعله فوق ذلك الإقليم من سياسات تجارية ومالية وحماية البيئة وقضايا حقوق الإنسان[2].

4- المصادر المتغيرة للقوة، ففي ظل تطور مفهوم الأمن التقليدي لم تعد مصادر القوة كما هي، فمن أجل ملاءمة وتحقيق المفهوم الجديد للأمن تطورت مصادر القوة. فأصبحت العلوم والتكنولوجيا قوة هائلة ومصادر مهمة لقوة الدولة، وأصبح التعليم والقوة الاقتصادية والدبلوماسية أكثر أهمية في ظل

(1) Michael Harvey،British Power Beyond The military،<u>The World Today</u>،November 2010،p-7

(2) John Orme ،The Utility of Force In a World of Scarcity،<u>International Security</u>، Vol:22،No:3،Winter 1997-1998،pp139 –142.

نظام عالمي متعدد المستويات، وأصبح احتلال إقليم دولة ما بالقوة العسكرية أكثر تكلفةً من أن تقوم بتطويرات اقتصادية وتجارية لإتمام عمليات التبادل التجاري، وذلك في ظل ارتفاع التكلفة المادية والبشرية للقوة العسكرية[1]

ومع تغير أدوات ومصادر القوة ذاتها تغيرت الاستراتيجيات التي كانت تعتمد عليها الدولة القومية قديمًا، حيث كانت تسعي الدولة إلي زيادة قوتها علىٰ حساب غيرها من الدول في النظام العالمي ومنع أي تدخل في إقليمها، والآن مع ظهور القضايا الاقتصادية العالمية والقضايا البيئية والمناخية أصبحت الدول الآن أكثر حاجة إلي التعاون مع بعضها البعض، فطبيعة القضايا ذاتها وأدوات القوة الجديدة لم تعد تفرض الصراع والمعادلة الصفرية كما كانت في السابق[2].

5- تغير الفواعل في السياسات العالمية، فلم تعد الدولة هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، ولكن ظهرت إلي جانب الدولة فواعل أخرىٰ Non-State actors تزايد دورها بسرعة وبشكل متنامي علىٰ الساحة العالمية، والفواعل من غير الدولة هي وحدات لا تتمتع بالسيادة، ولكنها تمارس أدوارًا اقتصادية وعسكرية وسياسية، وتؤثر علىٰ مستوىٰ داخل الدولة أو علىٰ مستوىٰ عالمي مثل الفواعل التجارية والمنظمات الغير حكومية والجماعات المسلحة وغيرها[3]، وظهور الفاعلين الدوليين الجدد أدىٰ إلي تراجع الدولة القومية ودورها لصالح شركات متعددة الجنسيات تمتلك موارد اقتصادية ضخمة أكثر أحيانًا مما تملكه الدولة القومية، وتسعي تلك الشركات أحيانًا لتحقيق أهداف الدولة في الخارج أكثر من قدرة الدولة القومية ذاتها علىٰ القيام بذلك.

والتغير في الفواعل أدي إلي تغيير في الأهداف، ففي الأصل كانت الدولة تسعي لتحقيق أولوياتها في الأمن التقليدي اعتمادًا علىٰ الأداة العسكرية، إلا أنه الآن أصبحت هناك أولويات أخرىٰ اقتصادية وبيئية وثقافية مع زيادة الفواعل في

---

(1) Joseph Nye،The Changing Nature of World Power،**OP.Cit** ،pp 179 -180.

(2) Joseph Nye،Soft power،**Foreign Affairs**،No:80،Autumn 1990،p 158.

(3) Non-State Actors Impaction International relations and Implications for the United States،National Intelligence Council،August 2007،available at:

http://www.dni-gov/nic/pdf_GIF-confreports/ non state_actors_2007.pdfs.

السياسات العالمية، وذلك في ظل زيادة أهمية بعض الأدوات الاتصالية والتيارات المؤسسية والتنظيمية والدخول في دوائر الاعتماد المتبادل.(1)

وانعكس ظهور الفواعل من غير الدول علىٰ مفهوم القوة سواء في موضوعاته وقضاياه أوفي متطلباته وفي شكل الفاعل الممارس للقوة، كما أن هناك تأثيرًا لا يمكن إغفاله للفواعل الجدد علىٰ الساحة الدولية وخاصة الجماعات المسلحة التي لا ترتبط بإقليم معين ولا مساحة جغرافية معينة، مما انعكس علىٰ طبيعة وشكل الحروب ذاتها، فلم يعد العدو محددًا في مكان ما يمكن توجيه الجيوش النظامية إليه في شكل حروب تقليدية، بل استدعت الجماعات الإرهابية أشكالًا جديدة للحروب ولاستخدام القوة التكنولوجية مثل الهجوم الالكتروني وغيره لمحاربة الإرهاب الدولي.

ولذلك، فإن الدراسات التي تتحدث عن تراجع القوة العسكرية تركز علىٰ تغيير القضايا والفواعل والعمليات علىٰ الساحة الدولية، الأمر الذي انعكس علىٰ القوة ومفهومها والحروب التقليدية والجيوش النظامية التي تراجع دورها في العصر الحديث لصالح أشكال أخرىٰ للقوة.

إلا أن الحديث عن تراجع دور القوة العسكرية التي تعد أساس القوة الصلبة لا يعني أنه لا طائل من وراء استخدامها، فالواقع الدولي والتقاليد الدولية ما زالت تؤكد علىٰ أهمية القوة العسكرية لحماية الدولة، وكذلك لحماية الأبعاد الجديدة للقوة، فلن تعمل الدولة اقتصادياً بشكل جيد دون وجود بيئة أمنية مستقرة، ولا يمكن إنكار أهمية القوة العسكرية لمواجهة التحديات الجديدة وعلي رأسها الإرهاب.

إلا أن تلك القوة العسكرية تحتاج لجانبها أنواعًا جديدة من القوة أثبتت أهميتها وفاعليتها علي الساحة الدولية، لذلك سوف يتم الحديث عن القوة الناعمة، ثم تطورت الدراسات استجابة للواقع الدولي نحو تطوير مفهوم القوة الذكية للجمع بين أدوات القوة الصلبة والناعمة في استراتيجيات تهدف لتحقيق أهداف الدولة الخارجية.

(1) Joseph Nye،Soft Power،Op.cit ،p 157.

المبحث الثاني
القوة الناعمة في السياسة الخارجية

شهدت السياسات العالمية اهتمامـًا متناميـًا بالأبعاد غير الملموسة للقوة (القوة الناعمة) وذلك بعد أن أصابت الدول لعنة القوة الصلبة التي طالما تصدرت المشهد في السياسات الخارجية للدول، وعجزت الدول عن تحقيق أهداف سياستها الخارجية اعتمادًا علىٰ تلك القوة الصلبة فقط. فجاءت مراجعات السياسة الخارجية لإعطاء أهمية للأبعاد الناعمة للقوة وخاصة منذ الحرب الباردة.

وتزايدت فرص القوة الناعمة في التأثير علىٰ واقع السياسات الخارجية للدول وظهرت أقطاب عالمية وإقليمية برصيد واسع من القوة الناعمة ضاهت بها دول ارتكنت بالأساس إلىٰ القوة الصلبة والآلات العسكرية.

ويرجع صعود الاهتمام بالأبعاد غير الملموسة من مكونات القوة وخاصة الثقافة إلىٰ نهاية الحرب الباردة كأحد أبعاد الظاهرة الدولية . فاعتبرت الثقافة أداة من أدوات تنفيذ سياسات الدول وإضفاء الشرعية عليها واعتبرت أيضـًا محركـًا للعلاقات الدولية انطلاقـًا من تفسير الصراعات في مصادرها بالرجوع إلىٰ الثقافة والاختلافات الثقافية وصراع الحضارات.

ثم اعتبرت بعد ذلك الثقافة في الأبعاد الناعمة أداة لقياس قوة الدولة ولتحقيق نتائجها في الخارج وليس فقط كمحرك للصراعات الدولية، ولكن كطاقة إيجابية تعتمد علىٰ الإقناع والجذب والتأثير علىٰ معتقدات الآخرين وذلك دون اللجوء إلىٰ القوة الصلبة والإكراه أو للضغوطات الاقتصادية والعقوبات وغيرها.

وبجانب ذلك لا يمكن إهمال الحضارة والتركيب الحضاري واللغوي والديني والمقدرات الإعلامية لدولة ما، سواء الإعلام في بعده الخارجي ومصداقيته والصحف والكتب والمراكز الثقافية أو الإعلام الداخلي للدولة.

وبالتالي تلعب الثقافة والقيم والمعتقدات والمصالح المشتركة دورًا أساسيـًا

في رفع رصيد القوة الناعمة لدى دولة ما، وخاصة في ظل نظام دولي قائم على حالة من الاعتماد المتبادل من الفواعل سواء كانت الدولة أو غيرها، فلم تعد الدولة تعمل في ظل حدود ضيقة مراعاة للمصلحة الوطنية فقط، ولكن اختلف الأمر وتعدى المجال الجغرافي للدولة لتصبح القيم العابرة للحدود القومية والثقافات المشتركة ذات أهمية في زيادة رصيد الدولة من القوة.

وعن علاقة القيم بالثقافة، فإن المكون القيمي هو الأساس الذي تتكون منه الثقافة كما أن دراسة الثقافة في العلاقات الدولية تركز على أهمية البحث والدراسة في النظرية القيمية لتحقيق نتائج أفضل لدراسة القضايا الجديدة في إطار وواقع العلاقات الدولية، أما الدين فهو أكثر مكونات الثقافة اتصافًا بالاستمرارية وأكثرها تأثيرًا لما له من دور وآثار على السياسات الخارجية للدولة، وكذلك أثره على إمكانات اندلاع الصراع أو تحقيق التعاون في النظام الدولي[1].

ويأتي الثقافي وفي داخله الديني كأبعاد متزايدة الأهمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي شهدت الاتجاه من الصراعات الدولية إلى الصراعات الداخلية، وتحولت الصراعات الأيديولوجية إلى صراعات الهوية سواء بين الأديان أو الطوائف داخل الديانة الواحدة، لذلك قامت النظرية البنائية بالأساس على أن هويات الدول ومصالحها جزء مهم في السياسات العالمية، وأن النظام الدولي هو مجموعة من الأفكار ونظام من المعايير، وأن الأفكار هي التي تتحكم بالصراعات الدولية[2].

بعبارة أخرى دخل التنظير للعلاقات الدولية مرحلة جديدة طرحت سؤالًا كبيرًا عن التحول في المنظور paradigm shift، وكان في قلب الإجابة عن هذا السؤال تجدد الاهتمام بالأبعاد الدينية والثقافية في عملية التنظير. والجدال حول ماهية وتأثير هذه الأبعاد وكيفية دراستها أفرز اتجاهات متنوعة، ومنها :

—ظهرت مراجعات لحالة علم العلاقات الدولية من نماذج معرفية خارج

(1) أماني محمود غانم، البعد الثقافي في العلاقات الدولية: دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات، القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، 2007، ص ص 202-205.

(2) إكرام بركان ،تحليل الصراعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية ،رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة ،2010،ص 49.

النموذج المعرفي الغربي تتناول بروز الأبعاد الثقافية والحضارية في العلاقات الدولية، وموقع دول الجنوب من التحديات التي ترتبت على تصاعد أهمية تلك الأبعاد في ظل عمليات اختراق خارجي كبير لدول الجنوب على الصعد المتنوعة العسكرية والسياسية والاقتصادية ، فاتجهت تلك المراجعات للحديث عن منظور حضاري إسلامي لتفسير واقع العلاقات الدولية في ظل مراجعة حالة العلم، وقدمت رؤى جديدة حول محرك التفاعلات الدولية ومستويات التحليل والعلاقة بين الداخل والخارج[1].

— ورأت تلك المراجعات أن العناصر الأساسية للتدفقات العالمية تتعدد عناصرها ، فالتغيرات الجديدة أدت لبروز مفهوم العولمة وأبعاده المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية ، وبرزت الأبعاد الدينية لمواجهة العولمة وتحدياتها ، وزاد دور الدين في تحليل العلاقات الدولية ،وظهرت مدارس ترى أن الحديث عن القيم لا يعني تجاهل الواقع بل الاتجاه إلى ترشيده ، لذلك شهد النصف الثاني من القرن العشرين بروز دوافع دينية في العمل السياسي العالمي مثل المداخل الصهيونية والإنجيلية والمنظورات الإسلامية[2].

— وفي هذا الإطار اتجهت تلك المراجعات إلى تجاوز الثنائيات التي سيطرت على دراسة العلاقات الدولية ، ورفضت تلك التوجهات الفصل بين القيمي والمادي وبين جوانب الظاهرة الأخرى من عسكري واقتصادي والتركيز على تلك الأبعاد المادية ، وكذلك الفصل بين الفرد والجماعة والفصل بين الواقع والتاريخ والذي نتج عن المركزية الغربية في العلاقات الدولية ، لذلك جاء بروز الاهتمام بالدين والثقافة في العلاقات الدولية من أهم ملامح مراجعات الحرب الباردة ، مما ارتبط بجدالات عدة من قبيل حدوث

(1)نادية محمود مصطفى،العولمة وحقل العلاقات الدولية،في: حسن نافعة وسيف عبد الفتاح (محرران)،العولمة والعلوم السياسية ،مرجع سبق ذكره، ص ص 105-103.

(2)عبد الخبير عطا ،البعد الديني في دراسة العلاقات الدولية (دراسة في تطور الحقل): عملية التأصيل الحضاري لدور البعد الديني في دراسة العلاقات الدولية ،في: أميرة أبو سمرة (محرر) و نادية مصطفى (إشراف علمي) ،مداخل التحليل الثقافي لدراسة الظواهر السياسية والاجتماعية : المنطلقات والمجالات والمفاهيم في العلوم الاجتماعية و السياسية ،أعمال سيمنار قسم العلوم السياسية 2008-2010 ،القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،2011،ص ص 207-205.

تحولات في منظورات العلاقات الدولية نتيجة تجدد الاهتمام بالثقافي ، وهل المتغيرات الثقافية والدينية متغيرات تابعة أم مستقلة[1].

— كما قدمت تلك التحليلات مستويات جديدة للتحليل، فجاء الحديث عن الأمة كمستوىٰ للتحليل في العلاقات الدولية، ويتمثل العنصر الثقافي لدىٰ الأمة في العقيدة ، حيث مارست الأمة أشكالًا عديدة من التفاعلات الدولية التعاونية والصراعية ، وكانت الأمم مبعثًا للعديد من الحروب والتحالفات مثل الحروب الدينية في أوربا والمواجهات بين الشيوعية والرأسمالية والفتوحات الإسلامية، حيث تلقي الأمة كمستوىٰ للتحليل الضوء علىٰ أهمية الجماعة والمناطق البينية وتجاوز الانحياز لأحد أبعاد الظاهرة الدولية علىٰ حساب غيرها[2].

— وفي الإطار ذاته ظهرت قضايا جديدة مثل قضايا التدخل الإنساني والحوار الثقافي والعدالة التوزيعية ، كما ظهر الحديث عن الاهتمام بالبعد المعياري والقيمي وربطه باستخدام القوة العسكرية، فقد فرض تطور استخدام القوة العسكرية اهتمامًا متزايدًا بالبعد القيمي، فقد تم رفع شعارات معيارية في استخدام القوة العسكرية مثل الدفاع عن النفس والتدخل الإنساني العسكري والحرب علىٰ الإرهاب، وفي هذا الإطار تأتي نظرية الحرب العادلة التي تربط بين البعد القيمي والعسكري في الحديث عن أخلاقيات اللجوء إلىٰ القوة العسكرية وشرعيته وقانونيته وعدالته[3].

—كما ظهرت اتجاهات اهتمت بتأثير الأفكار علىٰ السياسة الخارجية لدولة

(1) نادية محمود مصطفى، العلاقات الدولية في الفكر السياسي من منظورات مقارنة، في أميمة عبود (محرر) و نادية مصطفى (إشراف علمي)، المنظور البيني والعلاقات البينية في علم السياسة: إعادة نظر وقراءة جديدة، مرجع سبق ذكره ، 2012، ص ص 66-63.

(2) أماني صالح، توظيف المفاهيم الحضارية في التحليل السياسي: الأمة كمستوىٰ للتحليل في العلاقات الدولية، في منىٰ أبو الفضل و نادية محمود مصطفىٰ (محرران)، العلاقات الدولية: البعد الديني والحضاري، دمشق: دار الفكر، 2000، ص ص58-54.

(3) أميرة أبو سمرة، القيم في الدراسات الدولية: استدعاء القوة العسكرية نموذجًا، في أميرة أبو سمرة (محرر) و نادية مصطفىٰ (إشراف علمي)، مداخل التحليل الثقافي لدراسة الظواهر السياسية والاجتماعية : المنطلقات والمجالات والمفاهيم في العلوم الاجتماعية و السياسية ، مرجع سبق ذكره ، ص 389-385.

ما وإعطاء وزنٍ للأبعاد القيمية ، فتحدث بعض الباحثين عن أن الأفكار لها تأثير على السياسة في ظل وجود المعتقدات التي لها قيمة كبرى ليتم تضمينها في المؤسسات السياسية، ويتضح ذلك في رؤى العالم المختلفة التي تقدمها بعض الأديان والأفكار التي تتعلق برموز تسهم في تشكيل معارف الأفراد، وكذلك الأفكار المعيارية والقيمية، لذلك ظهر مفهوم مؤسسة الأفكار الذي يعبر عن أفكار تتبناها مؤسسات يستمر تأثيرها لمدى طويل[1].

والمقصود إجمالاً بهذه الأبعاد الحضارية الثقافية تعريفٌ قدمته أ.د/ نادية مصطفى تمثل في أنها تلك الأبعاد المتصلة بآثار اختلاف الثقافة والحضارة على اختلاف الرؤى والقيم وقواعد السلوك والأخلاق، وكذلك على اختلاف الرؤية للعالم ومعايير التقويم ودوافع السلوك وأسس الهوية، وتلك الأبعاد ذات تأثير على مستويات عدة : أسس تقسيم العالم، ومحركات التفاعلات الدولية، ومحدد لحالة النظام الدولي، ونمطه وأداة من أدوات السياسة وموضوع لها ومحدد لخطاب النخب والقاعدة، وعنصر تفسيري أو تبريري للتحالفات، ومكون للقوة[2].

ولقد ظهر ذلك الاهتمام بهذه الأبعاد التي تستدعي عناصر القوة الناعمة ،في مجال دراسة السياسة الخارجية كمعلم من معالم تطورها، ولذلك وفي ضوء مراجعة مفهوم القوة الصلبة، وظهور الدراسات التي ترى تراجع دورها على الساحة العالمية، استجابة لأنواع أخرى من القوة فرضها الواقع الدولي، وفي ضوء فشل تجارب استخدام القوة الصلبة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية كما حدث مثلا في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في حربي العراق 2003 وأفغانستان 2001، ظهر مفهوم القوة الناعمة soft power الذي تناوله جوزيف ناي منذ 1990.

وتحدث ناي منذ بداية السبعينيات عن أن هناك تحولًا كبيرًا في القوة أدى

---

(1) جيهان شريف الحديدي ،التيارات الفكرية الأمريكية وتأثيرها على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصين (1993-2008) ،رسالة ماجستير،جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2009،ص ص 20-22.

(2) نادية محمود مصطفى ،تحديات العولمة والأبعاد الثقافية الحضارية والقيمية : رؤية إسلامية ،في : مستقبل الإسلام،دمشق: دار الفكر، أكتوبر 2004،ص ص 419-420.

للتساؤل عن ليس ما تمتلكه الدول من مصادر، ولكن عن قدرة الدولة ذاتها في السيطرة على تصرفات الآخرين واتجاهاتهم بما يخدم مصالحها في ظل تعقد السياسات العالمية.

وتناول جوزيف ناي القوة الناعمة في مقاله soft power في عام 1990 وأسماها وجهاً آخر للقوة وهو الأكثر جاذبية من الأساليب التقليدية، حيث تستطيع دولة ما تحقيق مخرجاتها في السياسات العالمية بسبب أن الدول الأخرى أو الفواعل الأخرى تريد أن تتبع هذه الدول، وهذا الوجه للقوة يتحقق عندما يقوم فاعل دولي يجعل فواعل أخرى تريد ما يريده هذا الفاعل وأطلق عليها القوة التعاونية "co-optive power".

ورأى جوزيف ناي أن القادة السياسيين لابد وأن يتعلموا قوة جذب الأفكار والقدرة على وضع الأجندة السياسية التي تحدد الإطار الذي يحدد تفضيلات الآخرين واتجاهاتهم، وشبه ناي القوة الناعمة في السياسات الدولية بقوة الوالدين في تعليم أطفالهم، حيث لو أن لديهم قدرة على أن يشكلوا معتقدات وتفضيلات أطفالهم تكون لهم قوة أكبر، وعلى العكس لو اعتمدوا على التحكم في سلوكيات هؤلاء الأطفال، وكذلك الدول على المستوى العالمي لو استطاعت الدولة أن يكون لديها القدرة على تحسين صورتها وحيازة الشرعية في عيون الآخرين لن تجد مقاومة كثيرة لرغباتها في السياسة الخارجية تجاه الآخرين[1].

<u>وبالتالي فإن القوة الناعمة كما عرفها جوزيف ناي هي :</u>

القدرة على الحصول على المخرجات المطلوبة، وذلك لأن الآخرين يريدون ما تريده، وهي القدرة على تحقيق الأهداف من خلال الجذب وليس الإكراه، وهي تعمل عبر إقناع الآخرين ليتبعوك وجعلهم يتفقون مع قيمك ومؤسساتك، وتعتمد القوة الناعمة على الأفكار والثقافة والقدرة على إعداد أجندة الآخرين عبر قيم ومعايير ومؤسسات تكون تفضيلات الآخرين، فحين تجعل الدولة قوتها شرعية في أعين الآخرين وتتبنى قيم مؤسسات دولية تشجع الآخرين لتعريف مصالحهم بطرق متوافقة فهي لن تحتاج لتوسعة تكلفتها

---

(1) Joseph Nye،Soft Power،<u>Foreign Policy</u> ،No : 80،Autumn 1990،pp 166-167.

العسكرية والاقتصادية التقليدية[1].

أولاً : تأثير القوة الناعمة في العلاقات الدولية والسياسات الخارجية :

تعمل القوة الناعمة نحو التأثير على الفواعل الدولية بتعريف اتجاهاتهم وأهدافهم والوسائل المطبقة لتحقيق تلك الغايات، وتتعامل القوة الناعمة على مستوى المصالح والمحفزات والأهداف والتفضيلات والاستراتيجيات المطلوبة للوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها، وتلعب مصادر القوة الناعمة سواء الثقافة والقيم والمؤسسات والسياسات دورًا مهمًا لتحقيق التفاعلات الإيجابية مع الفواعل الدولية.

كما تسهم عناصر القوة الناعمة في الأمن والرخاء والتنمية في الدولة التي تمتلك تلك القوة، ويرجع ذلك لقدرة الدولة على توظيف واستخدام مصادرها لمنفعتها ومنفعة الآخرين وليس فقط امتلاك تلك المصادر[2]

وتأتي القوة الناعمة في إطار مراجعة الدول لسياستها الخارجية اعتمادًا على القوة العسكرية ودورها في تحقيق الأمن التقليدي، فلقد ارتبط مفهوم القوة الناعمة لدى جوزيف ناي بإطار مراجعة القوة الأمريكية بعد حربي العراق وأفغانستان والتهديدات الكثيرة التي تواجهها، حيث انتقد ناي اتجاهات الواقعيين الذين أشاروا أن الولايات المتحدة قوية بما فيه الكفاية لصد أي تهديدات خارجية ولا تحتاج إلى حلفاء أو مؤسسات لدعمها، ولكن ناي انتقد ذلك متحدثًا عن أهمية سياسة كسب العقول والقلوب للشعوب الأخرى.[3]

وعلى مستوى السياسة الخارجية البريطانية، وفي سبيل الحفاظ على القوة البريطانية في تحركاتها العالمية، جاء الحديث عن تقوية السياسة الخارجية عبر قوة الدبلوماسية والثقافة واللغة، وذلك في عصر أصبح عنوانه التحالفات والمصالح المشتركة، لذلك تحدث وزير الخارجية البريطاني William Hague عن ما أسماه عالم الشبكات" networked world" في ظل تحديات الاعتماد

(1) Robert Keohane and Joseph Nye،Power and Interdependence In The information Age،**Foreign Affairs**،Vol : 77،No:5،September. October 1998،p 83.

(2) David W. Kearn،The Hard Truth About Soft Power،**Op.cit** ،pp 67 - 68.

(3) Joseph Nye،Soft Power and American Foreign Policy،**Political Science Quarterly**،Vol: 119،No:2،Summer 2004،p 256.

المتبادل، فاتجهت السياسة البريطانية للتركيز علىٰ أهمية الشراكة والتعاون من خلال المؤسسات البريطانية في الخارج، والتركيز علىٰ التعليم والجامعات البريطانية المنتشرة في الخارج وزيادة الإنفاق علىٰ البحث العلمي، وفي عصر الاتصالات، فإن لبريطانيا دورًا واسعًا عبر قناة B.B.C التي تذاع بحوالي 32 لغة ويصل عدد مستمعيها أسبوعيًا إلىٰ 180 مليون حول العالم [1]

وعلىٰ مستوىٰ السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي، يركز الاتحاد علىٰ سياسات المساعدة الخارجية وتحقيق الرخاء ويقدم رؤية مختلفة عن الرؤية الأمريكية مساهمة منه في حل المشاكل العالمية وتدعيم القيم العالمية، واستطاع الاتحاد الأوربي أن يقدم نموذجًا للعديد من الدول الأخرىٰ في تركيزه علىٰ القوة الناعمة ودعم التحركات العالمية بعيدًا عن استخدام القوة العسكرية بشكلها التقليدي[2]

لذلك تلقىٰ القوة الناعمة بظلالها علىٰ واقع العلاقات الدولية نحو مزيدٍ من التركيز علىٰ مصادر ناعمة مثل الثقافة والقيم والمؤسسات، والقوة الناعمة لا تمارس في السياسة الدولية من أجل جذب الآخرين فقط، ولكن لها أهداف محددة وموجهة مثل تحقيق استراتيجيات أمنية معينة لذلك فهي " goal – specific power" .

ومن ضمن استراتيجيات القوة الناعمة في السياسات العالمية ما يلي:

1. خلق صورة ذاتية تهدف إلىٰ تحسين الإطار الأمني للدولة، ومن أمثلة ذلك استراتيجيات اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية للاندماج في النظام العالمي وخلق صورة سلمية للدولة والاندماج في المؤسسات العالمية وتقليل خطر التحالفات الدولية ضدها.

2. التحكم في صورة الآخرين للحصول علىٰ دعم دولي للتحركات الجماعية، فالدول التي تستطيع أن تحمل قيمًا عالمية وتدافع عنها مثل الحرية والليبرالية والديمقراطية ومحاربة الفقر أكثر قدرة علىٰ ممارسة القوة الناعمة مثل الولايات المتحدة التي استخدمت تلك القيم في جمع تحركات عالمية

---

(1) Michael Harvey، Op. cit ،pp 8 - 9

(2) Mitchell p. Smith، Soft Power : Rising Romantic Europe in The Service of Practical Europe، World literature Today، January. February 2006، pp 20-22.

ضد الدول التي أسمتها بدول محور الشر مثل إيران وكوريا والعراق وغيرها.

3. القيام بعملية تأثير شبكية "Network effect strategy"، وذلك من أجل نشر معايير معينة وتصرفات وأشياء مشتركة، وتهدف تلك الاستراتيجية إلى تكوين بيئة خارجية في صالح الدولة وشركائها، كما تهدف الدولة من وراء ذلك إلى تغيير المستقبل في صالح الدولة ومصالحها[1]

وبالتالي فإن مراجعات السياسات الخارجية للدول في ضوء القوة الناعمة ألقت بظلالها على العلاقات الدولية واقعًا وتطبيقًا، وأثرت إلى حد كبير على فكرة أنه واقع صراعي وأنه معادلة صفرية بين الفواعل، فقد أعلت القوة الناعمة من أهمية التحالفات والشراكات والتعاون في ضوء فكرة الصراع والانفرادية التي سيطرت على واقع العلاقات الدولية فترة طويلة من الزمن في ظل الدراسات الواقعية، وقد تبنت العديد من الدول استراتيجيات القوة الناعمة في تحركات سياستها الخارجية.

ثانياً : مكونات القوة الناعمة

تعد الثقافة والتعليم وبرامج التبادل والحوارات الثنائية والمتعددة والمساعدات الاقتصادية والإنسانية وحفظ الأمن الإنساني والمساهمة في حل المشاكل الدولية من أهم منابع القوة الناعمة، أما عن مكونات القوة الناعمة، فقد تحدث Alexander L.vuving في أحد مقالاته عن أن هناك ثلاثة مكونات للقوة الناعمة وهي :

1. brillianc (السطوع)

وهي تكون في دولة متقدمة علميًا وتكنولوجيًا لديها ثروات اقتصادية وقوة عسكرية، وتحقق انتصارات عسكرية ونجاحات اقتصادية وقادرة على حل المشاكل وتقديم نماذج ناجحة للآخرين.

ففي السياسات العالمية الدولة ذات الإمكانات والنجاحات يسعى الآخرون لتقليدها واتخاذها نموذجًا وتقليد ممارساتها ومؤسساتها وأيديولوجيتها وقيمها ورؤيتها وتأخذ هذه الدولة سمعة وتصبح مؤثرة ومن الصعب مقاومة تحركاتها الخارجية.

---

(1) Geun lee،A theory of Soft Power and Korea's Soft power Strategy،Korean Journal of Defense Analysis،Vol : 21،No:2،June 2009،p 212.

2. Benignity (اللطف)

ويقصد بها كيفية تفاعل وتعامل فاعل دولي ما مع الآخرين بطريقة جيدة، ومساعدة الآخرين ودعمهم وتقديم الحماية لهم والاهتمام بهم والاستماع إلىٰ متطلباتهم ومراعاة حقوقهم وتفضيلاتهم، والتصرف بطريقة غير تهديدية ويتحول ذلك لقوة في حالة احترام الآخرين لذلك الفاعل، وبالتالي كسب وحيازة موافقتهم علىٰ تحركاته وسياساته وقيمه ومثله.

3. Beauty (الجمال)

ويقصد بها في لغة العلوم السياسية، كيف تكون الفواعل الدولية متقاربة إلىٰ بعضها البعض ومتشاركة في نماذجها وقيمها مما يعطي انطباعًا بالأمن والتواصل مما يشجع الآخرين علىٰ الثقة والتعاون، ويأتي ذلك في إطار تصرف دولة ما علىٰ أنها حامية للقيم والمعايير، ومن هنا تأتي المصداقية والشرعية والسلطة الأخلاقية[1].

<u>**أما ناي فيرىٰ أن القوة الناعمة لبلد ما تتركز بالأساس في ثلاثة موارد أساسية ألا وهي:**</u>

- **الثقافة** عنصر جذب كبير لدولة ما وهي مجموعة القيم والممارسات في دولة ما من أدب وفن وتعليم، وعندما ترتبط ثقافة دولة ما بقيم عالمية ومصالح مشتركة يزيد ذلك من إمكانية تحقيق النتائج المرغوبة بقوة الجاذبية والاقتناع مع مراعاة السياق ذاته.
- **السياسات الحكومية** للدولة والتي تعزز القوة الناعمة لهذه الدولة أو تقوضها، فالسياسات الداخلية والخارجية التي تقوم وفق أسس وطنية ضيقة مع عدم مراعاة مصالح الآخرين تقوض أسس القيم الناعمة.
- **القيم** التي تدافع عنها حكومة ما بأشكال متعددة سواء بسلوكها الداخلي مثل قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان أوفي المؤسسات الدولية بالعمل مع الآخرين أو في السياسات الخارجية بتشجيع السلام وحقوق الإنسان، تؤثر

---

(1) Alexander L.vuving،How Soft Power Works،<u>**Paper presented at the panel "Soft Power and Smart power"**</u>،American political science Association Annual Meeting Toronto،September،3,2009،pp 9- 11.

بشكل كبير على صياغة تفضيلات الآخرين[1].

ولذلك لا يمكن إهمال البعد الداخلي في موارد القوة الناعمة، حيث أن له دورًا حيويًا في زيادة رصيد الدولة من تلك القوة الناعمة سواء في جانب القيم والثقافة والتماسك القومي الداخلي وكذلك ما يسمى القدرة السياسية المحلية التي تتمثل في كفاءة أجهزة صنع القرار والحريات العامة ووجود مساندة شعبية لتحركات الدول في الخارج مع وجود استراتيجية واضحة وتفاعل جماهيري وكفاءة في السياسات الحكومية[2].

ثالثا : متطلبات وشروط نجاح القوة الناعمة :

تعمل القوة الناعمة على تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة في ضوء بيئة مناسبة للقوة الناعمة تجعلها أكثر نجاحًا في تحقيق الأهداف، ومن تلك المتطلبات والشروط ما يلي:

1. القدرة على الجذب attractions

والجذب هو الآلية الأساسية التي تعمل من خلالها القوة الناعمة في النظام العالمي، وهناك فرق بين الجذب كقوة Force والجذب كفعل action أو النتائج المرغوب فيها، حيث أصبح التركيز على مصالح وتفضيلات الفاعلين في النظام الدولي، حيث يكون الانجذاب لقيم دولة ما وسياستها وقيمها في مصلحة وتفضيلات الدولة الهدف، وآلية الجذب هذه ترتبط بالقدرة على الإقناع الذي يفترض تغيير تفضيلات الفواعل الدولية بعد تدخل الدولة بأدوات القوة الناعمة، الأمر الذي يجعل التحليل النهائي على التركيز على السلوك والمخرجات بدلًا من التركيز على المصالح والتفضيلات.

وعند انجذاب الدولة المستهدفة إلى قيم ومثل الدولة القائمة بممارسة القوة الناعمة يصبح الإقناع ليس صعبًا خاصة لو كانت سياسات الدولة القائد تتفق مع أهداف وقيم الدولة الهدف، ويصبح ليس من الصعب تحديد أجندة

---

(1) جوزيف ناي، القوة الناعمة : وسيلة النجاح في السياسة الدولية، محمد توفيق البحيرمي (مترجم)، المملكة العربية السعودية، مكتبة العبيكان، 2007، ص ص 32- 37.

(2) مسفر بن ظافر عائض القحطاني، إستراتيجية توظيف القوة الناعمة لتعضيد القوة الصلبة في إدارة الأزمة الإرهابية في المملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010، ص74.

وتحركات الأهداف في اتجاه الحصول على المخرجات المرغوبة[1].

وتأتى هنا أهمية الإشكالية الجدلية القائمة حول كون القوة الناعمة تتجه نحو المخالف أم المتقارب، وكيف تستخدم القوة الناعمة مع حالة عدم وجود مشترك ثقافي بين الدولة المرسل والدولة المستقبل مما يجعل عملية الاستماع والقبول في ظل الاختلاف غير مجدية أحياناً، ويمكن الرد على تلك الإشكالية عن أن وجود ذلك المشترك الثقافي هام لتعمل القوة الناعمة إلا أنه في ظل عصر العولمة والاتصال وتدفق الأفكار فمن الصعوبة بمكان الحديث عن تباينات ثقافية واضحة بين الدول، ومع ذلك تبدو دول مثل إيران وتركيا مع وجود مشترك ثقافي مع دول المنطقة أكثر قدرة على ممارسة القوة الناعمة عن غيرها من الفواعل من خارج المنطقة[2].

وتجدر الملاحظة عند الحديث عن المشترك الذي يمهد للقوة الناعمة القول بأنه ليس من الضرورة بمكان أن يكون ذلك المشترك قائمًا على البعد الثقافي فقد يكون المشترك سياسي في تبنى أفكار سياسية معينة ونماذج ورؤى سياسية تكون ذلك المشترك الذي قد يمهد فيما بعد لنشأة المشترك الثقافي، بجانب ذلك فقد تحدث جوزيف ناي عن تخطى ذلك المشترك الثقافي عبر الوكالة ويقصد بها ممارسة القوة الناعمة عبر وكلاء يكونون أكبر وأكثر قدرة في التأثير داخل سياقهم فقد تكون كوريا الجنوبية وكيل الولايات المتحدة الأمريكية في القوة الناعمة في آسيا [3].

يضاف إلى ما سبق، أن القوة الناعمة قائمة على قوة الجذب والإقناع وبالتالي تفترض عدم وجود المشترك الثقافي والاعتماد على ثقافة مغايرة وسياق مختلف ولكن له القدرة على الجذب وإقناع الآخرين به للاتجاه نحوه والاقتناع بممارسات الدولة القائمة بالقوة الناعمة نتيجة للاجتذاب لنموذجها الثقافي المغاير، ويأتي على رأس ذلك الثقافة الغربية والأمريكية التي لاقت رواجاً في الأوساط العربية والإسلامية رغم اختلاف السياق وغياب المشترك إلا أن قدرتها على الجذب مهدت لانتشارها والحديث عن موجات الغزو الثقافي الغربي في

---

(1) David w. Kearn,**Op. cit.** p 73.

(2)على جلال معوض،مراجعة مفهوم القوة الناعمة : خصوصية السياق الشرق أوسطى ،**أعمال المؤتمر التركي الأول : الثقافة وسياسات الشرق الأوسط**،المجلد الأول ، فبراير 2012،ص 35.

(3)جوزيف ناي ،القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسات العالمية ، **مرجع سبق ذكره** ،ص 180.

بلدان العالم الإسلامي اعتمادًا علىٰ الأبعاد غير الملموسة لانتشارها.

2. وجود مصادر للقوة الصلبة بجانب مصادر القوة الناعمة غير الملموسة :-

حيث إنه وإن كان الجذب والإقناع يعتمد علىٰ الأيديولوجية والمؤسسات والقيم والمثل العليا والثقافة، لكن نجاح الدولة في الحصول علىٰ مخرجات مطلوبة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية يتأثر بدرجة كبير ة بعناصر قوتها المادية، فقد توجد دول ذات ثقافات وحضارات، ولكنها تفتقد قوة الجذب وذلك لعدم قدرتها علىٰ مواجهة التحديات، لذلك امتلاك موارد القوة الصلبة لا يمكن أن ينفصل عن عملية الجذب والإقناع.[1]

وبجانب ما سبق فقد وضع Matthew kroenig وآخرون في مقالة بعنوان "Taking soft power seriously"، وضعوا نظرية للقوة الناعمة تشترط عددًا من المتطلبات لضمان نجاح القوة الناعمة، وهيٰ متمثلة في التالي:

أ) تسويق الأفكار :- Marketplace of ideas

الدولة التي تسعىٰ لتشكيل تفضيلات الآخرين فإنها لابد وأن يكون هناك نوع من التفاعل مع الهدف المراد تغيير اتجاهاته في إطار عملية تهدف لتسويق أفكار الدولة الممارسة للقوة، فلو لم يكن هناك هذا النوع من التواصل تنعدم القدرة علىٰ توصيل رسالة المرسل، وكما هو الحال في تسويق المنتجات في الأسواق الاقتصادية فإن تسويق الأفكار في مجال العلاقات الدولية يحتاج إلىٰ منافسة من أجل تسويق السياسات والأفكار والقيم والثقافات وفىٰ حالة فشل الحكومات في القيام بذلك التسويق في الخارج فإنه لابد من وجود خطوات للتغلب علىٰ ذلك قبل التفكير في ممارسة قوة ناعمة مؤثرة.

ب) تغيير الاتجاهات والتفضيلات Attitude change

من أجل التأثير علىٰ هدف معين، فإن الدولة صاحبة الرسالة لابد وأن تحدث تغييرًا في تفضيلات واتجاهات الفاعلين المستهدفين من تلك الرسالة، ويحدث التغيير في اتجاهات الآخرين اعتمادًا علىٰ ثلاثة عوامل وهم: مصدر الرسالة، محتوىٰ الرسالة، وأخيرًا مستقبل الرسالة.

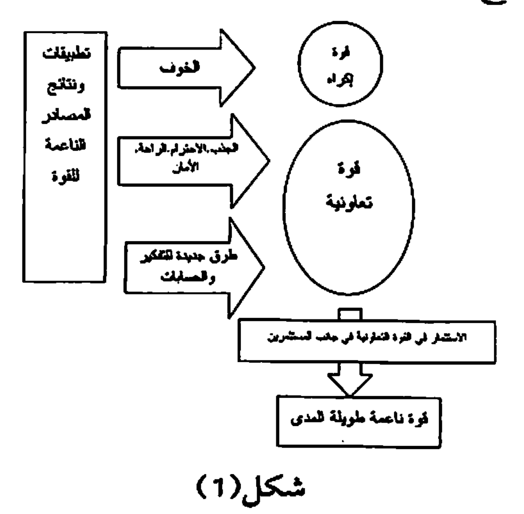
ويحدث الإقناع والتأثير عندما تتوافر مصداقية مصدر الرسالة بجانب توافر الثقة في ذلك المصدر وقدرته علىٰ حفظ مصالح وتفضيلات الأطراف

(1) Ibid. ،p 74

المستهدفة، كذلك توافر الخبرة والقدرة على الجذب والإقناع بجانب المصداقية والثقة من أهم عوامل نجاح عملية التغيير، ومحتوى الرسالة ذاته يحمل مصداقية وقدرة على الاستمرار وكذلك التكرار لمحتوى الرسالة، وأن يكون المستقبل لديه الاستعداد للاستماع والتواصل.

ج) الاتجاهات والتفضيلات وربطها بمخرجات السياسة الخارجية:

لا يتوقف نجاح القوة الناعمة عند تسويق الأفكار وإحداث تغيير في التوجهات والاتجاهات إلا إذا صب ذلك في تحسين وتحقيق مخرجات مطلوبة للسياسة الخارجية للدول القائمة بهذه العملية الاتصالية مع غيرها من الدول، وأن تكون تلك العملية الاتصالية موجهة للشعوب ولصانعي القرار في السياسة الخارجية لتلك الدول المستهدفة، وهي تختلف من دولة لأخرى فهناك دول تكون للنخبة فقط فيها الدور المؤثر في عملية صنع القرار، ودول أخرى يكون للمواطنين التأثير الأكبر [1]، وبجانب ما سبق يجب مراعاة مصالح وتفضيلات الدول المستهدفة وإلا فلن يكون للعملية الاتصالية لنجاح القوة الناعمة التأثير المطلوب.



شكل(1)

المصدر :

Geun lee ،A theory of soft power and Korea's soft power strategy ، **Korean Journal of Defense Analysis** ،Vol : 21 ،No:2 ،June 2009 ،p:212.

(1) Matthew Kroenig and Melissa Mc Adam and Steven Weber،Taking Soft Power Seriously،**Comparative Strategy** ،Vol : 29،2010 pp 414 - 416.

ويوضح الشكل السابق أنه عند سعىٰ فاعل دولي ما للتأثير علىٰ اتجاهات فاعل آخر أو تفضيلاته لصالحه فإن تطبيق القوة الناعمة إما أن ينتج عنها طرق جديدة للتفكير والسلوك في حالة الانجذاب للفاعل ممارس للقوة أو حالة من الخوف في عقول المستقبلين علىٰ المدىٰ القصير.

وهذا ممكن أن يحدث تغييرات علىٰ المدىٰ القصير في تفضيلات واتجاهات الفواعل المستقبلة، فعندما تكون مصادر القوة الناعمة قادرة علىٰ خلق الاحترام والانجذاب والأمن فهي تنتج قوة تعاونية، ولكن عندما تخلق هذه المصادر نوعـًا من الخوف فهي في هذه الحالة تتحول إلىٰ قوة إكراه أو مقاومة شديدة من الطرف المستقبل.

رابعاً : أنواع القوة الناعمة :

تناول البعض الحديث عن أنواع للقوة الناعمة تختلف حسب اختلاف أهداف استخدام القوة وذلك كالتالي :

1- القوة الناعمة لتحسين بيئة الأمن الخارجية وخلق صورة جذابة وسلمية للدولة، وهذا النوع من القوة الناعمة يحتوىٰ علىٰ مزيج من الموارد الناعمة مثل الشعارات القومية والخطط والسياسات والدبلوماسية الشعبية، لإنشاء صورة سلمية للدولة ولتسهيل دخولها إلىٰ المجتمع الدولي، مثل نموذج الصين واليابان.

2- القوة الناعمة للحصول علىٰ دعم الآخرين لتحقيق سياسات أمنية وخارجية، وهو نوع مهم جدًا لتحقيق قيادة مؤثرة في تحويل الأحداث والتفاعلات الجماعية ما بين الدول،وهو نوع هام في حفظ تكلفة استخدام القوة الصلبة في ظل سياسة توزيع العبء علىٰ أكثر من دولة في إطار تحالف دولي، مثال الحصول علىٰ موافقة دولية لفرض عقوبات علىٰ دولة معينة.

3- القوة الناعمة للتحكم في طريقة تفكير الدول الأخرىٰ وتفضيلاتهم، ويهدف هذا النوع لتغيير التفضيلات والسلوك للآخرين، في ظل نشر الثقافات والقيم والخطابات وجوائز عالمية مثل نوبل وقيم عالمية مثل الليبرالية.

4- القوة الناعمة لتحقيق تجمع أو مجتمع دولي: مثل تكوين عدد كبير من الكيانات الاقتصادية أو السياسية مثل الإمبراطورية مثلًا، وذلك للحصول على ولاء تلك الكيانات في إطار القوة الناعمة ومثال ذلك الاتحاد الأوربي وقدرته على تكوين مجتمع دستوري ومؤسسات ونماذج متشابهة وسياسة موحدة.

5- القوة الناعمة لتدعيم القيادة والحصول على دعم داخلي للحكومة، وذلك في إطار شعارات القومية وخلق بطل قومي والمشاركة في المسابقات العالمية، وظهور القيادة في مؤتمرات وندوات عالمية لزيادة شعبية رئيس الحكومة، وهو يركز على الشعب في داخل دولة معينة، ومع ذلك فبدون وجود البعد الدولي فلا وجود لهذا النوع من القوة الناعمة على الإطلاق.[1]

خامساً: القوة الناعمة في علاقتها بالقوة الصلبة:

وعن علاقة القوة الناعمة في السياسات الدولية بالقوة الصلبة، فإنها تثير العديد من التساؤلات حول كون هناك فواصل جامدة بين القوتين في مصادرهم ومخرجاتهم من عدمه، و هل استخدام أيٍ منهما يمكن دون الرجوع للقوة الأخرى، وهل القوة الناعمة منفصلة في مصادرها عن القوة الصلبة، فماذا عن علاقة موارد ومصادر القوة الصلبة بالنسبة لعملية الجذب والإقناع من القوة الناعمة؟.

وعن القوة الناعمة في علاقتها بالقوة الصلبة فهناك اتجاهان في ذلك :

1- الاتجاه الأول :

يري هذا الاتجاه أن القوة الناعمة هي قوة الإقناع والجذب في السياسات العالمية وأن هذه القوة غير إكراهية أو إجبارية على عكس القوة الصلبة التي تمثل لديهم القدرة على الإجبار والإكراه، ورغم ذلك يري أصحاب هذا الاتجاه أنه لابد من وجود قدر ما من القوة الصلبة حتى تتوّاجد القوة الناعمة، فمصادر القوة الصلبة تسهم في القوة الناعمة، لكن ذلك يعني أن استخدام القوة والدفع هي قوة صلبة وأن القوة الناعمة تشكل عن طريق الجذب و الإقناع،

---

(1) Geun Lee ،op. cit،pp 208- 209.

Soft is pull في مقابل hard is push.

وهذا هو الفرق ما بين القوتين لذلك فالقوة الناعمة لدى أصحاب ذلك الاتجاه في علاقتها بالقوة الصلبة هي القدرة على التأثير على الآخرين بوسائل تعاونية.

ومن أهم أنصار هذا الاتجاه هو جوزيف ناي الذي يري أن أنواع المصادر المرتبطة بالقوة الصلبة مصادر ملموسة مثل القوة العسكرية والمال، بينما المصادر المرتبطة بالقوة الناعمة مصادر غير ملموسة مثل المؤسسات والأفكار والقيم والثقافة وشرعية المؤسسات. ولكن الحدود ليست فاصلة بين موارد كلا القوتين ففي بعض الأحيان تؤثر بعض المصادر غير الملموسة مثل الوطنية والأخلاق والشرعية في مقدرات القوة العسكرية والقدرة القتالية، كما أن التهديدات التي تؤدي إلى استخدام القوة الصلبة في كثير من الأحيان هي تهديدات غير مرئية وغير ملموسة.

فيري جوزيف ناي أنه لابد من التفرقة بين مصادر القوة من ناحية power resources وسلوك القوة من ناحية أخرى power behavior، لأن ذلك يجعلنا ندرك أن المصادر المرتبطة بسلوك القوة الصلبة ممكن أيضا أن ينتج سلوك قوة ناعمة وذلك اعتمادًا على السياق الذي يتم استخدام تلك المصادر فيه وكيفية استخدامها، فمصادر القوة الصلبة قد تخلق قوة ناعمة، وكذلك السلوك التعاوني قد يستخدم لخلق مصادر للقوة الصلبة في شكل تحالفات عسكرية ومساعدات اقتصادية، والمصادر الملموسة مثل الوحدة العسكرية ممكن أن تخلق سلوكًا إجباريًا عن طريق الفوز في المعركة أو سلوكًا تعاونيًا بالجذب والإقناع، ويعتمد ذلك على كيفية استخدام تلك المصادر، وبما أن الجذب يعتمد على عقول المستقبلين أنفسهم فإن الإدراك يلعب دورًا في تحديد ما إذا كانت المصادر المستخدمة تنتج قوة ناعمة أم صلبة[1]

فالقوة الناعمة مثلها مثل أي نوع من أنواع القوة الأخرى تستخدم لأغراض خيرة أو غير خيرة، لذلك في حديث ناي عن القوة الناعمة أكد على أنها ليست

---

(1) Joseph Nye،Power and Foreign Policy،Journal of political power،Vol:45 ،issue: 1،2011 ،p 19.

مفهومًا قيميًا، فبعض المصادر العسكرية تسهم وبقوة في القوة الناعمة، بعض النماذج الديكتاتورية مثل هتلر وستالين وضعوا القصص والأساطير عن فوزهم وقوتهم لخلق نوع من جذب الآخرين لكي يندمجوا في أفكارهم وطريقتهم، كما يري ناي أنه ينجذب العديد من الناس إلىٰ الدولة القومية ذات المقدرات والقدرات العسكرية الجيدة في إطار برامج التدريب المتبادل.

فامتلاك فاعل ما لمصادر القوة سواء ملموسة أو غير ملموسة يعتمد علىٰ قدرة هذا الفاعل وعلىٰ السياق المحيط في تحويلها إلىٰ مخرجات ونتائج إما أن تكون قوة ناعمة أو قوة صلبة، فالصين مثلًا كنموذج اقتصادي صاعد لديها مصادر اقتصادية كبيرة قد تسهم في تحويلها لقوة صلبة إذا استخدمت القهر والإجبار في فرض عقوبات علىٰ دولة ما، وقد تستخدمها كقوة جذب للمزيد من الأسواق في الدول النامية ومشروعات التعاون والاستثمار.

لذلك فالفكرة الرئيسية لدىٰ أصحاب هذا الاتجاه أن القوة الصلبة قوة إكراه وضغط وقد تسهم فيها مصادر ناعمة، والقوة الناعمة قوة جذب وإقناع وقد تسهم فيها مصادر صلبة.

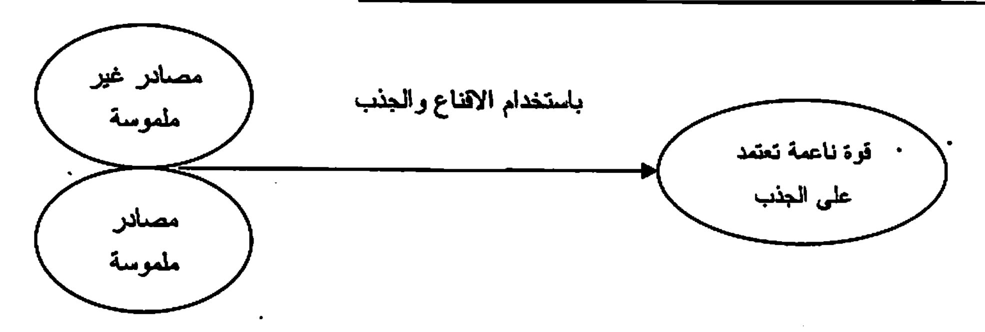
2- الاتجاه الثاني :

يتبني أصحاب هذا الاتجاه مفهومًا مغايرًا للقوة الناعمة في علاقتها بموارد القوة الصلبة، ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه أن الموارد غير الملموسة هي مصادر للقوة الناعمة، والموارد الملموسة هي مصادر للقوة الصلبة، وبهذا فإن القوة الناعمة قد تكون قوة تعاونية وقد تكون قوة إكراهية وكذلك الحال بالنسبة للقوة الصلبة.

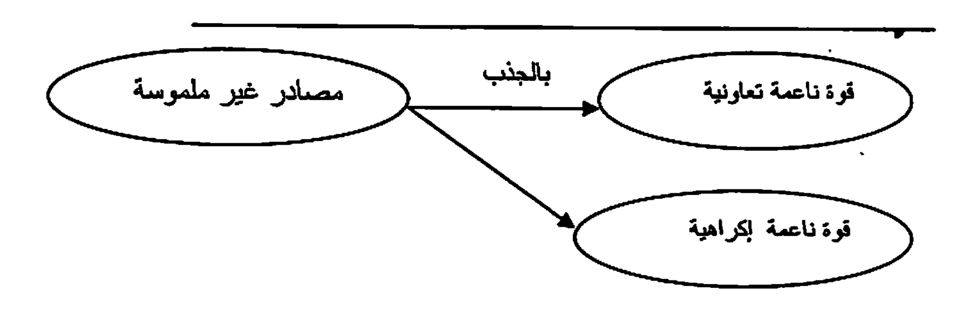
ومن أنصار هذا الاتجاه Geun lee الذي تحدث عن نظرية للقوة الناعمة تعتمد علىٰ مصادر غير ملموسة "resource – based theory of soft power"، فالموارد الملموسة ليست بمصادر للقوة الناعمة ولكن مصادرها هي الأفكار والصور والنظريات والتعليم والخطابات والثقافة والرموز القومية والعالمية.

فينتقد Geun lee فكرة Joseph Nye أن طبيعة القوة الناعمة هي قوة تعاونية وغير إكراهية بغض النظر عن المصادر المستخدمة، لكن lee يري أنه أحيانًا الموارد الناعمة تستخدم لخلق إكراه وقهر والموارد الصلبة قد تستخدم لجذب الآخرين.

فيعرف lee القوة سواء الناعمة أو الصلبة تبعـًا لمصادر القوة المستخدمة فلو كانت مصادر غير ملموسة فإنها تؤدي لقوة ناعمة، ولو كانت مصادر ملموسة فإنها تؤدي لقوة صلبة، وفي الحالتين القوة الناعمة قد تكون تعاونية أو إجبارية، واعتبر lee أن هذا التعريف هام جدًا حيث إن حيازة مصادر القوة الناعمة لا يعني مطلقـًا امتلاك القوة الناعمة Being soft is not soft power[1]، **ويمكن توضيح الاختلاف بين الاتجاهين بالشكلين التاليين :**



الاتجاه الأول



الاتجاه الثاني

شكل (2)

ويشير الشكل السابق إلى تعريفين مختلفين للقوة الناعمة ، ففي حين يرى الاتجاه الأول أن القوة الناعمة قد تكون مصادرها ملموسة أو غير ملموسة لكنها تؤدي في النهاية إلى قوة ناعمة تعتمد على الجذب وليس الإكراه ، يرى

(1) Geun lee، op.cit، pp 200- 201.

الاتجاه الثاني أن مصادر القوة الناعمة هي بالأساس مصادر غير ملموسة وقد تكون القوة الناعمة في النهاية قوة تعاونية أو قوة إكراهية تأتي من مصادر ناعمة .

ويري lee أن هذا المفهوم للقوة الناعمة له مميزات كالتالي :

1- تستطيع الدول توظيف مصادر القوة الناعمة بدون اللجوء إلي تكليفات اقتصادية ومالية عالية، مثل دول القوة المتوسطة مثل كندا واستراليا واليابان.

2- يمكن لدول أخري مثل كوريا الشمالية وإيران من تحسين بيئتهم الأمنية بخلق صورة ناعمة لهم عندما تكون سياسات الولايات المتحدة تجاههم تتغير بطريقة أكثر واقعية.

3- يمكن لبعض القوي ذات مصادر القوة الصلبة القليلة للظهور بمصادر قوة ناعمة مثل الاتحاد الأوروبي، وإمكانية أن يقدم نموذجاً آخر لحل الأزمات العالمية غير النموذج الأنجلو – أميركي الليبرالي الجديد.

وبالتالي، فالقوة الناعمة في علاقتها بالقوة الصلبة تختلف في إطار هذين الاتجاهين وفي رؤية كليهما للمصادر المكونة للقوة الناعمة من ناحية وإستراتيجيتها من ناحية أخري.

لذلك يجب التأكيد علىٰ أن القوة الناعمة لا تعني بأي حال اختفاء أو تلاشي أدوات القوة الصلبة، فيعتمد ذلك علىٰ الموقف والسياق ، فللقوة الناعمة لحظتها المناسبة، وهي تعمل في إطار من التبادل والتوافق مع أدوات القوة الصلبة العسكرية والاقتصادية، وإلا كانت في هذه الحالة مرادفة للضعف والعجز، لذلك تتغير القوة الناعمة بتغيير وسائط وأدوات التأثير الثقافي وتحولاتها النوعية في ظل تحولات مفهوم المكان والجغرافيا كما تتأثر برصيد المال الأخلاقي للدولة ورأس المال الحقيقي والموازنات[1].

سادساً :المعوقات والقيود على استخدام القوة الناعمة :

1- توجد العديد من التساؤلات حول مفهوم القوة الناعمة واستخدامها في السياسة الخارجية لدولة ما من حيث صعوبة قياس نتائج استخدامها وتطبيقاتها

---

(1)هبة رؤوف عزت، القوة الناعمة المهدرة: أزمة النظام القوي والدولة الضعيفة بمصر، مركز الجزيرة للدراسات، 13 أكتوبر 2011، متاح علىٰ :

studies.aljazera.net/files/2011/08/2011887234 .

علىٰ أرض الواقع، فأساس مفهوم القوة الناعمة ارتبط منذ البداية بالسياق الأمريكي في إطار مراجعة السياسة الخارجية الأمريكية وجاء المفهوم ليخدم وضع الاستراتيجية الأمريكية ومكانتها العالمية، فاستخدمت كأداة وصف للقوة الأمريكية الناعمة الصاعدة، وبالتالي تحتاج القوة الناعمة لتشغيلها وتطبيقها علىٰ سياقات أخرىٰ لقوىٰ عالمية وإقليمية أيضا وهو ما تسعىٰ إليه الدراسة في التطبيق علىٰ الحالة الإيرانية واختبار مقولات القوة الناعمة وتأثيرها في مخرجات السياسة الخارجية للدول.

2- كما أن مفهوم القوة الناعمة أثار العديد من الجدل حوله من ناحية أبعاد عدة تدور حول مدىٰ جدية المفهوم وصل إلىٰ حد التشكيك في اعتباره قوة فهو مجرد أدوات لنشر القيم، وكذلك تداخله مع بعض المفاهيم القديمة مثل الدبلوماسية والحرب النفسية والغزو الثقافي، وكذلك يثير المفهوم الجدل حول طبيعة استخداماته وتأثيراته ووسائل قياسه بالإضافة إلىٰ تعدد تعريفات المفهوم وما تثيره من أبعاد ومكونات عدة[1].

3- في إطار علاقة القوة الناعمة بالقوة الصلبة والمصادر الملموسة، فانه لا يمكن القول إن القوة الناعمة تعمل وحدها في كل الأحوال بعيدا عن القوة الصلبة، كما أنها ليست بديلًا لهذه القوة من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية لدولة ما، وهنا يثار التساؤل إلىٰ أي مدي تعمل القوة الناعمة علىٰ جعل الدولة الممارسة لها ذات قوة فعلية في تحركاتها الخارجية، ومدي علاقتها في إطار ذلك بالقوة الصلبة.

4- أحد العوامل المهمة في قياس القوة الناعمة هو وجود درجة من القيم المشتركة والمصالح بين الفواعل، وهو يتطلب نوعًا من التفاعل في إطار مؤسسي ما، فتوافر الإقناع والجذب في مجتمع ما لابد وأن يتوافر فيه تلك المصالح والقيم المشتركة من أجل أن تعمل القوة الناعمة، فحتىٰ في بعض الأطر المؤسسية كالأمم المتحدة وغيرها يوجد فيها اختلاف حول عدد من القيم والمصالح المتضاربة وإن وجد ذلك في بعض المؤسسات مثل الاتحاد الأوروبي إلا أن ذلك من الصعب

(1) علىٰ جلال معوض ،مراجعة مفهوم القوة الناعمة : خصوصية السياق الشرق أوسطىٰ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 28-27.

تحقيقه في ظل النظام العالمي الفوضوي[1].

فمصادر القوة الناعمة وعلىٰ رأسها الثقافة الشعبية تجتذب الأفراد أكثر وتنجح القوة الناعمة في أوضاع تكون فيها الثقافات متقاربة أو متشابهة إلىٰ حد ما وليست متباينة بشدة، وحيث إن القوة الناعمة تحتاج أكثر من القوة الصلبة إلىٰ وجود مستمعين ومتلقين مستعدين[2]. لذلك تحتاج القوة الناعمة لتحديد أهدافها بطريقة دقيقة، ولمن توجه وكيف؟ وضرورة خلق مصالح مشتركة وقيم تعمل علىٰ أساسها القوة الناعمة من أجل أهداف السياسة الخارجية لدولة ما.

ولكن ذلك لا ينكر الأهمية المتصاعدة للقوة الناعمة في ظل ثورة المعلومات التي تخلق أسرًا افتراضية وشبكات عابرة للحدود القومية، وفي ظل تزايد أدوار الفاعلين من غير الدول وقوتهم الناعمة، بحيث تصبح السياسة هي تنافسًا علىٰ الجاذبية والشرعية والمصداقية، وتصبح القدرة علىٰ تقاسم المعلومات وعلىٰ كسب تصديق الآخرين موردًا مهمًا من موارد الجذب، وتصبح الدول أكثر جذبًا في عصر المعلومات في ظل ما تملكه من قنوات اتصال متعددة لتساعد علىٰ تأطير القضايا، وتكون ثقافتها أقرب إلي الأعراف العالمية[3].

ولكن الحديث عن القوة الناعمة في إطار السياسات العالمية دون وجود للقوة الصلبة حديث لا طائل من ورائه، فليس باستطاعة دولة ما أن تتخلي عن قوتها الصلبة وقدراتها العسكرية من أجل التحرك بالإقناع والجذب، كما أن الاعتماد علىٰ القوة الصلبة وحدها أثبت فشله في بعض التحركات لذلك لابد من وجود قوة ناعمة مساندة.

لذلك لابد من الحديث عن مفهوم جديد في واقع ودراسات العلاقات الدولية وهو مفهوم القوة الذكية وذلك للجمع مابين نوعي القوة الصلبة والقوة الناعمة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية لدولة ما، وهو ما سوف يتم تناوله في المبحث التالي.

---

(1) David w.kearn،op.cit،p71.

(2) جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره ،ص 39.

(3) المرجع السابق، ص ص 60 – 61.

المبحث الثالث
القوة الذكية في السياسة الخارجية:
أهميتها وطبيعتها مقارنة بأنواع القوة الأخرى

في ضوء ارتفاع تكلفة القوة الصلبة ماديـًا وبشريا وعدم قدرة القوة الناعمة علىٰ أن تعمل وحدها، جاء الحديث عن إطار جديد لمفهوم القوة في السياسات العالمية يقوم علىٰ الاستفادة من كلتا القوتين الناعمة والصلبة، وذلك في إطار استراتيجيات جديدة تستدعىٰ أدوات القوة المختلفة تبعـًا للموقف وللسياق، وفىٰ إطار مراجعة السياسات الخارجية للدول بدأ الحديث عن استراتيجيات القوة الذكية في السياسة الدولية للجمع بين أدوات القوة الناعمة والقوة الصلبة بتوليفات معينة يقتضيها الموقف الذي تستعمل فيه القوة الذكية، والقوة الذكية ليس مفهومـًا مغايرًا بجانب القوة الناعمة والصلبة وليس مفهومـًا جديدًا فهو مفهوم قائم بالأساس علىٰ القوتين ولكن بشروط واستراتيجيات تراعىٰ عددًا من المتطلبات.

فبجانب تركيز الدول الكبرىٰ علىٰ ميزانية الدفاع والأسلحة بنوعيها الدفاعية والهجومية جاء التركيز علىٰ الأبعاد الناعمة للقوة، فالصين بجانب ما أسماه البعض بالصعود الصيني السلمي اعتمادًا علىٰ التبادلات الطلابية والثقافية و نشر اللغة الصينية، ركزت علىٰ الأبعاد العسكرية في سياستها الخارجية والتحالفات العسكرية والمبادلات الاقتصادية والتجارية، وكذلك الحال بالنسبة للولايات المتحدة بعد فشل استراتيجياتها العسكرية، وجاءت مراجعات الساسة الأمريكيين للحديث عن القوة الناعمة ولا ينكر ذلك الأبعاد الناعمة لتحركات الرئيس السابق بوش الابن لإيجاد دعم دولي وداخلي للتحركات العسكرية ، إلا أن توظيف الأداة العسكرية كان طاغيا علىٰ حالتي أفغانستان والعراق وتمثل في حربي 2001 و2003.

لذلك جاء الحديث عن أهمية بروز الأبعاد الناعمة للقوة الأمريكية بجانب القوة العسكرية التي تميز السياسات الخارجية الأمريكية وذلك في إطار استراتيجيات القوة الذكية، وبدأت مراجعة السياسات الخارجية للعديد من القوىٰ العالمية والإقليمية في إطار مفهوم القوة الذكية وذلك بعدم الاكتفاء

بمواجهة التحديات الخارجية اعتمادًا على أي من نوعى القوة الصلبة أو الناعمة وحدها دون الاستعانة بالأخرى.

ويأتي هذا المبحث ليتناول القوة الذكية في السياسات العالمية كمفهوم جديد يستدعى البحث والمعرفة، وما دلالة ظهوره في ظل وجود نوعى القوة الصلبة والناعمة وأسباب ظهوره وأهميته في السياسات العالمية وفى تحقيق أهداف السياسات الخارجية للدول.

أولاً: مفهوم القوة الذكية وظهوره في السياسات العالمية:

القوة الذكية وإن كانت على مستوى المفهوم جديدة، حيث دشن جوزيف ناي مفهوم القوة الذكية في عام 2003، إلا أنه على مستوى المضمون فهو ليس جديدًا فله تاريخ قديم، فمنذ عام 1832 رأى Carl von Clausewitz أحد المنظرين العسكريين الألمان أن هناك طريقتين للقتال مع العدو وهما متطلبات قيمية وقدرة على التأثير (قوة ناعمة) وذلك بجانب القوة العسكرية، وتطور المفهوم إلى أن أصبح تحت مسمى القوة الذكية Smart power مع جوزيف ناي عام 2003 عندما أعاد ناي اختراع المفهوم، وظهر المفهوم في عام 2008 على أرض الواقع في الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي باراك أوباما، وتناولته هيلاري كلينتون عام 2009 كمفهوم حيوي لدعم السياسة الخارجية الأمريكية[1].

دشن جوزيف ناي مفهوم القوة الذكية في عام 2003 لمواجهة خرافة أن القوة الناعمة تنتج سياسة خارجية مؤثرة، وهو مفهوم تطوري وصفى يعنى بالاستراتيجية التي تجمع بنجاح بين القوة الصلبة والقوة الناعمة في سياقات مختلفة وهى متاحة للفواعل من الدول ومن غير الدول، فمفهوم القوة الذكية يأتي في قلب عملية تحويل القوة Power conversion، حيث أن بعض الدول لديها مصادر كثيرة للقوة ولكنها تفشل في تحويلها لمخرجات تصب في صالح الدولة، والخطوة الأولى لتحقيق القوة الذكية وتحويل القوة بفاعلية هو فهم كامل لمصادر القوة التي تمتلكها الدولة وكيفية الجمع بينهما في سياقات مختلفة [2].

---

(1) Elizabeth Dickin son ،Smart Power :A brief history ،May / June 2010،available at: www. Foreign policy. com/ articles /2010/04/26/ brainer- brawn.

(2) Joseph Nye ،Power and Foreign Policy op.cit،p 20.

ويؤكد ناي على أهمية السياق الذي تستخدم فيه استراتيجيات القوة الذكية، ففي ظل أن القوة هي القدرة على التأثير على سلوك الآخرين للحصول على ما تريد، فيكون أدوات ذلك في القوة الذكية الإكراه والدفع والجذب ولا يمكن الاعتماد على أي منهما منفردًا عن الآخرين، وركز ناي على ما أسماه Contextual intelligence أي الذكاء السياقي ، وأهميته لمفهوم القوة الذكية فهو يعني امتلاك المهارات التي تساعد صانع السياسة الخارجية على التخطيط للتكتيكات مع الأهداف لخلق استراتيجية اندماجية تجمع بين القوة الصلبة والناعمة من دبلوماسية عامة وبرامج تبادل طلابي ومساعدات تنمية وإنقاذ كوارث وغيره [1]

وظهر مفهوم القوة الذكية مرتبطـًا بمراجعة السياسة الخارجية الأمريكية بالأساس بعد فشل الحروب الأمريكية في العراق وأفغانستان والانتقادات العالمية للقوة الصلبة الأمريكية من ناحية وعدم قدرة القوة الناعمة الأمريكية أن تأتي بنتائجها المطلوبة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، حيث أكد أن السياسات الأمنية الناجحة في عصرنا هذا تعتمد بالأساس على استراتيجية ذكية للجمع بين أدوات القوة الناعمة والصلبة معـًا وعدم الاعتماد على أي منهما دون الأخرى، فلم يعد هذا العصر هو عصر القوة العسكرية فقط، فبجانب تلك القوة العسكرية أثبتت قوة الجذب والإقناع قدرتها في التأثير على القلوب والعقول[2].

وقد وجد مفهوم القوة الذكية صدى واسعـًا لدى الساسة الأمريكيين فقد ظهر المفهوم في حملة الرئيس الأمريكي باراك أوباما الرئاسية، وتحدثت عنه هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية في يناير 2009، حيث ذكرت أهمية القوة الذكية للسياسة الخارجية الأمريكية لتحقيق أهدافها، ورأت أنها تعني الاستخدام الذكي لكل الوسائل التي بالإمكان وتشمل القدرة على الإقناع

---

(1) Joseph Nye،Get Smart: Combining Hard and Soft ،**Foreign Affairs** ،July / August 2009,Vol،88،Issue 4,available at :
http://www.ncsas.com/media/cms/Get_Smart_791B7B73109AA.pdf.

(2) Joseph Nye،Security and Smart Power ،**America Behavioral Scientist**،May 2008 ،Vol : 51 ،No 4 ،p 353.

والاتصال عبر القدرات الاقتصادية والعسكرية ومصداقية القيادة، وهي تعنى الجمع ما بين المبادئ والبرجماتية اعتمادًا على الوقائع والأحداث وليس العواطف والأحكام القيمية [1]

وقد أعلنت إدارة أوباما عن سياسة خارجية قائمة على أدوات متعددة للقوة دبلوماسية واقتصادية وعسكرية وثقافية عبر مزج هذه الأدوات لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، والعمل على إعادة الاعتبار للقوة الناعمة بعد أن رجحت كفة القوة العسكرية في عهد الرئيس السابق بوش، وذلك من خلال تحقيق الأمن القومي وأهداف السياسة الخارجية بالدبلوماسية والاتصالات الاستراتيجية والمساعدات الخارجية والتنمية ومواجهة التحديات الخارجية وعلى رأسها الإرهاب الدولي عبر استراتيجيات القوة الذكية التي تجمع بين أدوات القوة المختلفة [2] وبالتالي، فقد اتجهت الولايات المتحدة إلى مراجعة سياستها الخارجية في إطار مفهوم القوة الذكية، وذلك في ظل انتقاد المفكرين والساسة الأمريكيين لاستراتيجيات السياسة الخارجية القائمة على البعد العسكري بالأساس.

وفي تقرير لمركز الدراسات العالمية والاستراتيجية الأمريكي (CSIS) في عام 2007، جاء هذا التقرير لتقديم بدائل في إطار القوة الذكية في إطار استراتيجيات متكاملة وموارد وأدوات لتحقيق أهداف القوة الذكية في السياسة الخارجية، <u>وقد أوصى التقرير بما يلي :</u>

1- التأكيد على أهمية التحالفات والشراكة والمؤسسات التي تدعم مصالح الولايات المتحدة في الخارج، ورفض التحرك الانفرادي في السياسات العالمية والتأكيد على قيم الحماية والأعباء المشتركة ما بين الدول.

2- المساهمة في التنمية العالمية وتطوير الدور التنموي العالمي، وكسب

---

(1) Drawn of Smart Power : America Will now exercise its Muscles abroad according to Facts not Emotions : Hillary Clinton Tells the Senate ،<u>The independent</u>،January 14،2009،Wednesday ،available at:
<u>**http://www.independent.co.uk/news/world/americas/clinton-announces-dawn-of-smart-power-1334256.html**</u>.

(2) Mahjob Zeweri and Rula Awwad ،Obam's Smart Powers Strategy : One Year on The case of the Middle East ،<u>Digest of Middle East Studies</u> ،Vol:19 Spring 2010,p 2.

عطف الشعوب في قرارات السياسة الخارجية.

3- التأكيد على أهمية الدبلوماسية الشعبية وأهمية كسب العقول والقلوب والتأكيد على علاقات جيدة مع الشعوب الأخرى.

4- التأكيد على أهمية الاندماج الاقتصادي في ظل قيم الاعتماد المتبادل والشراكة.

5- المساهمة في حل مشكلات عالمية مثل أمن الطاقة والمناخ والبيئة والتركيز على أهمية التكنولوجيا ودورها المتزايد[1].

وجدير بالذكر أن التقرير ارتبط بالحالة الأمريكية ومراجعة السياسة الخارجية الأمريكية لذلك جاء الحديث عن الأبعاد الدبلوماسية والثقافية والاقتصاد في بعده الناعم، وذلك في إطار يتبنى استراتيجية تنفرد فيها القوة العسكرية بالتحرك في السياسات العالمية وحدها لذلك جاء الحديث عن تلك الأبعاد بجانب القوة العسكرية.

وبالتالي فمفهوم القوة الذكية هو مفهوم تطوري ويختلف عن مفهومي القوة الصلبة والناعمة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية، فمفهوم القوة الذكية يدعو إلى استراتيجيات جديدة وتحركات جماعية وتعاون وشراكة، وتجنب لتكاليف القوة العسكرية وضرورة تحمل الأعباء المشتركة والترحيب بالتحركات الجماعية التي تسعى إلى التقليل من التكلفة وبناء علاقة قوية بالفواعل الأخرى على مستويات دولية وإقليمية. [2]

ثانيا: أسباب صعود مفهوم القوة الذكية:

يتحدث البعض عن أن مفهوم القوة الذكية ليس بجديد وأنه يحمل شقى القوة الصلبة والناعمة وهما متواجدان بالفعل على الساحة الدولية، فما الحاجة إلى استراتيجيات الجمع ما بين القوتين في إطار مفهوم القوة الذكية، وما هي أهميته مقارنة بالقوة الصلبة أو الناعمة كلٌ على حدة، ولماذا برز في مراجعات

(1) Richard L.Armitage and Joseph Nye،Asmarter،more secure America،New York، Center For Strategic and International Studies،2007،p 5.

(2) Suzanne Nossel،smart power،Foreign Affairs،Vol: 83،No:2،March – April 2004،p 139.

السياسات الخارجية للدول منافسًا كلا نوعئ القوة منفردين. **لقد فرض الواقع الدولي المعقد والمتشابك والمتجدد باستمرار القوة الذكية في تحركات السياسة الخارجية للدول، وذلك لعدة أسباب كالتالي :**

1- فى ظل الحديث عن تراجع دور القوة العسكرية على الساحة الدولية وعدم قدرتها على تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول برز مجددًا دور هذه القوة في السياسات الخارجية للدول وإن اختلفت أشكالها وسماتها، فأخذت الحروب طابعًا جديدًا لكنها لم تتراجع في التقاليد الدولية لأهميتها في تحقيق الأمن القومي للدولة وأهداف سياستها الخارجية، إلا أن عودة تلك القوة أثار مجددًا التساؤلات عن التكاليف المرتفعة جراء استخدام القوة والرأي العام العالمي الرافض لذلك.

ولذلك فالقوة العسكرية فرضت نفسها مجددًا على الساحة الدولية في ظل الحرب الدولية على الإرهاب، ولكنها لم تستطع وحدها أن تأتى بنتائج مطلوبة للدول في سياستها الخارجية، وكما هو الحال بالنسبة للقوة الناعمة التي زاد الحديث حول قدرتها على الإحلال محل القوة العسكرية في تحقيق الأمن القومي للدولة وأهداف سياستها الخارجية، إلا أن واقع العلاقات الدولية والسياسات العالمية أثبت صعوبة التركيز على الأبعاد الناعمة من سياسات ثقافية ودبلوماسية ومساعدات خارجية دون أن يكون وراءها قوة صلبة تؤمن البيئة الأمنية لاستخدام تلك الأدوات الناعمة وظهر ذلك جليا في الاستراتيجية الأمريكية ضد الإرهاب.

وفى هذا السياق، يتحدث ناي عن أن النجاح في تحقيق أهداف السياسة الخارجية، في عصر المعلومات والتكنولوجيا يحتاج كلا القوتين في إطار القوة الذكية التي أثبتت فاعليتها ليس في عصرنا هذا فحسب أو فقط بل منذ الحرب الباردة فنجاح الولايات المتحدة فيها اعتمد على القوة الذكية فالقوة الصلبة الأمريكية ردعت الاتحاد السوفيتي السابق، وأفكار الديمقراطية والحرية وانفتاح الأسواق جذب المجتمعات الشيوعية للغرب، ويرى أيضا أن هذه الإستراتيجية الذكية في الجمع بين أدوات القوة المختلفة هي الأقدر على حل مشكلة الإرهاب الدولي، فالعبرة الآن ليست بأي الجيوش يهزم ولكن أي قصة تفوز في النهاية، فبجانب القوة العسكرية تحتاج الدول الغربية القوة الناعمة

لكسب العقول والقلوب للأغلبية المسلمة التي لا تؤمن بأفكار ابن لادن، وليس بزيادة عدد القتلىٰ في الحرب الأمريكية ضد الإرهاب [1].

2- الحديث عن وجود قوة ناعمة أو قوة صلبة كلٌ علىٰ حدة في الواقع أصبح أكثر صعوبة، فلم تعد الحدود فاصلة بين كلا النوعين من القوة، لم تعد القوة الصلبة هي الإكراه والإجبار بوسائل ملموسة وأدوات عسكرية، ولم تعد القوة الناعمة هي القدرة علىٰ الإقناع والجذب بأدوات غير ملموسة وغير عسكرية فقط، فهناك تداخل بين كلا نوعىٰ القوة في إطار مساهمة كل نوع في تكوين الآخر، فمصادر القوة الناعمة قد تكون الأدوات العسكرية وقوة الجيوش والقدرة التدريبية والتنظيمية التي تعمل كقوة ناعمة لجذب العديد من الشراكات العسكرية والبرامج التدريبية المشتركة ما بين الدول، وقد تكون أدوات القوة الناعمة أداة للضغط والإكراه، فالقدرة التنافسية والانفتاح الاقتصادي والشركات الدولية العابرة للقوميات والمساعدات الاقتصادية والإنسانية قد تكون أداة لتحقيق أهداف الدول بالإجبار والقهر والضغط، فلم يعد الحديث علىٰ نوعىٰ القوة منفردين فواقع العلاقات الدولية والسياسات العالمية فرض نوعاً من التشابك والتعقيد والتداخل بين نوعىٰ القوة فرضه الواقع الدولي المعقد والمتشابك وذو القضايا المتعددة والمتداخلة، فليس من السهولة بمكان الاعتماد علىٰ نوع واحد من القوة في تحقيق أهداف الدولة تجاه تلك القضايا.

3- بدأت الفواعل من غير الدول Non- state actors في تحركاتها الخارجية الجمع ما بين أدوات القوة الناعمة والصلبة، فحتىٰ الحركات العسكرية المسلحة لم تعد تعتمد علىٰ القوة العسكرية فقط في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، بل لجأت تلك الفواعل إلىٰ استخدام وسائل الاتصال والإعلام والشبكة الدولية للمعلومات وبشكل واسع ودعائي لأفكارها وتحركاتها ولدعمها في تحقيق أهدافها، وللحصول علىٰ دعم علىٰ المستوىٰ الشعبي غير الرسمي وأحيانا المستوىٰ الرسمي، ويأتي في هذا الإطار كمثال تنظيم القاعدة وتحركاته العسكرية تجاه أهدافه بجانب التحركات الناعمة ونشر الأفكار

---

(1) Joseph Nye،Get Smart: Combining Hard and Soft،op. cit.

والمعتقدات عبر الشبكة الدولية للمعلومات[1].

وكذلك الحال بالنسبة لبعض الفواعل الأخرىٰ مثل حزب الله اللبناني وحماس وغيرهم الذين بجانب تحركاتهم المسلحة فإنهم يستخدمون أدوات للقوة الناعمة لتحقيق أهدافهم مثل الجانب الديني والقيم المشتركة وغيرها، لذلك فالحاجة للقوة الذكية في واقع السياسات العالمية لم يعد مرتبطا فقط بالدول وإنما بغيرها من الفواعل الأخرىٰ، في ظل الحاجة للجمع بين أدوات القوة الناعمة الصلبة لتحقيق أهداف فاعل دولي ما.

4- التحديات التي تواجه الدولة القومية في عصر العولمة، فالدولة القومية تعيش فترة ما بعد الحرب الباردة في ظل التعددية، ويتميز ذلك العصر بوجود الاعتماد المتبادل وانتهاء الكتل العسكرية وزيادة تأثير التكنولوجية الحديثة، الأمر الذي وضع تحديات واسعة النطاق أمام سيادة الدول القومية في ظل الفواعل والشركات العابرة للقوميات، وفي ظل ظهور قضايا دولية جديدة مثل قضايا البيئة والإرهاب والمناخ والتلوث، فلم تعد الدول بمفردها قادرة علىٰ مواجهة هذه التحديات التي دخلت فيها الأبعاد التكنولوجية بقوة[2].

ومن ثم ظهرت الحاجة الماسة إلىٰ توليفات مختلفة من أدوات القوة في إطار سياقات مختلفة تهدف لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة القومية في ظل عصر العولمة وتحدياته.

الأمر الذي يتطلب تحركات جماعية وتخفيف حدة الصراع العسكري والمواجهات مع عدم انتهائها وزيادة التعاون من أجل مواجهة هذه التحديات التي أصبحت تمثل تهديدًا حقيقيًا للأمن القومي للدولة بمفهومه التقليدي وما استجد عليه من أمن بيئي وأمن إنساني عامة، ولذلك كان علىٰ الدول أن تضيف إلىٰ مقدراتها وقدراتها العسكرية مواردها البشرية وما تمتلكه من إمكانات أخرىٰ لمواجهة قضايا لم تعد القوة العسكرية وحدها أو القوة الناعمة بمفردها قادرة علىٰ مواجهته، بل إنه حتىٰ الدول القومية بنوعي القوة لا تستطيع وحدها

(1) Joseph Nye،Smart Power and The war on Terror،Asia Pacific Review،Vol:15 No:1،2008،p 11.

(2) Manuel Castells،Power of Identity : Economy،Society and Culture ، Hoboken،Nj،U.S.A،Wiley-Blackwell،2nd edition. November 2009،pp 324 -326.

التحرك لمواجهة تلك القضايا فهي تحتاج تحركات جماعية في إطار شرعية دولية ومصالح مشتركة.

فقد ظلت مفاهيم الأمن والقوة العسكرية مهمة للدول ، ولكن تطورت المفاهيم المرتبطة بهما فلم يعد يعنىٰ الأمن القومي أنه أمن الحدود المغلقة لدولة ما، فظهر مفهوم الأمن الجماعي الذي اتجهت حوله بعض الأحلاف الدولية علىٰ رأسهم حلف شمال الأطلسي والذي اتجه لتحقيق الأمن عبر فض المنازعات دوليا وتحقيق المكاسب المشتركة والابتعاد عن منظور المصلحة القومية الضيقة وذلك علىٰ اعتبار أن الأفعال الأحادية من جانب الدولة تؤدىٰ لإضعاف البنية العالمية غير المستقرة بالأساس لذلك ظهرت المؤسسات الأمنية والسياسية والاقتصادية العابرة للقوميات[1].

كما أنه في عصر العولمة فإن السياسة الخارجية للدولة تواجه تحديات عصر العولمة في ظل حالات التدخل الإنساني وحرب القيم والأفكار، لذلك طرحت العولمة قضايا جديدة علىٰ أجندة السياسات الخارجية للدولة القومية، وذلك بجانب منافسة الفواعل غير الدولية في أدوارها، حيث في عصر العولمة أصبحت القوة هي قوة المعلومات، وهىٰ قوة متاحة للفواعل من الدول أو من غيرها بجانب نقص السيادة فوق إقليم الدولة الأمر الذي وضع العديد من القيود علىٰ تحركات السياسة الخارجية للدولة في ظل تدفق الأفراد والأموال والأفكار [2]

5- تغير طبيعة وبنية النظام الدولي وهياكله وقضاياه وموضوعاته، حيث تتحدد بنية النظام الدولي بالأساس بنمط توزيع القوة بين فواعله، فتغير النظام الدولي من ثنائي القطبية بين الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية ارتبط ببروز الأبعاد الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي والقوة الاقتصادية للدول، وتحول النظام لأحادي القطبية في ظل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، فبجانب التقدم الاقتصادي الأمريكي استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية

---

(1) نسيبة أشرف محمد ،الحوار المتوسطي في إطار المفهوم الإستراتيجي الجديد لحلف الأطلنطي ،رسالة ماجستير،جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2011 ،ص 66:64.

(2) Chong Alan،**Foreign Policy In Global Information Space: Actualizing Soft Power**،VA،U.S.A،Palgrave Macmillan،2007 ،pp 17-21.

هزيمة القوة الصلبة العسكرية السوفيتية بالقوة الرخوة تمثل ذلك في الثقافة الأمريكية التي تصنع الترفيه والتي مزجت الإعلام بالصناعة وأدت لتأثر الشعوب السوفيتية ذات الثقافات المغلقة[1]، ولم تعد تلك القطبية الأحادية قائمة فتوزعت القوة بين فواعل مختلفة من الدول ومن غيرها وتغيرت بنية النظام الدولي.

حيث يسود اتجاه انتشار القوة بين وحدات النظام الدولي وهو ما أدى لانتشار نسبي للقوة دعا للحديث عن كون المنظومة الدولية أصبحت نتاجًا للتفاعل والمشاركة بين الدول، فبجانب الولايات المتحدة وقوتها العسكرية والاقتصادية جاءت الصين للعب دورٍ أقل تصادمية وتدعيم إجراءات بناء الثقة في المجتمع الدولي وزيادة العلاقات الثنائية والاتفاقيات الأمنية والاقتصادية والمشاركة في المنظمات الاقتصادية وبرامج الإصلاح الاقتصادي[2].

ومن أهم العوامل التي أدت إلى التغير في البنيان الدولي العوامل التكنولوجية وتدفق الأفكار والقيم والسلع والجماعات والأفراد، وكذلك التحديات الناجمة عن البيئة والتغير المناخي وأسلحة الدمار الشامل، يضاف إلى ذلك الفاعلان الدوليان الجدد وتفجر أزمة الغذاء والطاقة والركود الاقتصادي في دول الجنوب[3].

6- تغير طبيعة السكان والشعوب المستهدفين من السياسات الخارجية للدول، هذا التغير اتضح في إطار عصر العولمة وتدفق الأفكار والمعلومات وتغير طبيعة الشعوب التي أصبحت أكثر انفتاحًا على الآخر مع زيادة مستويات التعليم وزيادة التعامل مع التكنولوجيا، فأصبحت الشعوب على

---

(1) شيرين حامد فهمي السيد ،الأبعاد الثقافية للإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية بعد 11 سبتمبر، رسالة دكتوراه ،كلية الاقتصاد ،جامعة القاهرة، 2010 ،ص 44.

(2) خليل عرنوس سليمان ،التحولات في النظام الدولي والإدارة الأمريكية للأزمات الدولية : دراسة حالة الأزمة العراقية 2002:2004،رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2010 ،ص 7،ص 36.

(3) عبد الرءوف مصطفى جلال ،أثر التغير في البنيان الدولي على السياسة الخارجية الصينية تجاه السودان في الفترة من 1989-2008،رسالة ماجستير، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2011،ص ص 21-22.

معرفة ودراية بأهداف السياسة الخارجية للدول الأخرى، كما أصبحت أكثر مقاومة لاستخدام القوة العسكرية ضد الشعوب الأخرى، وأكثر معرفة بوسائل القوة الناعمة والتحركات الثقافية من الدول الأخرى. الأمر الذي يتطلب استراتيجيات مختلفة تجمع بين نوعي القوة وأدواتهما بتوليفات مختلفة تماشيًا مع طبيعة السكان المستهدفين وميولهم ومعرفتهم.

7- في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات لم تصبح العولمة ذاتها كما كانت في القرن التاسع عشر بل أصبحت أكثر كثافة وسرعة، فأصبح هناك شبكة من التأثيرات المتبادلة على المستوى الاقتصادي والعسكري والثقافي، وأصبح العالم أكثر اعتمادًا وأصبح أشبه بحالة النظام المتكامل . حيث أن أي تأثير يحدث في أي منطقة في العالم تتأثر به المناطق الأخرى في ظل ما أسماه ناي تأثير النظام System Effect [1].

فأصبحت الدول في ظل الاعتماد المتبادل أكثر تأثرًا بالسياسات الخارجية لبعضها البعض، وأصبحت حسابات التكلفة والمكاسب أكثر تعقيدًا، وتغيرت طبيعة الصراع نحو الصراع على إنتاج المعلومة واستغلالها وظهرت حرب الأفكار والكلمات مع تزايد صعوبة وتكلفة احتلال إقليم دولة أخرى أو فرض عقوبات عليها في ظل عملية التأثير والتأثر.

لذلك تأتي أهمية الثورة المعلوماتية في الربط بين أجزاء النظام الدولي من الفاعلين المختلفين، وزادت أهمية الفضاء الإلكتروني ودور التكنولوجيا في تطوير الصراع والقوة الصلبة أو زيادة تأثير أدوات القوة الناعمة الاتصالية، وظهر مع الثورة المعلوماتية حرب الشبكات وحرب الفضاء الإلكتروني وهم أشكال من الصراعات بالقوة الصلبة تدار بواسطة التكنولوجيا والقوة الناعمة[2].

ثالثاً: متطلبات وشروط تحقيق القوة الذكية في السياسة الخارجية

فيما تختلف القوة الذكية عن القوة الصلبة والقوة الناعمة كلٌ على حدة،

(1) Joseph Nye، The Paradox of American Power: Why The World's only Super Power Cannot Go It Alone، Oxford University Press، 2002، pp 85-86.

(2) عادل عبد الصادق ،الإرهاب الإلكتروني : القوة في العلاقات الدولية : نمط جديد وتحديات مختلفة ، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ،2009 ،ص 32.

ومع كونها الجمع ما بين أدوات كلا القوتين الناعمة والصلبة في تحركات الدولة في سياستها الخارجية، فإن للقوة الذكية عددًا من المتطلبات يمكن التطرق إليها فيما يلي :

1- توافر الإمكانات والموارد الفعلية على أرض الواقع :

فمن أولى متطلبات تحقيق القوة الذكية لنتائجها في السياسة الخارجية أن تتوافر لدى الدولة موارد القوة الصلبة من إمكانات عسكرية واقتصادية ملموسة بجانب موارد القوة الناعمة الثقافية والدبلوماسية والسياسية، أن يكون لدى الدولة نوعٌ من التوازن في مواردها فامتلاك الموارد الصلبة على حساب بناء القدرات الناعمة يجعل الدولة دائمًا ما تميل لاستخدام المتاح من تلك الإمكانات العسكرية، وكذلك الحال في التحركات الناعمة.

فحيازة نوعى القوة الصلبة والناعمة مع إدراك أهمية كليهما للتحركات باستخدام القوة الذكية أمر مهم مع الموازنة بينهما وعدم التركيز على حيازة أيٍ منهما على حساب الآخر، فلا تعمل القوة الذكية باستخدام الموارد الصلبة فقط أو الناعمة فقط، وإنما بكليهما في إطار إستراتيجية قومية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة في سياقات مختلفة.

امتلاك مصادر القوة على أرض الواقع شرط أساسي لتحقيق الأهداف النظرية للسياسة الخارجية للدولة القومية، وذلك مع ضرورة إدراك طبيعة وكيفية استخدام نوعى القوة في إطار القوة الذكية، ففي الواقع تمتلك كل الدول إمكانات صلبة عسكرية ملموسة بقدر متفاوت، كما أن لكل منها تحركات دبلوماسية وسياسية فهما متوافران للدول في واقع تحركاتها، لكن لابد من إدراك أهمية امتلاك كليهما في إطار القوة الذكية، فقد تلجأ دولة ما للتركيز على التحركات العسكرية وإهمال قوتها وأدواتها الناعمة، وتغليب الجانب العسكري في ظل وجود موارد غير ملموسة لتحركات ناعمة لذلك فالقوة الذكية تحتاج لنوعى القوة مع عدم إهمال أيٍ منهما ، وتستدعى المواقف ما يناسبها من أدوات القوة بتوليفات معينة تختلف من موقف لآخر.

2- السياق الذي تستخدم فيه القوة الذكية :-

يعتبر السياق ومراعاته أحد العناصر والشروط الرئيسية لنجاح القوة الذكية

في السياسة الخارجية، فتحدث ناي في كتابه The power To Lead عن أهمية دراسة المواقف لمعرفة الاستجابة التي تتناسب معها في إطار ما أسماه contextual intelligence أي الذكاء السياقي ، الذي رأىٰ ناي أنه القدرة علىٰ فهم البيئة المحيطة ومعرفة ما الذي يجعل بعض الأدوات يصح استخدامها في سياقات معينة وقد تفشل في سياقات أخرىٰ؛ فدراسة السياق جيدًا تمكن مستخدمي القوة من تعديل سلوكياتهم وتصرفاتهم علىٰ حسب الموقف والظروف المحيطة، وليس ذلك فحسب فهناك ما أسماه ناي Emotional Intelligence أو الذكاء العاطفي في دراسة القوة من حيث التأكيد علىٰ احتياجات الآخرين ومعرفة توجهاتهم، ويعتمد ذلك أيضا علىٰ الخبرة إلىٰ حد كبير، حيث يجب مراعاة الخصوصيات الثقافية للمستهدفين من الشعوب بالقوة الذكية في توجهات فاعل دولي ما[1].

لذلك تحدث ناي عن ما أسماه Contextual intelligence الذكاء السياقي وذلك لأهميته للقوة الذكية وعرفه بأنه المهارات التي تساعد علىٰ وضع الخطط مع الأهداف وذلك لخلق إستراتيجيات ذكية في المواقف المختلفة حيث أن القوة هي في تعريفها النهائي القدرة علي الوصول للمخرجات التي يريدها الفاعل ، وذلك في ظل حيازة المصادر التي تنتج تلك المخرجات اعتمادًا علىٰ السياق ذاته، ويعتمد ذلك علىٰ معرفة نقاط القوة والقيود الموضوعة علىٰ استخدام تلك القوة في سياقاتها المختلفة في إطار السياسات العالمية التي أصبح لها أبعاد ثلاثة تأتىٰ القوة العسكرية في الجزء الأعلىٰ وتأتىٰ العلاقات الاقتصادية في الوسط في ظل نظام متعدد الأقطاب، وتأتىٰ في الأسفل علاقات تعددية تتوزع فيها القوة في ظل تعدد القضايا واتساعهما لتشمل البيئة وغيرها[2]. ومصادر القوة في التحليل النهائي محددة بظروف وسياقات استخدامها التي قد تضع مزيدًا من القيود علىٰ التحركات الخارجية أو العكس، لذلك استخدام القوة الذكية يراعىٰ سياق استخدام تلك القوة وما هو مناسب وكيف يتم استخدامها.

(1) Joseph Nye ،The Power to Lead،New York ،Oxford University Press ،2008،pp 87-89.

(2) Joseph Nye،Smart Power and War on Terror، op. cit، pp 1-3.

فطبيعة استخدام القوة بنوعيها الصلبة والناعمة في إطار إستراتيجيات القوة الذكية يختلف من موقف لآخر تبعًا للسياق، لذلك لابد من دراسة سياق استخدام القوة الذكية، ووضع خطط قومية واضحة المعالم بتحالف مؤسسات الدولة الرسمية مع المجتمع المدني والمؤسسات الغير رسمية من أجل دعم أدوات القوة الذكية، وأهمية التأكيد علىٰ عدم تعارض الأهداف القومية التي تعتمد علىٰ القوة الناعمة في الأجل الطويل وغيرها من الأهداف القومية التي تستخدم القوة العسكرية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية في الأجل القصير، لذلك لابد من وجود إستراتيجيات قومية للدولة واضحة المعالم لدراسة الإمكانات المتاحة في ضوء الظروف والسياقات الدولية والإقليمية ودراسة جيده للأهداف أو الموارد المتاحة في السياقات والمواقف المختلفة[1].

وبالتالي يلعب السياق دورًا كبيرًا في تحديد استخدام القوة الذكية وأيا من نوعىٰ القوة بداخلها ، ومراعاة السياق وظروفه ومواقفه والإلمام به يساعد علىٰ نجاح إستراتيجيات القوة الذكية التي تأتىٰ ملاءمة لسياق معين.

3- الجانب المؤسسي للقوة الذكية :-

لا يمكن إغفال أهمية الجانب المؤسسي كأحد متطلبات القوة الذكية من أجل تحقيق أهدافهما في السياسة الخارجية، فتكوين القوة الذكية يكون في السياق المؤسسي ويعتبر الجانب المؤسسي هو التحدي الحقيقي أمام تفعيل القوة الذكية وإنجاحها في السياسة الخارجية، ويعود السبب في ذلك إلىٰ أنه علىٰ أرض الواقع فإن مؤسسات القوة الصلبة هي الأكثر تواجدًا داخل الدولة وهىٰ التي تحظىٰ بالدعم والميزانية الكبيرة مقارنة بمؤسسات القوة الناعمة، كما أن الثقافة المؤسسية العسكرية وأهميتهما وحجمهما داخل الدولة أكبر بكثير من حال القوة الناعمة، لذلك فقوة ذكية فعالة تحتاج لبناء مؤسسات للقوة الناعمة داخل الدولة مع التعاون ما بين تلك المؤسسات الرسمية وغيرها من الجوانب غير الرسمية وضرورة وجود اتصال وتنسيق وتعاون مشترك ما بين

---

(1) Sarah Anne Rennick and others، **The US Smart power Approach : A challenge for the Euro – Med space** ،Expert Advisory Group. Policy Paper،Number 8،January 2010,pp:2:3 ،available at:
http://www.kas.de/wf/doc/kas_18793-544-2-30.pdf.

مؤسسات القوة العسكرية والقوة الناعمة داخل الدولة الواحدة [1]

والتحدي الذي تواجهه القوة الذكية هو عدم وجود اتزان واتصال وتنسيق ما بين تلك المؤسسات من ناحية، ومن ناحية أخرىٰ الحاجة الفعالة لبناء مؤسسات لتفعيل القوة الناعمة في السياسات الخارجية للدول، فالقوة الذكية في حاجة لمؤسسات فعالة ومتصلة لتحقيق إستراتيجيات القوة الذكية في الجمع ما بين أدوات القوة المختلفة في ظل مراعاة السياق وتفعيل المؤسسات ومبادرات المجتمع المدني وليس فقط المؤسسات الرسمية داخل الدولة، فالتعاون بين المؤسسات غير الرسمية ومؤسسات الدولة أمر مهم في ظل أن مبادرات القوة الناعمة وأدواتها تتركز إلىٰ حد كبير في مؤسسات غير رسمية تسعىٰ لنشر ثقافة الدولة في الخارج وتحسين صورتها، فالتفاعل ما بين المؤسسات غير الحكومية والمؤسسات العسكرية أمر مهم لتفعيل القوة الذكية وتحقيق أهدافها في ظل التنسيق والتعاون المشترك.

4- التحديد الدقيق للأهداف من وراء استخدام القوة الذكية:

تعتبر المتطلبات النظرية أو الأهداف التي تسعىٰ الدولة لتحقيقها من وراء استخدام القوة الذكية من العناصر التي يجب تحديدها ومراعاتها بدقة، لمَن توجه القوة الذكية؟ وما الأغراض من وراء استخدامها، وما هي الشعوب والأفراد التي تتجه القوة الذكية نحو التأثير عليهم، ما هي خصائصهم وتركيبهم وما هي أكثر الوسائل التي تلائم عملية التأثير، والتوليفات المطلوبة من أدوات القوة المختلفة، وأيٌّ منها يستخدم تحت أيٍ من الظروف وتوجه نحو من.

قوة ذكية فعالة تحتاج للإجابة علىٰ هذه التساؤلات وغيرها من أجل معرفة أغراض استخدام القوة الذكية وكيفية تحقيقها، فالقوة الذكية في حد ذاتها ليست هدفًا للدولة، ولكنها وسيلة لتحقيق أهداف الدولة في سياستها الخارجية في ضوء إستراتيجيات قومية محددة الأهداف، حيث إن نجاح دولة في تحركاتها الخارجية يقاس بمدىٰ قدرتها علىٰ تحقيق أهدافها في أطر زمنية معينة، وإن لم تصب القوة الذكية في صالح تحقيق أهداف الدولة الخارجية فلا طائل من وراء استخدامها.

---

(1) Ernest J. Willson ،Hard Power- Soft Power-Smart Power ،American Academy of Political and Social Science ،،Vol: 616 ،No :110 ،2008 ،pp 116-117.

فبعد دراسة الموارد والإمكانات المتاحة للدولة تتجه الدول لتحويل تلك الموارد والإمكانات إلي قوة فعلية على أرض الواقع، وقياس نتائج ذلك بمخرجات استخدام تلك القوة ومدى قدرتها على تحقيق الأهداف المبتغاة من استخدامها، لذلك فالتحديد الواضح للأهداف يساعد على قياس نتائج القوة بسهولة. لذلك تحتاج القوة الذكية إلي موارد على أرض الواقع، وتحركات فعلية باستخدام تلك الموارد في ضوء إستراتيجيات متماسكة ومؤسسات فعالة وأهداف محددة وتفعيل لأدوات القوة في سياقات مختلفة، ومن ثم قياس نتائجها في المساهمة في إنجاح أهداف السياسة الخارجية لدولة ما.

ولذلك يرى ناي في كتابه The future of power أن إستراتيجيات القوة الذكية الناجحة وخططها تجاوب عن خمسة تساؤلات رئيسية وهي:

1- <u>ما هي الأهداف والمخرجات المطلوب تحقيقها</u>، ويهتم هذا التساؤل بوضع الأولويات المطلوبة والأهداف المتاحة، وأي الأهداف يتطلب أن تتدخل الدولة بأي الأدوات وهل هي مرتبطة باللعبة الصفرية في تحقيق أهداف الدولة أم تقتضي مشاركة وتعاون مع الآخرين.

2- <u>ما هي الموارد المتاحة وفي أي السياقات</u>، وهي تعني ليس فقط بما هو متاح من الموارد ولكن أيضا ما الذي يمكن استخدامه وما الذي لا يمكن استخدامه من تلك الموارد وهو يختلف من موقف لآخر.

3- <u>ما هي أوضاع وتفضيلات المستهدفين من استخدام القوة الذكية</u>: ويعني ذلك التساؤل بضرورة وجود رؤية واضحة عن مقدرات وقدرات المستهدفين وبماذا يفكرون واحتمالات النجاح في تغيير تفضيلاتهم، وذلك لوضع خطط واستراتيجيات الجمع ما بين أدوات القوة المختلفة في إطار القوة الذكية.

4- <u>ما هو نوع سلوك القوة المحتمل نجاحه</u>، وذلك في موقف معين وخلال فترة زمنية معينة وبتكلفة معينة، وهل المحتمل نجاح أدوات القوة الصلبة، وهل مع القوة الناعمة والإقناع وتشكيل أجندة الآخرين، وهل يتعارض استخدامهما معاً وكيف يمكن تجنب ذلك.

5- <u>ما هي احتمالات النجاح في استخدام إستراتيجيات القوة الذكية في</u> تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة[1]. وبالتالي فنجاح القوة الذكية يحتاج

(1) Joseph Nye، The Future of power، New York، Public Affairs، 2011، PP 207-208.

إلى ما سبق في ضوء موارد متوافرة للقوة وتحويلها إلى قوة ملموسة مع مراعاة السياق وتفعيل المؤسسات.

وتحدث ناي في السياق ذاته عن أن القوى الكبرى ليست وحدها صاحبة استراتيجيات القوة الذكية، فقد اتبعت بعض الدول الصغرى في النظام العالمي تلك الاستراتيجيات ومنها سنغافورة، فبجانب بناء قوتها العسكرية من أجل ردع الأعداء اتجهت سنغافورة إلى تبني دبلوماسية نشطة مع دول آسيا وربط جامعاتها شبكيا بالمنطقة، وقطر برغم صغر حجمه إلا أنها وظفت إمكانياتها العسكرية وأراضيها لمرور الولايات المتحدة إلى العراق في 2003، وفي نفس الوقت تمتلك قناة الجزيرة التي لها أصداء واسعة ومن أشد مناقضي السياسات الأمريكية على حد قول جوزيف ناي، كما أن استراتيجيات القوة الذكية ليست بجديدة واستخدمتها الدول منذ القدم في تفعيل الحروب وبجوارها الدبلوماسية لكسب الحلفاء[1].

ولم يتناول ناي الحديث عن استراتيجيات معينة للقوة الذكية صالحة للتطبيق للفواعل المختلفة ، لكن يخلق كل فاعل استراتيجياته القائمة على مراعاة ثلاثية « **الأهداف والغايات – الوسائل – السياق** » في إطار ما أسماه ناي " Grand strategy " أي وجود استراتيجية كبرى لدى الدولة تطرح رؤية القادة ومتطلبات الشعوب وتجمع بين أدوات القوة الصلبة والناعمة لتحقيق أهداف الفاعل الدولي، وذلك لأن ظروف وسياقات وأهداف الفاعل الدولي تختلف عن غيره بل وتختلف من حالة إلى أخرى لدى نفس الفاعل، وتختلف أيضاً لدى نفس الحالة من فترة زمنية إلى أخرى، لذلك يراعى في استراتيجيات القوة الذكية ملاءمتها للتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية والتي تسعى جميعها في النهاية إلى تحقيق الأمن للدولة بمعناه الواسع وأبعاده المتعددة.

رابعاً: تفعيل القوة الذكية في السياسات الخارجية للدول على أرض الواقع:

بجانب الواقع النظري والدراسات التي رأت ضرورة الجمع ما بين أدوات القوة المختلفة في السياسات الخارجية للدول، فقد اتضح ذلك بالفعل في

---

(1) Ibid ،p 210.

تحركات الدول في سياساتها الخارجية في ظل مراجعات واسعة ومستمرة نحو عدم التركيز على أي من نوعى القوة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة، وتأتى أهمية القوة الذكية بأنها تمس صميم مشكلة تحويل القوة، فقد تمتلك دول مصادر قوة أكثر من غيرها ولكنها غير قادرة على تحويل ما تمتلكه من تلك المصادر إلى استراتيجيات تحقق المخرجات التي تصبو إليها تلك الدول، وذلك في ضوء أن القوة الذكية لا تلجأ إلى خيار الصلبة أو الناعمة ولكنها تتطلب استراتيجيات تستفيد من جميع الموارد المتاحة للدولة وتحويلها إلى استراتيجيات تسعى لتحقيق أهداف مطلوبة ومخرجات معينة[1]، لذلك أدركت الدول أهمية القوة الصلبة بجانب القوة الناعمة في إطار استراتيجيات القوة الذكية واتضح ذلك في واقع السياسات الخارجية للدول.

وظهرت استراتيجية جديدة في واقع تحركات الدول تعتمد على اتجاه جديد أسماه ناي liberal-Realism الواقعية الليبرالية وذلك في إشارة إلى واقع دولي وتحركات باستخدام أدوات القوة العسكرية التي تحدثت عنها الواقعية وعن أدوات اقتصادية وثقافية ودبلوماسية أكدت على أهميتها الليبرالية، وجاء الواقع الدولي عاكساً لذلك التوجه الجديد[2].

فبجانب إعادة الاعتبار للميزانية العسكرية للدولة مع التحفظ على والتقليل من التحركات الفعلية نحو الحروب إلا في بعض الحالات، فإن الدول لجأت أيضا لتحقيق رؤيتها وأفكارها في السياسة الخارجية بأدوات ثقافية ودبلوماسية وأدوات المساعدة الخارجية والاندماج في المؤسسات الدولية التي تكسب تحركات الدول شرعية في نظر الآخرين، ورفعت الدول شعارات القوة الذكية في واقع تحركاتها.

فلم يعد أيُ نوع القوة منفردًا يسيطر على تحركات دولة ما، و قد عمقت الدول علاقتها بالدول الأخرى باتفاقيات عسكرية من ناحية واتفاقيات التجارة الحرة الأمر الذي يخلق نوعـاً من المصلحة المشتركة ما بين الدول في ظل اعتماد متبادل يجعل من الصعوبة بمكان زيادة الصراع عبر القوة العسكرية

(1) **Ibid** ،P. 23.

(2) **Ibid**،P. 231.

فأصبحت الصين مثلًا رغم كونها دولة متخلفة من الناحية الديمقراطية إلا أنها أكثر انفتاحا علىٰ دول العالم من الناحية الاقتصادية [1].

كما سعت أمريكا بأن تصبح أكثر ذكاءً في سياستها الخارجية عبر الاستثمار في السلع العامة العالمية والمساهمة في حل المشاكل العالمية، بجانب التأكيد علىٰ القوة العسكرية مع الاستثمار في القوة الناعمة والدبلوماسية والشعبية[2].

وفيما يخص الاتحاد الأوربي ، فقد اتجه الاتحاد الأوروبي بجانب دوره في مساعدات التنمية وبناء المؤسسات إلىٰ المساهمة في عمليات حفظ السلام وعمليات التدخل الدولي والمهام الأمنية باستخدام القوة العسكرية، في ظل سياسة خارجية تدعمها مؤسسات متماسكة مع التأكيد علىٰ نشر قيم الاتحاد الأوربي في دول الجوار من ديمقراطية وسلام ونموذج تعاوني ناجح ومصالح مشتركة، وأصبح الاتحاد قوة جذب العديد من القوىٰ الصاعدة وعلىٰ رأسها تركيا سواء في قوته الاقتصادية والدبلوماسية والتجارية وطريقة المعيشة[3] .

ولم تقتصر مراجعات السياسات الخارجية للدول علىٰ الدول الصاعدة علىٰ مستوىٰ عالمي، بل إن القوىٰ الإقليمية وعلىٰ رأسها إيران وتركيا بدأت مراجعات السياسات الخارجية لها في ظل القوة الذكية، فالنموذج التركي بجانب تحركاته الناعمة في سياسته الخارجية في ظل حكم العدالة والتنمية يؤكد علىٰ قوة تركيا العسكرية التي يستخدمها في الضغط من أجل إنجاح أهداف السياسة الخارجية التركية.

وفيما يخص النموذج الإيراني فان إيران بجانب سعيها لتزويد قدراتها العسكرية بل والنووية فإنها تركز علىٰ الأبعاد الثقافية في تحركاتها الخارجية وقوة الدبلوماسية سواء في دول العالم الإسلامي أو في غيرها من الدول، فحتىٰ

---

(1) Kishore Mahbubani،Smart Power: Chinese Style،**American Interest**،Spring March-April 2008،P 71.

(2) John Brown،Smart Power In- Public Diplomacy Out ? ،**Blace Brarding and public diplomacy**،Vol: 5 ،No: 2،August 2009،PP 151-159.

(3) Olli Rehan،Europe Smart Power In Its Region and The World،Speech at the European Studies Center،st Antony's College،University of Oxford،May 2008،available at **http://europa.eu/rapid/pressReleasesAction.do?reference=SPEECH/08/222&format=PDF&aged=1&language=EN&guiLanguage=en**

في ظل الضغوط الخارجية عليها والعقوبات الدولية نتيجة لبرنامجها النووي فإيران لها علاقات اقتصادية واسعة بأقطاب عالمية وعلى رأسها روسيا والصين، ووسعت علاقتها بفواعل من غير الدول مثل حزب الله اللبناني وحماس وذلك إلى جانب سوريا وتركيا ودول أمريكا اللاتينية وأفريقيا وغيرهم من الدول مع محاولة التأثير على المستوى الشعبي غير الرسمي عبر الأيديولوجية الثورية الإيرانية والمذهب الشيعي(1).

لذلك فقد عكس الواقع الدولي حاجة فعلية للقوة الذكية وتحركات بالأدوات الناعمة والصلبة للقوة على أرض الواقع، ولم يقتصر ذلك على قوى دولية بل وإقليمية أيضا، فلم تعد أهداف الدول وقضايا الواقع الدولي تحتاج إلى القوة الصلبة وحدها أو القوة الناعمة وحدها بل تحركات الدول أثبتت حاجة ماسة للجمع بينهما في ضوء استراتيجيات معينة تراعى السياق والظروف المحيطة باستخدام القوة والإمكانات والموارد المتاحة على أرض الواقع في ضوء أهداف نظرية وخطط قومية لتحقيق تلك الأهداف.

وقياس نتائج استخدام القوة الذكية في السياسة الخارجية لتلك الدول وغيرها يكون بمدى قدرة القوة الذكية على تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول بعد فشل التحركات العسكرية وحدها في تحقيق مصالح الدول، وفي ظل قوة ناعمة تأتى نتائجها على المدى الطويل، لذلك اتجهت استراتيجيات الدول نحو تحقيق تلك الأهداف بالتنسيق ما بين استخدام القوة في الأجل القصير وخاصة العسكرية والاقتصادية لتحقيق أهداف الدول مع عدم تعارضها مع نتائج القوة الناعمة في الأجل الطويل، لذلك عكس الواقع الدولي استخدامًا فعليًا للقوة الذكية وأدواتها وتوليفاتها المختلفة في تحركات الدول في الواقع الإقليمي والدولي.

خامساً: الإطار النظري والحالة الإيرانية :"ملاحظات منهاجيه ":

1- جاء سياق الحديث عن القوة الذكية مرتبطاً بمراجعات الدول الكبرى لسياستها ودعم نفوذها الدولي، وجاءت تطبيقات ناي تتحدث عن

(1) Ethan Charin and Haim Malka،Iran's Soft Power Create Hard Realities،Center For Strategic and International Studies (CSIS)،Middle East Program،April،2008،PP 1-2.

الإستراتيجية الأمريكية، وعلىٰ الرغم من عدم إغفال ناي للقوىٰ الصغرىٰ أو الإقليمية في النظام الدولي وسعيها لتطبيق استراتيجيات القوة الذكية، إلا أن ارتباط المراجعة المنهاجية بالسياق الغربي أفرز تحدياً أمام تطبيقات المفهوم علىٰ سياقات مختلفة وعلىٰ قوىٰ غير كبرىٰ، وفىٰ ذلك السياق يأتي محور دراسة الباحث في التطرق للحالة الإيرانية كقوة إقليمية لها سياق وخصوصية ومراجعات تختلف عن الدول الكبرىٰ، إلا أن ما يجمعها مع تلك الدول هو السعي إلىٰ النفوذ وإيجاد سياسة خارجية فعالة وتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة.

2- تناول الإطار النظري القوة الذكية للجمع بين القوتين الناعمة والصلبة، وتنطلق الدراسة في التطبيق علىٰ الحالة الإيرانية من ذلك الأساس فإيران مؤهلة بدرجة كبيرة للحديث عن امتلاكها لأدوات قوة صلبة تتمثل في موارد القوة العسكرية الإيرانية والمقدرات النووية والصاروخية والجيش النظامي وغير النظامي «الحرس الثوري الإيراني» والموارد الاقتصادية الصلبة من الغاز والنفط وغيره، بجانب مصادر القوة الناعمة التي ترتبط بالخصوصية الإيرانية كون إيران صاحبة مشروع ثقافي وسياسي، فبجانب الثورة الثقافية الإيرانية وتبنىٰ ضرورة نشر النموذج الثوري، تروج إيران لنموذج سياسي ديني مذهبي هي الدولة الوحيدة التي تتبناه، وتسعىٰ لخلق قوة جذب لذلك النموذج الحضاري الثقافي السياسي المذهبي، وتمتلك إيران مؤسسات تتبنىٰ تطبيق استراتيجيات التحركات الناعمة والصلبة في إطار إستراتيجية أكبر تضعها القيادات الدينية - السياسية في إيران.

3- فيما يخص الحالة اللبنانية في التحركات الإيرانية، فجدير بالذكر الإشارة إلىٰ امتلاك إيران لمشروعات إقليمية للمنطقة العربية والإسلامية تنافس المشروعات الكبرىٰ للدول الغربية لمنطقة الشرق الأوسط، وترتبط إيران بالمنطقة العربية بتداخلات مذهبية وثقافية وتاريخية، تؤهلها للتحرك بالقوة الناعمة في ظل إيجاد ذلك المشترك وخاصة تجاه الحالة اللبنانية ووجود الطائفة الشيعية، ووجود المشترك السياسي المتمثل في مشروع المقاومة في لبنان والذي تتبناه إيران في دعم علاقتها مع باقي الطوائف اللبنانية المختلفة مذهبياً، وبالتالي فإيران مؤهلة بشكل أكبر للتحرك تجاه المنطقة العربية عن

غيرها من الدول الغربية، كما أنه يمكن التطرق إلىٰ شكل الوكالة في نقل القوة الناعمة عبر وكلاء إلىٰ لبنان يتمثل في كيان لبناني يرتبط مذهبيًا وسياسيًا وعسكريًا بإيران ويمهد لتحركات ناعمة إيرانية وقبول النموذج الإيراني ويتمثل ذلك في حزب الله اللبناني الذي يمثل وسيط إيران في الدخول إلىٰ المجتمع اللبناني رسميًا وشعبيًا.

وبالتالي تنطلق الدراسة في الحديث عن الحالة الإيرانية اعتمادًا علىٰ الملاحظات السابقة في الربط بين الإطار النظري والحالة الإيرانية مع مراعاة فرض الخصوصية الإيرانية لتحركات واستراتيجيات مختلفة عن الطرح الأمريكي الغربي ، ومن ثم تهدف خاتمة الدراسة إلىٰ استخلاص نتائج دراسة هذه الحالة مقارنة بالأطر النظرية التي ركزت علىٰ حالات القوىٰ الكبرىٰ .



الفَصْلُ الثَّانِي

مقومات القوة
الذكيـة الإيرانيــة

المبحث الأول : السياسة الخارجية الإيرانية :طبيعتها ومبادئها وأهدافها .

المبحث الثاني :إمكانات وموارد القوة الصلبة لإيران (العسكرية والاقتصادية).

المبحث الثالث: مقومات القوة الناعمة الإيرانية .

مقدمة

بعد التطرق إلىٰ مفهوم القوة في تعريفاته المختلفة وتطوره انعكاسـًا لواقع دولي ركز علىٰ الأبعاد العسكرية للقوة ثم ظهرت الأبعاد الاقتصادية، ومع بروز الحاجة للأبعاد غير الملموسة للقوة ظهرت القوة الناعمة في السياسات الخارجية للدول، ثم فرض الواقع الدولي في أحدث صوره تحركات دولية تعكس كسر ثنائية الصلب والناعم نحو دمجهما في إطار القوة الذكية التي انعكست في واقع السياسات الخارجية للعديد من الدول.

وفي إطار الحديث عن قوىٰ إقليمية وليست فقط قوىٰ دولية تسعىٰ لاستخدام القوة الذكية في سياستها الخارجية، يسعىٰ الباحث للتطرق للحالة الإيرانية في تطبيقها للقوة الذكية اعتمادًا علىٰ منهج ثلاثي الخطوات تسعىٰ الخطوة الأولىٰ إلىٰ دراسة إمكانات الدولة مع أهدافها ثم التطرق إلي كيفية تحويل الموارد والإمكانات إلىٰ قوة علىٰ أرض الواقع ثم تأتي الخطوة الأخيرة بقياس نتائج تلك القوة من حيث القدرة علىٰ خدمة أهداف السياسة الخارجية الإيرانية من عدمه.

وتسعىٰ الدراسة في هذا الفصل للتطرق إلىٰ تطبيق الخطوة الأولىٰ في منهج الدراسة وذلك لدراسة الإمكانات والموارد الإيرانية من حيث مدىٰ توافر مقومات القوة الذكية من موارد وإمكانات عسكرية وجيوش وأسلحة وموارد اقتصادية ومدىٰ توافر الموارد غير الملموسة من أبعاد ثقافية وغيره وكذلك -بجانب ما سبق- التعرف علىٰ أهداف السياسة الخارجية الإيرانية وطبيعتها ويأتي ذلك الفصل في ثلاثة مباحث.

المبحث الأول يتناول السياسة الخارجية الإيرانية من حيث طبيعتها وأهدافها و ذلك في إطارها النظري.

المبحث الثاني يتطرق إلىٰ الموارد الصلبة المتوافرة لدىٰ إيران من حيث إمكانياتها وقدراتها العسكرية والاقتصادية أيضـًا.

المبحث الثالث وهو يتناول بالدراسة الموارد غير الملموسة في الأبعاد الثقافية والسياسية والإعلامية وما يؤهل إيران لتحويلها لقوة ناعمة علىٰ أرض

الواقع و يخصص المبحث جزءًا للحديث عن السياسات الثقافية الإيرانية وأهميتها.

وبالتالي يوضح الباحث إمكانات الدولة ومواردها حتى يمكن بالتالي الحديث عن قدرة الدولة لتحويلها لأدوات للقوة صلبة وناعمة على أرض الواقع، وهو ما يتناوله الباحث في الفصل الثالث تجاه الحالة اللبنانية، حيث لا تتواجد القوة بدون توافر الموارد، ولكن توافر الموارد لا يعني توافر القوة إلا إذا استطاعت الدولة تحويلها لقوة ملموسة على أرض الواقع في تحركاتها الخارجية، وهو ما يمهد للحديث عن استراتيجيات الجمع بين القوتين في إطار القوة الذكية.



المبحث الأول
السياسة الخارجية الإيرانية : طبيعتها ومبادئها وأهدافها

تعتبر إيران قطبًا إقليميًا صاعدًا لها تحركات واسعة علىٰ المستوىٰ الدولي والإقليمي ، وتتمتع إيران بأهمية استراتيجية جعل لها دورًا مميزًا سواء في مرحلة ما قبل الثورة الإيرانية ، حيث كانت تمثل المصالح الغربية في المنطقة أو فترة ما بعد الثورة الإسلامية ، حيث أصبحت إيران ذات سياسة خارجية مستقلة عن تلك الدول الغربية بل ومنافسًا لها في المنطقة، وأضفت الثورة الإيرانية أبعادًا وخصائص مختلفة علىٰ السياسة الخارجية ميزت إيران عن غيرها من الدول في المنطقة، ومثلت الثورة مرتكزًا مهمًا في رؤية إيران لغيرها من الفواعل علىٰ المستوىٰ الدولي والإقليمي، وأضفت الثورة الإسلامية علىٰ إيران ثنائيات كثيرة ميزت السياسة الخارجية الإيرانية عن غيرها، وأعطت لإيران مرتكزًا للتحرك الفعال في إطارها الإقليمي والدولي نحو المحافظة علىٰ مكتسبات الثورة الإسلامية والسعي نحو نشرها وتحقيق أهدافها عبر تحركات السياسة الخارجية الإيرانية، وجددت رئاسة أحمدي نجاد لإيران بعد رئاسة محمد خاتمي الإصلاحي اختبار هذه الثنائيات، وازداد هذا الاختبار وضوحًا مع الثورات العربية.

أولاً: طبيعة السياسة الخارجية الإيرانية وثنائياتها:

تتميز السياسة الخارجية الإيرانية عن غيرها باختلاف المحددات والأبعاد والأهداف والتطورات التي أثرت علىٰ الدولة الإيرانية، وتأتي الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 لترسم ملامح وطبيعة مختلفة للنظام السياسي الإيراني و للسياسة الخارجية الإيرانية وتحدد أهدافها ومنطلقاتها، وتتميز السياسة الإيرانية بوجود ثنائيات عديدة تميزها في التحليل السياسي عن غيرها، إلا أنه يمكن القول أن هذه الثنائيات ليست جامدة في واقع التحركات الإيرانية بل إن كليهما يخدم الآخر وتستطيع إيران التوفيق بين هذه الثنائيات التي يرىٰ البعض أنها متعارضة منذ قيام الثورة الإيرانية، **ومن أهم تلك الثنائيات:**

1- ثنائية كون السياسة الخارجية الإيرانية أيديولوجية أم برجماتية:

وتعبر تلك الثنائية عن كون التحركات الإيرانية تهدف إلى التعبير عن المصالح الإسلامية أو مصالح الأمة كما عبرت عنها الثورة الإيرانية ومبادئ الخميني أم أنها تعبر عن المصالح القومية الضيقة، وذلك في إطار تحليل مقاربات السياسة الخارجية لإيران ما بعد الثورة ما بين كونها سياسات واقعية مصلحية أم ذات أبعاد أيديولوجية[1].

حيث تمتلك إيران نظرية سياسية للحكم الإسلامي ترى فيها الحل لمشاكل العالم الإسلامي ، ويمثل الإسلام العقيدة الحاكمة لنظام الجمهورية الإسلامية من خلال مجموعة من القيم الحاكمة، وتمثل العقيدة الأساس في رؤية إيران لعالمها الخارجي بالتركيز على مفهومي الاستقلالية الذاتية والحكم الإسلامي[2].

ويرى البعض أن البرجماتية هي أساس تحرك إيران في سياستها الخارجية في مرحلة ما بعد الثورة الإيرانية التي تعتبر امتدادًا لتلك البرجماتية والمصالح القومية الإيرانية الضيقة، ويفسرون ذلك بأن القيم الإيرانية في الحديث عن نظام عالمي إسلامي وأمة إسلامية وسياسة لا شرقية ولا غربية تصب جميعها في اتجاه برجماتية الثورة الإيرانية وتترجم في تحركات إيران الخارجية في البحث عن دور قيادي[3].

فقد قامت الجمهورية الإسلامية الإيرانية على مبادئ أيديولوجية معينة ولكن واقع التحديات الداخلية والإقليمية والدولية المحيطة بإيران فرض على السياسة الخارجية الإيرانية نوعًا من البرجماتية، ولكن تلك البرجماتية تتفق مع الأيديولوجية فإيران فاعل مؤسسي رشيد تضع مصالحها الاستراتيجية في سياستها الخارجية، بل وتعتبر المبادئ الأيديولوجية الإيرانية مبادئ مصلحية فلا يمكن فصلهما عن بعضها البعض[4].

---

(1) Fakhreddin Soltani ، Foreign Policy of Iran After Islamic Revolution ، **Journal of Politics and Law** ، Vol. 3 ، No:2 ، Sept 2010 ، p 99.

(2) مروة وحيد محمد، السياسة النووية الإيرانية وأثرها على الأمن في منطقة الخليج العربي 2002: 2007، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 2009، ص27.

(3) R. K. Ramazani ، Ideology and Pragmatism In Iran's Foreign Policy ، **Middle East Journal** ، Vol.58 ، No.4 ، Autumn 2004 ، p 555.

(4) Katrine Barlaekow Rasmussen ،**The Foreign Policy of Iran: ideology and pragmatism In The Islamic Republic** ، Danish Institute for International Studies ، March 2009 ، p 2.

لذلك فإن الخطاب المسيطر في السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية هو خطاب تقليدي أيدلوجي في توجهاته ولكنه عملي براجماتي في تحركاته لمراعاة حاجات الأمن وما يفرضه الواقع الدولي واحتياجات الشعوب ، فتؤثر العوامل الأيديولوجية وغير الأيديولوجية في خطاب السياسة الخارجية الإيرانية وفي تحركات إيران الخارجية، حيث إنه لا يمكن وضع حدود جامدة بين ما هو أيديولوجي وما هو مصلحي فكلاهما يخدم الآخر ولا يتعارض معه في كثير من الأحيان وهما ليسا على طرفي نقيض كما يعتقد البعض.

2- ثنائية الهوية وكونها فارسية أم إسلامية:

فالعلاقة ما بين الهوية والسياسة الخارجية هي مدخل مهم في دراسة خصائص السياسة الخارجية الإيرانية، فالقيم الثقافية هي عوامل مهمة ومؤثرة في تحديد المصالح القومية لفاعل ما في العلاقات الدولية و النظام العالمي وتحديد الهوية للدولة مهم في تعريف مصالحها ومبادئها الأمنية فالهوية هي الإطار الذي يحدد احتياجات السياسات الخارجية للدول.

فالإيرانيون متأثرون بحضارتهم الفارسية وإسهامهم في الحضارة الإسلامية في نفس الوقت، وهذه الثنائية انعكست في تحركات إيران الخارجية من حيث التأكيد على الهوية الفارسية في إطارها الإسلامي بعد الثورة الإيرانية مع الاعتزاز بالذات والاستقلالية والتأكيد على ثقافة المقاومة التي تحكم تحركات السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية(1).

لذلك يرى الإيرانيون أنفسهم كونهم خليطاً من الهوية الفارسية التاريخية والهوية الإسلامية الثورية من حيث الفخر بالانتماء للحضارة الفارسية ذات الإسهامات الحضارية منذ ما قبل الإسلام والتأكيد على اللغة والثقافة والمسميات الفارسية والتعامل مع الآخرين في تحركاتهم الخارجية وخاصة الحضارة الغربية كونهم حضارة لها آلاف السنين ويرفضون نظرة التعالي من تلك الدول ويسعون دائماً لتحقيق الاستقلال والذات وذلك بجانب التأكيد على الانتماء الحضاري الإسلامي الشيعي بل ومحاولة نشره واعتبار ذلك أحد أولويات السياسة الخارجية

(1) R.K.Ramazani ، **Understanding Iranian Foreign Policy** ، The Middle East Institute Viewpoints: The Iranian Revolution at 30 series ، Middle East institute ، April 2012 ، p 12.

الإيرانية[1].

3- ثنائية المؤسسات ذات الصلة بصنع القرار الخارجي ما بين مؤسسات دستورية ومؤسسات ثورية:

حيث أن النظام الإيراني قائم على الازدواجية ما بين مؤسسات دستورية أو مؤسسات الدولة ومؤسسات ثورية لحماية الثورة والمعتقدات ، فهناك الرئيس وهناك القائد الأعلى للبلاد «الولي الفقيه»، وهناك الجيش النظامي وأيضاً جيش حراس الثورة الإسلامية أو الحرس الثوري الإيراني، وهناك المجالس القضائية وأيضاً المجالس الدينية.

ولكن القول بأن الدولة والثورة متداخلان في تشكيل المؤسسات الإيرانية وعملها قد يزيل تلك الازدواجية، فكل المؤسسات في الجمهورية الإسلامية هي ذات رسائل عقيدية وبنص الدستور وتلعب أدوارًا أساسية في احترام دين الدولة ومذهبها ومبادئها وأمنها وتسعى لتحقيق أهداف سياستها الخارجية[2].

وبجانب ذلك فالنظام الإيراني يجسد نظرية ولاية الفقيه وهي الخصوصية التي يتميز بها النظام السياسي الإيراني عن غيره من النظم الأخرى، وهي تنص على وجود الولي الفقيه كأعلى سلطة دستورية في البلاد ، ويلقى ذلك بظلاله على السياسة الإيرانية في بعدها الداخلي والخارجي في ظل سلطات واسعة لذلك الولي الفقيه على كل ما هو أساسي في البلاد من محاكم وقوات عسكرية ووسائل إعلام وغيره، فهو حجر الزاوية في مؤسسة الجمهورية الإسلامية فهو الذي يوحد النظام السياسي في شئونه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالولي الفقيه منوط به حماية النظام وحماية الثورة ومعتقداتها[3] وذلك في إطار الأيديولوجية الثورية التي تميز السياسة الخارجية الإيرانية في الدستور وفي واقع التحركات الخارجية.

---

(1) Shamuel Bar ، Iran: Cultural Values ، Self Images and Negotiation Behavior ، Herzliya Conference ، Institute For Policy and Strategy ، 2004 ، p 5.

(2) نيفين مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 2002، ص 77.

(3) محمد عباس ناجي، العلاقة بين المؤسسات المنتخبة والمؤسسات المعينة وأثرها على صنع القرار في النظام الإيراني 1989-2005، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ، 2011، ص 21-22.

4- ثنائية محافظ أم إصلاحي: وتلك ثنائية ميزت النظام السياسي الإيراني وترتبط بتوجهات المؤسسة الرئاسية في إيران ، حيث يسود تياران في النظام السياسي الإيراني هما تيار المحافظين وتيار الإصلاحيين، حيث يسعىٰ المحافظون إلىٰ إعادة الاعتبار لمبادئ الإمام الخميني قائد الثورة الإيرانية و التركيز علىٰ الأبعاد العقائدية بجانب المصلحية، في حين يسعىٰ الإصلاحيون إلىٰ إدخال تعديلات علىٰ النظام لمواكبة موجات الديمقراطية والمشاركة الشعبية والتقليل من سلطات المؤسسات الثورية لحساب المؤسسات الدستورية، وهو أمر وثيق الصلة بالسياسة الخارجية الإيرانية التي تتأثر بسيطرة أيٍ من التيارين علىٰ مؤسسة الرئاسة، ومنذ عام 2005 وصل الرئيس الإيراني أحمدي نجاد إلىٰ السلطة وهو ذو توجهات محافظة ويستمد توجهاته من سياسة الإمام الخميني في نشر المذهب الشيعي وبناء دور إيراني فعال إقليمياً ودولياً، وانتقاد المؤسسات العالمية واعتبارها غير شرعية وغير إسلامية وإعلان سياسة معاداة الصهيونية ودعم القضية الفلسطينية والصدام مع الدول الكبرىٰ وبناء قدرات إيران النووية[1].

الأمر الذي جعل السياسة الخارجية الإيرانية في ظل حكومة الرئيس أحمدي نجاد هي سياسة تتسم بمواجهة ضغوط دولية إقليمية، فتصبح سياسة الجمهورية الإسلامية هي سياسة صدامية بالدرجة الأولىٰ.

واعتبرت تلك الثنائيات أهم ما يميز السياسة الخارجية الإيرانية وانعكست علىٰ مبادئ تلك السياسة الخارجية ورؤية إيران لعالمها الخارجي والأهداف المبتغاة من تحركات إيران الخارجية . مع التأكيد علىٰ أنها ليست ثنائيات جامدة وليست فيها حدود فاصلة في ظل وجود أهداف معينة للتحركات الإيرانية تتأثر بغلبة أحد تلك الثنائيات علىٰ غيرها في ظل اختلاف المواقف والسياق.

وجدير بالذكر أن تلك الثنائيات تمهد للقوة الذكية الإيرانية فتلك الثنائيات تستدعىٰ أبعاد القوة الناعمة بجانب الصلبة وخاصة في الوصول لأهداف الثورة

---

(1) Lucindu Ruthde Boer ، Analyzing Iran Foreign Policy: The Prospects and Challenges of Sino-Iranian Relations ، <u>MSc International Relations</u> ، University of Amsterdam ، July 2009. P 90.

والمبادئ الأيديولوجية في السياسة الخارجية الإيرانية، وكذلك دور المؤسسات الدينية الحاكمة وأدواتها الناعمة.

ثانياً: أهداف السياسة الخارجية الإيرانية ومنطلقاتها في ظل رئاسة أحمدي نجاد:

تثير الثنائيات السابق ذكرها والتي تميز ملامح النظام الإيراني وتؤثر بشكل واضح على طبيعة وخصائص السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية إشكالية تحديد أهداف تلك السياسة الخارجية ، وذلك في ضوء الحديث عن الدولة والثورة وكلاهما له أهدافه، لكن واقع السياسة الخارجية الإيرانية يوحي بعدم وجود فصل أو تناقض ما بين أهداف الثورة والدولة . لذلك ليس هناك داع للحديث عن أهداف كليهما (الثورة والدولة) منفصلاً عن الآخر في ظل التلاحم والتداخل ما بين الثورة والدولة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

كما أن أهداف السياسة الخارجية لإيران هي ناتج التهديدات التي تواجهها إيران من محيطها الدولي والإقليمي وناتج المحددات السياسية والجغرافية والاقتصادية والعسكرية للسياسة الخارجية الإيرانية، ويمكن التطرق لتلك الأهداف، كما يلي:

1- دعم المشروع الإيراني الإقليمي على حساب المشروع الأمريكي والغربي:

تواجه إيران منذ تولي الرئيس أحمدي نجاد تحديات الحالة القائمة لتغيير المنطقة منذ حرب العراق 2003 ودخول القوات الأمريكية على خط المواجهة في المنطقة وعلى الحدود الإيرانية بجانب تواجدها في أفغانستان، واعتبرت إيران ذلك تحدياً صارخاً لطموحات إيران في رسم خريطة المنطقة تبعاً للمشروع الإيراني[1].

وتضع إيران على رأس أولوياتها صراعها مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي ترى إيران أنها حرب ضد قوى الاستكبار العالمي، وذلك هو أحد المبادئ الحاكمة في إيران منذ الثورة الإيرانية ، ويأتي ذلك في إطار حرب على النفوذ الإقليمي بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية من أجل دعم الأمن القومي

(1) Richard N. Hass ، The New Middle East ، Foreign Affairs ، Vol.85 ، No.6 ، Nov- Dec 2006 ، pp 5-6.

الإيراني وأمن النظام الحاكم في إيران وتقوية محور المقاومة في المنطقة ضد التدخلات الخارجية الغربية[1].

ولعبت إيران أدوارًا تاريخية إقليمية في مواضع تاريخية وجغرافية عديدة، وتمتلك إيران رؤية ومشروعًا واضحًا في تحركاتها تجاه المنطقة العربية وخاصة منذ دخول القوات الأمريكية إلىٰ العراق عام 2003، ويعتمد المشروع الإيراني الاستراتيجي علىٰ المنطقة العربية اعتمادًا علىٰ عوامل عدة منها الرصيد التاريخي والعلاقات مع دول المنطقة، وكذلك امتدادات طائفية وسياسية في دول المنطقة وتداخلات جغرافية، وتمتلك إيران مقومات تمكنها لذلك الدور الإقليمي سواء كتلة بشرية ضخمة وموقع جغرافي وامتداد تاريخي وتأثير معنوي متواصل مع ذلك الجوار الجغرافي[2].

وتعلن إيران عن ملامح مشروعها في المنطقة ، وهو المشروع المضاد للتوجهات والتدخلات الغربية والإسرائيلية في المنطقة وتدعو لشرق أوسط إسلامي خالٍ من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في مقابل مشروعات الشرق الأوسط الكبير والجديد ، وتربط إيران بين المصلحي الإستراتيجي والعقدي في مشروعها لتكوين تكتل إقليمي لمواجهة التدخلات الغربية ، وتسعىٰ إيران لتثبيت ثقافة المقاومة في المنطقة ضد التدخل الخارجي وتنفي عنها فكرة الإرهاب وكونها إحدىٰ دور محور الشر، وتدعم حركات المقاومة باعتبارها العمود الفقري لتفعيل حركة الشعوب وذلك كجزء لا يتجزأ من المشروع الإيراني والترويج له [3].

وتصطدم إيران بالمشروع الشرق أوسطي الأمريكي الذي يسعىٰ لتقليل النفوذ الإيراني وتشكيل المنطقة في الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية علىٰ نحو يخدم المصالح الأمريكية – الإسرائيلية، ويمثل ذلك

(1) Richard Dalton ، Iran Is On Roll ، The World Today ، Vol. 63 ، No. 1 ، Jan 2007 ، pp 7-9.

(2) مصطفىٰ اللباد، قراءة في مشروع إيران الاستراتيجي تجاه المنطقة العربية، شؤون عربية، عدد 129، ربيع 2007، ص ص 34-36.

(3) محمد عباس ناجي، قراءة في الخطاب الإيراني: المساندة للمقاومة في أماني غانم ومدحت ماهر (محرران)، العدوان والمقاومة الحضارية في حرب لبنان: الدلالات والمآلات، القاهرة، مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، 2007، ص 118.

المشروع تحديات واضحة للمصالح الإيرانية في المنطقة وللأمن القومي الإيراني كالتالي:

1- تحدي سياسي :حيث يقوم المشروع الشرق أوسطي الأمريكي على وجود دول ديمقراطية تستمد شرعيتها السياسية من الانتخابات الديمقراطية النزيهة، وهو ما يعارض صراحة النظام في إيران الذي يدين بالولاء للسلطة العليا وهي ولاية الفقيه وليس صناديق الانتخابات والإرادة الشعبية، فالولي الفقيه في إيران هو فوق الدستور وفوق رئيس الجمهورية ولا يجوز إلغاء قراراته كما لا يجوز أن يعين أو يعزل من الشعب(1).

كذلك يحمل مشروع الشرق الأوسط الأمريكي في طياته تدمير للأيديولوجية الإسلامية وللفكر الإسلامي السياسي الإيراني لصالح الفكر الليبرالي الغربي الذي يتبنى فكرة فصل الدين عن الدولة ونظامها السياسي، وهو الأمر الذي يتعارض مع تزاوج الدولة والثورة في النظام السياسي الإيراني، ويأتي على رأس أولويات الولايات المتحدة إضعاف النظام السياسي في إيران داخلياً وزيادة أزماته وتحويله لنظام ديمقراطي(2) من أجل إمكانية حل العديد من المشكلات التي تواجهها الولايات المتحدة مع إيران وعلى رأسها أزمة الملف النووي الإيراني والتشدد من قبل المحافظين داخل الحكم في إيران في التوصل لتسوية لتلك الأزمة.

2- تحديات اقتصادية: يأتي على رأس أولويات المشروع الشرق أوسطي الأمريكي الغربي الشراكة مع دول المنطقة للاستفادة من موارد وإمكانات دول الشرق الأوسط، ويأتي على رأس ذلك تأمين مصادر الطاقة والنفط، مما يؤثر بدرجة كبيرة على المصالح الاقتصادية الإيرانية، حيث تمر معظم صادرات وواردات الطاقة بإيران، وتملك إيران ثالث احتياطي عالمي من البترول والثاني من الغاز الطبيعي ، ومع ارتفاع الطلب العالمي على الطاقة وانخفاض الواردات تأثرت موازين القوة في المنطقة وأدى ذلك إلى انتقال مراكز القوة إلى

(1) عبد الخالق حسين، حزب الله وولاية الفقيه، في أحمد أبو مطر (محرر)، حزب الله: الوجه الآخر، عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، 2008، ص16.

(2) جلال أهقاني، الشرق الأوسط الكبير والأمن الإيراني، مختارات إيرانية، عدد 56، السنة الخامسة، 2000، ص60.

هؤلاء الذين يملكون مصادر واحتياطات الطاقة[1].

وبالتالي، يضع ذلك المشروع تحديات اقتصادية كبيرة أمام إيران وذلك بجانب الصراع الأمريكي – الإيراني على التطلعات الإيرانية لامتلاك الطاقة النووية الذي تواجهه الولايات المتحدة بمزيد من العقوبات الاقتصادية التي طالت قطاع النفط الإيراني ، الأمر الذي يظهر تأثيره على البنية الاقتصادية الإيرانية، ويحقق أهداف الولايات المتحدة في إضعاف الداخل الإيراني بخلق العديد من المشاكل للاقتصاد الإيراني والتي يتأثر بها الشعب الإيراني في الداخل وتخدم استراتيجية الولايات المتحدة في إضعاف النظام الديني الحاكم في إيران.

3- **التحدي الثقافي:** يقوم المشروع الشرق أوسطي الأمريكي على نشر القيم الغربية من ديمقراطية وعلمانية ، ويمثل ذلك تحدياً للمشروع الشرق أوسطي الإيراني الذي يقوم بالأساس على أيديولوجية ثورية قيمية تنبع من رؤية إيران لعالمها الخارجي في ضوء قيم مستمدة من أيديولوجية الثورة الإسلامية الإيرانية ومبادئ الإمام الخميني وتحقيق الوحدة بين دول العالم الإسلامي ونشر المذهب الشيعي الإيراني واعتبار إيران مركز التشيع في العالم.

ومع صعود الأبعاد الثقافية في واقع العلاقات الدولية ومنظوراتها ونظرياتها فلا يمكن إهمال التحديات الثقافية الغربية على المشروع الإيراني ومستقبله في المنطقة، في ضوء تحول أدوات المواجهة ذاتها إلى أدوات ثقافية وتصنيف الولايات المتحدة لإيران على أنها إحدى دول محور الشر الراعية للإرهاب، ورؤية إيران للولايات المتحدة كونها الشيطان الأكبر.

كما يقوم المشروع الأمريكي على الدولة القومية كفاعل أساسي في التعاملات الدولية ، في حين يتناول الخطاب الإيراني نظامًا إسلاميًا ينتقل فيه الولاء من الدولة القومية إلى الولاء للمبادئ والقيم الإسلامية في ضوء الأمة الإسلامية ، ويكون مصدر المشروعية والشرعية هي القيم الإسلامية وليس الديمقراطية[2].

وبالتالي فبجانب التحديات الثقافية التي يمثلها مشروع الشرق الأوسط الأمريكي لإيران ولتحركاتها في المنطقة، فهناك أدوات ثقافية إيرانية تسعى من

(1) Lucinda Ruthde Boer ، op. cit ، p 12.

(2) Ahmed Sadeghi ، Genology of Iranian Foreign Policy: Identity ، Culture and History ، the Iranian Journal of International Affairs ، Vol. xx. No.4 ، 2003. pp 16-17.

خلالها إيران إلىٰ بسط نفوذها في المنطقة ومواجهة تلك التحديات الغربية و دعم التحركات الدبلوماسية الشعبية الإيرانية، والتأكيد علىٰ المذهب الشيعي الإيراني وقيم المشروع الشرق أوسطي الإسلامي الإيراني، ومدىٰ قدرتها علىٰ مواجهة التحديات التي تعيشها دول المنطقة ، وقدرتها علىٰ مواجهة الإرهاب وخلق مقاومة للتدخلات الخارجية في شئون دول المنطقة.

وقد جاءت الثورات العربية بمثابة انتصار لتلك التحركات الإيرانية في صراعها الثقافي مع الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة بعد وصول التيارات الإسلامية إلىٰ سدة الحكم في تونس ومصر، الأمر الذي اعتبرته إيران بمثابة فشل جديد للولايات المتحدة في نشر قيمها في المنطقة ونموذجها الثقافي العلماني بعد فشل أدوات تدخلها العسكري في العراق وأفغانستان.

4- **التحدي العسكري**: تعد محاربة الإرهاب والدول الراعية له هي إحدىٰ منطلقات ودوافع المشروع الأمريكي في المنطقة، وكذلك منع وصول تلك الدول المارقة كما تسميها الولايات المتحدة إلىٰ أسلحة الدمار الشامل ومناهضة الإسلام السياسي وحماية أمن إسرائيل، وفي تلك الحالة كانت إيران ولا تزال معرضة بطريقة كبيرة إلىٰ استخدام الحل العسكري ضدها وخاصة في ظل رئاسة بوش السابقة وإعلاء قيمة الأداة العسكرية الأمريكية في السياسة الخارجية [1] ،ولم تنته خطورة الأمر مع مجيء الإدارة الديمقراطية برئاسة أوباما إلىٰ سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية ، فمنذ عام 2005 ووصول التيار المحافظ للحكم في إيران وسعيه لتحقيق الاستقلالية الإيرانية في مجال الطاقة النووية وجعل المشروع النووي الإيراني علىٰ أجندة الأهداف الحكومية تواجه إيران ضغوطاً كبيرة من الولايات المتحدة، وأصبح الأمر أكثر خطورة مع وجود القوات الأمريكية في المنطقة.

وأصبحت المعضلة الأساسية للسياسة الخارجية الإيرانية في فترة الرئيس أحمدي نجاد هو التعامل مع الورطة الأمنية مع التواجد الفعلي للقوات الأمريكية في كل من العراق وأفغانستان، فسعت إيران لرسم شبكة تحالفات عسكرية مع ما أسمته محور الممانعة والذي ضم كلّا من إيران وسوريا وحزب الله اللبناني وحماس الفلسطينية، وتعتمد إيران في سياستها الخارجية علىٰ

(1) سيد جلال أهقاني، مرجع سبق ذكره، ص 2.

سياسة مزدوجة دفاعية هجومية نظرًا لأن معضلة الأمن متبادلة ما بين دول المنطقة في ظل عملية التأثير والتأثر[1].

وتعتبر السياسة الخارجية الإيرانية والطموحات النووية الإيرانية تحديًا كبيرًا للولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط ، وذلك بجانب تحركات إيران في العراق ودول الخليج الأمر الذي يضع إيران تحت تهديدات مباشرة من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الشرق الأوسط، وخاصة مع إصرار القيادة المحافظة في إيران علىٰ استكمال مشروعها وطموحاتها النووية وتبني سياسات معادية للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في المنطقة، لذلك يمثل المشروع الشرق أوسطي الأمريكي تحديًا لإيران في كل أبعاده ، ولذلك تطرح إيران شرقًا أوسطيًا جديدًا نابعًا من الرؤية الإيرانية ، وتسعىٰ إيران لتحقيقه بوسائل شتىٰ عسكرية واقتصادية وثقافية ودبلوماسية.

2 – تصدير النموذج الثوري الإيراني إلى الخارج:

منذ قيام الثورة الإيرانية يأتي علىٰ رأس أولويات السياسة الخارجية الإيرانية تصدير نموذجها الثوري إلىٰ الخارج ، وتعلن إيران صراحة عن ذلك علىٰ لسان مسئوليها، وقد ازداد ذلك التوجه منذ وصول الرئيس أحمدي نجاد إلىٰ الحكم في عام 2005 وهو ذو توجهات محافظة تسعىٰ إلىٰ إحياء روح الثورة ومبادئ الإمام الخميني.

ويكون تصدير الثورة لدىٰ المسئولين الإيرانيين بضرورة دعوة البلدان الأخرىٰ لاتخاذ الثورة الإيرانية نموذجًا يحتذىٰ به في التغيير والثورة علىٰ الحكام، وإزالة المعوقات التي تقف أمام ذلك ، كما أكد علىٰ ذلك أفكار وآراء الإمام الخميني الذي دعا لتصدير الثورة الإسلامية إلىٰ جميع البلدان الإسلامية[2].

<u>وتستند إيران في تصدير ثورتها إلىٰ العالم الإسلامي إلىٰ منطلقات منها:</u>

أ) الاعتماد علىٰ التاريخ والحضارة الوطنية في مواجهة تسلط الحضارة الغربية.

---

(1) Kayhan Barzegar، Iran's Foreign Policy Strategy After Saddam، <u>Washington Quarterly</u>، Vol. 33، No.1، Jan 2010 pp 179-181.

(2) خالد عبد الحميد مسعود، الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية، <u>رسالة ماجستير</u>، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1992، ص 343.

ب)الاعتماد على الإسلام في مواجهة الأيديولوجيات الأخرى مثل الماركسية والرأسمالية ومخالفة تلك النظم.

ج) اتباع المذهب الشيعي ونشره في العالم الإسلامي[1].

وتستهدف إيران نقل النموذج الثوري الإيراني إلى البلدان الأخرى، ولم يعد خطاب السياسة الخارجية الإيرانية يستهدف الشيعة فقط بل دعمت إيران روابطها مع حركات سنية مثل حماس الفلسطينية، ويعمل الحرس الثوري الإيراني على تصدير الثورة الإيرانية طبقاً لرؤية الإمام الخميني ، وتتعدد جهود الحرس الثوري في ظل ذلك الإطار من تدخلات غير مباشرة في شؤون الدول الأخرى والقيام بعمليات سرية ومساندة للجماعات الموالية لإيران[2].

وتتعدد الأساليب الإيرانية لدعم ذلك الهدف من دعم عسكري بالأسلحة والأموال لجماعات موالية للنظام الإيراني أو متعاونة معه مثل فيلق بدر وجيش المهدي في العراق وحزب الله في لبنان وحركة حماس والجهاد الإسلامي في غزة، وذلك بجانب الدعم الإعلامي ودعم الصحف والمجلات التي تروج للأيديولوجية والثورة الإيرانية كما هو الحال في وسائل الإعلام السورية الرسمية وكذلك قناة المنار التابعة لحزب الله اللبناني وغيره[3].

ويؤمن تيار المحافظين بأن إيران هي دولة لكل الشيعة وأنها مركز التشيع للعالم، وأنه يجب مد العون وجذب اهتمام الشيعة في كل بقاع العالم حتى من هم داخل دول إسلامية سنية مع تغذية الدعم الإيديولوجي والعسكري والاقتصادي والثقافي للشيعة خارج الحدود الإيرانية[4].

ومع ظهور موجات الثورات العربية التي أسقطت الأنظمة الحاكمة بدءًا من تونس ثم مصر و ليبيا، برز الدور الإيراني مجددًا في السعي على التأكيد على أهمية مبدأ تصدير الثورة الإيرانية والتأكيد على انتصار محور الممانعة الذي

---

(1) محمد السعيد عبد المؤمن، تصدير الثورة الإسلامية، مختارات إيرانية، العدد 65، السنة 5، مارس 2005، ص 56.

(2)كينيث كاتزمان، الحرس الثوري الإيراني: نشأته وتكوينه ودوره، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية (مترجم)، ، 1998، ص ص 137-138.

(3)حسام سويلم، الدور و المصلحة الإيرانية في الحرب الإسرائيلية على غزة، مختارات إيرانية، العدد 103، السنة 70، فبراير 2009، ص ص107-108.

(4) Roschanack Eiselohr ، Iran: The Vatican of Shiism ، Middle East Report ،No.233 ، Winter 2004 ، p40.

تقوده إيران، فسعت إيران في تلك الفترة للترويج للنظام الثوري الإيراني والتأكيد على المشروع الإسلامي الإيراني في المنطقة لخلق نظم سياسية عربية مشابهة للنظام السياسي في إيران، وقام المسئولون الإيرانيون يباركون الثورات العربية ويعتبرون أن إيران هي مصدر إلهام لذلك الثورات العربية وضرورة إقامة نظم سياسية إسلامية على غرار النموذج الإيراني.

وسعت إيران لدعم علاقتها مع دول الثورات العربية وخاصة مصر وبدأت المساعي الإيرانية لتدعيم العلاقات المصرية-الإيرانية، ونظمت إيران العديد من المؤتمرات التي شاركت فيها وفود مصرية مثل مؤتمر الصحوة الإسلامية في سبتمبر 2011 و اعترفت إيران بالمجلس الانتقالي الليبي ونجحت في إقامة علاقات جيدة مع الحكومة التونسية وكل القوى والتيارات السياسية التونسية[1].

وبالتالي فلقد أعادت الثورات العربية مبدأ تصدير الثورة والنموذج الإيراني إلى صدارة أهداف السياسة الخارجية الإيرانية تزامناً مع وجود التيار المحافظ في الحكم ساعياً إلى إحياء مبادئ الثورة الإيرانية ومبادئ الإمام الخميني، ولا يعد مبدأ تصدير الثورة إلى الخارج مبدأ أيديولوجياً بحتاً كما يعتقد البعض، ولكنه يحمل في طياته أبعادًا مصلحية لتوسيع النفوذ الإيراني وتقويته، وليس أدل على ذلك من موقف إيران تجاه الثورة السورية ومساندة نظام الرئيس بشار الأسد على حساب الثورة السورية، وذلك لعمق المصالح الإيرانية مع النظام السياسي القائم وعدم وجود مصلحة إيرانية في إسقاطه، وتدعم إيران النظام السوري القائم علناً وفي الخفاء، وهذا يوضح ضرورة كسر ثنائية أيديولوجي -براجماتي فهناك اعتبارات وسياقات تعلي من قيمة كليهما على حساب الآخر.

3- بناء القدرات الإيرانية وخاصة النووية:

يعلن التيار المحافظ الحاكم في إيران صراحة عن سعي إيراني واضح الخطى نحو تحقيق الاستقلال الذاتي للجمهورية الإسلامية ودعم طموحاتها وقدراتها

---

(1) محمد عباس ناجي، الربيع العربي: إيران في شرق أوسط جديد، كراسات إستراتيجية، العدد 226، السنة الحادية والعشرون، 2011، ص ص 20-23.

النووية ، وذلك رفضـًا للحصار الغربي علىٰ إيران ، ورفضـًا للسياسات الغربية الساعية إلىٰ عزل إيران إقليميـًا ودوليـًا بعدد من العقوبات الاقتصادية نتيجة الشكوك في برنامج إيران النووي ومدىٰ توجهاته السلمية.

وتواجه إيران سياقًا جغرافيًا معقدًا وشديد الاضطراب لوقوعها في منطقة الخليج العربي وبحر قزوين بجانب موقعها الجغرافي الممتاز، وهذه البيئة الجغرافية حتمت علىٰ إيران إعلاء العامل الأمني في سياستها الخارجية والسعي إلىٰ امتلاك تكنولوجيا نووية متقدمة لردع الأعداء من ناحية ودعم النفوذ الإقليمي لإيران من ناحية أخرىٰ[1].

وقد فرض الواقع الإقليمي علىٰ إيران تحديات أمنية كبيرة مع تواجد القوات الأمريكية وقواعدها العسكرية في دول الخليج، وذلك بجانب الحرب الأمريكية علىٰ الإرهاب التي استمرت حتىٰ في عهد الإدارة الديمقراطية لأوباما، كذلك لم تتوان الدول الغربية في التدخل عسكريـًا في ليبيا لإسقاط نظام القذافي، ومازال الجدل حول التدخل في سوريا قائمـًا، الأمر الذي يهدد الحليف الإيراني في المنطقة، فأصبح الهاجس الأمني أحد أهم محركات السياسة الخارجية الإيرانية من أجل تحقيق الأمن القومي الإيراني بالتأكيد علىٰ أهمية البرنامج النووي الإيراني والاستمرار فيه حتىٰ في ظل الضغوط الغربية عامة والأمريكية بوجه خاص.

وتواجه إيران السعي الأمريكي لعزلها بتحركات واسعة لبناء شبكة تحالفات إقليمية بل ودولية تستطيع بها إيران مواجهة الضغوط الأمريكية، وبالفعل استطاعت إيران نسج خيوط تلك التحالفات بعناية في ظل فترة الرئيس أحمدي نجاد اعتمادًا علىٰ استراتيجية ثلاثية قائمة علىٰ:

- الاستقرار والتفاهم مع دول الجوار العرب والمسلمين.
- توسيع التعاون الاقتصادي والنفطي والتجاري مع روسيا والصين، مع الاستمرار في البرنامج النووي الإيراني.

---

(1) ولاء علىٰ محمد، المفاوضات في إدارة الأزمات الدولية دراسة نظرية مع التطبيق علىٰ أزمة الملف النووي الإيراني، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009، ص 136.

– التشدد في المواقف المعادية لإسرائيل[1].

وتعتمد إيران في رؤيتها لبناء التحالفات الإقليمية علىٰ قناعة من صانعي القرار الإيراني بأنه لا يمكن التصدي للأوضاع الإقليمية من خلال دعم الجبهة الداخلية فقط، وذلك بجانب ضرورة التأكيد علىٰ عامل المصلحة في بناء شبكة تحالفات إقليمية اعتمادًا علىٰ التحالف الاستراتيجي مع سوريا، وحماس وحزب الله[2].

وذلك بجانب تحالفها الاقتصادي الواسع مع الصين وروسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية وعلىٰ رأسها فنزويلا، وسعيها لتحسين علاقتها مع مصر بعد الثورة، الأمر الذي يوضح ملامح تحركات إيرانية واسعة النطاق لتكوين حلفاء لإيران في المنطقة في مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها.

4- تقوية الدور المركزي الإيراني في العالم الإسلامي ودعم المقاومة في المنطقة :

تأكيدًا علىٰ البعد الأيديولوجي في السياسة الخارجية الإيرانية، تسعىٰ إيران لتحقيق أهداف الثورة الإسلامية ، بجانب وجود دور إقليمي قوي لإيران، وذلك من خلال أن يكون لإيران دورٌ مركزيٌ في العالم الإسلامي والدفاع عن المستضعفين في الدول الإسلامية، ودعم حركات التحرر ضد الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين وغيرها، حتىٰ في ظل اختلاف المذاهب والاختلاف الأيدلوجي تدعم إيران بعض حركات المقاومة السنية وعلىٰ رأسها حماس ، وترىٰ إيران في حماس أنها تدعم التوجهات الإيرانية التي تقوم علىٰ الإسلام السياسي ، حيث تعتبر إيران حماس بمثابة حلقة في التشكيل الإسلامي السياسي الذي ترسمه إيران لدورها في المنطقة[3].

وتعتبر شرعية النظام السياسي الإيراني دينية بالأساس تقوم علىٰ ولاية الفقيه ونشر المذهب الشيعي وبناء أمة إسلامية يكون لإيران دور واضح فيها وهو ما جاءت به الثورة الإسلامية في إيران وأفكار الخميني وتأتي القضية الفلسطينية

---

(1) جلال عتريسىٰ، إيران في تحولات الشرق الأوسط: المخاطر والفرص، شؤون عربية، عدد 125، ربيع 2006، ص 41.

(2) أشرف كشك، التحالفات الإقليمية لإيران السياسية تتجاوز الأيديولوجية، السياسة الدولية، العدد 165، يوليو 2006، ص 116.

(3) المرجع السابق، ص 118.

على رأس تلك الأولويات في ظل حكومة الرئيس أحمدي نجاد المحافظة[1].

وتجد إيران في القضية الفلسطينية وسيلة للتقارب مع الشعوب العربية والإسلامية وتحسين الصورة الإيرانية التي تروج لها الولايات المتحدة في دول المنطقة بأن إيران إحدى دول محور الشر، وتسعى إيران لكسب صورة أكثر شرعيةً واحتراماً في العالم الإسلامي وكسب حلفاء جدد ، ويعتبر رسم صورة إيجابية للدولة في الخارج أحد أهم صور القوة الناعمة لدولة ما.

وفي ظل رئاسة أحمدي نجاد سعى التيار المحافظ لتطبيق مبادئ الإمام الخميني الذي وضع محاور لاستراتيجية إيران الخارجية في شكل المشروع السياسي للثورة الإسلامية الإيرانية لحل القضية الفلسطينية تتمثل فيما يلي:

1- نقل المواجهة من أيدي الحكومات إلى الشعوب المسلمة والمنظمات الجهادية التي لابد وأن تشارك في الحياة السياسية والمشاركة في قرار التحرير.

2- نبذ كل الحلول والمشاريع التي تتضمن الاعتراف بإسرائيل وتفجير الطاقات نحو الحل العسكري.

3- نبذ الخلافات والالتفاف حول محور تحرير الأراضي المغتصبة.

4- اجتماع عناصر الحل الإسلامي لتحرير فلسطين ونقل المعركة لدائرة العالم الإسلامي[2].

وتهدف إيران لتقوية الطابع الثوري لدى حركات المقاومة ، وتسعى لتقوية الروابط معها وزيادة التأثير عليها اعتمادًا على الرابطة الدينية في إطار الدعوة لإيران الراعية للجماعات الإسلامية و الممثلة للشعوب الإسلامية والمدافع عن القدس ، وذلك في إطار الترويج للأيديولوجية من ناحية وتحقيق بعض المصالح الإيرانية في التحالف مع تلك الحركات المسلحة من ناحية أخرى.

وقد ازداد هذا الاتجاه في السياسة الخارجية الإيرانية بعد الثورات العربية، حيث نظمت طهران مؤتمر الصحوة الإسلامية 17 سبتمبر 2011 شاركت فيه 50 دولة إسلامية وكذلك

---

(1) أحمد التلاوي، إيران وقضية القدس: الموقف والسياسات، مجلة القدس، العدد 33، سبتمبر 2001، ص 88.

(2) هادي خسرو شاهي، القضية الفلسطينية في العلاقات العربية الإيرانية، في العلاقات العربية الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يوليو 1991، ص 667.

مؤتمر «دعم المقاومة فلسطين» في أكتوبر 2011 تأكيدًا على الدور المحوري الإيراني في القضية الفلسطينية[1]، كما نظمت إيران مؤتمرًا دوليـًا للقضية الفلسطينية تحت شعار «الفلسطينيون لا يبحثون عن وطن.... وطنهم فلسطين» وذلك في أكتوبر 2011، وطرحت إيران آليات بديلة للتوجه الرسمي للأمم المتحدة، أكد فيها الإمام خامنئي أن القضية الفلسطينية هي محور الصراع مع الصهاينة، واقترحت إيران الدعوة إلى استفتاء شعبي فلسطيني كخيار من أجل إعلان الاستقلال بقرار شعبي وليس بقرار دولي[2].

وذلك بجانب التأكيد الإيراني على إقامة الحكومة الإسلامية العالمية والشرق الأوسط الإسلامي ومقاومة النفوذ الغربي، وبالتالي يأتي ذلك تأكيدًا على السعي الإيراني للترويج للمشروع السياسي الإيراني في دول المنطقة والتأكيد على مركزية الدور الإيراني في العالم الإسلامي، إلا أن ذلك الدور تأثر إلى حد كبير بازدواجية المعايير في دعم ثورات مصر وتونس وليبيا في مقابل دعم النفوذ السوري والنظام القائم ضد ثوار سوريا، الأمر الذي يضع تحديـًا واضحـًا أمام مصداقية وشرعية تلك التحركات الإيرانية.

ثالثاً: الثورات العربية والسياسة الخارجية الإيرانية:

السياسة الخارجية لدولة ما ليست منفصلة عن واقع تلك الدولة سواء الإقليمي أو الدولي، وكان للعامل الدولي أثر كبير في تطورات أهداف وتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية في ظل أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 والذي تلاه الحرب الأمريكية على الإرهاب واستهداف إيران كأحد دول محور الشر الراعية للإرهاب في المنطقة على حد قول الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش، الأمر الذي ألقى بظلاله على تطورات مفهوم الأمن القومي في إيران واتضح في تحركات السياسة الإيرانية.

ولم يكن نصيب العامل الإقليمي أقل من الدولي، فمع ظهور الثورات العربية، لم تكن إيران بمنأى من تطورات هذه الأحداث الإقليمية، والتي حاولت إيران الاستفادة منها إلى درجة كبيرة مع محاولة تقليل مخاطر تلك الثورات، وتأثرت السياسة الخارجية الإيرانية إلى حد كبير بتلك الثورات

---

(1) محمد عباس ناجي، الربيع العربي: إيران في شرق أوسط جديد، مرجع سبق ذكره، ص 22.

(2) محمد السعيد إدريس، مؤتمر طهران لدعم الانتفاضة الفلسطينية : الانتفاضة الثالثة هي الحل، مختارات إيرانية العدد 135، أكتوبر 2011، ص 5:4 .

العربية، ويمكن إجمال تأثير تلك الثورات على السياسة الخارجية الإيرانية فيما يلي:

1- رأت إيران في الثورات العربية انتصارًا كبيرًا لتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية ، والتي قامت بالأساس على ضرورة دعم الثورات الإسلامية في البلدان الإسلامية الأخرى ، وتصدير النموذج الإيراني إلى الخارج عبر الثورة على الأنظمة القائمة في الدول الإسلامية ودعم الدور الإيراني الخارجي كمدافع عن المستضعفين، وذلك تزامنًا مع أهداف مصلحية قائمة على تحويل إيران إلى قوة إقليمية قادرة على إحداث التأثير في منطقة الشرق الأوسط وما يتعداه ، واستعادة الدور الإيراني ودعم العلاقات مع الدول الإسلامية في إطار سياسات معاداة الصهيونية ودعم القضية الفلسطينية[1].

أظهرت إيران تأييدًا واضحًا منذ البداية للثورات في تونس ثم مصر وكذلك ليبيا، ودعت إيران مجددًا إلى الشرق الأوسط الإسلامي الجديد الذي يمثله النموذج الإيراني وهو قائم على محورين أحدهما أيديولوجي يهدف إلى قيام حكومة عالمية إسلامية تلعب فيها إيران دورًا قويًا، والثاني مصلحي استراتيجي يهدف إلى تكوين حزام أمني لحماية إيران من كل المحاولات من الداخل أو الخارج لاختراق إيران ومحاصرتها من دول الجوار، لذلك أبدت إيران ترحيبًا بصعود التيارات الإسلامية بعد الثورة في انتخابات مصر وتونس[2].

ولم تلق تلك الدعاوى الإيرانية صدى لدى بلدان الثورات العربية من ربطها بالنموذج الثوري الإيراني واعتبار إيران مصدر إلهام للثورات، إلا أن ما سبق كان دعاية إيرانية للنموذج الثوري الإيراني من المسئولين الإيرانيين.

2- جاء قيام الثورات العربية حين اندلاعها بمثابة انتصار لإيران في صراعها الإقليمي مع الولايات المتحدة الأمريكية على حد وجهة النظر الإيرانية ، وعلى الرغم من أن الثورات لم تكتمل أهدافها حتى الآن، إلا أن سقوط بعض الأنظمة القائمة آنذاك دعا إيران لاعتبار قيام الثورات انتصارًا لمحور المقاومة والممانعة الذي تتزعمه إيران في مقابل محور الاعتدال الذي سقطت رموزه في الثورات

---

(1) Lucindu Ruthde Boer ، op. cit ، p 90.

(2) محمد عباس ناجي، الربيع العربي: إيران في شرق أوسط جديد، مرجع سبق ذكره، ص ص 20-21.

العربية، وجاء قرار الشعوب برفض التدخلات الخارجية وخاصة الأمريكية في شئون دول المنطقة التي اتجهت لتقرير مصيرها وانتقاد التبعية الخارجية للولايات المتحدة، وهو ما يتوافق مع التوجهات الإيرانية في التأكيد على مقاومة التدخلات الغربية في شئون دول المنطقة وتقليل التدخلات والنفوذ الأمريكي وإحياء روح المقاومة والجهاد، وإقامة شبكة من العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية مع دول المنطقة اعتمادًا على إمكانات تلك الدول وتحقيق الاستقلال الذاتي بعيدًا عن التبعية الغربية ، وتقليل الاعتماد على الدول العربية في إطار استراتيجية دفاعية إيرانية قائمة على ثلاثة مبادئ، وهي:

أ) تحويل إيران إلى قوة إقليمية قادرة على التأثير في منطقة الشرق الأوسط وما عداها.

ب) الحاجة إلى ردع التهديدات المختلفة التي تواجه إيران من الدول الغربية.

ج) الرغبة في تحقيق الاعتماد على الذات وبناء علاقات استراتيجية مع دول المنطقة مع ربط ذلك بعلاقات اقتصادية وثقافية واسعة[1].

3- جاءت الثورات العربية بمثابة فشل واضح لمشروعات الديمقراطية الغربية التي طالما أكدت عليها تلك الدول لمحاربة التوجهات الإسلامية وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، و يعتبر نجاح الثورات العربية ووصول الأسلاميين إلى الحكم بمثابة انتصار للمشروعات الإيرانية الداعية لمحاربة مشروع الشرق الأوسط الأمريكي والذي تضمن في طياته الحفاظ على أمن إسرائيل، حيث إن الثورات العربية جاء على رأس أولوياتها رفض الوجود الإسرائيلي وعمليات التطبيع وإعادة الاهتمام إلى القضية الفلسطينية، وهي مقاربات تتفق إلى حد كبير مع التوجهات الإيرانية منذ وصول المحافظين إلى سدة الحكم في إيران في عهد رئاسة أحمدي نجاد مما أدى إلى بوادر لتحسين العلاقات مع إيران في مصر وتونس وليبيا.

---

(1) Michuel Eisenstudt، The Strategic Culture of The Islamic Republic of Iran: Operational and Policy Implications، Middle East Studies، August 2011، Monograph Series. No.1 ، p 3.

4- أبعدت الثورات العربية الأنظار عن إيران وتطورات ملفها النووي إلىٰ حد كبير في ظل الزخم الدولي التي لاقته تلك الثورات التي من شأنها إحداث تغيير في خريطة المنطقة من شأنه تهديد المشروعات والنفوذ الغربي في منطقة شديدة الأهمية لاستراتيجيات تلك الدول، الأمر الذي أبعد الأنظار عن إيران وجاء ذلك بمثابة تخفيف من الضغوط الدولية علىٰ إيران.

إلا أن الثورات العربية مثلت تحديًا كبيرًا للسياسة الخارجية الإيرانية وأمام فرصة إيران في المساهمة في تشكيل خريطة المنطقة لصالحها في ظل ازدواجية المعايير التي ميزت السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الثورات العربية، وخاصة عندما امتدت الثورة إلىٰ الحليف السوري ، حيث أيدت إيران النظام السوري وبقوة وأيدت التعامل بالقوة مع قمع التظاهرات ودعوات إسقاط النظام، كما رفضت تنظيم المظاهرات في العراق بعد إصدار وكيل المرشد الأعلىٰ للجمهورية الإسلامية الإيرانية في العراق محمد مهدي أصفىٰ فتوىٰ بتحريم التظاهر وهو ذاته الذي أفتىٰ به آية الله كاظم حائري المرشد الروحي لمقتدىٰ الصدر[1].

الأمر الذي يطفو معه علىٰ السطح حسابات برجماتية مصلحية تتعارض بطريقة واضحة مع التوجهات الأيديولوجية الإيرانية، الأمر الذي يعود بنا إلىٰ التأكيد علىٰ أن كليهما تستخدمه إيران بما يحقق أهدافها وكلاهما يحترم الآخر وفي حالة التعارض يتضح العامل المصلحي مع عدم إهمال العامل الأيديولوجي في كون الطبقة الحاكمة السورية تتبع المذهب الشيعي العلوي أحد روافد المذهب الشيعي الذي تسعىٰ إيران لدعمه في ربوع المنطقة.

وبالتالي تضع الثورات العربية تحديًا كبيرًا أمام السياسة الخارجية الإيرانية التي مازالت تتخبط في رؤيتها لخريطة المنطقة وموقع إيران منها في ظل ازدواجية المعايير التي تحكم السياسة الخارجية الإيرانية، الأمر الذي يضع إيران في تحدٍ من نوع آخر وهو تحسين علاقتها مع دول المنطقة التي تنتقد وبشدة الدور الإيراني في قمع الثورة السورية العربية، وذلك بجانب تحديات الداخل الإيراني ووجود جيل يسعىٰ للتغيير في إيران يتخذ من الثورات العربية

(1) نيفين مسعد، مستضعفون في البحرين مستكبرون في سوريا والعراق، جريدة الشروق، 31/ 3/ 2011.

نموذجاً، فيبدو أن إيران على مستوى مسئوليها رأت في الثورات العربية دعماً للنموذج الإيراني واقتداء به في حين رأى جيل الشباب في إيران في الثورات العربية دافعاً وباعثاً لتغيير النظام الحاكم في إيران لنموذج أكثر انفتاحاً على العالم ، مع دور أكبر للشعوب وتقليل دور رجال الدين وإرث الثورة الإسلامية في إيران.

فالمعارضة الإيرانية بتياراتها الرئيسية هي معارضة إصلاحية ولكن من داخل النظام، فهي لا تسعى إلى تغيير النظام الحاكم بل تؤكد على الثورة ومكتسباتها ولكن ترى ضرورة وجود إصلاحات داخل النظام تتاح فيها حرية أكبر للرأي والتعبير واجتهادات عصرية تلائم طموح الشباب الإيراني الراغب في التغيير،وبالتالي تتفق المعارضة الإصلاحية للنظام القائم مع المحافظين في الأهداف العامة للدولة في الخارج ويقلل الفجوة بين الطرفين وجود مؤسسة المرشد الأعلى الإيراني المسئولة عن وضع الاتجاهات العامة للتحركات سواء كان الرئيس من الاتجاه المحافظ أو الإصلاحي ولكن يختلف التياران في الأدوات والخطط.

وتجدر الإشارة إلى أن طبيعة السياسة الخارجية الإيرانية وأهدافها والتحديات التي تواجه إيران تفرض طبيعة القوة الذكية على التحركات الإيرانية، فلأهداف إيران الأيديولوجية طبيعة تفرض القوة الناعمة وأدواتها وكذلك تفرض الحاجة إلى أدوات القوة الصلبة، وهو ما يجعل القوة الذكية من متطلبات الواقع الإيراني في تحركات السياسة الخارجية، ويتطرق المبحثان القادمان للموارد والمقومات المتاحة لإيران تمهيدا للحديث عن القوة الذكية الإيرانية.

* * *

المبحث الثاني
إمكانات وموارد القوة الصلبة لإيران
(العسكرية والاقتصادية)

سيطرت المدرسة الواقعية بروافدها المختلفة على فكر وواقع العلاقات الدولية لفترة كبيرة ودارت كتابات منظري العلاقات الدولية حول القوة الصلبة وهي قوة القهر والإجبار لموارد ملموسة تتمثل بالأساس في القوة العسكرية والتي ظهر بجانبها موارد وإمكانات القوة الاقتصادية التي تستخدم من قبل فاعل دولي ما للتأثير على سلوك الفاعل الآخر في العلاقات الدولية عن طريق الإجبار، ويأتي على رأس ذلك العقوبات الاقتصادية كأداة للدولة لتحقيق سياستها الخارجية.

ويسعى هذا المبحث في إطار دراسة موارد وإمكانات القوة الذكية لإيران إلى التركيز على الموارد والإمكانات التي يمكن أن تحولها إيران لقوة صلبة تستخدم لتحقيق أهدافها في السياسة الخارجية، ومدى القدرة على تحويل تلك الموارد إلى قوة فعالة في تحركاتها الخارجية تجاه حالة الدراسة (لبنان) وهو ما سيتم تناوله بالفعل في الفصل الثالث.

ولقد ركزت المدرسة الواقعية في رؤيتها للقوة الصلبة على قياس قوة الدولة الملموسة عبر الموارد المتاحة من إمكانات جغرافية وسكانية واقتصادية وعسكرية تضمن للدولة تحقيق النصر في حالة الحروب التي كانت ولازالت تسيطر على الواقع الدولي وإن اختلفت حدتها وأشكالها وأنماطها.

وتسعى الدولة كفاعل مازال له تأثيره في العلاقات الدولية بجانب فواعل أخرى، إلى زيادة رصيدها من القوة الصلبة في إطار التأكيد على المفاهيم التقليدية للأمن القومي والتأكيد على أهمية قيم الدفاع والردع والهجوم، حيث إنه على الرغم من أن الحروب لم تصبح الأداة الرئيسية في يد الدولة لتحقيق أهدافها الخارجية، إلا أنه لازال لها مكانتها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة على المدى القصير بجانب القوة الناعمة التي تأتي ثمارها على المدى الطويل.

وفيما يخص الحالة الإيرانية، فإن إيران دولة صاعدة إقليميًا ذات تأثير متزايد وملحوظ في منطقة الشرق الأوسط، ويأتي على رأس أهدافها تأمين بقاء النظام الإيراني الحاكم وتحقيق الأمن القومي، في منطقة تشهد صراعات وتدخلات دولية في شئونها ومن شأنها أن تتعارض مع الاستراتيجية الإيرانية في بناء قوة إقليمية إيرانية ذات نفوذ في المنطقة، وهو ليس صراعًا محتملًا بل قائمًا في ظل التواجد العسكري الأمريكي والغربي في المنطقة عسكريًا واقتصاديًا مع المحاولات الغربية الصريحة لمنع ظهور قوى نووية مؤثرة عدا القوة الإسرائيلية حفاظًا على المصالح الأمنية الاستراتيجية الغربية في منطقة الشرق الأوسط عامة ومنطقة الخليج العربي خاصة.

أولاً : أهمية القوة الصلبة في السياسة الخارجية للأمن القومي الإيراني :

تمثل القوة الصلبة بعدًا مهمًا من أبعاد التخطيط الاستراتيجي الإيراني لتحقيق الأهداف فيما وراء حدود الدولة، فلقد ازدادت أهمية التسلح العسكري لإيران بعد الثورة الإسلامية التي كانت ولازالت تواجه العديد من الهجمات ، والتي تحولت لبعدها العسكري في الحرب العراقية الإيرانية ووقوف الدول العربية بل والغربية إلى جانب العراق لمحاربة النظام السياسي الحاكم في إيران، ووقف انتشار ذلك النموذج في المنطقة بعد أن تبنت إيران استراتيجية تصدير الثورة الإيرانية إلي الخارج.

ولذلك تأتي أهمية زيادة القوة الصلبة لإيران لتحقيق أهدافها في السياسة الخارجية في ضوء الأسباب التالية:

أ) إيران دولة تطمح في نفوذ إقليمي واسع ونفوذ وتأثير قوي فيما وراء الحدود الإيرانية إقليميًا ودوليًا ، ويبرر ذلك تحركات إيران الواسعة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بل وأمريكا اللاتينية، تأكيدًا على مبدأ تصدير الثورة الإيرانية من ناحية وتوسيع النفوذ والسيطرة وبناء الدور من ناحية أخرى.

فمنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر زاد تركيز إيران على المخاطر الأمنية وضرورة زيادة قوتها البحرية والبرية والجوية، حيث تعكس استراتيجية إيران العسكرية تعاملًا معقدًا مع البيئة الجغرافية التي ظهرت منذ الثورة الإيرانية[1].

---

(1) Steven R. Ward ، The Continuing Evolution of Iran's Military Doctrine ، Middle East Journal ، Vol. 59 ، No.4 ، Autumn 2005 ، pp 560-563.

وتعد القوة الصلبة لإيران وزيادتها متطلبًا مهمًا لتحقيق الاستراتيجية الإيرانية في بناء دور إقليمي ودولي قوي ، وقد تسارعت وتيرة التسلح بعد الحرب مع العراق 2003 ووجود القوت الأمريكية في العراق بعد احتلالها، وذلك في ظل وجود ثقافة العدو المستمر وأن الثورة الإيرانية محاربة من الجميع وارتبط ذلك بتوجهات أيديولوجية ألقت بظلالها على الاستراتيجية العسكرية الإيرانية في ضرورة زيادة التسلح وبناء موارد ذاتية واقتصاد قومي قوي واستغلال فعال للثروات المتاحة[1].

ب) الصراع مع القوى الغربية وخاصة الأمريكية حول قضايا من قبيل السيطرة والنفوذ في المنطقة ومنع التسلح النووي الإيراني ويرتبط ذلك بوجود قوات عسكرية أمريكية بالفعل في المنطقة سواء القواعد العسكرية الموجودة في دول الخليج العربي أو القوات الأمريكية المتبقية في العراق وكذلك أفغانستان بعد معاهدة تمديد القوات الأمريكية في أفغانستان عام 2011 في إطار مكافحة الإرهاب وذلك تمهيدًا للانسحاب من أفغانستان 2014 و تعتبر الولايات المتحدة إيران هي إحدى الدول الراعية للإرهاب في المنطقة وتصفها كونها إحدى دول محور الشر.

وقد حكم البرنامج النووي لإيران علاقة الولايات المتحدة بالشرق الأوسط ومثل ذلك الأمر تحديًا أمام الإدارات الأمريكية المتتالية الديمقراطية والجمهورية، وأعلنت إدارة أوباما سعيها لمنع امتلاك إيران للسلاح النووي حتى وإن لزم ذلك التدخل العسكري[2].

وترى الولايات المتحدة في إيران تهديدًا محتملًا وترى إيران في الولايات المتحدة تهديدًا قائمًا ، الأمر الذي جعل قواعد اللعبة بينهما صفرية، وترتبط الولايات المتحدة في العقلية الإيرانية بالاستعمار وكونها الشيطان الأكبر الذي يقف أمام الإنجازات الإيرانية ونجاح الثورة والنفوذ الإيراني[3].

---

(1) Shlome Avineri ، Iran and The West: A symposium ، <u>Dissent</u> ، Vol. 54 ، No. 1 ، Winter 2007 ، p 44.

(2) Robert E. Hunter ، Rethinking Iran ، <u>Survival: Global Politics and Strategy</u> ، Vol. 52 ، No. 5 ، October-November 2010 ، pp 135-136.

(3) Shahram Chubin ، Iran's Power In Context ، <u>Survival: Global Politics and Strategy</u> ، Vol. 51 ، No.1 ، February –March 2009 ، pp 165-166.

لذلك تواجه إيران ضغوطًا كبيرة من الولايات المتحدة وحلفائها تتخذ أشكالًا عدة من تهديدات بتدخل عسكري وعقوبات اقتصادية متكررة، بل لجأت تلك الدول في محاربة المشروع النووي الإيراني إلىٰ استهداف واستنزاف العقول النووية الإيرانية نتيجة لرفض الاعتراف بحقوق إيران النووية ، فلقد ازدادت عمليات اغتيال العقول النووية الإيرانية في العامين الماضيين من 2010: 2012 حيث تم اغتيال علماء مثل مصطفىٰ أحمد روشنان يناير 2012، ومجيد باري نوفمبر 2011، وداريوش رضائي يوليه 2011، ومسعود علىٰ محمدي يناير 2010، وثمة شواهد تاريخية علىٰ كون ذلك عمل منظم إسرائيلي بمساعدة أمريكية فقد استخدمته إسرائيل في الخمسينات والستينات ضد علماء مصريين، ويأتي ذلك في إطار مضاعفة الضغوط علىٰ برنامج إيران النووي[1].

الأمر الذي يدفع بإيران في ظل تلك الضغوط إلىٰ زيادة مقدراتها العسكرية للمواجهة والدفاع من أجل إجبار الغرب علىٰ التراجع عن عمل عسكري مباشر علىٰ إيران، لذلك تصرح القيادات العسكرية الإيرانية في أكثر من مرة إلىٰ القدرة علىٰ القتال والاستعداد للحرب وبناء المقدرات لذلك.

حيث بالفعل تستعد القوات الإيرانية لحرب غير متكافئة وحرب غير تقليدية، وتستطيع إيران في حال المواجهة العسكرية فتح خمس جبهات وهي الجبهة البحرية في مياه الخليج العربي، جبهة الفضاء عبر الصواريخ الباليستية، الجبهة البرية عبر الحدود مع العراق وأفغانستان، الجبهة الخلفية في عمق بعض دول المنطقة عبر تنظيمات وخلايا نائمة، والجبهة الفلسطينية عن طريق حزب الله اللبناني وبعض المنظمات الفلسطينية وسوريا[2].

لذلك تأتي أهمية موارد القوة الصلبة العسكرية والاقتصادية ومميزات الموقع والإمكانات البشرية والجغرافية لإيران في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي كونها مناطق استراتيجية مهمة تطرح كثيرًا من الإشكاليات الأمنية لإيران.

---

(1) علاء سالم، حرب استهداف العقول النووية الإيرانية، مختارات إيرانية، السنة 10، العدد 139، فبراير 2012، ص ص144-145.

(2) رياض قهوجي، الخيارات العسكرية للمواجهة الأمريكية الإيرانية، السياسة الدولية، عدد 168، أبريل 2007، ص 121.

ويأتي على رأس ذلك الإمكانات النووية من أجل تحقيق أهداف استراتيجية في منطقة غير مستقرة سواء للصراع مع الدول الغربية أو في ظل وجود أعداء لإيران في المنطقة (إسرائيل)، مع مراعاة وجود تدخل عسكري أمريكي بالقوة لتغيير النظام في دولتين متجاورتين بالإضافة لامتلاك باكستان للسلاح النووي أيضاً[1].

ج) توسيع شبكة التحالفات الخارجية الإيرانية لفك الحصار الغربي توازياً مع بناء قوة ذاتية إيرانية دفاعية وهجومية داخل الحدود الإيرانية وخارجها، وهنا تأتي أهمية القوة الصلبة لإيران في تحركاتها الخارجية من أجل جذب مزيد من التحالفات سواء الاقتصادية أو العسكرية.

حيث تسعى إيران لبناء تحالفات خارجية في ظل الضغوط التي تقع عليها بسبب برنامجها النووي وتعتمد على أدوات القوة الصلبة بجانب القوة الناعمة، ووسعت إيران علاقاتها الخارجية بكل من سوريا وحزب الله وتم عقد صفقات كبيرة للطاقة والتجارة مع الصين والهند وروسيا، ولإيران علاقة واسعة وممتدة مع دول آسيا الوسطى وغرب أفريقيا وأمريكا اللاتينية وطاجاكستان وأفغانستان[2].

واستطاعت إيران في غضون خمس سنوات من 2005 إلى 2010 زيادة سفاراتها في أمريكا اللاتينية من 7 سفارات عام 2007 إلى 10سفارات في 2010 وتوسيع حلفائها وشبكة علاقاتها العسكرية والاقتصادية في كوبا وفنزويلا والإكوادور.

ويأتي ذلك في إطار رؤية الرئيس أحمدي نجاد للسياسة الخارجية الإيرانية بأنها ليست فقط مواجهة الظروف الطارئة وتلبية الحاجات القائمة ولكنها محاولة للتعرف على المناخ الدولي المحيط وتهيئته بما يحقق أكبر قدر من المصالح الإيرانية، فقد استطاعت إيران الحصول على دعم بعض دول أمريكا اللاتينية لمواجهة الضغوط الأمريكية – الأوروبية، وصوتت فنزويلا وكوبا

---

(1) Gloin Dueckand Raytakeah ، Iran's Nuclear Challenge ، Political Science Quarterly ، Vol.122 ، No. 2 ، 2007 ، pp 92-93.

(2) Ethan Charin and Haim Malka ،Iran Soft Power Creates Hard Realities ، Center For Strategic and International Studie: Middle East Program ، April 2008 ، pp 1-2.

لصالح إيران وبرنامجها النووي عام 2006 في الوكالة الدولية للطاقة الذرية عندما أصدرت الوكالة قرارًا بإرسال ملف إيران النووي إلىٰ مجلس الأمن وذلك نتيجة لتحركات وزيارات متوالية للرئيس أحمدي نجاد للقارة منذ عام 2005[1].

لذلك تعد سياسة الأحلاف والشبكات في العلاقات الخارجية أحد أهم ما يميز السياسة الخارجية الإيرانية في ظل العولمة والتدخلات الخارجية والانفتاح، حيث أدركت القيادة الإيرانية أهمية الآخر، مع التأكيد في ذات الوقت علىٰ القدرات الذاتية في تحقيق الأمن، وأدركت أيضًا خطورة عدم تحسين صورتها في الخارج في ظل العزلة الدولية المفروضة عليها، وهي نماذج تمهد لاستراتيجية القوة الذكية الإيرانية في الجمع بين أدوات القوة الناعمة والصلبة، وقد لعب الموقع الجغرافي لإيران والمقدرات والقدرات الاقتصادية والعسكرية دورًا كبيرًا في تأهيل إيران للتدخل في العديد من القضايا الإقليمية[2].

ثانياً: الموارد التي تؤهل إيران لامتلاك أو حيازة القوة الصلبة:

1- الجغرافيا السياسية لإيران (الموقع – الجوار- الحجم):

تعد إيران دولة ذات موقع استراتيجي متميز لمصادر الثروات الطبيعية، وتأتي أهمية ذلك في إطار الطلب المتزايد علىٰ واردات الطاقة التي تمتلكها إيران، الأمر الذي يلقي بظلاله علىٰ السياسة الخارجية لإيران في إطار انتقال مراكز القوة إلىٰ قوىٰ جديدة تملك تلك الثروات الطبيعية التي يمكن تحويلها إلىٰ قوة فعلية علىٰ أرض الواقع تخدم أهداف السياسة الخارجية للدولة.

تقع إيران في الجنوب الغربي من قارة آسيا ، وقد ارتبط تاريخها السياسي والاقتصادي ارتباطا قويا بموقعها الجغرافي وتبلغ مساحتها (1648000) كم2 ، وتتمتع إيران بإطلالتها علىٰ أهم ثلاث مسطحات مائية هي الخليج العربي في الجنوب الغربي والبحر العربي والمحيط الهندي في الجنوب وبحر قزوين في الشمال، وتبلغ مجموع سواحل إيران البحرية (2524كم) وبنسبة (32.66٪) من مجموع الحدود الكلية البالغة (5204كم) ،

---

(1) السيد عوض عثمان، دلالات وتحديات تنامي علاقات إيران مع دول أمريكا اللاتينية، مختارات إيرانية، السنة 10، العدد 124، نوفمبر 2010، ص 95.

(2) Edmund Herzig ، Regionalism: Iran and Central Asia ، International Affairs ، Vol. 20 ، No.3 ، 2004 ، p 505.

وتتوزع هذه السواحل على الخليج العربي بـ(1180كم) وعلى خليج عمان وبحر العرب بـ(700كم) وعلى بحر قزوين بـ(644كم)[1].

وفيما يخص الموقع الجغرافي لإيران:

تملك إيران موقعاً استراتيجياً مهماً محاذياً للإقليم العربي ومعبراً بينه وبين آسيا الوسطى والقوقاز، فإيران في موقعها الفلكي تمثل حلقة وصل بين آسيا وأفريقيا وأوروبا وفي ظل كونها إحدى دول الشرق الأوسط فإن الموقع يزداد أهمية نظرًا لأهمية المنطقة على صعيد الاستراتيجيات العالمية.

ومن ناحية الموقع البحري فتعد المياه الدولية جزءًا من الحدود الإيرانية، فلإيران موقع على الخليج العربي وخليج عمان مما عزز من قوة إيران العسكرية وأعطاها مميزات في عمليات النقل والتبادل التجاري خاصة من خلال ارتباطها بالخليج العربي مع مضيق هرمز واتصاله بخليج عمان والمحيط الهندي. ولمضيق هرمز أهمية عسكرية و اقتصادية أيضاً حيث يمر به 10 ملايين برميل من النفط يومياً و60٪ من الصادرات النفطية، وكذلك إطلالة إيران على شط العرب أعطاها أهمية خاصة بالنسبة لعملية الملاحة[2].

ويعتبر إطلال إيران على بحر قزوين إضافة لموارد القوة الإيرانية، فهو أحد الأقاليم النفطية الغنية التي تقدر الاحتياجات النفطية به حوالي 150 مليار برميل واحتياطاته من الغاز الطبيعي حوالي 75 ترليون متر مكعب في نهاية عام 1994 أي حوالي 15٪ من إجمالي احتياطات النفط و50٪ من احتياطي الغاز الطبيعي[3].

وتتمتع إيران بموقع استراتيجي مكنها من الاستفادة من موارد بحر قزوين، حيث تملك إيران شبكة من الطرق والموانئ على طول الساحل الجنوبي لهذا البحر مكنها من أن تكون حلقة وصل لبقية الدول التي ليس لها منافذ بحرية ،

---

(1)عدنان كاظم و حميدة عبد الحسين، الأهمية الإستراتيجية لموقع إيران الجغرافي : دراسة في الجغرافيا السياسية، مركز الرافدين للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 11-9-2012، متاح على :
http://alrafedein.com/news.php?action=view&id=4527

(2)نبيل العتوم، الجغرافية السياسية كإطار تحليلي لقياس قوة إيران، مجلة النهضة، المجلد12، العدد4، أكتوبر 2011، ص 151.

(3)نبيل جعفر، دراسات في الاقتصاد الإيراني، العراق (البصرة)، مؤسسة وارث الثقافية، الطبعة الأول، 2008/ ص 40.

حيث إن جميع دول آسيا الوسطىٰ والقوقاز دول مغلقة وتمر طرقها الاقتصادية عبر إيران عدا جورجيا، لذلك فشبكة إيران من النفط والغاز واسعة جدًا وهناك ما يزيد عن 13 ألف كيلو متر من خطوط الأنابيب و44 ألف كيلو متر للغاز وهي شبكة حيوية لمد مختلف المناطق بالنفط والغاز الطبيعي[1].

لذلك موقع إيران ساعدها كثيرًا في رفع رصيدها من القوة فقد هيأت لها سواحلها تنشيط التجارة بينها وبين أجزاء عديدة من دول العالم ، وأعطاها كذلك موقعها البحري قدرات عسكرية واسعة وكذلك مهد الموقع لإيران إجراء المناورات والسيطرة علىٰ منافذ بحرية مهمة ومنها مضيق هرمز ذو الأهمية الاستراتيجية في التحركات الدولية.

كما أن موقع إيران أهلها أيضـًا للتواصل مع الأقليات المذهبية الشيعية، التي تعتبر إيران ذاتها دولة مركزية تسعىٰ لقيادة تلك الأقليات في إطار مشروعها لأن تصبح قيادة شيعية كبيرة ، مما يبرر تدخلاتها في البحرين والسعودية الكويت وغيرها من المناطق التي يسكنها أصحاب المذهب الشيعي، والذين يمكن إضافتهم للرصيد الإيراني من امتدادات يدين بعضها بولاء لإيران خارج الحدود الإيرانية، واستطاعت إيران الاستفادة من بعضهم في وجود خلايا نائمة إيرانية لتحقيق أهدافها في دول أخرىٰ، ووجود ميليشيات شيعية في الخارج تخدم أهداف الاستراتيجية الإيرانية خارج حدودها وعلىٰ رأسها جيش المهدي في العراق وحزب الله في لبنان، كما تعتبر تلك الأقليات زيادة لرصيد إيران من القوة الناعمة.

الثروات الاقتصادية لإيران "النفط والغاز وسياسة إيران الخارجية":

منح الموقع الجغرافي لإيران أبعادًا جديدة للقوة في ظل كون إيران لديها رابع احتياطي عالمي من النفط وثاني أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي، حيث تملك إيران 137 بليون برميل أي ما يعادل حوالي 11.6٪ من الاحتياطي العالمي من البترول و15.3٪ من احتياطي الغاز الطبيعي[2].

وتستخدم إيران البترول كأداة فعالة في سياستها الخارجية ، وذلك اعتمادًا علىٰ العائد الكبير للنفط ، و طبقـًا للبنك المركزي الإيراني فإن البترول يأتي بـ80٪ من المدخرات الأجنبية والفوائد، و60٪ من العوائد الحكومية و30٪ من

---

(1) المرجع السابق، ص ص 43-55.

(2) Adam Tarock ، Iran's Nuclear Programme and The West ، Third World Quarterly ، Vol. 27 ، No. 4 ، 2006 ، p 650.

الدخل القومي في السنة[1]، لذلك تعتبر عوائد صادرات النفط هي المصدر الأساسي لتمويل ميزانية النقد الأجنبي في إيران سواء استخدمت لدعم الميزانية الحالية أو التنمية الاقتصادية الدائمة.

فالبترول والغاز الطبيعي أحد أسلحة إيران في سياستها الخارجية لتحقيق الاعتماد الذاتي من ناحية ولتوسيع شبكة علاقاتها الخارجية من ناحية أخرىٰ ، وذلك مع الزيادة المطردة علىٰ الطلب العالمي من الموارد الطبيعية وخاصة من بعض الأقطاب العالمية الصاعدة اقتصادياً علىٰ رأسها الصين، حيث ظلت لإيران قدرة علىٰ تخفيف تلك الضغوط الدولية عبر علاقتها مع الصين وروسيا اقتصادياً وعسكرياً الأمر الذي صعب عملية التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة ضد إيران، فالتحول في خريطة الطاقة بالمستوىٰ العالمي ساعد إيران علىٰ تنويع شركائها التجاريين والالتفاف علىٰ العقوبات الاقتصادية.

حيث تواجه إيران مزيدًا من الضغوط عبر العقوبات الاقتصادية حتىٰ مع مجيء الإدارة الديمقراطية التي فرضت مزيدًا من العقوبات علىٰ الواردات الإيرانية والمنتجات البترولية والمؤسسات المالية، ولكن هذه العقوبات ليست ذات جدوىٰ واضحة في ردع إيران عن الاستمرار في بناء قدراتها النووية بسبب شبكة المصالح الاقتصادية بين إيران من ناحية وروسيا والصين وغيرهم من مستوردي النفط والغاز الإيراني من ناحية أخرىٰ[2].

كما تعد عائدات النفط والغاز الإيرانية مهمة في تحركات إيران نحو الفواعل من غير الدول أيضاً مثل حماس وحزب الله اللبناني والجهاد الفلسطينية وبعض الميليشيات المسلحة في العراق وغيرها، فتوافر عوائد صادرات إيران من تلك الموارد الطبيعية وفر لإيران الأموال اللازمة لدعم تلك الحركات وغيرها لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الإيرانية من دعم تلك الفواعل، كما مكن إيران أيضاً من استمرار نفقاتها العسكرية لزيادة التسلح التقليدي من ناحية والاستمرار في تطوير قدراتها من التكنولوجيا النووية من ناحية أخرىٰ.

<u>وفيما يخص الجوار الجغرافي لإيران</u> : تحد إيران من جهة الشمال جمهوريات آسيا الوسطىٰ إذ يبلغ طول حدودها (1740 كم) من مجموع حدود إيران البرية البالغة

---

(1) Shahram Chubin ، op. cit. p 177.

(2) Andrew Parasiliti ، Iran: Diplomacy and Deterrence ، Survival: Global Politics and Strategy ، Vol. 51 ، No. 5 ، pp 7-8.

(5204كم) ، ويحدها من الشمال الغربي تركيا ويبلغ طول الحدود معها (470 كم) ، أما من الغرب فيحدها العراق وبحدود طولها(1280كم)، في حين تحدها من الشرق أفغانستان وباكستان بطول (837كم) و(877كم) علىٰ التوالي[1].

2- الإنتاج العلمي والثروة البشرية الإيرانية :

يعد الإنتاج العلمي لدولة ما من مقومات القوة، وهو يؤسس لنهضة علمية تقوم علىٰ ذلك الإنتاج، كما يساهم في زيادة مصادر القوة ببعديها الصلب والناعم، وطبقاً لبعض المصادر تعد إيران هي الأولىٰ في العالم في معدل النمو في الإنتاج العلمي المنشور ويتضاعف إنتاجها كل ثلاث سنوات، ومعدل نموها في الناتج العلمي يصل 11ضعف المعدل العالمي، وتحتل مرتبة دولية في فروع العلم كالتالي[2]:

الفرع	المرتبة الدولية
الرياضيات	19
الحاسوب	17
التكنولوجيا النووية	15
الفيزياء	28
تكنولوجيا الفضاء	16
الطب	17
الكيمياء	13
النانوتكنولوجي	15

شكل (3)

المصدر :

وليد عبد الحيّ ، بنية القوة الإيرانية وآفاقها ، ملف «إيران ومرتكزات القوة » ، مركز الجزيرة للدراسات ، متاح علىٰ:

http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/2013 43112429798680.htm

---

(1)عدنان كاظم و حميدة عبد الحسين، مرجع سبق ذكره .

(2)وليد عبد الحيّ، بنية القوة الإيرانية وآفاقها، ملف «إيران ومرتكزات القوة »، مركز الجزيرة للدراسات، متاح علىٰ:
http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/201343112429798680.htm.

وتمتلك إيران ثروة بشرية هائلة ، وقد تبنىٰ الرئيس أحمدي نجاد خططاً لزيادة عدد المواليد في إيران، فقد أعلن الرئيس نجاد عن أن إيران تتحمل أن يكون عدد سكانها 150 مليون نسمة وهم الآن 75 مليون نسمة، وأعلن عن دفع مخصصات لكل عائلة تنجب طفلًا جديدًا توضع باسمه حتىٰ يبلغ 18 عاماً[1]، وتتبع الدولة سياسات عامة سكانية تهدف لتحسين مستوىٰ المعيشة وبرامج محو الأمية، وعلاج الإدمان وغيره.

3- القدرات والمقومات العسكرية (المحتملة والفعلية) التقليدية وغير التقليدية لإيران :

منذ قيام الثورة في إيران وضع النظام الحاكم نصب أعينه أهدافًا من قبيل الحفاظ علىٰ الثورة الناشئة آنذاك والحفاظ علىٰ النظام الحاكم الذي يواجه ضغوطات إقليمية ودولية ، وبعد الحرب العراقية والدعم الإقليمي والغربي للعراق لمواجهة الثورة الناشئة وضع صانعي القرار الإيراني نصب أعينهم تقوية الثورة الناشئة آنذاك وتقوية القدرات والمقدرات العسكرية الإيرانية وقرر الخميني استكمال أنشطة البرنامج النووي الإيراني، وجاءت التحركات العسكرية الإيرانية بمثابة هدف إيراني واضح لتقوية النفوذ الإقليمي لإيران وامتد الأمر لتحركات إيرانية عسكرية تخطت منطقة الشرق الأوسط.

وتتضمن القدرات العسكرية الإيرانية القدرات العسكرية التقليدية والجيش النظامي لإيران، والقدرات العسكرية غير التقليدية وجيش حراس الثورة الإسلامية أو الحرس الثوري الإيراني وما يتبعه من فيلق القدس وقوات الباسيج، وكذلك المقدرات النووية الإيرانية والبيولوجية والكيماوية، والبرنامج الصاروخي الإيراني الذي شهد تقدماً ملحوظاً.

وتجدر الملاحظة إلىٰ أن إيران اتجهت للاعتماد علىٰ التصنيع الداخلي والمقدرات الوطنية في ظل الضغوط الدولية بسبب أزمة البرنامج النووي الإيراني مع الدول الكبرىٰ

(1) جريدة الشرق الأوسط، العدد 11566، 29 يوليو 2010.

والحصار الاقتصادي والعسكري الدولي علىٰ إيران وعلىٰ أنشطة التسلح الخاصة بها.

أ) **القدرات العسكرية الإيرانية التقليدية :**

وتتضمن الجيش النظامي الإيراني والقوات البرية والبحرية والجوية، ولم ترتبط نشأة الجيش بالثورة علىٰ عكس الحرس الثوري الإيراني، بل ظل الجيش الإيراني بعد الثورة وتم إنشاء الحرس الثوري الإيراني وفروعه.

القوات البرية الإيرانية :

يتكون الجيش الإيراني من أربع فرق كبيرة، يتم تقسيمهم إلىٰ 12 قسمًا، منها أربع مدرعات، ووحدة لواء القوات الخاصة، ومنها 2 وحدة كوماندوز، ووحدة لواء محمول جوًا، وتتضمن أسلحة القوات البرية من 1600: 1750 من دبابات القتال الرئيسية و720 مركبات أخرىٰ مدرعة و650 ناقلات جند مدرعة وأكثر من 300 من الأسلحة المدفعية وأكثر من 2000 مدفعية مقطورة، وحوالي 900 من قاذفات الصواريخ ، ولدىٰ القوات البرية الإيرانية أعداد كبيرة من مدافع الهاون والأسلحة المضادة للدبابات الموجهة وهىٰ أنظمة فعالة للغاية[1].

وفي التقرير الصادر عن وزارة الدفاع الأمريكية 2010 فإنه يقدر القوات البرية لإيران ب 220 ألف فرد، وأنها تمتلك العديد من الأسلحة حوالي 5000 من قاذفات الهاون وحوالي 900 من الصواريخ المتعددة القذائف والعديد من الأسلحة المضادة للدبابات، وذلك بجانب قوات الحرس الثوري والباسيج وهىٰ قوات غير نظامية[2].

وعلىٰ الرغم من أن القوات البرية النظامية الإيرانية قوة لا يُستهان بها، إلا أنه هناك العديد من المشاكل التي تواجه الجيش النظامي الإيراني في التسليح وتطوير منظومته العسكرية وذلك بسبب الضغوطات الدولية علىٰ أنشطة إيران التسليحية، وقد تخطت إيران ذلك عبر تأكيد الاعتماد علىٰ الصناعات الوطنية وتقديم تطور ملحوظ فيها مع الاعتماد أيضا علىٰ الشراكة الصينية الروسية في تطوير المقدرات العسكرية الإيرانية، وظل تطوير الصناعات العسكرية يركز علىٰ محورين الأول أعمال الصيانة والتصليح وتحسين الأداء لمنظومة الأسلحة، والثاني يقوم علىٰ تطوير وإنتاج أسلحة جديدة بمشروعات مستقلة

---

(1) Anthony H. Cordesman ، Iran ، wealling OR Hegemon ، Center For Strategic and International Studies ، February 2007 ، p 8.

(2) Unclassified Report On Military Power of Iran ، April 2010 ، Available at : www.fas.org/man/eprint/dod_iran_2010_pdf.

وتتكون القاعدة الصناعية العسكرية الإيرانية من : هيئة الصناعات الدفاعية، هيئة صناعات الجو الفضائية وهيئة الصناعات الإلكترونية وهيئة صناعات الطيران في القوات المسلحة[1].

القوات البحرية الإيرانية :

تعد القوات البحرية أحد أهم أوجه قوة إيران، وقد ذكر التقرير الصادر في 2012 عن وزارة الدفاع الأمريكية أن إيران استمرت في تعزيز قدراتها التقليدية وبخاصة القوات البحرية وتم إضافة غواصات وسفن جديدة للقوات البحرية وتم توسيع قواعدها على خليج عمان والخليج العربي وبحر قزوين، كما نشرت إيران سفناً بحرية في خليج عدن وبحر العرب من أجل عمليات مكافحة القرصنة[2].

وتقدر القوات البحرية الإيرانية بحوالى18000 فردًا مقسمين على أربعة أماكن بحرية وهى مضيق هرمز وخليج عمان وبحر العرب وبحر قزوين، وتشمل 6 سفن سطح و10 غواصات، 40 لنش صواريخ، 146 لنش حراسة سريع، ووحدات طيران بحري، ومشاة أسطول، وصاعقة بحرية[3].

وطورت إيران قدراتها البحرية اعتمادًا على التصنيع الداخلي، وتأتى أهمية تلك القوات في سيطرتها على مناطق مهمة كالخليج العربي ومضيق هرمز حيث تستخدم إيران قدراتها في التلغيم كرادع قوى لأي هجمات بحرية غربية، حيث قدر مخزون إيران من الألغام 2004 بحوالي 2000 لغم، وطورت إيران في سلاح البحرية السفن التجارية واللنشات والزوارق الصغيرة لتنفيذ مهام دفاعية، وتمتلك إيران صواريخ كروز للدفاعات الساحلية وعدد كبير ومتنامي من الطوربيدات، وهى الدولة الوحيدة في الخليج التي تمتلك سلاح الغواصات[4].

---

(1) شيماء على قناوي، محددات القوة العسكرية لإيران 1979 : 2007، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009، ص 110.

(2) Annual Report on Military Power of Iran ، April 2012 ، Available at : www.fas.org/man/e.prin/dod_Iran.pdf

(3) حسام سويلم، التقييم الأمريكي للقوة العسكرية الإيرانية، مختارات إيرانية، عدد 127، فبراير 2010، متاح على:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=485865&eid=209.

(4) حسام سويلم، القوات البحرية الإيرانية من حرب العصابات إلى إستراتيجية بحرية حديثة (2/ 2)، مختارات إيرانية، السنة العاشرة، العدد 116، مارس 2010، ص ص 14-15.

القوات الجوية الإيرانية :

تشير التقديرات إلىٰ أن القوات الجوية حوالي 52000 فردًا، ومجهز بحوالي 319 طائرة مقاتلة، ويتكون من:

- خمسة أسراب من الطائرات المقاتلة وهم حوالي 118 طائرة، بما في ذلك 25 طائرة F-14 و 25 طائرة من طراز MIG-29A، 20 طـائرة F-5B، 24 طـائرة F-7M/J-7، و 24 طـائرة ميراج.
- تسعة أسراب تتكون من 168 طائرة هجوم أرضية بما في ذلك 13 SU-25K، و 30 SU-25MK و 65 F-4D/F4-E II فانتوم و 60 F5-E / F تايجر 2.
- سرب مجهز مع ست طائرات استطلاع RF-4.
- سرب مجهز من خمس طائرات P-3 أوريون للدوريات البحرية.
- ستة أسراب من طائرات التزود بالوقود / النقل عددهم 104، بينهم 17 طائرة C-130 هيركوليز.
- 112طائرة تدريب سريع(1).

وبجانب ذلك اهتمت إيران بدرجة كبيرة بتطوير أنظمة الدفاع الجوىٰ وحيازة وتطوير وسائل الدفاع الجوىٰ، وقد ذكر تقرير وزارة الدفاع الأمريكية عام 2010 بأن حجم قوات الدفاع الجوىٰ حوالي12000 شخصًا، وفىٰ عام 2009 أسست إيران قوة دفاع جوية منفصلة تحت قيادة موحدة وهدفت إلىٰ توحيد المعدات والأشخاص تحت قيادة واحدة. وكان مبرر ذلك الحاجة إلىٰ دفاع أفضل للمواقع النووية، وتحسين مستوىٰ المناورة وقدرات قوات الدفاع الجوىٰ، وتعزيز جمع المعلومات، وتجميع قوات الدفاع الجوىٰ في خدمة واحدة(2).

ب) البرنامج النووي الإيراني:

تمتلك إيران برنامجًا نوويًا طموحًا منذ عهد الشاه، واستمرت تلك الطموحات في عهد الثورة الإسلامية في إيران وتزايدت الرغبة في امتلاك التكنولوجيا النووية وربطها بأهداف السياسة الخارجية في عهد المحافظين منذ

(1) Claire Taylor، Iran : Conventional Military Capabilities، the UK House of Common Library، 24 September 2009، p 7.

(2) Unclassified report on Military power of Iran، April 2010، op. cit.

عـام 2005، وأصـبحت شـبكة العلاقـات النوويـة لإيـران تـشمل الأرجنتـين وباكـستان والـصين وروسـيا وألمانيـا للتعـاون في مجـالات تعـدين اليورانيـوم وتـصنيفه وتخـصيبه وإنتـاج المـاء الثقيـل وتطـوير تكنولوجيـا التخـصيب بـالليزر وإنتاج مكونات أجهزة الطرد المركزي وأجهزة التخصيب[1].

ويعتبر أهم ما يميز التحركات الإيرانية في سعيها لزيادة نفوذها إقليميـًا، ثقافة الاعتماد على الذات، وتقوم على نقص ثقة الإيـرانيين في شبكة حلفـائهم دوليـًا وإقليميـًا، نتيجة لاختلاف المصالح ووجـود الحلـف الغربي الـضاغط في اتجـاه عزلـة إيـران، ويكتـسب الأمـر بعـدًا ثقافيـا نتيجـة لأن حلفـاء المنطقـة يـدينون بمذاهب شتى تختلف عن المذهب الشيعي الإيراني الاثنى عشري[2].

لذلك تبنت إيران استراتيجية نوويـة طموحـة تهـدف لتوسـيع قـدراتها النوويـة حتـى في ظـل الـضغوط والعقوبـات ومحـاولات العزلـة الدوليـة اعتمـادًا علـى إمكانـات الجمهوريـة الإسـلامية الإيرانيـة مـع عـدم إنكـار شـبكة التحالفـات التجارية والاقتصادية والعسكرية لإيران.

وقد حكم برنامج إيران النووي علاقتها مع القوى الدولية وخاصة الولايـات المتحـدة، حيـث تعتقـد الولايـات المتحـدة بـأن إيـران لهـا مـساع جديـة وحثيثـة للحصول علـى الـسلاح النـووي، الأمـر الـذي تعتبره الولايـات المتحـدة بمثابـة تهديـد لمـصالحها في المنطقــة، لـذلك تعتقــد الولايــات المتحــدة في فاعليــة العقوبات الدولية على إيران ومحاولـة إيجـاد دعـم دولـي وتحـرك جمـاعي ضـد إيران[3].

وعلـى الـرغم مـن تلـك الـضغوط، تواصـل إيـران سـعيها نحـو امـتلاك التكنولوجيـا النوويـة بخطـى واضـحة، وذلـك منـذ أن قـررت إيـران بعـد الثـورة استعادة برنامجهـا النـووي نتيجة لتعرضـها لأسـلحة كيماويـة في حـرب العـراق،

(1) إبراهيم نوار، الخيار النووي الإيراني – رؤية تحليلية، السياسة الدولية، العدد 171، المجلد 43، يناير 2001، ص 23.

(2) Michael Eisenstaedt، The Strategic Culture of The Islamic Republic of Iran: Operational and Policy Implications، Marine Corps University، U.S.A، Middle East Studies، Monograph series، No: 1، August 2011، p 5.

(3) Robert E.Hunter، Rethinking Iran، op.cit، pp136-140.

وتؤكد الكثير من الدراسات أن إيران قوة كيماوية بالفعل وأنها تمتلك السلاح الكيماوي، وكذلك احتمالية كونها قوة بيولوجية في عام 2015، وهناك سعي حثيث لامتلاك السلاح النووي، ويفسر بعض الخبراء الغربيين ذلك بأن إيران في حالة سباق تسلح نووي مع إسرائيل[1].

لذلك فالخيارات العسكرية مطروحة أيضـًا للتعامل مع إيران وهو ما أكده وزير الدفاع الإسرائيلي السابق أيهود باراك ووزير الدفاع الأمريكي السابق روبرت جيتس في 2010، ومع تراجع استراتيجية الحروب والقتال في ظل حيازة السلاح النووي، فإن امتلاك إيران للقدرات النووية يجعلها بعيدًا عن أي هجوم محتمل من الولايات المتحدة وحلفائها ويقلل احتمالية الهجوم علىٰ إيران[2].

وقد توافر عناصر وأركان البرنامج النووي الإيراني منذ أيام الشاه، وكانت أبرز عناصره:

- مفاعل أبحاث بالماء الخفيف بقوة 5 ميجاوات ومركزه طهران.
- مفاعل يعمل بالنيوتران قوته 27 ميجاوات ومركزه أصفهان.
- بناء محطتين لتوليد الطاقة بقوة 1300 ميجاوات في بوشهر[3].

وتوقف البرنامج النووي الإيراني مع سقوط الشاه وتم استكماله بعد الثورة الإيرانية بأوامر من الخميني، ومنذ عام 2005 سعت إدارة الرئيس أحمدي نجاد إلىٰ التأكيد علىٰ أهمية استكمال خطوات الحصول علىٰ التكنولوجيا النووية، وتمتلك إيران خططـًا مستقبلية كشفت عنها بعض التقارير الأمريكية بوجود خطة عشرينية من 2005 إلىٰ 2025 وتسعىٰ الخطة لجعل إيران قوة إقليمية مؤثرة في الشئون الإقليمية والدولية ولها القيادة الأيديولوجية في الجماعات

(1) Anthony H. Cordesman، Iran Military Development and Its Implication the prospects for Negotiation، Center for Strategic and International Studies، January 2010، pp: 3-4.

(2) Bennet Rambeg، The Iranian Quagmire: How to Move Forward، Bulletin of The Atomic Scientists، Vol. 66، No.6، Nov 2010، pp 121-122.

(3) نزار عبد القادر، البرنامج النووي الإيراني في موازين الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، مجلة الدفاع الوطني اللبنانية، متاح علىٰ

www.lebarmy.gov.lb/article.asp?in=ar&id=31390.

الشيعية وكذلك السعي لتعزيز قدرات إيران الدفاعية والهجومية[1].

وتحدث التقرير ذاته، وهو تقرير غير سري تقدمه وزارة الدفاع الأمريكية للكونجرس سنوياً، الصادر في أبريل 2010 أن إيران تواصل أنشطة تخصيب اليورانيوم والمفاعلات النووية التي تعمل بالماء الثقيل، وأن إيران طورت ما يزيد عن 8000 جهاز من أجهزة الطرد المركزي في مفاعل ناتانز، وكذلك عملت إيران على استكمال أنشطة تخصيب اليورانيوم داخل إيران في منشأة أخرى بالقرب من مدينة قم الإيرانية[2].

وقد أكد التقرير الدولي الصادر من الوكالة الدولية للطاقة الذرية في نوفمبر 2011 على استمرار إيران في أنشطتها النووية، فضلًا عن إشارة التقرير للجهود الإيرانية الجادة من أجل امتلاك السلاح النووي، حيث ذكر التقرير أن لدى إيران مخزون من الوقود النووي يكفي لإنتاج أسلحة نووية بعيدًا عن رقابة الوكالة الدولية في ظل توصل إيران إلى الاستمرار في تخصيب اليورانيوم حتى نسبة 20٪[3].

ويأتي ذلك في إطار سياسة الرئيس أحمدي نجاد منذ تولي الحكم عام 2005، والذي أعلن أن إيران سوف تستأنف برنامجها النووي في عام 2006 وأنها تسعى لتخصيب اليورانيوم من داخل إيران، ومن هنا بدأ تخصيب اليورانيوم في أجهزة الطرد المركزي داخل إيران مع الاستمرار في سياسة التفاوض أحياناً والمراوغة أحياناً أخرى مع القوى الدولية التي سعت للضغط على إيران من أجل إيقاف برنامجها النووي والذي أكدت إيران عدم توقفه تحت أي ظرف من الظروف، وتمتلك إيران مفاعلات عدة منها مفاعل بوشهر وقوته 1000 ميجاوات ومفاعل ناتانز لتخصيب اليورانيوم منذ عام 2006، وأصفهان وهو مصنع لإنتاج الوقود النووي وكذلك مفاعل أراك وغيرها من

(1) Unclassified report on Military power of Iran ، April 2010 ،
www.fas.org/man/eprint/dod_iran_2010_pdf
(2) Ibid.
(3) Implementation of The NPT Safeguards Agreement and Relevant Provisions of Security Council Resolutions in The Islamic Republic of Iran ، 8 Nov 2011 ، Available at :
www.iaea.org/publications/Documents/Board/2011/gov2011-65.pdf.

المفاعلات التي لم تعلن عنها إيران صراحة[1].

وتأتي المخاوف الدولية من امتلاك إيران للسلاح النووي في ظل تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية 2011 ، حيث تأتي المخاوف من امتلاك إيران حوالي 1500 كيلو جرام من اليورانيوم المخصب بنسبة 20٪، وفي حالة استطاعة إيران رفع درجة تخصيب اليورانيوم حتىٰ 90٪ فإن ذلك يمكنها من الحصول علىٰ السلاح النووي، خاصة في ظل وجود نموذج في أحد الأجهزة الإلكترونية لرأس نووي يمكن استعماله علىٰ صاروخ شهاب 3، وأكد التقرير أنه تمت إجراء تجارب علىٰ تفجير نووي داخل غرفة معدنية كبيرة في موقع عسكري في «برشن» بالقرب من طهران[2].

وفي التقرير الصادر عن وزارة الدفاع الأمريكية في 2012، أكد التقرير علىٰ استمرار أعمال تخصيب اليورانيوم في إيران واستمرار الأبحاث في مفاعلات المياه الثقيلة علىٰ الرغم من عقوبات الأمم المتحدة، وقد تم زيادة أجهزة الطرد المركزي في منشأة ناتانز لتشغيل المنشأة بكافة طاقتها، وكذلك محطات إنتاج الوقود النووي تم تزويدها بالعديد من الأجهزة اللازمة لتطويرها وتشغيلها[3].

وهو ما أكده التقرير الصادر عن وزارة الدفاع الأمريكية من محاولات إيرانية لرفع درجة تخصيب اليورانيوم حتىٰ 90٪ لإمكانية إنتاج سلاح نووي وبإمكان إيران أن تحصل علىٰ كمية اليورانيوم اللازمة لصنع سلاح نووي خلال عامين، وتعتمد إيران في ذلك علىٰ إنشاء مزيد من مصانع التخصيب وزيادة عدد أجهزة الطرد المركزي وخاصة المتطورة منها P2، P3 ، ولذلك تقوم إيران بإنشاء مصانع لتخصيب اليورانيوم في الجبال وتحت الأرض، ويتوازىٰ مع ذلك تبنىٰ إيران لبرنامج من خلال مفاعل أراك لفصل اليورانيوم 239 وإنتاج الماء الثقيل، وتحتاج القنبلة النووية من 8:6 كجم من البلوتونيوم وتعتمد إيران علىٰ خبرات كوريا الشمالية في هذا المجال[4].

---

(1) عبد الله فالح المطيري، أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، تموز 2011، ص ص 59-60.

(2) نزار عبدالقادر، مرجع سبق ذكره.

(3) Annual Report on Military Power of Iran ، April 2012 ، available at : www.fas.org/man/e.prin/dod_Iran.pdf.

(4) حسام سويلم، التقييم الأمريكي للقوة العسكرية الإيرانية، مرجع سبق ذكره.

ج) القدرات الصاروخية الإيرانية:

تكمن القدرة الاستراتيجية والعسكرية الإيرانية في قدراتها على تطوير منظومة صواريخ متطورة قادرة على الوصول إلى الأهداف، وتعتمد إيران على الصواريخ طويلة المدى وحققت إيران تقدمًا كبيرًا في صناعتها وتطويرها، حيث أعلنت إيران 2009 أن لديها ترسانة ضخمة من الصواريخ الباليستية تفوق تصور الأعداء[1].

وتنقسم الصواريخ الإيرانية أرض – أرض: إلى قسمين فمنها الصواريخ قصيرة المدى والصواريخ الباليستية،وهناك صواريخ أرض – أرض بعيدة المدى قادرة على الوصول لأهداف ثابتة أو متحركة يبلغ مداها 1800كم، مما يعني قدرة إيران على الوصول لأي هدف سواء في دول الجوار وفي الخليج العربي وداخل إسرائيل بل وبعض البلدان الأوروبية، ومنظومة الصواريخ الإيرانية تسمى (Tor.M1) وهو نظام روسي من الجيل الخامس للصواريخ المضادة للطائرات، ويستطيع هذا النظام اكتشاف ما يبلغ من 48 هدفًا وتتبعهم واستهدافهم في أماكن متفرقة وارتفاعات مختلفة[2].

وتملك إيران ما يقرب من 500 صاروخ شهاب الباليستية المتعددة الأنواع والتي تختلف قدراتها من 300: 2000 كيلو متر، وهذه الصواريخ قادرة على حمل رؤوس حربية تصل إلى 1000 كيلو متر وتستطيع مهاجمة الأهداف الأمريكية في المنطقة والوصول للمملكة العربية السعودية وقطر والبحرين[3].

وتعتمد إيران على التحالف الروسي الصيني في دعم منظومة الصواريخ والتسلح الإيراني، فتعاملت إيران مع روسيا لتوريد أنواع متقدمة من الطائرات المقاتلة وصواريخ أرض-جو والدفاعات الصاروخية والصواريخ المضادة للسفن والصواريخ المضادة للدروع أرض - أرض وأرض – جو، وذلك من

---

(1)حيدر رضوى، القدرات العسكرية الإيرانية في الخليج، أبريل 2010، متاح على :
www.shebacss.com/doc/standoo7.pdf

(2)مروه وحيد محمد، السياسة النووية الإيرانية وأثرها على الأمن في منطقة الخليج العربي 2002-2007، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009، ص42.

(3)عمرو عبد العاطي (مترجم)، إسرائيل وإيران من حرب الكلمات إلى كلمات الحرب، قراءات إستراتيجية، السنة الثانية عشر، العدد السابع، يوليو 2007، ص 41.

أجل توسيع نطاق البرنامج الصاروخي الإيراني تحسبًا لمواجهات محتملة مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بسبب استمرار إيران في أنشطتها النووية، لذلك تعزز إيران قدراتها وإمكانياتها في الخليج العربي ومضيق هرمز وخليج عمان من أجل تعزيز قدراتها في تلك المنافذ البحرية المهمة دوليًا وإقليميًا، وذلك يدعم برنامجها الصاروخي وقدراتها على الدفاع والهجوم وإغلاق مضيق هرمز إذا استدعت الحاجة لذلك[1].

لذلك يرى خبراء أن إيران تعتبر القوه الصاروخية الكبرى في منطقة الشرق الأوسط لامتلاكها قدرات صاروخية كبيرة اعتمادًا على التكنولوجية الروسية والصينية والكورية منذ الثمانينيات، **وتعد القدرات الصاروخية جزءًا مهمًا في العقيدة الإستراتيجية الإيرانية ويرجع ذلك للأسباب التالية:**

أ) ليس لدى إيران إمكانية للتوصل للنظم التكنولوجية للأسلحة العسكرية المتقدمة لذلك فهي في حاجة لتطوير أنظمة صاروخية للتعويض عن أوجه القصور في القوات التقليدية.

ب) أن الصواريخ الإيرانية الباليستية تغطي مناطق واسعة من 150: 5500 كم في المدى المتوسط والقصير، لذلك ترى إيران أن ذلك يعوضها عن النقص في القوة الدفاعية الجوية.

ج) أنه يمكن استخدام الصواريخ الباليستية ضد أهداف مهمة وحساسة في المناطق المفتوحة والمدن لإلحاق قدر أكبر من الخسائر.

د) تعتبر إيران أن قدرتها الصاروخية هي قدرات دفاعية ضد أي تهديدات خارجية خاصة الأمريكية.

ه) تعتبر إيران أن القدرات الصاروخية أسلوبًا متقدمًا في الحرب غير المتماثلة التي تجيدها إيران وتعوضها النقص في القوة العسكرية التقليدية[2].

---

(1) Anthony Cordesman، Iran Military Development and It's Impact On The prospects for Negotiations، op.cit، pp 4-5.

(2) Anthony H. Cordesman and Abdullah Toukan، **Analyzing The impact of Preventive Strikes Against Iran's Nuclear Facilities**، Center For Strategic and International Studies،، September 2012. pp 45-46.

لذلك استمرت إيران في تطوير برنامجها الصاروخي القصير والمتوسط والبعيد المدىٰ مثل صواريخ شهاب 3 طويلة المدىٰ وصواريخ عاشوراء متوسطة المدىٰ حوالي 2000كم، وذلك بجانب عملها علىٰ تطوير وتحسين دقة الأنظمة الصاروخية القائمة بالفعل وتطوير قدرة قاذفات الصواريخ المحمولة للوصول إلىٰ أهداف محددة، كما تعزز إيران من قدرة تلك الأنظمة الصاروخية ضد الدفاعات الصاروخية و تنشر إيران صواريخ تستهدف السفن في الأوقات الحربية وقادرة علىٰ استهداف أهداف برية حيوية، ومن المحتمل أن تصل إيران إلىٰ إنتاج صاروخ عابر للقارات في عام 2015[1].

أما عن الصواريخ البحرية الإيرانية:

تمتلك إيران صواريخ كروز للدفاعات البحرية في مضيق هرمز والخليج العربي طراز CDCM، ولهذه الصواريخ القدرة علىٰ استهداف السفن المعادية وهي صواريخ من طراز C 801 و C 802، وهي صواريخ لديها القدرة علىٰ الاشتباك مع أهداف حتىٰ ستة أميال بحرية ولها دقة عالية في إصابة الهدف، ولها أيضاً القدرة علىٰ المناورة والسباحة علىٰ ارتفاعات منخفضة فوق الماء، وتصيب تلك الصواريخ الأهداف الموجودة في نطاق مضيق هرمز والخليج العربي و خليج عمان، ومازالت إيران في ظل تحالفها مع الصين وروسيا تطور أنظمة تلك الصواريخ لتحسين مدىٰ جودتها ودقتها في إصابة أهدافها[2].

كما اختبرت إيران عدة صواريخ بحرية ومنها:

1- الصاروخ نصر المضاد للسفن وله قدرة علىٰ تدمير أهداف من 3000 طن.

2- طوربيدات حوت وتبلغ سرعته تحت الماء 100 متر في الثانية ، وهو يبلغ نفس سرعة الصاروخ الذي طورته روسيا والذي يعد الأسرع في العالم.

3- صاروخ كوثر الذي صمم لإغراق السفن في الخليج وهو صاروخ لاتكتشفه الرادارات.

4- صاروخ ثاقب طويل المدىٰ.

---

(1) Anthony H. Cordesmon and Others، US-Iranian Competition: The Gufl Military Balance II: The missile and Nuclear Dimensions، Tenth edition، 26 Dec، 2012، p 9.

(2) حسام سويلم، القوات البحرية الإيرانية من حرب العصابات إلىٰ إستراتيجية بحرية حديثة (2/ 2)، مختارات إيرانية، السنة العاشرة، العدد 116، مارس 2010، ص14.

5- صاروخ رعد SSN4 و يصل مداه إلىٰ 100 كيلومتر ووزن رأسه الحربي نصف طن.

6- صاروخ C802[1]

د) القدرات العسكرية الإيرانية غير النظامية:

- الحرس الثوري الإيراني:

ارتبط الحرس الثوري الإيراني منذ بداية نشأته بقيام الثورة في إيران، وكان ذلك بأوامر من الإمام الخميني آنذاك من أجل حماية الثورة في بدايتها، وهو مختلف عن الجيش النظامي في إيران، إلا أن له قدرات واسعة ونفوذ في الداخل الإيراني وله مهام في الخارج لخدمة أهداف الثورة الإيرانية، ويحمل علىٰ عاتقه «مبدأ تصدير الثورة الإيرانية» كأحد أهم مبادئ الثورة الذي أكد عليه الخميني.

وأشارت بعض المصادر إلىٰ إن قوات الحرس الثوري تم تقسيمها من 10 – 15 فرقة، وتتضمن قوات الحرس الثوري الإيراني سلاح المدرعات والمشاة وقوات خاصة وقوات المظلات والدفاع الجوي والمدفعية والصواريخ وغيرها[2].

وتقدر القوات البرية التي تتبع الحرس الثوري حسب التقرير الصادر عن وزارة الدفاع الأمريكي حوالي 130 ألف فرد، ومنهم 31 فيلق موزعين علىٰ المحافظات وتختص طهران بوجود فيلقين، وتتكون قوات الحرس الثوري من ألوية مشاة ومجموعات دفاعية ودروع ويشمل كل لواء 10 كتائب وتسمىٰ «كتائب الإمام الخميني» وهي التي تقوم بدعم العمليات القتالية التابعة للواء.

وتقدر القوات البحرية التي تكون الحرس الثوري الإيراني حوالي 20000 فردًا، وتشتمل علىٰ وحدات صاروخية وطوربيدات ووحدات قوارب صغيرة دورية وبطاريات صاروخية دفاعية ساحلية مضادة للسفن ووحدات كوماندوز، أما القوات الجوية التابعة للحرس الثوري فيقدرها التقرير بحوالي 5000 شخص وتشتمل علىٰ وحدات مدربة هجومية[3].

---

(1) حيدر رضوي، مرجع سبق ذكره.

(2) علىٰ الغالب، قدرات إيران العسكرية التقليدية، 14/ 6/ 2010، متاح علي:
http://www.alrashead.net/index.php?partd=24&derid=1627.

(3) Annual Report on Military power of Iran ، April 2012 ، op. cit .

وذكر التقرير الصادر عام 2012 عن وزارة الدفاع الأمريكية أنه قام الحرس الثوري الإيراني بتدريبات في مناطق مختلفة من بواقع بينهما مناورات متتالية أظهرت قوة الحرس الثوري مناورات مشتركة بالأسلحة لإبراز القوة الدفاعية والهجومية للحرس الثوري الإيراني ووحداته المختلفة ومنها مناورة شهداء الوحدة ومناورة دعم الولاية.

ويتمتع الحرس الثوري الإيراني بنفوذ واسع حيث إنه مؤسسة ضخمة لها مواردها وميزانيتها وله علاقات وطيدة بمراكز صنع القرار في إيران وخاصة المرشد الأعلىٰ وله نفوذ كبير ما بين نفوذ سياسي واسع في مختلف مؤسسات الدولة ونفوذ ثقافي يتضح فيما يصدره من مجلات وصحف وفيما يمتلكه من محطات إذاعية وقنوات تليفزيونية[1].

ويتملك الحرس الثوري الإيراني قدرات واسعة في إنتاج الأسلحة النووية في إيران سواء الكيماوية أو البيولوجية أو النووية، وهو القوة المؤهلة لقيادة القوة المسلحة النووية في حالة امتلاكها، وللحرس الثوري الإيراني علاقاته ونفوذه الخارجي حيث يعمل مع حزب الله في لبنان والميليشيات الشيعية في العراق وأفغانستان، وللحرس الثوري الإيراني السيطرة علىٰ قوات الباسيج الداخلية والقوات الأخرىٰ شبه العسكرية في عمليات الأمن الداخلي وكذلك في حالة التعبئة والحرب[2].

- قوات القدس التابعة للحرس الثوري الإيراني:

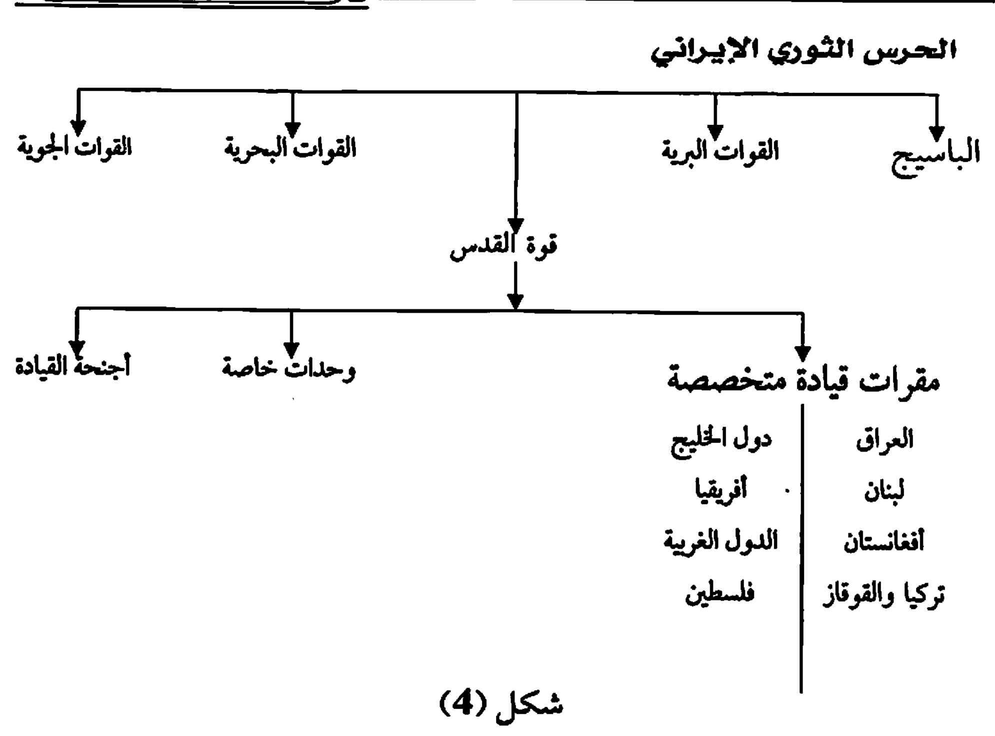
هي وحدة أساسية داخل الحرس الثوري الإيراني تم إنشاؤها عام 1990 من أجل تطبيق فكرة تصدير الثورة الإيرانية إلىٰ الخارج، وهي قوة تتضمن قيادات متخصصة ومديريات إقليمية توزع جغرافيًا ولها موارد كثيرة، وهي أحد الأذرع الخمس للحرس الثوري الإيراني بجانب القوات البرية والبحرية والجوية والباسيج، ويمكن توضيح الهيكل التنظيمي لقوة القدس كالتالي[3]:

---

(1) شيماء علىٰ قناوي، محددات القوة العسكرية لإيران 1979: 2007، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009، ص ص 125-126.

(2) Alexander Wilner. And Anthony Cordesman، U.S and Iranian Strategic Competition: The Gulf Military Balance، Center for Strategy and International Studies، pp46-47.

(3) مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب الإسرائيلي، 17/ 8/ 2012، متاح على:
www.terronisminfo.org.il?data/articles/20378.



شكل (4)

ولقـوة القـدس في إيـران مكانـة خاصـة في عمليـات التمويـل والتـدريب والتجهيزات، وهي تتكون من حوالي 1500 فردًا ولها نفوذ واسع خارج إيران، وقد قرر السيد خامنئي في يناير 2007 وضع كل العمليات الإيرانية في العراق تحت قيادة قوات القدس، وهناك تقارير عن علاقة قوات القدس ببعض الحركات المسلحة في لبنان وفلسطين والعراق وأفغانستان.

وتدار الميزانية الخاصة بقوات القدس مباشرة من المرشد الأعلىٰ الإيراني، ولقـوات القـدس مكانتهـا وأماكنهـا داخـل السفارات الإيرانيـة في دول عديـدة، وللحرس الثوري الإيراني عبر قوة القدس القدرة علىٰ شن حرب غير تقليدية في حالة مهاجمة الأراضي الإيرانية، ويتمثل التمويل الأساسي لقوات القدس في الصواريخ المتطورة وبنادق القنص وقذائف الهاون وأسلحة أوتوماتيكية وعبوات ناسفة ومتفجرات والقذائف الصاروخية(1).

(1) Anthony H. Cordesman and others **U.S ، Iranian Competition: The Gulf Military Balance 1: The Conventional and Asymmetric Dimensions** ، Center for Strategic and International Studies ، 6 Jan 2013 ، pp: 41-44.

• قوات الباسيج الإيرانية:

وهي قوات أنشئت لحفظ الأمن الداخلي في إيران، ولعبت دورًا كبيرًا في الحرب العراقية الإيرانية وفي حفظ النظام الداخلي بعد الثورة، وهي وسيلة لزيادة عدد أفراد الحرس الثوري الإيراني في أوقات الحروب وأوقات الأزمات وغيرها، ويقدر عدد قوة الباسيج تبعًا لتقرير وزارة الدفاع الأمريكية في 2010 بحوالي 600 ألف مقاتل.

والباسيج هي قوة احتياطية من حوالي 90.000 مقاتل مع قوة نشطة واحتياطية تصل إلىٰ 300 ألف وقدرة تعبئة تصل إلىٰ ما يقرب من المليون، ولها تقسيمات إقليمية تصل إلىٰ 740 ويضم كل منها حوالي 300-350 فردًا في كل منطقة، وعلىٰ الرغم من كونها جزءًا من الأمن الداخلي إلا أنها تخدم التحركات الخارجية الإيرانية أحيانًا وهي مشكلة لتكون دعمًا للحرس الثوري الإيراني ويتم ضمها إليه لتكوين جبهة دفاعية في حالة أي هجوم ضد الأراضي الإيرانية[1].



(1) Anthony H. Cordesman، **Iran revolutionary Guards The Al Quds Force and Other Intelligence and Paramilitary Force**، Center for Strategic and International Studies، 16 August 2007 ،p:10.

المبحث الثالث
مقومات القوة الناعمة الإيرانية

يسعىٰ هذا المبحث إلىٰ دراسة مقومات القوة الناعمة الإيرانية تمهيدًا لمعرفة كيفية استخدامها في السياسة الخارجية الإيرانية، وما هي السياسة الثقافية لإيران في محيطها الإقليمي والعالمي في ظل مبادئ وأهداف عامة تسعىٰ إيران إلىٰ تحقيقها.

وليس من المشترط أن توظف الدولة كل موارد القوة الناعمة تجاه حالة واحدة في تحركاتها الخارجية فهي تختلف من موقف إلىٰ آخر تبعًا للسياق، كما تختلف إمكانية تضافر عوامل القوة الصلبة مع الناعمة، فقد تجد الدولة البيئة ممهدة لاستخدام أدوات القوة الناعمة دون غيرها وقد تلجأ للقوة الصلبة مع أدوات القوة الناعمة ويختلف ذلك من حالة إلىٰ أخرىٰ.

ويقدم النموذج الإيراني طرحًا مختلفًا في هذا الإطار فقد تلجأ إيران إلىٰ توظيف الثقافة والدين وفي داخلها الهوية الإسلامية للثورة عندما توجه القوة الناعمة إلىٰ محيطها الإسلامي مع الحديث عن مصالح مشتركة لحل القضية الفلسطينية، كما قد تلجأ إلىٰ التركيز علىٰ قيم مشتركة في إطار محيطها الدولي عندما تتوجه القوة الناعمة إلىٰ دول أمريكا اللاتينية والحديث عن دول رافضة للهيمنة الأمريكية ذات سياسة لا شرقية ولا غربية تسعىٰ لتحالف دولي مضاد للولايات المتحدة وهيمنتها علىٰ موارد واقتصاديات دول العالم الثالث، وبالتالي إيجاد لغة المصلحة المشتركة عند توجيه القوة الناعمة إلىٰ تلك الدولة.

أما في حالة أفريقيا والتحول نحو تلك الدول فهناك مصالح اقتصادية مشتركة ومقاومة للنفوذ الأجنبي، ومراكز ثقافية وبعثات تبادل طلابي ودعم اقتصادي وسياسي للأنظمة القائمة وغيرها.

وتكتسب الثقافة ثقلًا مهمًا عند الحديث عن القوة الناعمة الإيرانية في المنطقة نظرًا لوجود المشترك الثقافي مع دول المنطقة والامتدادات المذهبية والطائفية وتولىٰ لها الدراسة اهتماما في ذلك الإطار، كما أن السياسات الثقافية لإيران تتضمن أبعادًا أخرىٰ للقوة الناعمة تتضمن دور الإعلام والتعليم والقيم والسينما وغيره فهي استراتيجية مهمة

تؤهل الدولة لحيازة قوة ناعمة، ويضاف إلىٰ ذلك كون الثورة الإيرانية هي بالأساس ثورة ثقافية تسعىٰ لإحداث تغيير ليس علىٰ المستوىٰ الداخلي الإيراني فقط ولكن هناك دور واضح للأبعاد الثقافية في الخارج علىٰ مستوىٰ الخطط والتحركات وذلك في إطار مبادئ تصدير الثورة الإيرانية إلىٰ الخارج.

مقومات وموارد القوة الناعمة لإيران :

1 - زيادة دور المؤسسات والأنشطة الثقافية الإيرانية في الخارج «السياسة الثقافية لإيران» :

أصبحت السياسة الثقافية هي إحدىٰ مجالات تدخل الدولة في السياسات العامة، فأصبحت هناك أسس ومعايير وتخطيط للممارسات الثقافية في بعديها الداخلي والخارجي بما يخدم أهداف السياسة الخارجية للدول في ظل العولمة وتشابك الداخل والخارج وصعوبة الفصل بينهما.

وأصبحت القوة الناعمة وفي قلبها السياسات الثقافية أحد أبرز المجالات التي تتنافس فيها الدول للحصول علىٰ الدور ودعمه عبر تلك التحركات الثقافية في الخارج ، وترابطها مع أهداف الداخل في ظل إعلام واضح الأهداف ومراكز ثقافية وتعليمية في الخارج وبث القيم عبر الفن والسينما وغيرهم من أدوات تحرك الدول في سياستها الثقافية، وتتميز إيران بوجود أهداف ومبادئ في سياستها الثقافية للتركيز علىٰ البعد الخارجي لتحركات مسئولي الدولة، و تعتبر إيران أن قوتها ليست في إمكانياتها العسكرية والاقتصادية والسكانية فقط ولكن أيضاً بما حوته الثورة الإيرانية، وذلك لتقديم نموذج ثقافي مغاير للنموذج الغربي يؤسس لدور إيراني فاعل في المنطقة.

ومن أهم أهداف ومبادئ تلك السياسة الثقافية لإيران التي يقوم علىٰ تنظيمها المجلس العام للثقافة والمجلس الأعلىٰ للثورة الثقافية في بعدها الخارجي:

1- إقامة العلاقات وتوثيقها مع المجامع العالمية المختلفة وتطوير الجمعيات الثقافية خارج الجمهورية الإسلامية.

2- تأسيس مراكز ثقافية مثل الملحقات الثقافية وجامعة إسلامية عالمية ومؤسسة بحوث ثقافية عالمية.

3- الاستفادة من المؤسسات العلمية والثقافية غير الرسمية خارج إيران،

والتأكيـد علىٰ التواجـد الفعـال والمـؤثر في الأوسـاط الثقافيـة العالميـة وزيـادة المنتجات الثقافية والفنية خارج إيران.

4- إرسال الفرق والمنتجات الثقافية والفنية إلىٰ خـارج الـبلاد وزيـادة عـدد الممثليـات الثقافيـة الإيرانيـة مـن أجـل تواجـد ثقـافي وإعلامـي فعـال في الميـدان الدولي.

5- تأسـيس الممثليـات الإعلاميـة خـارج الـبلاد ودعمهـا والاسـتفادة مـن التجارب الداخلية والخارجية في المجال الإعلامي.

6- توسيع وتقوية فروع اللغة الفارسية وقواعدها خارج البلاد[1].

ويدخل التشيع بقوة ضمن أهداف الاستراتيجية الثقافية لإيـران، وتتـولىٰ مسئوليته مؤسسات منها :

- المجمع العالمي لأهل البيت.
- منظمة التبليغ الإسلامية.
- مجمع التقريب بين المذاهب.
- ممثليات المرشد الأعلىٰ في الخارج.
- الحوزات الدينية في الخارج.
- مؤسسة الإمام الخميني للإغاثة[2].

ولذلك يعد نشر الرسالة الثورية الإيرانية من أهم مبـادئ الـسياسة الإيرانيـة في التعامـل مـع محيطهـا الإقليمـي بـل والـدولي، و تـولىٰ إيـران أهميـة خاصـة لمؤسساتها الثقافيـة خـارج حـدود الجمهوريـة الإسـلامية ومـا يتبعهـا مـن أنـشطة ثقافيـة وتعليميـة وفنيـة وإقامـة أسـابيع ثقافيـة تهـدف لـدعم روابـط إيـران بالـدول الأخرىٰ.

ومع زيـادة عـدد المؤسـسات الثقافيـة خـارج إيـران سـعت الحكومـة الإيرانيـة لـدمجها في إطـار رابطـة الثقافـة والعلاقـات الإسـلامية التـي هـدفت لتعزيـز

---

(1) مبادئ السياسة الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، مجلة ثقافتنا، العدد 1، 2003، متاح :
http://Iranarab.com/Default.asp?page.

(2) علىٰ حسن بـاكير، اكتـشاف القـوة الناعمـة الإيرانيـة.... . القـدرات وحـدود التـأثير، مركـز الجزيـرة للدراسات السياسية، ملف إيران ومرتكزات القوة، متاح علىٰ :
http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/2013411102151266414.htm.

العلاقات الثقافية الإيرانية مع دول العالم خاصة الشعوب الإسلامية، ومن أهم نشاطات الممثليات الثقافية خارج إيران:

1- إقامة المعارض المختلفة لتعريف الآخرين بالمكتسبات الثقافية والفنية الإيرانية في مجالات الفنون التشكيلية ومعارض الكتب والصناعات اليدوية وكذلك معارض الصور.

2- إقامة الأسابيع الثقافية في مختلف دول العالم وإلقاء الكلمات والمحاضرات عن المواضيع الثقافية والفنية.

3- نشر الأدب واللغة الفارسية في الخارج، وتأهيل طلبة اللغة الفارسية غير الإيرانيين واجتذابهم وإتاحة الفرصة لهم ليواصلوا دراستهم العليا في الجامعات الإيرانية.

4- إعداد البحوث والتأليف والترجمة وطباعة الكتب والصحف بمختلف اللغات العالمية ومخاطبة شعوب العالم بلغاتهم ونقل الثقافة الإيرانية إلى شعوب العالم بشكل مدون وتعمل في هذا الإطار مؤسسات مثل مؤسسة الهدى الدولية، ومؤسسة الفكر الإسلامي.

ومن أهم المجلات التي تصدرها الممثليات الإيرانية في الخارج:

1- أكو أوف إسلام الإنجليزية.

2- أهل بيت التركية.

3- نشرة راه إسلام في الهند وكذلك قندبارس.

4- دورية الدراسات الإيرانية ودورية دانش في باكستان.

5- مجلة مرواريد ومجلة نوري ألبانيا.

6- مجلة إيران اينفروميشن في النمسا.

7- دفتر في إيطاليا.

8- مجلة جمعية الصداقة في زيمبابوي.

9- نشرة خبرية في ألمانيا.

10- صوه الإسلام في البرازيل ورسالة الإسلام وكوثر والثقلين في الأرجنتين.

11- لوم باز دوسلام وينابيع الحكمة في فرنسا.

12- صوتي باله باللغة السواحيلية.

وغيرها الكثير من المجلات الإيرانية التي تشرف عليها الممثليات الثقافية في الخارج[1].

ويتزايد الدعم الإيراني للأنشطة الثقافية في الخارج حيث ذكرت بعض المصادر أنه في عام 2008 فقط كان تمويل بعض الأنشطة الثقافية بالتومان الإيراني كالتالي :

- برنامج زيادة النشاطات الثقافية في المساجد 17 مليار تومآن بزيادة أربعة أضعاف عن عام 2007.
- برنامج دعم وتوجيه الأنشطة الدينية والثقافية 32 مليار و 825 مليون
- برنامج دعم وتشجيع الشخصيات الثقافية والدينية 4 مليار 376مليون
- برنامج إرسال رجال الدين والحملات الدينية 11 مليار و611 مليون
- حماية التعليم الديني والثقافي والفنون 15 مليار و 620 مليون و100ألف بزيادة 6 أضعاف عن عام 2007[2].

2- **الدبلوماسية العامة الشعبية :**

تلعب هذه التحركات الثقافية الإيرانية في الخارج دورًا كبيرًا في تفعيل الدبلوماسية الشعبية الإيرانية، حيث تعد الدبلوماسية العامة أداة أو وسيلة تستخدم للتواصل مع آخر بهدف التأثير فيه وذلك بأدوات عديدة فهي أداة حضارية بالأساس تكون نتاج عملية تفكير استراتيجي يهدف لتشكيل الواقع المستقبلي من خلال صياغة استراتيجيات قابلة للتطبيق[3].

إذًا فالدبلوماسية العامة هي فن التعامل مع الشعوب لإحداث التغيير المطلوب والتأثير، ولكن الذي يصب في مصلحة تحقيق أهداف السياسة

---

(1) د.محمد علي آذرشب، أضواء على رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية في إيران، مجلة ثقافتنا للدراسات والبحوث، العدد الأول، 2003، ص ص 270-279.

(2) علي حسن باكير، اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية، مرجع سبق ذكره.

(3) مروة عيسى ونسمة شرار، الدبلوماسية العامة في العالم الإسلامي..الشعوب أبقى من الحكومات، حولية أمتي في العالم، مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2010/ 2011، ص83.

الخارجية لدولة ما، وهي إحدىٰ أدوات القوة الناعمة لإدارة العلاقات مع الشعوب في ضوء رسائل معنية بتحسين صورة دولة ما وزيادة الثقة في تحركاتها الخارجية.

ولذلك تأتي تحركات إيران في إطار الممثليات الثقافية وأنشطتها من وفود شعبية وأسابيع ثقافية ومعارض وكتب وغيرها في إطار دعم الدبلوماسية الشعبية الإيرانية في مجتمعها الإقليمي بل والعالمي أيضاً، حيث لم يقتصر تحرك إيران ثقافياً علىٰ منطقة الشرق الأوسط ولكن هناك سعي دائم لتعريف الآخر بالثقافة الإيرانية والمكتسبات الحضارية والثقافية وهو ما أكده وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي الإيراني محمد حسيني **«إن الأسابيع الثقافية تفتح فصلًا جديدًا من العلاقات بين الدول»**[1].

وقد ازداد نشاط المؤسسات الثقافية الإيرانية في الخارج وهي الحقيقة التي أدركها عدد من الدول في ظل كون الثقافة والتحركات الناعمة أحد موارد القوة المتنافس عليها لإعادة تشكيل الخرائط الثقافية الإقليمية والعالمية، حيث نشر مكتب نائب وزير الخارجية الأمريكية التقرير الاستراتيجي بخصوص الدبلوماسية العامة الأمريكية 2010 والذي أكد فيه أن المؤسسات الثقافية الإيرانية لها نفوذ واسع في العالم الإسلامي وأن النفوذ الإيراني قد ازداد بسبب فعالية مراكزها الثقافية ، وبالتالي أوصىٰ التقرير بزيادة ميزانية القوة الناعمة الأمريكية من أجل مزيد من التأثير علىٰ شعوب ودول العالم[2].

3 - التواجد والمشاركة الفعالة في المؤسسات والمجتمعات الدولية:

يعد ظهور الدولة في المجال الدولي وانضمامها للمؤسسات الدولية و السعي لنشر قيم المصلحة المشتركة من أهم مقومات القوة الناعمة لدولة ما في تحركاتها الخارجية، وتدرك إيران أهمية تلك الخطوة علىٰ مستويات عدة ليس فقط في المؤسسات الثقافية ولكن أيضاً المؤسسات ذات الأهداف الاقتصادية والسياسية، وتعد التكتلات والتحالفات من أدوات قوة دولة ما في مواجهة الدول الأخرىٰ.

---

(1) الحسيني في جاكرتا : إن الأسابيع الثقافي تفتح فصلاً جديداً في العلاقات بين الدول، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، 7 مارس 2012، متاح علىٰ:
www.farhang.gov.ir/newsdetail-33050-ar.html.

(2) صحيفة الوفاق الإيرانية، السنة الرابعة عشرة، العدد 3742، الثلاثاء 12/ 10/ 2010، ص2.

ومن أهم المنظمات التي تلقى إيران بثقلها فيها منظمة المؤتمر الإسلامي، حيث تعلن إيران من وثائقها الرسمية أنه من ضمن أهداف الثورة الإيرانية السعي إلى إحداث وحدة بين دول العالم الإسلامي وتوثيق العلاقات مع تلك الدول، حيث لإيران دور فاعل في إثارة قضايا حقوق المرأة والقضية الفلسطينية ودعم الروابط بين دول العالم الإسلامي، ففي عام 2007 واجتماع دول المنظمة في داكار عاصمة السنغال تقدمت إيران بمسودة تحتوي على ثلاثين بندًا لإدراجها في البيان الختامي مثلت 15٪ من مجموع بنود البيان الختامي كانت عناوينها الرئيسية تدور حول مكافحة الإرهاب الدولي، الأمن وتضامن الدول الإسلامية، دعم حقوق الإنسان، إقامة سوق مشتركة إسلامية ودعم الوحدة الإسلامية[1].

ولا يتوقف الأمر عند المشاركة في المؤسسات الإسلامية فقط، فإيران عضو بحركة عدم الانحياز الدولية التي ترفض التدخل في شئون الدول أو الهجمات الوقائية التي تنتهجها الدول، كما استضافت إيران قمة عدم الانحياز في سبتمبر 2012 وهو أكبر اجتماع تستضيفه إيران في ظل حضور 120 دولة عضوًا في الحركة و18دولة مراقبين و10 منظمات دولية، وتولي إيران أهمية خاصة لنشاط حركة عدم الانحياز وقد صرح آنذاك وزير الداخلية الإيراني بأن "مكانة الجمهورية الإسلامية على الساحة الدولية سترتقي باستضافة طهران لقمة الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز في سبتمبر 2012"[2].

كما تعد المنتديات والمؤتمرات أحد وسائل تحركات إيران في الخارج لدعم شبكة تحالفاتها سواء في المنطقة العربية أو غيرها تأكيدًا على الصعود الإيراني، حيث بجانب الدول العربية والإسلامية ازدادت تحركات إيران نحو دول أفريقيا وكذلك أمريكا اللاتينية بجانب الدول الآسيوية وتدعيم علاقتها بروسيا والصين.

وقد عقدت إيران في سبتمبر 2010 منتدى التقارب الفكري بين إيران

---

(1) سيد نعمت الله قادري، منظمة المؤتمر الإسلامي: آفاق المستقبل والدور الإيراني، **مجلة العلاقات الإيرانية الدولية**، السنة الثانية، العدد الثالث والرابع، صيف / خريف 2008، ص ص 123-124.

(2) صالحي يؤكد أن قمة عدم الانحياز في طهران سترتقي بمكانة إيران الدولية، وكالة ايسنا الإيرانية، 8 مايو 2012، متاح على: www.insa.ir/newslg/022011620 .

وأفريقيا في طهران والذي ضم ممثلين لأكثر من 30 دولة أفريقية[1] تأكيدًا على الاهتمام الإيراني بالجانب الأفريقي.

4- الإعلام و السينما والفن الإيراني كأحد مقومات القوة الناعمة:

يعد الفن هو مرآة عاكسة لحضارة الشعوب وثقافتها، ولم تعد السينما والفن شأنًا داخليًا، بل أصبحت معتركًا ثقافيًا للتنافس بين الدول لتقديم الأفضل وإظهار ثقافات الشعوب للآخر ومصدر جذب وإقناع بثقافة دولة ما، وقد وضعت إيران نصب أعينها السينما والفن في بعدها الخارجي كداعم للثقافة الإيرانية في الخارج مع التيار المحافظ الذي أخذ على عاتقه منذ وصول الرئيس أحمدي نجاد إحياء قيم الثورة الإسلامية بشتى الوسائل في الخارج، وتأتي السينما كإحدى مجالات تلك التحركات الثقافية الإيرانية.

وتبدي إيران اهتمامًا خاصًا بالسينما التي تعتبرها جهازًا يؤدي خدمة كبيرة للثقافة الإسلامية، لذلك فمن الضروري زيادة حجمها في الخارج وزيادة إنتاجها العالمي لتحتل مكانة عالمية، وقد أكد وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي السيد محمد حسين ضرورة الاهتمام بصندوق دعم الفنانين والمساهمة في تشغيلهم لنشر الأعمال الثقافية والفنية الإيرانية في الخارج وإشراك المؤسسات غير الرسمية في ذلك[2].

وتلقى السينما الإيرانية صدى واسعًا في الخارج وتحظى بتمويل حكومي كبير حيث تحتل السينما الإيرانية المرتبة السادسة عالميًا من حيث إنتاج الأفلام وتحصد العديد من الجوائز في المهرجانات العالمية وتعد منافسًا للقيم الغربية بنشر ثقافة الثورة الإسلامية الإيرانية، وقد حصل فيلم «المسيح روح الله» للمخرج نادر طالب زاده على جائزة حوار الأديان عن مهرجان الدين اليوم في الفاتيكان[3].

---

(1) أميرة محمد عبد الحليم، إيران والبحث من حلفاء في أفريقيا، مختارات إيرانية، العدد 123، أكتوبر 2010، ص99

(2) محمد السعيد عبد المؤمن، قراءة في برنامج وزير الثقافة الإيراني، مختارات إيرانية، السنة العاشرة، العدد 108، أكتوبر 2006، ص ص 48-49.

(3) فرح الزمان أبو شعير، السينما الدينية بإيران.... الفتوى والعالمية، الجزيرة، 2/ 12/ 2012، متاح على:
http://www.aljazeera.net/news/pages/662ec516.

ولا يكاد يخلو أي مهرجان دولي من حضور إيراني واسع، وقد لاقت السينما في إيران صدىً واسعًا في الخارج واعتبرت ذات تأثير كبير في الوقت الحالي رغم خصوصيتها وتمسكها بقيم ثقافية مرتبطة بالثقافة الإيرانية، فاعتبرت امتدادًا للسينما الفرنسية التي أثرت في الخمسينيات والستينيات والسينما الألمانية في السبعينيات وسينما هونج كونج في الثمانينيات والتسعينيات.

وتضم مؤسسة الفارابي للأعمال السينمائية في إيران عددًا كبيراً من المخرجين السينمائيين وتتمتع بإعانة رسمية وتسعىٰ لإدخال ديناميكيات جديدة في الفن السينمائي الإيراني والترويج للإعلام والسينما الإيرانية في الخارج من أجل نشر ثقافة الثورة الإيرانية خارج حدود إيران[1]، ودشنت وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي في إيران مدينة سينمائية حشدت لها الطاقات والتكنولوجيا المتطورة وأقامت كذلك مهرجان فجر السينمائي الذي يستقبل ما يزيد عن 45 دولة سنوياً، ووصل في عام 2012 إلىٰ دورته الثلاثين.

وبالتالي تعد السينما الإيرانية ودورها الخارجي الفعال إحدىٰ الأدوات المهمة في التعرف علىٰ الثقافة الإيرانية ونشرها في الخارج وهي إحدىٰ أهم أدوات القوة الناعمة لإيران.

وجدير بالذكر أن إيران تمتلك منظومة إعلامية كبيرة : هي الأولىٰ من نوعها في الشرق الأوسط، ويشرف المرشد الأعلىٰ علىٰ السياسات الإعلامية عبر وكالة بث الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهىٰ مرتبطة بوزارة الثقافة ووزارة الخارجية وتتبع مبدأ تصدير النموذج الإيراني للخارج ودعم الدبلوماسية العامة الإيرانية، وتمتلك تلك الوكالة 45 مكتبًا في الخارج، وتبث محتواها ب 30 لغة مختلفة و30 تليفزيونا محليا و8 محطات تليفزيونية وطنية، و6 محطات تليفزيونية خارجية و4 محطات إخبارية دولية[2].

وتمتلك إيران قنوات فضائية عديدة مثل العالم والكوثر وسحر والغدير

---

(1) S. Zeydabadi- Nejad، Iranian Intellectuals and Contact With West : The Case of Iranian Cinema، British Journal of Middle Eastern Studies، Vol. 34، No. 3، December 2007. pp 384-385.

(2) علىٰ حسن باكير، اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية.... القدرات وحدود التأثير، مرجع سبق ذكره.

وكربلاء وأهل البيت والمهدي، وقد أنشأت إيران قناة لبث مسلسلات إيرانية باللغة العربية وهي قناة (I Film) التي تسعىٰ للترويج للثقافة الفارسية في الخارج.

5- الدور المركزي في العالم الإسلامي وتقديم «نموذج المقاومة في المنطقة»:

تسعىٰ إيران للظهور بمظهر ودور قيادي وريادي في المنطقة اعتمادًا علىٰ المشترك الإسلامي بينها وبين دول المنطقة، وترىٰ إيران في نفسها القدرة علىٰ تقديم نموذج للمنطقة وتسعىٰ لنشر مبادئ الثورة الثقافية الإيرانية في المنطقة، وهي النموذج الشيعي الوحيد في العالم وتعتبر نفسها المسئولة عن أفراد ذلك المذهب تجاوزًا للحدود القومية، ومن مظاهر دعم إيران لقوتها الناعمة ولصورتها أمام شعوب المنطقة ما يلي:

أ) جعل القضية الفلسطينية قضية محورية في السياسة الخارجية الإيرانية:

تعد القضية الفلسطينية علىٰ رأس أجندة التحركات الإيرانية منذ وصول الإدارة المحافظة إلىٰ الحكم في إيران 2005 ثم تولىٰ حركة حماس الإسلامية الحكومة في قطاع غزة عام 2006 ، ولا ينفصل المصلحىٰ عن العَقَدِيِّ في تحركات إيران تجاه القضية الفلسطينية التي تسعىٰ إيران من خلالها إلىٰ كسب عطف ودعم الشارعين العربي والإسلامي في ظل تخاذل عربي واضح تجاه حصار غزة، ثم الحرب الإسرائيلية عليها في 2009، وفي العقيدة الإيرانية فإنها تؤسس لاستقبال الإمام الغائب وتمهد لمجيئه بتحرير فلسطين.

ويأتي ذلك في إطار كون شرعية النظام السياسي الإيراني دينية بالأساس والاهتمام بالقضية الفلسطينية يعد وسيلة للتداخل مع الأحزاب السياسية العربية ذات التأثير السياسي أو الوجود الشعبي في البلدان العربية ومنها ما هو داخل فلسطين لكسب فواعل مؤيدة جديدة في تلك البلاد[1].

ويعد دعم القضية الفلسطينية وتحرير القدس ومهاجمة الكيان الصهيوني أحد أهم ثوابت السياسة الخارجية الإيرانية في خطابها للشعوب العربية والإسلامية، مع التأكيد علىٰ نصرة القضية الفلسطينية، ومن مظاهر ذلك الدعم

---

(1) أحمد التلاوي، إيران وقضية القدس: المواقف والسياسات، مجلة القدس، العدد 33، سبتمبر 2001، ص 88.

المؤتمر الدولي الخامس لدعم الانتفاضة الفلسطينية في إيران أكتوبر 2011 الذي دعت له ممثلو 85 دولة عربية وإسلامية تجاوز 700 مندوب، وأكدت فيه إيران على دعم القضية الفلسطينية وتحرير كامل للأراضي ودعم إيران لذلك، كما عُقد في شهر سبتمبر 2011 مؤتمر الصحوة الإسلامية برئاسة المرشد الأعلى الإيراني الذي أكد فيه أن دعم إيران للقضية الفلسطينية مستمر، وإن الشرق الأوسط سوف يتخذ شكلًا جديدًا إزاء الحقائق الجديدة[1].

ب) دعم حركات المقاومة في الوطن العربي:

بجانب دعم القضية الفلسطينية و الشعب الفلسطيني في استرداد أراضيه، اتجهت إيران لدعم علاقتها بما يسميه البعض الأذرع العسكرية الإيرانية في المنطقة ممثلة في حركات المقاومة المسلحة في لبنان وفلسطين والعراق.

ويعد دعم إيران لحركات المقاومة ضد التدخلات الخارجية الأمريكية الإسرائيلية بجانب كونه يخدم المصالح الإيرانية، فإنه يزيد من شعبية إيران وقيادتها في أعين الشعوب المحتلة، في مقابل تراجع الدور العربي مقابل تحركات إيرانية داعمة للنضال المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلي والأمريكي.

ويعد حزب الله اللبناني أحد أبناء الثورة الإيرانية وله علاقات واسعة بقياداتها لما له من خصوصية كونه يدين بالمذهب الشيعي الإثنا عشري ويؤمن بولاية الفقيه التي تميز الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتدعم إيران حزب الله اللبناني ماديًا وعسكريًا ولوجستيا، كما تتصل إيران بتيارات عراقية مثل تيار مقتضى الصدر في العراق وجيش المهدي الجناح المسلح التابع لمقتضى الصدر، ولها علاقات واسعة بالتيارات السياسية في العراق.

وفيما يخص فصائل المقاومة الفلسطينية فقد وسعت إيران علاقاتها بحماس والجهاد، ومنذ وصول حماس في الانتخابات تبرعت إيران بمبلغ 50 مليون دولار لمساعدة حماس وفي المقابل رفضت الدول الغربية وبعض الدول العربية الاعتراف بها، وتم فتح فرع لمؤسسة القدس في إيران[2].

(1) محمد السعيد عبد المؤمن، مؤتمر الصحوة الإسلامية في طهران، مختارات إيرانية، العدد 135، أكتوبر 2011، ص 28

(2) خالد رمضان شعبان، موقف إيران تجاه القضية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو، رسالة ماجستير، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2010، ص 213.

وقد كشفت قيادات من حماس عن ذلك الدعم حيث كشف محمود الزهار وزير خارجية سابق في حكومة إسماعيل هنية بأنه جلب 22 مليون دولار من إيران. وكذلك تلقت كتائب القسام 3 ملايين يورو من طهران، وحصلت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين علىٰ مساعدات شهرية من إيران تقدر بـ100 ألف دولار شهريًا، وهناك 12 تنظيمًا فلسطينيًا يتلقىٰ مساعدات شهرية من حزب الله لحساب إيران[1].

وفي أثناء الحرب الإسرائيلية علىٰ غزة 2008/ 2009 بدا الدور الإيراني واضحًا في تقديم المساعدات بصور مختلفة منها مظاهرات شارك فيها الرئيس أحمدي نجاد ذاته في مقابل السكوت العربي علىٰ حصار غزة، وفتحت إيران باب التطوع للكتائب الاستشهادية والتي بلغ عددها حوالي 70,000 إيرانيًّا، وتم تشكيل لجنة قانونية لرفع القضية أمام محكمة خاصة لمحاكمة قادة الكيان الصهيوني، بجانب إرسال المساعدات لأهالي القطاع جوًّا أو بحرًا وعرض إقامة مستشفىٰ ميداني في رفح المصرية[2].

ج) تقديم نماذج بديلة للمشروعات الأمريكية في المنطقة« مشروع الشرق الأوسط الإسلامي»:

يعد أحد مصادر قوة إيران الناعمة هو وجود مشروع تسعىٰ إيران لقيادته في المنطقة وتنافس به المشروعات الأمريكية والغربية لإعادة رسم خريطة المنطقة، وقد أعلنت إيران عن مشروعها منذ قيام الثورة الإيرانية لقيادة عالم إسلامي تكوُن إيران نواته، اعتمادًا علىٰ علاقتها مع الدول ومع الفواعل غير الرسمية وتقوية الطابع الثوري والاعتماد علىٰ التوجهات الإسلامية لدىٰ بعض الفواعل من أجل زيادة التأثير اعتمادًا علىٰ الرابطة الدينية في إطار الدعوة لإيران الإسلامية الراعية للجماعات الإسلامية.

ويأتي ذلك في إطار تصدير الثورة الإيرانية ونشر المذهب الشيعي وتكوين دولة إسلامية نواتها إيران من خلال:

---

(1) حسام سويلم، أبعاد الدور الإيراني في أحداث غزة، مختارات إسرائيلية، العدد 152، السنة 13، أغسطس 2007، ص ص 141-142.

(2) خالد رمضان شعبان، موقف إيران تجاه القضية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو، مرجع سبق ذكره، ص ص 234-235.

1- السعي لكسب تأييد الشيعة في العالم باعتبارها مرجعية وقيادة وحيدة للشيعة في العالم في ظل مبدأ ولاية الفقيه، وباعتبارها مرجعية ثورية ونموذج للمقاومة لبعض السنة.

2- السعي لإقامة تنظيمات شيعية تابعة للولي الفقيه في الأمور الدينية والسياسية والتي تحولت لتنظيمات مسلحة كما هو الحال في العراق ولبنان.

3- استقبال ودعم تنظيمات شيعية وسنية من الدول العربية والإسلامية تعتبر كخطوط دفاع عن الجمهورية الإسلامية الإيرانية مثل حزب الله وحماس[1].

لذلك فإن إيران تعتمد في مشروعها علىٰ السياسة الأمنية والروابط الثقافية والحضارية، وذلك من أجل تثبيت ثقافة المقاومة في المنطقة ضد التدخل الأجنبي، ودعم حركات المقاومة باعتبارها العمود الفقري لتفعيل حركة الشعوب، وتنفي عنها فكرة الإرهاب وتعتبر الكيان الصهيوني أكبر مظهر للإرهاب الدولي وأنها في إطار قيمها الثورية والإسلامية فإنها تدافع عن حقوق الشعوب الإسلامية[2].

وفي ظل الثورات العربية، فإن إيران تسعىٰ للتأكيد علىٰ مشروعها وأن الثورة في إيران هي الأساس في انطلاق الروح الثورية في المنطقة، وتسعىٰ لمد جسور الروابط بينها وبين مصر وتونس وليبيا واليمن، مع الأخذ في الاعتبار التحركات الإيرانية علىٰ المستويات الرسمية للحكومات وغير الرسمية للشعوب.

فبجانب سعي إيران لتحسين علاقتها مع مصر بعد توتر في العلاقات شاب فترة مبارك، فإن التحركات الإيرانية أصبحت جلية علىٰ المستوىٰ غير الرسمي فقد أعلنت إيران استضافتها لوفد من أسر شهداء ثورة يناير المصرية في طهران وتكريمهم وبجانب ذلك فقد قرر الرئيس الإيراني أحمدي نجاد إطلاق اسم شهداء ثورة 25 يناير علىٰ أحد ميادين العاصمة في طهران، وذلك بجانب الزيارات الرسمية المتبادلة بين الجانبين، والسماح بدخول السياحة الإيرانية

---

(1) حامد محمود، حزب الله وإيران التبعية السياسية والمرجعية الدينية، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد 171، السنة 15، مارس 2006، ص31.

(2) محمود عباس ناجي، قراءة في الخطاب الإيراني: المساندة للمقاومة، في: أماني غانم ومدحت ماهر (محرران)، العدوان والمقاومة الحضارية في حرب لبنان. الدلالات والمآلات، مرجع سبق ذكره، ص ص 116-117.

لمصر [1]، كما أرسل حوالي 17 عالماً ومفكرًا إيرانياً من بينهم مستشاري المرشد الأعلىٰ الإيراني رسالة إلىٰ الرئيس المصري محمد مرسىٰ بتبني تعاليم الولي الفقيه في بناء الدولة المصرية.

6- القوة الصلبة الإيرانية كإحدىٰ مقومات القوة الناعمة الإيرانية:

كما سبق الحديث عن علاقة موارد القوة الصلبة بالقوة الناعمة، فإنه لا يمكن إنكار أهمية القوة الصلبة ومواردها للقوة الناعمة في إطار القوة الذكية، وتعتبر الموارد الصلبة في إيران من موارد اقتصادية وعسكرية ملموسة داعمة للقوة الناعمة، وذلك عبر المساعدات الاقتصادية والعسكرية الموجهة لخدمة أهداف السياسة الخارجية الإيرانية.

وذلك في إطار كلا القوتين الصلبة والناعمة فلا يمتلك أحدهما دون الآخر تحقيق أهداف السياسة الخارجية، والفارق بينهما يتمثل في طبيعة السلوك ومدىٰ توافر الموارد الخاصة بكل منهما، فقد تلجأ الدولة إلىٰ العقوبات الاقتصادية وتقديم المساعدات الماليّة لتغيير أجندة السياسات الخاصة بالفاعل الذي تريد التأثير عليه، وكلاهما يعزز من بعضهما البعض في بعض الأحيان ويتداخلان في أحيان أخرىٰ، لأنه كما يمكن استثمار الأموال فإن السياسيين يمكنهم تخزين رأس المال السياسي من أجل الاستفادة منه في المستقبل تحت أي ظرف كان[2].

وبجانب المساعدات العسكرية التي تم الإشارة إليها سابقاً لحركات المقاومة المسلحة مثل حزب الله وحماس، فإنه لا يمكن إنكار دور المساعدات المالية أيضاً في تحركات إيران الخارجية :

- تقوم إيران ببناء البنية التحتية في أفغانستان من خلال مشروعات المياه والكهرباء وخدمات المناطق الصناعية والطرق، وفي عام 2007 أعطت إيران لأفغانستان 500 مليون دولار في شكل أرصدة دائنة، وساعدت إيران أفغانستان بحوالي مليوني دولار للمساعدة في الإصلاحات الإدارية الأفغانية غير الحكومية، وكذلك

---

(1) جريدة دنيا الوطن، 16/ 6/ 2012.

(2) حسين علي بحيري، القوىٰ الناعمة، سلسلة مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، أكتوبر 2008، ص ص 17-18.

مساعدات لتدريب المسئولين الحكوميين في «قندهار» و«كابل» في 2006 و2007، وكذلك ساهمت إيران في بناء معهد اتصالات كما قامت إيران بتدريب معلمين أفغان، وقامت شركة «شهيدي كاندي» الإيرانية، بالتعاون مع شركة هندية، بإنشاء 150 ألف خط هاتف في كابل و قندهار ومزار شريف وجلال آباد في أفغانستان»[1].

– المساهمة في المساعدات الإنسانية الدولية كما هو الحال في زلازل هاييتي حيث أرسـت إيران شحنة مساعدات بوزن 30 طنـًا وفريق إغاثة وتجهيزات طبية.

– وكذلك الحال في ميانمار حيث أرسلت إيران شحنة من المساعدات الطبية والمواد الغذائية وفريق طبي إلىٰ مسلمي ميانمار.

– إرسال مساعدات لشعب البحرين تحت اسم أسطول التضامن مع شعب البحرين.

– خصصت إيران 1100 طن من المساعدات إلي المجاعات في الصومال وسبقها 6 ألاف طن[2]، كما قامت إيران ببناء بعض المدارس في الصومال.

– إعادة إعمار لبنان بعد الحرب الإسرائيلية عام 2006 وإقامة السدود وتوصيل الكهرباء وتقديم المساعدات المالية.

الأمر الذين يزيد من رصيد القوة الناعمة الإيرانية في الخارج عبر التدخل غير العسكري باستخدام الموارد الصلبة في إطار استراتيجية القوة الذكية بتوظيف نوعي القوة لخدمة أهداف السياسة الخارجية الإيرانية.

* * *

(1) هناء هشام، إيران في أفغانستان : تأثير دون إستراتيجية واضحة، أكتوبر 2010، متاح علىٰ :
http://alrased.org/main/articles.aspx?selected_article_no=4524.

(2) http://www.alalam.ir/news/887254 ، 10- 12 -2011

الفصل الثالث

أدوات السياسة الخارجية تجاه لبنان منذ 2005

المبحث الأول: القوة الناعمة في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان.

المبحث الثاني: القوة الصلبة العسكرية والاقتصادية الإيرانية تجاه لبنان .

المبحث الثالث: حزب الله في منظومة القوة الذكية الإيرانية.

مقدمة

تعد لبنان ساحة للصراعات الإقليمية والدولية في ظل كونها بلدًا متعدد الطوائف، وتحظىٰ لبنان بأهمية كبيرة في الاستراتيجية الأمنية الإيرانية كونها تتداخل مع إيران ثقافيا وأمنيا، ويمثل المشترك الثقافي بعدًا مهمـًا في التحركات الإيرانية تجاه شيعة لبنان وتجاه القوىٰ السياسية الأخرىٰ.

وحتىٰ منتصف الثمانينيات وقبل نشأة حزب الله اللبناني لم تكن لبنان مجالًا للنفوذ الإيراني حتىٰ مع وجود الشيعة في لبنان، وتغير الوضع بعد قيام الثورة الإيرانية التي تضع علىٰ رأس أولوياتها جذب اهتمام الشيعة في الدول الأخرىٰ من خلال نظرية الولي الفقيه التي تفترض ولاية الخميني ومن يخلفه علىٰ الشيعة في الأمور الدينية والدنيوية، ولذلك كان لإيران دورٌ كبيرٌ في نشأة حزب الله اللبناني وربطه بإيران.

ومنذ 2005 تجسدت القوة الذكية بقوة في أبعادها المختلفة تجاه لبنان، إلا إن ذلك لم يكن البداية، فكانت فترة رئاسة الإصلاحيين في ظل الرئيس خاتمي قد أعلت من أهمية البعد الناعم في التحركات الإيرانية بجانب التحركات الصلبة، في ظل دعوة خاتمي إلىٰ ما أسماه حوار الحضارات والذي حظي بحفاوة عالمية، دعا إلىٰ قيم السلام بين الحضارات ورفض نظرية صراع الحضارات.

وحظيت لبنان بوضع خاص في ظل رئاسة أحمدي نجاد، وتتعدد أسباب ذلك فبجانب أهمية لبنان للإستراتيجية الأمنية الإيرانية، فقد لعب الخروج السوري من لبنان بعد مقتل رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري 2005 دورًا مهمـًا في التحركات الإيرانية تجاه لبنان، فقد سعت إيران للحفاظ علىٰ مصالحها في لبنان بعد الخروج السوري.

ومع الثورات العربية وخاصة الثورة السورية اكتسبت لبنان بعدًا مهمـًا في التحركات الإيرانية في ظل الضغوط التي يلاقيها الحليف السوري، وسعت إيران إلىٰ إيجاد البديل من أجل الحفاظ علىٰ مصالحها داخل لبنان، وحفظ

سلاح المقاومة اللبنانية ممثلة في حزب الله اللبناني الذي يكتسب أهمية خاصة في التحركات الإيرانية تجاه لبنان.

ويسعىٰ ذلك الفصل من الدراسة إلىٰ تطبيق الخطوة الثانية في منهج الدراسة بالتحول لبيان كيفية تحويل الموارد الإيرانية التي تم ذكرها في الفصل السابق .إلىٰ قوة ملموسة في شكل أدوات وتطبيق ذلك علىٰ الحالة اللبنانية، ويتضمن ذلك الفصل ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: القوة الناعمة الإيرانية وسياسة إيران الثقافية تجاه لبنان و يبحث في مدىٰ قدرة إيران علىٰ توظيف قدراتها ومواردها الناعمة تجاه لبنان، وعلىٰ أي المستويات الرسمية فقط أم الشعبية أيضاً.

المبحث الثاني : وهو يتطرق إلىٰ القوة في شكلها التقليدي العسكري والاقتصادي، ومدىٰ قدرة إيران علىٰ تحويل مواردها الاقتصادية وقوتها العسكرية إلىٰ أدوات ملموسة في تحركاتها تجاه لبنان، وذلك في ظل الضغوط والعقوبات الدولية التي تواجهها إيران علىٰ تحركاتها العسكرية والاقتصادية في ظل أزمة برنامجها النووي.

المبحث الثالث : وهو يتناول بالدراسة حزب الله اللبناني في منظومة القوة الذكية الإيرانية، وهو يقدم نموذجاً ذا خصوصية للتعامل الإيراني مع مستوىٰ من الفواعل غير الدولة القومية، من شأنه حفظ المصالح الإيرانية داخل لبنان وخارجها.



المبحث الأول
القوة الناعمة في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان

بعد التطرق إلى السياسة الثقافية لإيران في مجملها، يهدف هذا المبحث إلى دراسة التحركات الناعمة "الأدوات الثقافية والإعلامية والسياسية الإيرانية تجاه لبنان والذي يعد نظرًا لتكوينه الطائفي الخاص وظروفه المتميزة محل اهتمام غير عادي من القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط بل والقوى الدولية أيضًا.

حيث تدار على الساحة الداخلية اللبنانية العديد من الصراعات بين قوى مختلفة تحاول اجتذاب فئة أو طائفة معينة بالرعاية والدعم من أجل تحقيق مصالح معينة، لذلك يعد لبنان ترمومترًا ومؤشرًا لقياس درجة التوتر والصراع في المنطقة، وتلقى العديد من الصراعات بظلالها وآثارها على الساحة الداخلية اللبنانية، التي ما تلبث بين عشية وضحاها أن تكون مرتعًا لتلك القوى عبر مؤيديها من الطوائف اللبنانية.

تعد إيران إحدى القوى الفاعلة والمؤهلة للعب دور في الساحة السياسية الداخلية في لبنان، وتمتلك لبنان أهمية خاصة لإيران فهي تعد امتدادًا جغرافيًا ثقافيًا وأمنيًا للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

حيث تنطلق إيران في تحركاتها الإقليمية من منطلقات أن مساهمة إيران في القضايا الإقليمية يؤدي إلى تثبيت الدور السياسي الأمني لإيران في المنطقة، بل ويزيد من الأهمية الاستراتيجية لإيران في النظام العالمي، لذلك زاد الاتجاه الإقليمي في السياسة الخارجية الإيرانية انطلاقًا من أن تأمين مصالح إيران يكمن في الالتفات المتزامن للتحركات المختلفة والمناطق الجيوبوليتيكية في السياسة الخارجية الإيرانية[1].

وهذه التحركات تقلل من المخاطر الأمنية في السياسة الإيرانية وتزيد من

---

(1) كيهان برزكر، مكان الإقليمية في سياسة إيران الخارجية، مركز الأبحاث العلمية والدراسات الإستراتيجية للشرق الأوسط، 7نوفمبر 2012، متاح علي:
http://www.irdc.ir/ar/conten/23374/defoult.aspx

القدرة على التحرك على المستوى الإقليمي والدولي لإيران في إطار ثلاثة توجهات أساسية في إقليمية السياسة الخارجية الإيرانية، وهي:

أ) التوجه الجغرافي الجيوبوليتيكي.

ب) التوجه الثقافي التاريخي.

ج) التوجه العقائدي السياسي الأمني[1].

ولذلك تأتي أهمية التحول نحو لبنان، في إطار القوة الناعمة بأدوات ثقافية دبلوماسية سياسية وإعلامية غير ملموسة في إطار التالي:

1- أهمية لبنان في ظل كونها امتدادًا جغرافيـًا وسياسيـًا وثقافيـًا لإيران، وذلك في ظل انتشار المذهب الشيعي الاثنا عشري الذي تدين به إيران في الجنوب اللبناني خاصة، الأمر الذي مهد لوجود مشترك ثقافي عَقَدِي يسهل من عمل الأدوات الناعمة الإيرانية نحو لبنان، ويلقى ذلك صدى واسعـًا داخل بعض الأوساط اللبنانية، وهو ما يؤكده السياسيون الأكاديميون الإيرانيون عن أهمية لبنان الثقافية والحضارية للجمهورية الإسلامية، حيث شدد وزير الثقافة والإرشاد الإيراني محمد حسيني أن للبنان مكانة خاصة واستثنائية لدى الشعب الإيراني ولدى المسئولين الإيرانيين إن كان فيما يتعلق بمجال الثقافة أو الحضارة أو الفكر والنشر أو الطباعة[2].

2- اعتمدت إيران على الحليف السوري بقوة لتقوية روابطها في لبنان، حيث أصبح الحلف السوري الإيراني له امتداداته داخل الأراضي اللبنانية وذلك اعتمادًا على مصالح متبادلة ومشتركة، وذلك في ظل سعي إيراني إلى تشجيع الإسلام السياسي في المنطقة بدون تدخل واضح في شئون لبنان[3]، وفي ظل ما تشهده الساحة السورية من ثورة داخلية وانشغال بالأوضاع السياسية وظهور تحليلات عن احتمالية سقوط النظام الحاكم في سوريا، كان لابد لإيران

(1) المرجع السابق

(2) وزير الثقافة والإرشاد للبنان مكانة خاصة واستثنائية لدى الشعب الإيراني، موقع المجمع العلمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، 7/ 7/ 2012، متاح على:

www.taqrib.info/arabic/inex.phps

(3) Janathm Gelbart ،the Iran- Syria Axis: A Critical Investigation ،Stanford Journal of International Relations ،Vol.XII ،No.1 ،2010 ،p 38.

من تقوية روابطها مع لبنان بإيجاد بدائل للتدخل السوري حفاظاً على المصالح الإيرانية في لبنان.

3- تزداد التحركات الإيرانية الناعمة منذ 2005 مع وصول التيار المحافظ في إيران الذي اهتم بإعادة الأولوية لمبادئ الثورة الإيرانية في عهد الخميني والحفاظ على مبدأ تصدير الثورة الإيرانية إلى الخارج، مع محاولة تجنب التصادم العسكري المباشر، وذلك باستخدام أساليب القوة الناعمة الثقافية والسياسية والدبلوماسية والإعلامية من خلال رسم استراتيجية على المدى الطويل تحفظ المصالح الإيرانية.

4- ترى إيران نفسها مركزًا للشيعة في العالم لكونها دولة شيعية مركزية في ظل أقليات شيعية في دول أخرى يحكمها أغلبية سنية، لذلك تزايد النفوذ الإيراني في لبنان منذ انتصار حزب الله وتحرير الأراضي اللبنانية في عام 2000 ثم تلتها حرب 2006، وارتبط ذلك بزيادة نفوذ إيران في ضواحي بيروت والبقاع والمناطق الجنوبية مع زيادة الخدمات المقدمة إلى الشيعة في تلك المناطق[1]، حيث تؤكد إيران على الذاكرة التاريخية المشتركة بين إيران ولبنان وكيف يمكن أن يكون ذلك سبباً في تحقيق التجانس والتواصل الشيعي، ويركز ممثلو الحكومة الإيرانية في بيروت على ذلك التاريخ المشتركة للتأكيد على مركزية إيران بين شيعة العالم، وذلك بناء على أساليب مؤسسية ممنهجة[2].

5- منذ عام 2005 مع وصول الرئيس أحمدي نجاد للحكم و تزامن ذلك مع قضية مقتل رئيس الوزراء السني رفيق الحريري، طالبت السلطات في لبنان الأمم المتحدة بتشكيل لجنة تقصي الحقائق التي خلصت إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية في مقتل الحريري، وذلك إلي جانب قرارات الأمم المتحدة (قراري 1559 لعام 2004 وقرار 1701 لعام 2006) والتي أكدت في مجملها على نزع السلاح في لبنان ويأتي في المقدمة سلاح المقاومة ممثلة في حزب الله اللبناني، الأمر الذي أضعف الحليف السوري بعد الانسحاب من لبنان على إثر

---

(1) Roschanack Eisenlohr ،Iran: The Vatican of shiism ،Middle East Report ،No.233 ، Winter 2004 ،pp: 40-41.

(2) Roschonack Eisenlohr ،Post Revolutionary Iran and Shiie Lebanon: Contested Histories of Shiie transnationalism ،Middle East Studies ،Vol. 39 ،2007 ،pp 272-273.

مقتل الحريري، و أضعف موقف حزب الله كحليف إيراني في ظل الدعوة إلى نزع السلاح، وهو ما دعا إلى تواجد إيراني واضح على الساحة اللبنانية مزج بين أدوات القوة المختلفة لتأكيد حضوره على الساحة الداخلية في لبنان.

ويمكن التطرق للتحركات الناعمة لإيران في لبنان منذ 2005 في ضوء المحاور التالية:

أولاً: تزايد النشاط الثقافي الإيراني داخل لبنان:

تزايد النشاط الثقافي الإيراني في لبنان اعتمادًا على وجود توافق مذهبي ممثلًا في التيار الشيعي داخل لبنان، ولم يقتصر الأمر على أصحاب الطائفة المذهبية، بل امتد لمشاركة وتفعيل ثقافي على مستويات رسمية داخل الدولة اللبنانية ويعد ذلك من عوامل نجاح القوة الناعمة الإيرانية وهو عدم توجيهها نحو الشيعة فقط في لبنان، فلإيران تحركات نحو الشيعة وغيرهم من الطوائف الأخرى، تهدف لخلق صورة جيدة لإيران في الداخل اللبناني وكذلك على المستويات الرسمية أيضًا بجانب التحركات الشعبية، ويعد ذلك من مصادر التمدد الإيراني الناعم داخل لبنان لإيجاد أوساط من المثقفين اللبنانيين مؤيدة لإيران وتحركاتها على المستوى الإقليمي والدولي، ومن مظاهر ذلك ما يلي:

أ) وجود المركز الثقافي الإيراني داخل لبنان وهو يختص بإقامة العديد من الأنشطة الثقافية، وهو فاعل نشط للغاية على الساحة الثقافية اللبنانية، ويهدف لتعزيز وتعميق العلاقات الثقافية والعلمية، الفكرية والأكاديمية لتحسين صورة إيران لدى الشعب اللبناني.

ويدعو المركز إلى ندوات ومؤتمرات ثقافية عديدة للتعريف بتاريخ الجمهورية الإسلامية الإيرانية والإسهامات الفاعلة للحضارة الإيرانية، ويمتد الأمر إلى التبادل الثقافي باختيار عدد من الباحثين والمفكرين اللبنانيين للسفر إلى إيران لإحياء ذكرى وفاة الإمام الخميني، والتعرف على الحضارة الإيرانية وزيارة مراكز الأبحاث ودور الثقافة من أجل أن يتحمل هؤلاء الأفراد تصحيح الفكرة الخاطئة عن الجمهورية الإسلامية كونها دولة راعية للإرهاب[1]، وتوجه تلك الأنشطة الثقافية نحو الشيعة والطوائف الأخرى.

(1) Roschanack Eisenlohr ،Iran: The Vatican of shiism ،op. cit. p 41.

ب) وجود نوع من التفاعل الثقافي بإنشاء عدد من المكتبات في لبنان، كما تضم المكتبة العامة للمستشارية الثقافية الإيرانية في بيروت ما يزيد عن 50 خزانة تحتوي على مجلات دورية وفصلية، علمية وفكرية وأدبية، وتصدر جميعا في لبنان، ومنها مجلة الدراسات الأدبية تصدرها المستشارية وهي تهتم بالأدبين العربي والفارسي وتفاعلهما، و تحتوي على ما يقرب من 3800 كتاب باللغة العربية، 2800 كتاب فارسي ويستفيد منها الطلبة وأساتذة الجامعات أيضاً في لبنان. [1]

ج) التركيز على نشر الثقافة والتعرف على الحضارة الإيرانية عبر نشر اللغة الفارسية، وهي أحد أهم خطوات القوة الناعمة في السياسات الخارجية للدول، حيث تتسابق الدول على نشر لغتها التي تعد مدخلًا لثقافتها في البلدان الأخرى وتتحمل تكلفة تعليم اللغة خارج حدودها من أجل إيجاد موطئ قدم لها بين مثقفي الدول الأخرى ونخبها وشعوبها، كما تفعل الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الناعمة بدعم تعلم الإنجليزية.

وتسعى إيران لتدعيم لغتها حفاظاً على حضارتها الفارسية ممزوجة بالحضارة الإسلامية، والتي تمثل موضع فخر للإيرانيين، وقد تم افتتاح قسم اللغة الفارسية وآدابها في الجامعة اللبنانية نوفمبر 2012، وهي تعد الجامعة اللبنانية الأولى التي تتخصص في اللغة الفارسية تحت رعاية إيرانية تشرف عليها المستشارية الثقافية في بيروت[2].

وتعد اللغة أداة مهمة لنشر الثقافة وإيجاد مؤيدين داخل دولة ما، وقد عبر عن مدى أهمية القوة الناعمة في تحركات إيران الخارجية السيد كريم سجاد بور في مؤسسة كارينجي للسلام، حيث أكد أنه لا تبلغ طهران في ميزانيتها العسكرية 1/ 4 ميزانية السعودية، إلا أن قوتها الناعمة إلى جانب دعمها الميليشيات العسكرية في الخارج قد يزعزعان الحكومات التي تتفوق كثيرًا عليها بجيوشها، كما تبين للولايات المتحدة الأمريكية في العراق[3].

---

(1)موقع المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية في بيروت،
www.beirut.ico.ir/index.aspx?lsiteid=139

(2)موقع سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في بيروت، 31 أكتوبر 2012،
www.iranianembassy.net/page.php?CID=2

(3)كريم سجاد بور، إيران وتسريبات ويكليكس:إعادة النظر في صورة إيران في العالم، مؤسسة كارينجي للسلام الدولي، 30نوفمبر 2010، متاح علي:
Arabic.carnegieedcoument.org/206/4/30/11

د) إقامة الأسابيع الثقافية وعرض الفنون الإيرانية المختلفة في لبنان وهي إحدى أهم الخطوات الإيرانية للتعريف بحضارتها وثقافتها وفنونها، وأصبحت تلك الأسابيع الثقافية تتم بالتعاون مع وزارة الثقافة اللبنانية وأصبحت عرفًا متفقًا عليه بعد أن كانت تقام بالتعاون مع منظمات ثقافية خاصة، وأقيم الأسبوع الثقافي الأخير في لبنان يوليو2012 بصورة رسمية وأطلق عليه «أكبر تظاهرة ثقافية إيرانية في لبنان» وضم أمسيات موسيقية وعروضًا وأفلامًا إيرانية ومعارض ورسومًا وفنونًا تشكيلية وعروضًا فلكورية وصناعات يدوية وترويجًا سياحيًا أيضًا[1]، وجدير بالذكر أن تلك التحركات الإيرانية أصبحت تتم عبر وسائل رسمية في لبنان تستهدف قطاعات شعبية من مختلف الطوائف اللبنانية فلم تعد تتوجه نحو شيعة لبنان فقط عبر منظمات ثقافية خاصة ، بل أضحت أدوات القوة الناعمة الإيرانية تستهدف الجموع اللبنانية.

ه) تحرص إيران على إقامة المعارض الفنية وإبراز روح الثقافة الإيرانية والتعاون مع المؤسسات اللبنانية الرسمية والشعبية، حيث يقيم معهد الفنون الجميلة في الجامعة اللبنانية معارض تشكيلية للفن الإيراني، ويشارك في تلك المعارض الفنانون الإيرانيون، وتتضمن فعاليات استخدام الخط الفارسي والنقش على الخشب وعلى النحاس والرسم المائي وغيره من الفنون الإيرانية، وتلعب تلك المعارض دورًا في تعزيز الروابط الثقافية وذلك في ضوء اهتمام إيران اهتمامًا بالغًا بالفن الإيراني بعد قيام الثورة الإيرانية، ومحاولة نشره كأحد أبرز أوجه الثقافة الإيرانية[2].

و) تحرص إيران على التواجد الثقافي في المناسبات المشتركة مع شيعة لبنان وإحياء تلك المناسبات تأكيدًا على مركزية الدور الإيراني بالنسبة للشيعة، ومنها ذكرى الاحتفال بيوم القدس العالمي مثلًا الذي يكون برعاية المستشارية الثقافية الإيرانية في لبنان، وهو يوم أعلنه الإمام الخميني في آخر جمعة من شهر رمضان كل عام، بجانب المناسبات الشيعية الأخرى، ولا تجد إيران صعوبة في

(1) افتتاح الأسبوع الثقافي الإيراني في الأونيسكو، موقع المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية في بيروت، 4/ 7/ 2010

beirut.icro.ir/index.aspx?siteid=139

(2) الفن التشكيلي الإيراني ينتقل إلى الجامعة اللبنانية، 17/ 11/ 2012، وكالة أخبار الشرق الجديد،

www.newsrientnews.com/news/fullnews.php?newsid1215.

ذلك الحضور الثقافي اعتمادًا على المشترك المذهبي مع شيعة لبنان وخاصة في الجنوب اللبناني.

وذلك بجانب تأكيد إيران على ثقافة المقاومة والتأكيد على الدعم الإيراني للمقاومة اللبنانية، والتأكيد على الممانعة ضد التدخل في شئون دول الشرق الأوسط، وتثبيت روح المقاومة تحت قيادة إيرانية، وفي إطار ذلك تم عقد مؤتمر التوأمة بين مدينتي دزفول الإيرانية وصور اللبنانية كرمزين للمقاومة في لبنان وإيران، وهو مؤتمر يقام تحت عنوان «**الوفاء للمقاومة**» ويتوافق مع ذكرى زيارة الرئيس أحمدي نجاد إلى لبنان ومدينة صور اللبنانية في أكتوبر 2010[1].

ثانياً: في المجال التعليمي:

يعد التعليم أحد مداخل التأثير الناعم في إطار خطط واستراتيجيات القوة الناعمة للدول، وأصبح هناك تنافس على توفير فرص التعليم للدارسين في جامعات الدول الساعية لزيادة نفوذها أو حتى بناء فروع للجامعات في داخل البلدان المستهدفة، لنشر ثقافات معينة وتوصيل رسائل لها مضمون يرتبط بتحقيق مصلحة الدول المرسل على المدى البعيد، في إطار حرب ناعمة تستهدف العقول البشرية وخاصة في المراحل الأولى للنشء من أجل إعداد طبقات من المثقفين والمتعلمين الذين ينشرون ثقافات تلك الدول المرسلة في أوطانهم.

وفي إطار استكمال استراتيجية القوة الناعمة الإيرانية داخل لبنان، يأتي البعد التعليمي وتحركات إيران بإيجاد موطئ قدم لها داخل العملية التعليمية في لبنان، ومن مؤشرات ذلك ما يلي:

أ) استطاعت إيران وخاصة بعد حرب إسرائيل على لبنان عام 2006 في ظل رئاسة أحمدي نجاد بناء العديد من المدارس وإعادة إعمار ما تم تدميره من تلك المدارس ودور العلم والثقافة والمكتبات، ومن بين المؤسسات الإيرانية التعليمية والثقافية التي تعلنها السفارة الإيرانية في لبنان على موقعها ما يلي:

(1) جريدة الوفاق الإيرانية الدولية، السنة السادسة عشر، عدد 4697، 14/ 10/ 2012، ص2، متاح على: www.alvefagh.com

1-جامعة أزاد الإسلامية.

2-معهد الرسول الأكرم والسيدة الزهراء.

3-المدرسة الإيرانية للبنات والمدرسة الإيرانية للبنين[1].

ب) وجود بعض المؤسسات التي تلعب دورًا في العملية التعليمية داخل لبنان، ومنها المؤسسة الإسلامية للتربية والتعليم وهي جمعية تربوية تهدف للعناية بالنشء في لبنان، وهي صاحبة مدارس المهدي التي وصل عددها إلىٰ 14 مدرسة، وتتوزع هذه المدارس في ضواحي بيروت والجنوب والبقاع ولا يقتصر الأمر علىٰ النشء المقيم داخل لبنان، بل إن هناك مدارس في مدينة قم الإيرانية تستهدف أبناء الجالية اللبنانية للتعليم في الحوازات العلمية في إيران، وتساهم تلك المؤسسة في نشر الثقافة الإيرانية وتعليم اللغة الفارسية وعمل رحلات ترفيهية إلىٰ إيران[2].

وهناك جمعية خاصة بخريجي الجامعات الإيرانية في لبنان، وذلك بعد أن ازداد عددهم وذلك برعاية إيرانية، وتسهم إيران في تنشيط أدوات العمل في جمعية خريجي الجامعات الإيرانية، وقد أكد المستشار الثقافي لإيران في لبنان السيد محمد حسين زاده في نوفمبر 2008 في إطار المشاركة في جلسة تشاورية مع الجانب اللبناني من أجل تفعيل جمعية خريجي الجامعات الإيرانية علىٰ أن إيران حاضرة في ميدان التعليم والجامعات لتقديم الدعم اللازم لشد أواصر العلاقات الثقافية والعلمية بين إيران ولبنان[3].

ج) يوجد بعض المراكز البحثية والثقافية ويشرف عليها حزب الله اللبناني ومنها المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، مركز الإمام الخميني الثقافي، جمعية «قيم» وجمعية «أمان» والتي لها دور كبير في نشر الثقافة الإيرانية داخل لبنان[4].

---

(1) موقع سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في بيروت

http://iranianembassy.gov.lb

(2) موقع المؤسسة الإسلامية للتربية والعلوم مدراس المهدي،

www.almohdischools.org

(3) موقع المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية في بيروت

beriout.icro.ir/index.aspx?siteid=139&pageid=11629&newsview=528905

(4) علىٰ حسن باكير، خوش صدور انقلاب : نموذج لبنان، مجلة الراصد، العدد التسعون، 2010 ، متاح علىٰ:

http://www.albainah.net/Index.aspx?function=ExportPDF&id=37862

د) الاتفاق علىٰ توقيع مذكرة تفاهم مشتركة تعليمية بين إيران والدولة اللبنانية في مايو 2012 ممثلة في وزارة التربية والتعليم في كلا البلدين، بهدف تعزيز العلاقات بين البلدين علىٰ الصعد العلمية والتربوية والثقافية اعتمادًا علىٰ المشترك التاريخي والديني والحضاري، وتنص أهم بنوده المقترحة علىٰ ما يلي:

1- تبادل الوثائق والكتب والمعلومات المتعلقة بتاريخ وجغرافيا وثقافة البلدين لإدراجها في الكتب والمناهج ووضع فكرة صحية وإيجابية عن واقع البلدين.

2- تطوير التعليم بين الطرفين وتعزيز المجالات من قبيل تعليم العلوم الإيرانية والتخطيط التربوي والتقنيات التعليمية والتعليم الإلكتروني والإبداعات والابتكارات.

3- استعداد الطرفين لتبادل المعلومات بين مدارسهما عبر شبكة الإنترنت في إطار مشروع Associate schools project (ASP) ويتم تسمية 10 مدارس لكل طرف للتواصل.

4- تبادل المطبوعات والنشرات والمجلات والكتب الدراسية وتبادل الوثائق والمستندات وإقامة المؤتمرات والندوات العلنية.

5- استعداد وزارة التربية والتعليم الإيرانية لتنفيذ إجراءات تعليم اللغة الفارسية عبر إقامة دورات لتعليم اللغة الفارسية وآدابها وإيفاد أساتذة من إيران ولبنان وتزويد المدارس والمراكز بالكتب والأجهزة التعليمية اللازمة.

6- استعداد وزارة التربية والتعليم في إيران بإقامة ورش عمل تخصصية مع الطرف اللبناني في محاولات التربية البيئية والسكانية والأسرية.

7- قيام شركة الصناعات التعليمية الإيرانية بتصميم الأجهزة والأدوات التعليمية وتزويد المدارس والمراكز التعليمية في إيران.

8- إعطاء تسهيلات لكل طرف لبناء مدارس في البلد الآخر.

9- التعاون في المجالات الثقافية والفنية للشباب عبر إقامة معرض الكتب والأفلام وإقامة أسابيع أفلام الأطفال وغيرها[1].

---

(1) المركز اللبناني للأبحاث والاستشارات، 3 مايو 2012 ، متاح علىٰ :
http://www.center-lcrc.com/index.php?s=news&id=5928

ثالثاً: في المجال الإعلامي:

يلعب الإعلام دورًا كبيرًا في نشر وتأكيد نجاح القوة الناعمة في دولة ما، وهو أحد أبرز أوجه التحركات الناعمة للدولة المرسل تجاه الدولة المستقبل.

ويعد الإعلام الدولي وسيلة من وسائل السياسات الخارجية للدول حيث يسعىٰ إلىٰ التأكيد علىٰ وتحقيق أهداف السياسة الخارجية لدولة ما بالتأكيد علىٰ مصالح تلك الدولة تجاه الفواعل الأخرىٰ، وتجتاز الدعاية الدولية الحدود الوطنية حيث تقوم مؤسسات وأفراد في دولة معينة بنقل أفكار ومواقف تؤثر علىٰ السلوك والآراء في دولة أخرىٰ، ويرتبط ذلك الإعلام الدولي بعوامل عسكرية وسياسية واقتصادية ودولية، ولذلك تعد الدعاية الدولية من وسائل السياسات الخارجية للدولة، وتظل الدعاية إحدىٰ الوظائف الحكومية وخاصة في فترات الأزمات وإبان السلم والحرب في ظل وجود اتصال سياسي علىٰ المستوىٰ الدولي[1].

وبوجه عام فإن وسائل الإعلام تلعب دورًا كبيرًا علىٰ المستوىٰ الداخلي بل والخارجي في تشكيل الرأي العام تجاه قضايا معينة حيث تلجأ بشكل متعمد أو غير متعمد علىٰ وضع أولويات لتحديد اهتمامات الجمهور وتشكيل الحقيقة الاجتماعية، مما يؤثر في التغير المعرفي بين الأفراد وهو ما يمكن تسميته وظيفة وضع الأجندة لوسائل الإعلام[2].

ومن أهم وظائف الإعلام الدولي والتي تتصل اتصالًا مباشرًا بأهداف السياسة الخارجية للدولة والسعي لتحقيقها في الدول المستقبلة، ما يلي:

أ) الاتصال بالجماعات المؤثرة: وهي أحد أهم وظائف الإعلام الدولي للتواصل مع الأحزاب وجماعات الضغط وأعضاء البرلمان والمؤسسات المهمة في عملية صنع القرار، ويتوقف أهمية ذلك العامل علىٰ أن الاتصال بتلك الجماعات له دور مهم في التأثير علىٰ مواقف دولة ما، وكذلك في ظل كون هذه الجماعات بمثابة النخبة التي غالبًا ما يكون لها تأثير داخل الأوساط الجماهيرية.

---

(1) http://www.center-lcrc.com/index.php?s=news&id=5928-

(2) بسيوني إبراهيم حمادة، وسائل الإعلام والسياسة: دراسة في ترتيب الأولويات، جامعة القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1996، ص 277.

ب) الاتصال بالجماهير: ويتم ذلك إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة بوسائل عدة تعتمد على الصحف والمؤتمرات والمحاضرات والراديو والتلفزيون والسينما والمعارض والسياحة وغيرها[1]، وتتضح أهمية تلك الوظيفة في كونها تستهدف القطاع العريض من مواطني دولة ما لتشكيل توجهاتهم وأفكارهم تجاه قضايا معينة تهم الدولة المرسل.

ولذلك تهتم إيران بتحركاتها الإعلامية تجاه لبنان وتستند إيران على القاعدة الشيعية في لبنان وذلك لنقل خطابها السياسي والديني للجماهير اللبنانية، من أجل دعم التحركات الإيرانية في لبنان في المجالات السابق ذكرها الثقافية والتعليمية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية أيضاً.

وتعد الأداة الإعلامية أحد أبرز أدوات القوة في السياسة الخارجية الإيرانية، حيث تبث طهران عددًا من القنوات الفضائية وذلك بلغات مختلفة بالإنجليزية والفارسية والعربية أيضاً.

ومن المؤسسات الإيرانية الإعلامية في لبنان:

- قناة العالم الإخبارية.
- قناة برس تي في.
- وكالة الأنباء الإيرانية.
- مكتب التلفزيون الإيراني.
- قناة الكوثر.
- قناة المنار التابعة لحزب الله.
- قناة إن بي إن التابعة لحركة أمل.
- قناة أي فيلم[2].

ومن الصحف التي تمولها إيران في لبنان:

- صحيفة بيت الله التابعة لجمعية المعارف الإسلامية.
- صحيفة الحياة الطيبة التابعة لمعهد الرسول الأكرم.

---

(1) محمد علي العويني، مرجع سبق ذكره، ص ص 16-17.

(2) موقع السفارة الإيرانية في لبنان ، متاح على:

http://iranianembassy.gov.lb

- صحف الانتقاد،وصدى الولاية، ودوحة الولاية، ونور الأسبوع التابعين لشبكة المعارف الإسلامية.

وهناك أيضاً جمعية لمراكز الإمام الخميني الثقافية في لبنان والتي لها فروعها في بيروت وضواحيها وفي الجنوب والبقاع، والتي تختص بنشر الثقافة الإيرانية وفكر الإمام الخميني عبر عقد المؤتمرات الثقافية والفكرية وتوفير برامج مكتبة إلكترونية ويتبعها عدد من مواقع الإنترنت، وتضم الجمعية 15 مركزًا موزعاً في المناطق اللبنانية وذلك بجانب المكتبات التي تمولها الجمعية وتمدها بالكتب كما تبنىٰ إيران مكتبات أخرىٰ في إطار مشروع تحت مسمىٰ «مداد» [1].

لذلك يلعب الإعلام الإيراني دورًا واسعاً تجاه الجماهير والنخبة في لبنان من أجل التأكيد علىٰ الصورة الإيجابية لإيران كونها دولة قوية تمثل محور الممانعة في المنطقة وداعمة للمقاومة اللبنانية وأحد أهم أصدقاء الدولة اللبنانية في ضوء المساعدات المتزايدة الإيرانية للبنان، مما يساعد علىٰ تشكيل توجهات معينة داعمة لإيران في لبنان، مع نشر الثقافة الإيرانية ونشر المذهب الشيعي في إطار مبدأ تصدير الثورة والتأكيد علىٰ أهمية دعم قضايا العالم الإسلامي وكون إيران راعية للقضية الفلسطينية واللبنانية وغيرها.

رابعاً في المجال السياسي:

يعتبر المجال السياسي في لبنان من أهم ساحات النفوذ والتدخل الإيراني في الشأن اللبناني، حيث مثل الانسحاب السوري من لبنان بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري نقطة تحول في السياسة الإيرانية نحو لبنان، حيث اعتبرت إيران الخروج السوري بمثابة إضعاف للحليف السوري في لبنان وإضعاف لحزب الله الحليف اللبناني لإيران، لذلك منذ الخروج السوري أصبحت الاستراتيجية الإيرانية سياسياً نحو لبنان تتمثل فيما يلي:

- دعم نفوذ وقوة حزب الله اللبناني علىٰ الساحة السياسية الداخلية في لبنان بل ودعم حلفائه في الداخل.

(1) موقع جمعية مراكز الإمام الخميني الثقافية في لبنان، متاح علىٰ:
www.Imamcenter.net/eassydetails.php=24&eid=26&cid=24

– السعي إلىٰ إضفاء الطابع المؤسسي علىٰ المقاومة اللبنانية توازيـًا مع دعـم العلاقـات الرسـمية مـع الحكومـة اللبنانيـة[1]، حيـث حاولـت إيـران في إطـار تلـك الاسـتراتيجية دعـم نفوذهـا سياسـيًا في لبنـان والظهـور بمظهـر المدافع عن الحقوق اللبنانية ضد التدخلات الغربية والإسرائيلية، والسعي لدعم وحدة لبنان ودعم التوافق بين القوىٰ السياسية المختلفة في لبنان وهـو ما أكد عليه التيار المحافظ منذ وصوله لسدة الحكم في إيران في إشارة إلىٰ عدم التـدخل في الـشأن الـداخلي اللبنـاني، إلا أن الواقـع أثبـت مـا هـو عكـس ذلك،

وقد زاد النفـوذ الإيـراني سياسيًا في لبنـان منـذ وصـول أحمـدي نجـاد وتمثـل ذلك فيما يلي:

– بعد وصـول الـرئيس أحمـدي نجـاد إلىٰ الحكـم في 2005 لعبـت إيـران دورًا واضـحـًا في دعـم التيـار الـسياسي الـشيعي داخـل لبنـان لزيـادة قوتـه سياسيًا علىٰ الساحة الداخلية اللبنانية، تنفيذًا لرؤية الإمام الخميني ورجـال الدين في إيران منـذ الثـورة الإيرانيـة مـن أن لـشيعة لبنـان أهميـة كبيـرة في نقـل أفكار الثورة الإيرانية وتـصديرها إلىٰ لبنـان والمنطقـة العربيـة، ولـذلك جـاء دعم النفوذ السياسي للشيعة في لبنان، وبدأ حزب الله اللبناني في حيازة النفـوذ السياسي منذ عـام 2005 عنـدما حـصل علىٰ 10٪ مـن المقاعـد البرلمانيـة في انتخابات 2005[2].

– واتـضح التحـالف الـسوري الإيـراني في التـأثير علىٰ الـساحة الـسياسية الداخليـة في انتخابـات 2005 بعـد فـوز تحـالف حـزب الله وحركـة أمـل والحزب القومي الاجتماعي السوري بـ35 مقعدًا من 128 مقعدًا، وقد فـاز التحالف بحوالي 80٪ من الأصوات في الجنوب اللبنـاني في الجولـة الثانيـة،

---

(1) Benedetta Berit ،The On Going Battle For Beirut : Old Dynamics and New Trends ، <u>The Institute For National Security Studies</u> ،Tel Aviv University ،December ،2011. P 50.

(2) Evangleos Ventis ،<u>The Rising Power of Iran In The Middle East: Forming An Axis With Iraq ,Syria and Lebanon</u> ،Working Paper No: 21 ،University of Leiden ، Greece ،July 2011 ،p21.

وأقل بقليل من 50٪ من المقاعد في وادي البقاع اللبناني[1].

ولعبت إيران دورًا واضحًا في أزمات لبنان مع حرب 2006 الإسرائيلية على لبنان، بجانب كون إيران متغيرًا أساسيًا في تفسير الحرب طبقًا لبعض الرؤى من كون الحرب استهدافًا بالأساس لإيران وإضعاف حلفائها كحزب الله اللبناني الحليف الاستراتيجي لطهران، فقد بدا النفوذ الإيراني واضحًا على الساحة السياسية الداخلية في لبنان، وأضحت إيران فاعلًا لا يمكن إهماله في أزمات لبنان، وبدا النفوذ السياسي والتحركات الدبلوماسية الإيرانية واسعة النطاق والتي تمثلت في:

- زيارة منوشهر متكي وزير الخارجية الإيراني إلى دمشق في 18يوليو 2006 والمطالبة بإعلان الهدنة وتبادل الأسرى.

- مطالبة الرئيس أحمدي نجاد بدعم لبنان دوليًا وإقليميًا، ففي 21 يوليو 2006 دعا الرئيس أحمدي نجاد إلى عقد قمة إسلامية طارئة للبحث في وقف العدوان على لبنان.

- إبداء وزير الخارجية الإيراني في سبتمبر 2006 اعتراضه على قيام رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة بقبول شروط وقف إطلاق النار، وإرسال قوات دولية لجنوب لبنان من شأنها أن تحل محل المقاومة اللبنانية ممثلة في حزب الله اللبناني.

- إبداء الدعم الإيراني الكامل في الحرب ضد إسرائيل، في وقت ألقت فيه العديد من الدول العربية على رأسها مصر والسعودية اللوم على حزب الله اللبناني لقيامه بأعمال غير محسوبة، ففي بيان للإمام خامنئي في 1/ 8/ 2006 صرح فيه بأن إيران الإسلامية ترى أن من واجبها الوقوف بوجه طغيان أمريكا وعدوانها والتحركات الشريرة التي يقوم بها الكيان الصهيوني، وأنها ستقف بجانب جميع الشعوب المظلومة وخاصة الشعب اللبناني العزيز[2].

---

(1) Abbas William Samii ،A Stable Structure on Shifting Sands: Assessing the Hezbollah Iran Syria Relationship ،Middle East Journal ،Vol. 62 ،No. 1 ،Winter 2008 ،p 48.

(2) محمد عباس ناجي، أهم النصوص والخطابات الإيرانية الخاصة بالعدوان على لبنان، في: أماني غانم ومدحت ماهر (محرران)، العدوان والمقاومة الحضارية في حرب لبنان: الدلالات والمآلات، القاهرة، مركزا للدراسات الحضارية وحوار الثقافات، 2007، ص 59.

وفي أقوىٰ رد فعل أفصح عن الدعم الإيراني للبنان ، أشار الرئيس أحمدي نجاد في 23 يوليو 2006 إلىٰ أن الصهاينة اتخذوا قرارًا بالقضاء علىٰ أنفسهم عبر أسوأ قرار اتخذوه لشنهم حربًا علىٰ لبنان، وأكد أيضـًا علىٰ أن إسرائيل لا تملك القدرة علىٰ النيل من إيران[1]، في إشارة واضحة إلىٰ إمكانية صحة التفسير الذي يؤول إلىٰ أن حرب لبنان هي حرب بالوكالة للقضاء علىٰ الأذرع العسكرية الإيرانية في المنطقة وعلىٰ رأسها حزب الله اللبناني، ولذلك بدت التحركات الإيرانية واسعة النطاق داخل لبنان وخارجها لدعم حزب الله والدولة اللبنانية وتعهدت إيران بإصلاح ما دمره العدوان الإسرائيلي علىٰ لبنان، وتمثل ذلك فيما بعد في هيئة إعمار لبنان والمشاريع الاقتصادية الإيرانية في لبنان.

وبعد انتهاء الحرب الإسرائيلية علىٰ لبنان، بدا لإيران كلمة واضحة في الشأن السياسي اللبناني، فالحلف السوري الإيراني له حلفاؤه من القوىٰ السياسية داخل لبنان ممثلة في قوىٰ 8 آذار وعلىٰ رأسهم حزب الله وحركة أمل الشيعية، وألقىٰ الانسحاب السوري من لبنان بظلاله علىٰ الاستقرار السياسي الداخلي في لبنان وبدا واضحـًا في أزمة استقالة خمس وزراء شيعة من حزب الله وحركة أمل بسبب القوانين التشريعية التي استهدفت القضاء علىٰ ما تبقي من النفوذ السوري وحلفائه الأمر الذي أدىٰ إلىٰ صدام واسع ومواجهات طائفية في لبنان وظل ذلك حتىٰ ديسمبر 2007، وكان التدخل الإيراني السوري واضحـًا في زيارات متبادلة لتجنب الصدام علىٰ الساحة السياسية الداخلية في لبنان[2].

<u>وبجانب الدعم السياسي الإيراني لحزب الله، دعمت إيران علاقاتها السياسية بحلفاء حزب الله في الداخل اللبناني ممثلًا في قوىٰ 8 آذار</u>، لذلك جاء التحالف مع السيد ميشيل عون الذي كانت له مواقفه المعادية من سوريا وإيران، وتم دعم التحالف بين عون وحزب الله من أجل تكوين حكومة وحدة وطنية، وفي أكتوبر 2008 سافر عون إلىٰ طهران وأعلن أن إيران إنما تسعىٰ لمساعدة اللبنانيين علىٰ حل مشاكلهم والحفاظ علىٰ وحدة الأراضي اللبنانية، وأن إيران

---

(1) السيد عوض عثمان، الموقف الإيراني من العدوان الإسرائيلي علىٰ لبنان، <u>مختارات إيرانية</u>، عدد73، أغسطس 2006، ص 118.

(2) Abbas William Samii. <u>Op. cit</u>. P 51.

لا تدعم فصيلًا سياسيًا دون غيره، وكان ذلك بمثابة إضافة للمكاسب الإيرانية السياسية على الساحة الداخلية اللبنانية.

وكذلك دعم العلاقات مع السيد نبيه بري في عهد الرئيس أحمدي نجاد وزياراته المتكررة إلى طهران حيث دعا وزير الخارجية السوري والإيراني إلى حضور اللقاء البرلماني لتنصيب ميشيل سليمان رئيسًا للبنان، في دلالة واضحة للنفوذ الإيراني في لبنان[1].

وجاءت أحداث آيار (مايو) 2008 في لبنان للتأكيد مجددًا على نفاذ الحلف السوري الإيراني للمشهد الداخل السياسي في لبنان، وهي الأحداث التي قام فيها حزب الله باجتياح بيروت 2008، وكان السبب المباشر أن الحكومة اللبنانية قد اتخذت قرارًا بشأن شبكة اتصالات المقاومة التي اعتبرتها اعتداءً على سيادة لبنان، حيث ذكر السيد وليد جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي أن حزب الله يتلقى دعمًا وسلاحًا إيرانيًا عبر المطار الدولي في لبنان، وطالب بطرد السفير الإيراني، وقامت الحكومة اللبنانية باتخاذ قرار بإقالة جهاز أمن المطار العميد وفيق شفيق ودخلت إيران مباشرة في القضية بجانب حزب الله اللبناني، وتم التصعيد من قبل حزب الله حيث صرح السيد نصر الله الأمين العام لحزب الله «**إننا أمام مرحلة جديدة بالكامل في لبنان بعد القرارات الحكومية، ولبنان بعد الجلسة المظلمة هو غير لبنان ما قبل تلك الجلسة**»[2].

ولذلك قام حزب الله باجتياح بيروت الغربية معقل السنة، وذكرت مصادر عن تورط لعناصر تابعة لفيلق القدس الإيراني وأن قائد فيلق القدس شارك بنفسه في الإعداد والتنفيذ لخطة اجتياح بيروت 2008[3]، وكان لتلك العملية رد فعل سياسي واضح في الأوساط اللبنانية، وأدت إلى تأثير كبير من الناحية السياسية لتوضيح استراتيجية إيران في علاقاتها بحلفائها في الداخل السياسي اللبناني.

ونتيجة حالة عدم الاستقرار والتوتر على الساحة السياسية اللبنانية، كان لابد

---

(1) Benedetta Berit ,op. cit. p 52.

(2) أمل عيتاني، الأزمة اللبنانية: قراءة محلية وإقليمية، السياسة الدولية، العدد 173، يوليو 2008، ص 63.

(3) حامد محمود، حزب الله وإيران التبعية السياسية والمرجعية الدينية، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد 171، السنة 15، مارس 2009، ص45

من وجود مخرج للأزمة في لبنان، لذلك جاءت الدعوة القطرية لتوقيع اتفاق الدوحة في مايو 2008 بدور وتحركات إيرانية أدت لتعزيز الحلف السوري الإيراني في لبنان حيث تم تشكيل حكومة وحدة وطنية من 30 وزيرًا يتم توزيعها علىٰ أساس 16 وزيرًا للأغلبية و11 للمعارضة و3 للرئيس والتعهد من جميع الأطراف بعدم الاستقالة أو إعاقة عمل الحكومة[1].

واعترفت جميع الأطراف بدور إيراني واضح في التوصل لذلك الاتفاق، ومن دلالات ذلك تلقىٰ الرئيس أحمدي نجاد رسالة من الشيخ حمد بن خليفة أمير قطر لشكر إيران والدور الإيراني في التوصل إلىٰ حل للأزمة اللبنانية[2]، حيث ظلت المشاورات مستمرة بين الدوحة وكل من دمشق وطهران أيام التفاوض الخمسة بين القوىٰ السياسية اللبنانية المتنازعة، وفي اليوم ذاته الذي تم فيه توقيع الاتفاق أعلنت إيران أنها علىٰ استعدادللتفاوض مع الدول الكبرىٰ من أجل التوصل إلىٰ حلول سلمية للبرنامج النووي الإيراني[3].

وفي عام 2009 جاءت الانتخابات البرلمانية اللبنانية وكان تحالف حزب الله وحركة أمل لتمثيل الشيعة في لبنان، وكان الدعم الإيراني واضحًا في اتجاه فريق 8 آذار، وفي يناير 2009 أعلنت إيران أنها قد تمد حزب الله اللبناني وحلفاءه بحوالي 600 مليون دولار مساعدة لهم في الانتخابات[4]،ويهدف الدعم المالي لحزب الله إلىٰ الحفاظ علىٰ الوضع السياسي الداخلي في صالح إيران بعد ما حصلت المعارضة في لبنان علىٰ الثلث المعطل من الحكومة في اتفاق الدوحة 2008، ولكن النتائج النهائية لم تأت في مصلحة المعارضة التي حصلت علىٰ 10 مقاعد من أصل 128 مقعدًا في الانتخابات البرلمانية.

وسعت إيران نحو خطوة أكبر لتثبيت نفوذها علىٰ الساحة السياسية الداخلية في لبنان بعد اتفاق الدوحة للتعامل مع حركة 14 آذار وحكومة سعد الحريري،

---

(1) http://www.qatarconferences.org/lebanon/view/astnewsphp?id531.

(2) http://www.qatatconferences.org/lebanon/docements.php.

(3) اتفاق الدوحة اللبناني في السياق الإقليمي، معهد الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية في لندن، 22/ 8/ 2008،
http://www.asharqatarabi.org.uk/m-w/b-waha-305.htm

(4) Casey L.Addis ،Christopher M.Blanehard and others ،Iran: regional perspectives and US policy ،Congressional research service ،Jan 13 ،2010 ،p:33.

لذلك جاءت زيارة الرئيس أحمدي نجاد إلىٰ لبنان في 2010 وزيارة سعد الحريري رئيس الحكومة اللبنانية آنذاك إلىٰ إيران لتدعيم العلاقات بين قوىٰ 14 آذار وإيران، وأعلنت إيران دعمها للقوىٰ السياسية كافة في لبنان والاستمرار في سياسة دعم المقاومة في لبنان ، وجاءت تحركات إيران لتأكيد كونها فاعلًا رئيسًا في منطقة الشرق الأوسط ، وقد جاءت زيارة الرئيس أحمدي نجاد إلىٰ لبنان متوافقة مع إنجازات علىٰ مستويات أخرىٰ في شبكة التحالفات الإيرانية مع سوريا وتركيا وذلك في ملفات مشتركة في العراق ولبنان وفلسطين ، وجاءت الزيارة تحمل رسالة إلىٰ إسرائيل وذلك بأن لإيران دورًا واضحًا في لبنان ، وقد دعا الرئيس أحمدي نجاد إلىٰ تشكيل جبهة الشعوب المقاومة في إيران وفلسطين والعراق وتركيا وسوريا ولبنان[1].

وقد عبر أحد ممثلي كتلة المستقبل البرلمانية النائب عقاب جبر أن زيارة إيران كانت أكثر من ممتازة وأن موقف الرئيس أحمدي نجاد أكثر من ممتاز ويلتقي مع التوجه السعودي الداعي للمحافظة علىٰ الوفاق، وذلك نتيجة لتأكيد الرئيس أحمدي نجاد علىٰ أهمية الوفاق الوطني داخل لبنان وأن الفتنة في لبنان تضر بإيران وأكد دعمه لحكومة لبنان بقيادة الحريري[2].

ولكن سقطت حكومة الوحدة الوطنية بقيادة سعد الحريري في لبنان بعد إعلان استقالة عشرة وزراء في يناير 2011 هم من حزب الله وحلفائه ثم استقالة وزير محسوب علىٰ رئيس الجمهورية، وذلك نتيجة استمرار أزمة المحكمة الدولية في لبنان ، وتم تشكيل حكومة جديدة حازت فيها المعارضة وحزب الله بداخلها علىٰ أغلبية المقاعد حيث حصلت قوىٰ 8 آذار علىٰ 18 مقعدًا في الحكومة، ورفضت قوىٰ 14 آذار التي فقدت أغلبيتها النيابية المشاركة في الحكومة التي تكونت من 18 من قوىٰ 8 آذار و12 وزيرًا من المستقلين والمحسوبين علىٰ رئيس الجمهورية

---

(1) محمد السعيد إدريس، إيران ومشروعها الإقليمي بعد زيارة أحمدي نجاد للبنان، مختارات إيرانية ، العدد 124 ، نوفمبر 2010 ، ص 5:4 .

(2) نائب من كتلة الحريري: زيارة أحمد نجاد «أكثر من ممتازة»، جريدة الحياة الجديدة، 16/ 10/ 2010، العدد 5373،متاح علىٰ :

www.alhayat.J.com/pdf/2010/10/16/page17-pdf

ورئيس الحكومة وزعيم الدروز وليد جنبلاط[1].

ودعمت إيران حكومة ميقاتي في لبنان وأدت الزيارات الرسمية الإيرانية إلىٰ لبنان لدعم التعاون بين الحكومة وإيران، وجاء ذلك في توقيت أرادت فيه إيران الحفاظ علىٰ علاقتها مع تحالف 8 آذار الذي هو أقرب للحلف السوري-الإيراني منه للحلف الغربي الذي يدعم قوىٰ 14 آذار، وذلك في ظل ظروف سياسية تواجه النظام السوري الحليف الأول للنظام الإيراني في ظل ثورة شعبية تهدد بسقوط نظام بشار الأسد وتضر بمصالح إيران في لبنان وخارجها ومن شأنها التأثير علىٰ علاقتها بحزب الله اللبناني، لذلك أعلنت إيران علىٰ لسان النائب الأول للرئيس الإيراني محمد رضا رحيمي أن «**إيران تسعىٰ إلىٰ تمتين حكومة نجيب ميقاتي وتقويتها**»[2]، إلا أن استقالة ميقاتي وضعت تحديات عديدة أمام إيران لتمكين تيار سياسي موالٍ في الظروف التي يشهدها الحليف الإيراني.

وخلاصة ما سبق يمكن التوصل إلى عدد من النتائج بشأن التحركات الناعمة الإيرانية تجاه لبنان كما يلي:

1- شملت التحركات الناعمة لإيران أدوات عدة غير ملموسة تجاه لبنان ما بين ثقافي وسياسي واقتصادي وديني أيضًا، وقد مهد لتحركات إيران الناعمة في لبنان وجود المشترك الثقافي المذهبي مع شيعة لبنان، ووجود المشترك الحضاري التاريخي السياسي مع باقي الطوائف اللبنانية، فجدير بالذكر أن القوة الناعمة وإن اتجهت إلىٰ الشيعة بكثافة في لبنان إلا أنها لم تقتصر علىٰ تلك الطائفة، فقد جاء التعامل مع باقي الطوائف اللبنانية، في المجالات السياسية والإعلامية بل والثقافية من معارض وفنون ومكتبات وندوات ومساعدات وتبادلات طلابية وغيره للتعرف علىٰ الحضارة والثقافة الإيرانية، سعيًا نحو إيجاد قاعدة شعبية في الداخل اللبناني.

2- لم تعمل القوة الناعمة الإيرانية وحدها في لبنان بمعزل عن القوة الصلبة، و تعد الحرب الإسرائيلية علىٰ لبنان أحد أبرز أمثلة التعامل الإيراني مع

---

(1) إبراهيم غالي، البوصلة الخارجية: دلالات تشكيل حكومة ميقاتي في لبنان، السياسة الدولية، عدد 185 يونيو 2011، ص 139.

(2) www.Alhayat.com/Details/399056/

الـداخل اللبنـاني بـالقوة الذكيـة، فبجانـب الـدعم العـسكري والمـالي الإيـراني لحزب الله اللبناني، جاء الدعم السياسي والإعلامي من المـسئولين الإيـرانيين في توجيه رسائل الدعـم والوقـوف إلىٰ جانب اللبنانيين كافة وتقديم الدعـم والإغاثـة وإعادة الإعمار في المناطق المتضررة.

3- لـم تركـز إيـران في التعامـل مـع الـداخل اللبنـاني علىٰ المـستوىٰ الـشعبي فقط، بل أولت إيران اهتمامـًا كبيرًا في التعامل مـع المؤسـسات الرسـمية في لبنـان وذلـك بجانـب دعمهـا لحـزب الله اللبنـاني وحلفائـه الـسياسيين في الـداخل، وبالتالي اكتسبت القوة الناعمة الإيرانية بعدًا رسميـًا بجانب البعد الشعبي.

4- تواجـه القـوة الناعمـة في تحركاتهـا تجـاه لبنـان مـشاكل يـأتي في مقـدمتها اعتبار أدوات القوة الناعمة وخاصة الثقافية بمثابة تحدٍّ وغـزو للثقافـة اللبنانيـة في ظـل اسـتهداف إيـران الجانـب التعليمـي والثقـافي في لبنـان، واعتبـار ذلـك بمثابـة تدخل في الشأن الداخلي اللبنـاني، وهـو مـا يواجـه بـرفض يعـوق تحركـات القـوة الناعمة الإيرانيـة مـن بعـض الأوسـاط اللبنانيـة، واعتبـار التـدخل الإيـراني بمثابـة تهديد للوحدة الوطنية اللبنانية .

المبحث الثاني
القوة الصلبة(العسكرية والاقتصادية)
الإيرانية تجاه لبنان

لقد مكنت موارد القوة الصلبة من قوة عسكرية واقتصادية وموقع جغرافي ممتاز، مكن ذلك إيران من لعب دور واضح علىٰ الساحة الإقليمية بل والتأثير علىٰ الساحة الدولية، فتقتضي استراتيجية القوة الذكية معرفة ما هو المتاح من ناحية وما هو الممكن استخدامه 'في إطار الوضع الدولي والإقليمي' من أدوات للقوة سواء كانت صلبة أو ناعمة أو كليهما معـًا مراعاةً للوضع السائد،ومدىٰ إمكانية الاستخدام.

وقد لعبت موارد القوة التقليدية لإيران دورًا في حفظ المصالح الإيرانية في الخارج وتمكينها من لعب دور فعال حتىٰ في ظل الضغوط الخارجية من حصار للبرنامج النووي الإيراني وعقوبات اقتصادية طالت العديد من المؤسسات الاقتصادية في الداخل والخارج، ومن شأن تلك الضغوط التأثير علىٰ تحركات إيران في سياستها الخارجية، ومن شأن استراتيجيات القوة الذكية توضيح خارطة الطريق فيما يخص التحركات الخارجية لإيران مراعاة لتلك الضغوط في استخدام أدوات القوة في تحركاتها تجاه لبنان. ويتناول هذا المبحث التحركات الإيرانية في لبنان في ضوء أدوات القوة الصلبة.

ويسعىٰ هذا المبحث لدراسة الأدوات العسكرية والاقتصادية لأبعاد القوة الصلبة وأدواتها في التحركات الإيرانية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية في لبنان في إطار استراتيجية القوة الذكية، وكيف يتم توظيف تلك الأدوات في الواقع اللبناني، في ضوء مراعاة خصوصية الحالة اللبنانية وخاصة علىٰ المستويات السياسية والثقافية في ظل شبكة نسيج اجتماعي تؤدي أحيانـًا إلىٰ فشل التدخلات الخارجية في لبنان في أن تأتي بثمارها، وتنجح أحيانـًا أخرىٰ في تفعيل أهداف السياسات الخارجية، ويعتمد ذلك علىٰ الاستراتيجيات الموجهة للداخل اللبناني من ناحية ومدىٰ قدرة تلك الأدوات واستراتيجيات

القوة في إحداث التغيير المطلوب تماشياً مع أهداف الدولة ذات المصالح في لبنان من ناحية أخرى.

وتعد إيران لاعبًا رئيسًا على الساحة الدولية،حيث أن لسياستها تأثيرًا على المصالح الغربية عامة والأمريكية خاصة في العراق وأفغانستان ولبنان ويضاف إليهم مجددًا الوضع السوري، وذلك اعتمادًا على تعداد سكاني يقارب 70 مليون نسمة، والتحكم فوق 10٪ من احتياطيات النفط العالمية و15٪ من احتياطي الغاز الطبيعي، مع إمكانية واحتمالية حيازة أسلحة نووية، ويتزامن مع ذلك تزايد حجم تجارتها مع أقطاب عالمية صاعدة كالصين والهند وكذلك روسيا، وهي جميعها تصب في إطار فاعلية أدوات القوة الصلبة الإيرانية في دعم أهداف وتحركات إيران في الخارج بصفة عامة وفي لبنان بصفة خاصة.

أولاً: التحركات العسكرية والنفوذ الإيراني في لبنان:

وضعت إيران نصب أعينها منذ الانسحاب السوري من لبنان ضرورة إيجاد موطئ قدم لها داخل لبنان، وتم التأكيد على ذلك عبر علاقتها بحزب الله اللبناني، كما سعت إيران إلى دعم أواصر علاقتها عسكرياً مع لبنان على المستويات الرسمية، ففي عام 2005 تم إبرام مذكرة تفاهم للتعاون بين وزارة الدفاع الوطني في لبنان ووزارة الدفاع وإسناد القوات المسلحة في إيران.

ودعماً للعلاقات العسكرية على المستويات الرسمية، ففي نوفمبر عام 2008 طلب الرئيس اللبناني ميشال سليمان من الجمهورية الإسلامية الإيرانية إمداده ببعض الأسلحة التي تساعد في تسليح الجيش اللبناني حفاظاً على الأمن الداخلي وإعادة الاستقرار في الداخل اللبناني، والتي أكد أنها ليست لأغراض الدفاع الخارجي ولكنها للشئون الداخلية اللبنانية[1].

وقد أبدت إيران رغبتها في تسليح الجيش اللبناني ومساعدة لبنان في ذلك، وهو ما صرح به وزير الدفاع الإيراني أحمد وحيدي في فبراير 2011 من أن **«الجمهورية الإسلامية مستعدة لتزويد الجيش اللبناني بالأسلحة، إن لبنان**

(1) Lebanon Asks Iran to Supply Its Army With Mid-Size Weapon ,26 Nov 2008 . available at: www.Haartez.com/news/lebanon.asks-iran-to-supply-its-armywith-midsizeweapon1-258316

وجيشه أصدقاء لنا وهو بحاجة إلىٰ معدات عسكرية للدفاع عن حدوده ضد إسرائيل»[1]، وجاء ذلك متزامناً مع ما أعلنته الولايات المتحدة وقتها من تعليق المساعدات الأمريكية التي قيمتها 100 مليون دولار والتي كانت مخصصة للجيش اللبناني علىٰ إثر اشتباكات حدودية مع الجيش الإسرائيلي، وقد تراجعت الولايات المتحدة عن ذلك فيما بعد.

وظل ذلك العرض الإيراني بتسليح الجيش اللبناني ضمن الخيارات الإيرانية في التعامل مع لبنان، وذلك دون قيد أو شرط وهو ما جاء علىٰ لسان السفير الإيراني في لبنان غضنفر ركن أبادي 16 مايو 2012 من أن "إيران هي أول من أعلنت استعدادها الجدي لتسليح الجيش اللبناني وبأفضل المعدات ودون أي شرط، ولكنهم رفضوا ذلك الموضوع لأنه أثار حفيظة الولايات المتحدة، واليوم نحن نقول بأننا مستعدون وبأي مرحلة من المراحل لمساعدة الجيش اللبناني بما يحتاجه وهذا العرض موجود علىٰ طاولة البحث في أي وقت[2].

وعلىٰ الرغم من العروض الإيرانية السخية ليس فقط لدعم لبنان عسكرياً بل وتسليح الجيش اللبناني بكل ما يحتاجه وبأحدث المعدات علىٰ حد قول المسئولين الإيرانيين، إلا أن التدخل العسكري بالدعم في لبنان يجد العديد من الصعوبات التي تقف حائلًا أمام دعم العلاقات العسكرية بين البلدين علىٰ المستويات الرسمية، حيث إن لبنان دولة مهمة في ميزان الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وتحرص الدول الكبرىٰ علىٰ تحييد لبنان، ومنع تزايد النفوذ الإيراني في لبنان حفاظاً علىٰ مصالح الدول الغربية وإسرائيل.

وتحاول الولايات المتحدة إحكام السيطرة علىٰ النفوذ الإيراني العسكري في لبنان علىٰ مستوياته الرسمية، وتقف العقوبات الدولية علىٰ إيران حائلًا أمام تزايد النفوذ العسكري في لبنان بشكل مباشر، لذلك فإنه طبقاً لقرارات الأمم المتحدة ومجموعة العقوبات الدولية الرابعة علىٰ إيران فإن أي تعامل بشكل عسكري مباشر مع إيران سواء في الاستيراد أو التصدير أو الهبات أو المساعدات سيعرض الدولة اللبنانية لمخالفة صريحة لقرارات

---

(1) Iran Offers Lebanon Defense Assistance ،5 Feb 2011 ،available at: www.presstv.ir/detail1/63761.html.

(2) موقع السفارة الإيرانية في بيروت

http://iranianembassy.gov.lb

مجلس الأمن ويدخل لبنان تحت طائلة العقاب الدولي، وذلك طبقاً لما يراه بعض خبراء القانون الدولي في ضوء استهداف القرار رقم 1929 الاستثمارات الإيرانية والنشاطات البحرية والمصرفية وحظر بيع فئات من الأسلحة الثقيلة والدبابات والعربات القتالية وأنظمة الصواريخ[1].

وهذه العقوبات والقرارات هي التي جعلت لبنان في صورته الرسمية ممثلاً في الحكومة اللبنانية يرفض المساعدات العسكرية والتدخل العسكري الإيراني في لبنان، خاصة في ظل ضغوط الدول الكبرىٰ عامة والولايات المتحدة خاصة من أجل تطبيق تلك القرارات في محاولة لإضعاف المشروع النووي الإيراني.

ومنذ اتخاذ تلك القرارات، تضع الولايات المتحدة نصب أعينها التأكد من تطبيق هذه العقوبات بفعالية، فقد دعمت الولايات المتحدة عمل لجنة العقوبات المنوط بمهمة مراقبة التحركات الإيرانية، وهي لجنة تابعة لمجلس الأمن من أجل مراقبة وتحسين سبل تطبيق تلك العقوبات، وتسعىٰ تلك اللجنة لوضع مسئوليات علىٰ الدول التي تُتهم بانتهاك تلك العقوبات[2].

وفي إطار إضعاف التدخلات الإيرانية وعروض المساعدات للجيش اللبناني، وفي إطار حفظ مصالح الولايات المتحدة وحلفائها داخل لبنان، قدمت الولايات المتحدة إلىٰ لبنان مساعدات عسكرية تقارب نحو 700 مليون دولار منذ ثورة الأرز عام 2005 في لبنان والتي أنهت التواجد السوري في لبنان والذي استمر قرابة 30 عاما[3].

وعلىٰ الرغم من تلك القيود أمام التدخلات الإيرانية لإيجاد نفوذ عسكري لها داخل لبنان، إلا أن صور التدخل الإيراني في لبنان بطريقة غير مباشرة جعل من إيران فاعلًا مهمًا علىٰ الساحة الداخلية اللبنانية في معادلات الحرب والسلام أيضًا، ويمكن تناول أهم صور النفوذ الإيراني العسكري غير المباشر

---

(1) جريدة الشرق الأوسط، 15 أكتوبر 2010، العدد 11644، متاح علىٰ
http://www.awsat.com/details.asp?issueno=11700&articles=591000.

(2) بيان حقائق بشأن قرار الأمم المتحدة رقم 1929 فرض عقوبات علىٰ إيران، 24 سبتمبر 2012، متاح علىٰ:س
www.Ipdigital.usembassy.gov/st/Arabic/textrans/2012/09/20/20924/36463.html.

(3) David Schenker ,Arming Hezbollah ? U.S. Military Assistance To Lebanon ،**The Washington Institute For Near East policy** ,19 August 2012.

في تسليح حزب الله في لبنان عبر الوسيط السوري، حيث تمد إيران حزب الله بشحنات من الأسلحة بأنواعها المختلفة بالإضافة إلى التدريبات اللازمة لعناصره في قتاله ضد إسرائيل.

وبجانب الدعم بالأسلحة ظهرت مؤشرات التواجد العسكري الفعلي عبر عناصر عسكرية إيرانية في لبنان، فقد كشف القائد الأعلى للحرس الثوري الإيراني الجنرال محمد علي جعفري أن هناك عناصر من فيلق القدس وهو أحد الأذرع العسكرية الإيرانية في المنطقة، وأنه متواجد في لبنان وسوريا في ظل ما تشهده سوريا من ثورة للإطاحة بالنظام الحاكم والذي تدعمه إيران وتعتبره الحليف الأقرب لها في المنطقة، وكانت تلك المرة الأولى التي يصرح فيها مسئول إيراني بذلك، وذكر جعفري في سبتمبر 2012 أن "عددًا من عناصر فيلق القدس موجودون في سوريا ولبنان، غير أن ذلك لا يعني القول أن لنا وجودًا عسكريًا هناك، إننا نقدم نصائح وآراء ونفيدهم من تجربتنا **(أي سوريا ولبنان)**"[1].

وهو الأمر الذي أحدث ردود فعل واسعة في الأوساط السياسية اللبنانية، فقد طلب الرئيس اللبناني ميشال سليمان توضيحًا رسميًا من السلطات في إيران حول حقيقة وجود فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني داخل الأراضي اللبنانية، وهو الأمر الذي نفته السلطات الإيرانية، إلا أن تصريحات قائد الحرس الثوري قد تؤخذ بمحمل الجدية نتيجة لظهور العديد من الكتابات حول تواجد عناصر من الحرس الثوري الإيراني في الجنوب اللبناني لتقديم المساعدات والتدريب لعناصر حزب الله اللبناني وازداد تواجدهم خاصة منذ حرب 2006 مع إسرائيل.[*]

---

(1) إيران تقرر لأول مرة إرسال عناصر من فيلق القدس إلى سوريا وتهدد بالتدخل عسكريًا، جريدة الحياة، 17 سبتمبر 2012، متاح على:

www.alhayat.com/delails/435762.

(*) في مقال نشرته شبكة البصرة في 17 سبتمبر 2012 للسيد محمد على الحسيني الأمين العام للمجلس الإسلامي العربي وهو لبناني في مقال بعنوان « الحرس الثوري الإيراني ودوره في لبنان »، ذكر أن الحرس الثوري الإيراني جاء إلي لبنان بحجة المساعدة في التصدي للجيش الإسرائيلي وساهم في تكوين حزب الله اللبناني، وأنه تم تسليح حزب الله ليعمل تحت ضوابط وإشراف الحرس الثوري الإيراني.

ثانياً: البعد الاقتصادي والقوة الصلبة في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان:

منذ عام 2005 ومع وصول التيار المحافظ لسدة الحكم في طهران وتزامناً مع الخروج السوري من لبنان، والذي اعتبرته إيران بمثابة تهديد للمصالح الإيرانية في لبنان كون سوريا حليفاً إيرانياً ويعد داعماً للمصالح الإيرانية في لبنان، رأت إيران ضرورة إقامة شراكة مع لبنان في نواحي عدة تضمن المصالح الاقتصادية والثقافية والأمنية لإيران في لبنان والمنطقة، لذلك أبدى المسئولون الإيرانيون استعدادًا واسعاً منذ عام 2005 بالتعاون مع لبنان بالمستويات الاقتصادية والعسكرية والسياسية والمالية والسياحية.

وقد أعطت إيران للبنان وضعاً تفضيلياً وزادت التحركات والزيارات الإيرانية الرسمية إلى لبنان، ونتج عن ذلك العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات بين الجانبين، وقد أكد مسئولون لبنانيون على التسهيلات الإيرانية للبنان، فقد ذكر السفير اللبناني السابق في إيران عدنان منصور أن إيران قدمت عروضاً واسعة وتسهيلات غير مشروطة في مجالات عدة إلى الدولة اللبنانية منها بناء السدود والجسور ومحطات الكهرباء والطاقة والمياه، وعروضاً أخرى لتزويد لبنان بما يحتاجه من معدات متنوعة لقطاعاته الزراعية والصناعية والعسكرية والبيئية[1].

وباتت التحركات الإيرانية والزيارات الرسمية إلى لبنان جزءًا طبيعياً من المشهد السياسي الداخلي في لبنان تأكيدًا على دعم النفوذ الإيراني واستمرار المقاومة اللبنانية ممثلة في حزب الله اللبناني ودعم سلاحه، وباتت التحركات الاقتصادية داعماً لتلك الدبلوماسية السياسية وخدمت الأداة الاقتصادية الأهداف الإيرانية في لبنان.

ففي عام 2006 وبعد الحرب الإسرائيلية على لبنان واستهداف حزب الله توجه نائب الرئيس الإيراني آنذاك علي سعيدي إلى لبنان واصطحب معه وزير الطرق والمواصلات ووزير الإسكان ورئيس المجلس البلدي ووكيل وزارة

(1) عدنان منصور، لبنان وإيران: ثمانية وستون عاماً من العلاقات الدبلوماسية، جريدة الأخبار، العدد، 1242، 13 ديسمبر 2010،

(www.alakhbar.com/node/38874)

الخارجية ورئيس جمعية الهلال الأحمر الإيراني، ومساعد مدير مكتب رئيس الجمهورية للشئون الدولية[1]، وغيرهم من المسئولين الإيرانيين في إشارة واضحة لدعم لبنان في مجالات عدة سياسية واقتصادية،ودبلوماسية وحملوا العديد من المشروعات التي تساهم في إعادة إعمار لبنان، كدليل علىٰ تفعيل الأداة الاقتصادية في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان.

وتشير التحركات الاقتصادية الإيرانية في لبنان، رغم العقوبات الاقتصادية وتداعياتها علىٰ الاقتصاد الإيراني، إلىٰ القلق الإيراني المتزايد من سقوط النظام الحاكم في سوريا، والذي تعتمد عليه إيران كجسر للروابط مع العالم العربي بل وشريك استراتيجي مهم، وهي تحاول بذلك إيجاد بديل للحليف العربي، فإيران لا تمول فقط مشروعات لبنانية بل تسعىٰ أيضاً لتدعيم العلاقات مع لبنان عبر تحالفات واتفاقيات اقتصادية وعسكرية وثقافية أيضاً[2].

وبرزت الأداة الاقتصادية في السياسة الخارجية الإيرانية في لبنان منذ عام 2005 كأحد أهم وأبرز التحركات الإيرانية الصلبة تجاه لبنان، وذلك في ظل القيود علىٰ التحركات العسكرية الإيرانية المباشرة تجاه لبنان، لذلك رسمت إيران في تحركاتها تجاه لبنان تدخلات اقتصادية مالية وتجارية مشتركة من أجل إيجاد موطئ قدم لها داخل لبنان، دعماً للمصالح الإيرانية في لبنان.

وقد جاءت الظروف الداخلية في لبنان مواتية للتدخلات الاقتصادية الإيرانية وخاصة منذ حرب عام 2006، فقد نتج عن تلك الحرب العديد من الخسائر وخاصة في الضاحية الجنوبية في بيروت، حيث قتل العديد وتم تشريد عدد كبير من السكان ولحقت الخسائر بالبنية التحتية في لبنان حيث تم تدمير ما يقرب من 130,000 وحدة سكنية وشركات وطرق، و حوالي 300 مصنعًا و80 كوبري وكذلك تم تدمير شبكة الكهرباء الرئيسية، ولحقت الخسائر بحزب الله ومؤسساته التعليمية والصحية وغيرها[3].

---

(1) طلال عتريسي، العلاقات الإيرانية اللبنانية بين عام 1982: 2010، سلسلة دراسات مبادرة المساحة المشتركة، متاح علىٰ:

textcsi.evelmania.com/files/iran1300233738.pdf

(2) Iran Is Seeking Lebanon Stakes As Syria Totters ،The New York Times ،25May 2010.

(3) Paul Salem. The Future of Lebanon ،Foreign Affairs ،Vol. 85 ،No.6 ،Nov- Dec 2006 ،p 18.

وقدرت الخسائر المباشرة بحوالي 10.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعام السابق للحرب (2005)، ومجموع الخسائر المباشرة وغير المباشرة قدر بحوالي 64.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2005 وذلك بجانب الخسارة في رأس المال البشري، وتأثر الاستثمارات وغيرها[1]، لذلك جاءت الظروف في ظل تأثر الاقتصاد اللبناني بالحرب مواتية للتدخلات الإيرانية، ودعمت إيران الأداة الاقتصادية كأحد أدوات القوة الصلبة في تحركاتها تجاه لبنان، وتمثلت أهم أبعاد تلك الآلية فيما يلي:

أولًا: تقديم المساعدات غير المشروطة إلى الدولة اللبنانية في مشروعات لإعادة إعمار لبنان نتيجة الحرب الإسرائيلية في 2006 والتي دمرت كثيرًا من البنية التحتية اللبنانية،وتتضمن المساعدات الإيرانية للبنان أربعة محاور أساسية وهي:

أ) صيانة الطرق والجسور.

ب) إعادة إعمار المدارس ودور العبادة والمراكز الدينية.

ج) إعمار المراكز الاستشفائية.

د) إصلاح وإيصال الطاقة الكهربائية للأماكن التي تم تدميرها.

وذكر السفير الإيراني السابق في لبنان رضا شيباني أنه ليس هناك سقف للمساعدات الأخوية للبنان، وأنه في إطار تلك المساعدات فقد أصبح هناك 42 مركزًا تربويًا و51 دورًا للعبادة و19 مركزًا صحيًا و10 جسور أساسية و12 جسراً فرعياً[2].

كما أنه تم توزيع أكثر من 92 مولدًا كهربائيًا و13 شبكة طرق، وتتكفل الهيئة الإيرانية لإعادة إعمار لبنان بذلك، وقد نفذت ما يقرب من 630 طريقًا فرعيًا، وأعلن المسئولون في إيران أنه إذ تقوم إيران بهذه المشروعات فذلك انطلاقًا من واجبها الشرعي الأخلاقي المعنوي تجاه لبنان.

كما أعلنت لجنة إعادة إعمار لبنان أنها نفذت 400 مشروعًا إعماريًا في مناطق

---

(1) Charles Harvey & Ali Salman Saleh ،Lebanon's Economic Reconstruction After The War: Abridge Too Far ،**Journal of Policy Modeling** ،2008 ،p 864.

(2) شيباني: إيران لا تضع سقفاً مالياً لإعادة إعمار لبنان، جريدة المستقبل اللبنانية، أبريل 2006، ص3.

لبنان المختلفة، وتم إعادة إنشاء وإعمار أكثر من 200 كيلو متر من الطرق الرئيسية والفرعية في لبنان في إطار إعادة إعمار الطرق اللبنانية البالغة طولها 75 كيلو متر[1].

وتؤكد تحركات إيران في ذلك الصدد سعيها لتثبيت نفوذها في لبنان بطريقة مباشرة في ظل السعي لإيجاد بديل عن الحليف السوري، **وبجانب ما سبق فهناك مؤشرات أخرى لذلك منها:**

أ) عرضت إيران بناء سد في قرة تنورين في عمق المناطق المسيحية في إشارة إلى توسيع أدوات القوة لتشمل الطوائف الأخرى خارج الشيعة.

ب) إعادة إعمار وبناء أحياء وقرى دمرتها القنابل الإسرائيلية في عام 2006.

ج) قام نائب الرئيس الإيراني محمد رضا رحيمي بزيارة إلى بيروت ومعه 12 مقترحًا على الأقل لتنفيذ مشاريع تمويل إيراني، وذلك بمثابة مشروع لكل وزارة،وقد ضم ذلك الوفد 100 عضو، وعرضت إيران إنشاء البنى التحتية المطلوبة لنقل الكهرباء عن طريق العراق وسوريا إلى لبنان.

د) قامت «مؤسسة وعد» الإيرانية بإعادة بناء الضاحية الجنوبية في لبنان، وبناء شقق ومتاجر لنحو 120 ألف شخص في الضاحية وكلفت 400 مليون دولار نصفها تمويل إيراني[2].

ومنذ عام 2006 أمدت إيران لبنان بما لا يقل عن 1بليون دولار في مشاريع إعادة بناء البنية التحتية اللبنانية وتوصيل الكهرباء، وقد خدم المشروع الفكري الإيراني للرئيس أحمدي نجاد في سياسته الخارجية وجود الإحساس الشيعي التقليدي بالحرمان داخل لبنان وصورة إيران التاريخية كونها دولة إسلامية تزامنًا مع وجود نظام عربي ضعيف غير قادر على التواصل مع المستويات الشعبية والرسمية[3].

---

(1) المرجع السابق.

(2) عبد الله مجيد، إيران تحاول التمدد في لبنان للتعويض عن خسارة سوريا، جريدة إيلاف الإلكترونية اللندنية، 25 مايو 2012 ،متاح على:

www.elaph.com/web/news/2012/5173793/html?entry=Iran

(3) Bruce Maddy. Weitzman ،Ahmdi NeJad Goes To Lebanon ،the Jerusalem Post ، 22Nov ،2010 ،p1.

ه) تقديم العديد من الهبات للدولة اللبنانية ومنها هبة عينية بقيمة 25 مليون دولار من خلال مجلس الإنماء والإعمار، وذلك من أجل إنشاء وصلة ضمن مشروعات تهدف لتوسعة وتأهيل الطرق الدولية حتىٰ الحدود مع سوريا في أغسطس 2007، وتم أيضًا تقديم هبة بمليون دولار من أجل إطلاق مشاريع في النبطية، وفي أغسطس 2008 هبة أخرىٰ لمجلس الاتحاد والإعمار لتأهيل طريق النافورة في لبنان[1].

ثانياً: سعت إيران إلىٰ دعم علاقتها اقتصاديًا مع لبنان علىٰ مستوىٰ التجارة الثنائية والاستثمارات وتوقيع العديد من الاتفاقيات، وتعد أهم مؤشرات ذلك:

أ) أصبح لإيران أفضلية في الحياة الاقتصادية اللبنانية، وقد ذكر وزير الصناعة اللبناني أن الشركات الإيرانية علىٰ رأس الأولويات لتنفيذ المشاريع الصناعية في لبنان، حيث إن إيران ولبنان درسا إمكانية إقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين للتخلص من الرسوم علىٰ الصادرات والواردات ما بين البلدين، وزاد حجم التجارة بين البلدين فقد ذكر النائب الأولىٰ للرئيس الإيراني محمد رضا رحيمي في سبتمبر 2012 أن إيران وصل حجم تجارتها مع لبنان ما يقرب من 150 مليون دولار سنويًا، وأنه قد قرر البلدان زيادة مستوىٰ التعاملات فيما بينهم بنسبة 14 أضعاف المستوىٰ الحالي[2].

ب) شهدت العلاقات الاقتصادية بين البلدين تطورًا جديدًا تمثل في قيام إيران بالاستثمار في البنية التحتية اللبنانية فيما يخص الأبحاث والاختراعات و التوسع في عمليات حفظ الطاقة في لبنان ، في ظل افتقار لبنان لتلك الخبرة، حيث تحتاج لبنان إلىٰ تلك الاستثمارات وخاصة في مجال الطاقة، وقد تم الاتفاق مع إيران علىٰ المضي قدما في تلك الاستثمارات الجديدة[3].

ج) إقامة المعارض الاقتصادية في لبنان علىٰ غرار المعارض الثقافية التي اعتادت إيران إقامتها في لبنان، وتتم تلك المعارض برعاية وزير الاقتصاد

---

(1) طلال عتريسي، مرجع سبق ذكره.

(2) Lebanon Welcomes Iranian Companies To Implement Industrial Projects ،Tehran Times ،25/9/2012
http://www.tehrantimes.com/economy-and busines/101768.

(3) Evangelos Ventis ،Op.cit ،p 30.

والتجارة اللبناني وتشارك في تلك المعارض أهم الشركات في إيران ذات العلامات التجارية، وذلك من أجل تعزيز صورة إيران الاقتصادية في لبنان، وعرض منجزاتها في مجالات عدة في التجارة والصناعة، وصناعة السينما، والتكنولوجيا والاتصالات ومجالات الطب، وصناعة السيارات ومواد البناء والزراعة والمواد الغذائية والصناعات التحويلية والخدمات السياحية والطاقة والبتروكيماويات، وكذلك الخدمات التقنية والهندسية[1].

د) إنشاء اللجنة الاقتصادية الإيرانية اللبنانية المشتركة، و التي تم إنشاؤها عام 2010، وتجتمع كل 4 شهور لبحث العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتم توقيع العديد من الاتفاقيات نتيجة لإبداء الطرف الإيراني نيته في إزالة الحواجز وزيادة التعامل المصرفي وتقليل التكاليف[2].

وكان قد سبق إنشاء تلك اللجنة، وجود لجنة التعاون المشترك بين إيران ولبنان في المجال الاقتصادي والتي عقدت ستة اجتماعات آخرها اجتماع عقد في بيروت في مارس 2008، وقد وقع الطرفان عام 1997 حتىٰ عام 2011 حوالي 55 وثيقة تعاون في مختلف المجالات[3].

وقد جاء إنشاء اللجنة العليا الاقتصادية المشتركة بين الجانبين بعد زيارة الرئيس أحمدي نجاد إلىٰ لبنان 2010، ثم زيارة رئيس الوزراء السابق سعد الحريري إلىٰ طهران في العام ذاته، وتهدف تلك اللجنة إلىٰ بحث سبل وآليات تنفيذ الاتفاقيات المشتركة لدعم التبادل التجاري والمالي والمصرفي بين الجانبين، وسبل عقد اتفاقيات جديدة، حيث نتج عن الزيارتين السابقتين توقيع 25 اتفاقية وبروتوكولًا للتعاون الثنائي بين إيران ولبنان في مجالات مختلفة، ثم توقيع 16 اتفاقية في بيروت، و9 اتفاقيات تم توقيعها في إيران وتم علىٰ إثر ذلك تشكيل لجان مختلفة من أجل متابعة تنفيذ ما تم توقيعه من اتفاقيات، بجانب الاتفاق علىٰ تشكيل غرفة تجارية مشتركة إيرانية لبنانية[4].

---

(1) موقع السفارة الإيرانية في بيروت، مرجع سبق ذكره، 19 مايو 2012.

(2) Evangelos Ventis ,op. cit. p 30.

(3) موقع السفارة الإيرانية في بيروت، مرجع سبق ذكره، 11/ 7/ 2011.

(4) العلاقات الإيرانية-اللبنانية علاقة بارزة في تطورات العام 2010، صحيفة عصر إيران الإلكترونية، يناير 2011www.asrirancom/ar/news/28032.

ه) توقيع اتفاق للتعاون وتوسيع حجم التبادل بين اتحاد الغرفة العربية للتجارة والصناعة والزراعة في لبنان وغرفة التجارة والصناعة الإيرانية في يوليو2010 تضمن ما يلي:

1- دعم العلاقات الاقتصادية عبر توسيع حجم تلك العلاقات الاقتصادية والتجارية.

2- تسهيل ودعم عملية التواصل والاتصال بين الشركات وأنشطة الاستثمارات بين إيران ولبنان

3- إيجاد وتهيئة الظروف التي تيسر التعاون الفني وكذلك تبادل الخبرات.

4- تسهيل عقد الاتفاقيات التجارية والاقتصادية بين المؤسسات الإيرانية اللبنانية.

5- تنظيم وتبادل زيارات وفود رجال الأعمال وإقامة المعارض التجارية في البلدين ودعا الطرف الإيراني إلىٰ إنشاء شركة استثمارية إيرانية لبنانية تتعهد بدعم الاستثمارات في مجالات شتىٰ بين البلدين(1).

كما أعدت لجنة المتابعة اللبنانية الإيرانية في طهران في يونيو 2010 اتفاق الأفضلية التجارية بين إيران ولبنان لتطوير العلاقات بصورة أفضل بعد ما وصل حجم التبادل التجاري 2010 إلىٰ 150 مليون دولار، ويبدىٰ الطرف الإيراني استعداده التام لدعم العلاقات بشتىٰ السبل مع لبنان(2).

و) وعن التعاملات المصرفية بين البلدين، فإنه في ظل العقوبات الدولية علىٰ إيران لا توجد أية فروع مصرفية لبنانية في إيران، أما النشاط المصرفي الإيراني في لبنان فيقتصر علىٰ بنك صادرات إيران ويشكل حجمه وموجوداته حوالي 120 مليون دولار من أصل موجودات القطاع المصرفي اللبناني تفوق 145 مليار

---

(1) اتحاد الغرف يوقع مع الغرفة الإيرانية اتفاق تعاون وتوسيع حجم التبادل، جريدة المستقبل الاقتصادي اللبنانية، 24 يوليو 2010، العدد 3720، ص 12

www.almustaqbal.com/storiesv4.aspx?storyid

(2) اتفاق تعاون اقتصادي بين لبنان وإيران وتوافق علىٰ شركة استثمارية مشتركة، صحيفة عصر إيران الإلكترونية، يوليو 2010.

www.asriran.com/ar/news/27796

دولار[1]، لذلك وفي محاولة لتخطي آثار العقوبات دعمت إيران زيادة رأس المال لبنك صادرات إيران وفروعه في لبنان، ومحاولة وضع 100 مليون دولار في القروض التي تعطيها إيران إلى لبنان. ودعم النشاط المصرفي الإيراني في لبنان[2].

وعن التعاون في مجال الطاقة والبنية التحتية، عرضت إيران على لبنان خبراتها في مجال الطاقة واستخراج النفط والغاز وأبدت استعدادًا تامًا للتعاون مع لبنان في ذلك المجال، ولذلك تم إبرام مذكرة تفاهم في مجال الطاقة والمياه وذلك للتعاون في مجال إصلاح وتصليح شبكة الكهرباء في لبنان وإعطاء لبنان قروضًا ميسرة لإنشاء محطات الكهرباء والطاقة وتوسيعها، وأعلنت إيران استعدادها لنقل الطاقة إلى لبنان عبر سوريا أو العراق أو تركيا على أن يتم إنشاء لجنة فنية لدراسة وتنفيذ تلك الاتفاقية في مجال الكهرباء.

وخصصت إيران مبلغ 450 مليون دولار أمريكي لتمويل مشروعات إيرانية في لبنان في شكل قروض ميسرة وطويلة الأجل إلى الجانب اللبناني، وأبدت إيران استعدادها لإقامة دورات تدريبية في لبنان في المجال الفني في المياه والكهرباء دون أي تكلفة، وكذلك تم الاتفاق على التعاون في مجال تطوير الطاقات المتجددة وتقديم الخدمات والاستشارات لإنشاء محطات لتوليد الكهرباء من الرياح، وقدمت إيران استعدادها عبر الشركات الإيرانية لدعم لبنان في تنظيم المنظومة الشاملة للمياه في لبنان[3].

ز) حقق الميزان التجاري بين إيران ولبنان فائضًا منذ عام 2006، على الرغم من العقوبات الاقتصادية على إيران ورغم القيود الأمريكية على تحركات إيران، فقد بلغ الفائض في عام 2006 حوالى 12.1 مليون دولار، وفي عام 2007 حوالي 5.6 مليون دولار، وفي عام 2008 بلغ 57.6 مليون دولار، أما في عام

(1) عدنان الحاج، العلاقات التجارية بين لبنان وإيران تتأثر بالعقوبات والتصنيف الخارجي، صحيفة السفير اللبنانية، العدد 12333، نوفمبر 2012.

(2) Evangelas Ventis ،op. cit. p:30.

(3) مذكرة تفاهم بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية الإسلامية الإيرانية في مجال الطاقة والمياه، الجريدة الرسمية اللبنانية، العدد 16، 12/ 4/ 2012 ص ص 1329 – 1330، متاح على:
www.pcm.gov.lb/cultures/ar.LB/Menu/pages/l0list-aspx.

2009 فقد بلغ 10.8ملايين دولار وفي عام 2010 وصل إلىٰ 1.7 مليون دولار، ولكن حدث عجز مع العام 2011 حيث تراجعت الصادرات اللبنانية إلىٰ إيران حوالي 67٪ مقارنة مع 2010[1]، لذلك جاءت التحركات الإيرانية بزيادة الاستثمارات ودعم التجارة بين البلدين وإزالة الحواجز والموانع أمام تدفق السلع والأموال بين إيران ولبنان.

ولعبت الأداة الاقتصادية دورًا في جعل إيران فاعلًا علىٰ الساحة الداخلية اللبنانية سياسيًا واقتصاديًا،وأصبحت زيارات المسئولين الإيرانيين إلىٰ لبنان مشهدًا طبيعيًا علىٰ الساحة اللبنانية، ودعَّمَ من تلك التحركات ما تعانيه لبنان منذ حرب 2006 من تدمير لحق باقتصادها جراء الحرب، ويضاف إلىٰ ذلك وقف المساعدات الإنمائية من الأمم المتحدة إلىٰ لبنان، مما جعلها في حاجة أكبر للمساعدات الإيرانية، وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية التي عصفت ببعض الدول الأوروبية، وقد أعلن ذلك منسق أنشطة الأمم المتحدة روبيز واتكينز في 2012 حيث ذكر أنه بطريقة أو بأخرىٰ ينبغي الإقرار بأنه من الطبيعي أن يتجسد هذا التمويل نحو البلدان الأكثر حاجة، إذ أن لبنان لم يعد يعاني من أزمات قاهرة كالحروب أو الجفاف أو الإفلاس إنه بلد وضعه جيد نسبيًا[2].

ومما سبق يمكن التوصل إلىٰ نتائج عامة عن إستراتيجية القوة الذكية الإيرانية تجاه لبنان كما يلي :

1- تواجه إيران عقوبات اقتصادية وعسكرية ومالية تستهدف القوة الصلبة الإيرانية وأدواتها، إلا إن التحركات الإيرانية تجاه لبنان عكست استراتيجية إيرانية واضحة في التعامل مع الحصار الغربي علىٰ إيران، عبر توسيع شبكة حلفائها ودعم القوة الإيرانية وأدواتها وتوسيع استخدامها، واستهداف المصالح الغربية في لبنان والمنطقة عبر تأكيد التبادل الاقتصادي والدعم العسكري لحزب الله اللبناني الذي تدرجه الولايات المتحدة علىٰ قائمة الإرهاب الذي تستهدف الدول الغربية محاربته وتقليص نفوذه.

2- جاءت الأداة الاقتصادية في التحركات الإيرانية أداة خادمة لتوجهات

---

(1) عدنان الحاج، مرجع سبق ذكره.

(2) مرصد الجمعيات الأهلية في لبنان "مجال"، عدد 99، كانون الثاني 2012، متاح على:
Ctrda.org.Lb/ar/newsletter/83 .

القوة الذكية الإيرانية، فقد استخدمت إيران الأداة الاقتصادية كقوة ناعمة في برامج المساعدات الاقتصادية الإيرانية إلى لبنان في إطار برامج إعادة إعمار لبنان وبناء البنية التحتية وتقديم الدعم لمختلف الطوائف اللبنانية، وفي الإطار ذاته استخدمت إيران الأداة الاقتصادية كأحد أدوات القوة الصلبة الإيرانية في توفير الدعم العسكري والمالي لحزب الله اللبناني، وقد اعتُبر ذلك أداة ضغط على الدولة اللبنانية في ظل تسليح عناصر داخلية والتدخل بطريقة غير مباشرة مما يوجد حالة من عدم الاستقرار الداخلي اتضحت في أحداث أيار 2008 واجتياح حزب الله لمعاقل السنة في بيروت، وبالتالي خدمت الأداة الاقتصادية إستراتيجية القوة الذكية الإيرانية.

3- تناولت الدراسة القوة الناعمة والقوة الصلبة الإيرانية تجاه لبنان كلًا على حدة لأهداف الدراسة وبيان تفصيل استخدام كلا القوتين ولا يعني ذلك على الإطلاق أن استخدام كلٍ من القوتين كان منفردًا، إلا أن النتيجة العامة مفادها توظيف إيران لكلتا القوتين الناعمة والصلبة في التحرك تجاه لبنان في الفترة منذ 2005 وعدم استبعاد أيٍ من تلك الأدوات في التعامل مع الداخل اللبناني، وذلك لتحقيق نفوذ إيراني أكبر في لبنان عبر الأدوات الملموسة وغير الملموسة.

4- خدمت موارد القوة الناعمة أيضا إستراتيجية القوة الذكية الإيرانية في توجهها نحو الداخل اللبناني، وقد أضفت إيران على بعض التحركات الناعمة بعدًا رسميا هدفت منه إلى استهداف كافة الطوائف اللبنانية وإضفاء بعدٍ شرعيٍ يمهد لقبول القوة الناعمة في التحركات الإيرانية، واتضح ذلك في المشروعات التعليمية المختلفة التي تمولها إيران ودعم تعليم اللغة الفارسية والحضارة الإيرانية والتبادل الثقافي والطلابي والمعارض الفنية والاقتصادية أيضًا .

5- وظفت إيران أدوات القوة المختلفة في التحركات الإيرانية تجاه لبنان في فترة الدراسة، ولم تستهدف القوة الناعمة الإيرانية الطائفة الشيعية فقط كما أن المساعدات العسكرية لم تستهدف حزب الله اللبناني فقط، وحتى المساعدات الموجهة إلي حزب الله تعلن إيران عنها كونها دعمـًا للبنان في مواجهته لإسرائيل ودعم المقاومة ونصرة المستضعفين، وبالتالي جاءت التحركات الناعمة تخدم أهداف الإستراتيجية الإيرانية في تحقيق أهداف القوة الذكية الإيرانية في لبنان لتوسيع القاعدة الشعبية ودعم صورة إيران في الداخل اللبناني.

المبحث الثالث
حزب الله في منظومة القوة الذكية الإيرانية

تعد القوة الذكية منظومة تكتمل في داخلها وتتناسق أبعاد القوة الصلبة والناعمة مع مراعاة الهياكل والمؤسسات والسياق في إطار المتاح، ويعد حزب الله اللبناني أحد أبعاد تلك المنظومة للقوة الإيرانية تجاه لبنان، ويأتي حزب الله اللبناني في توصيفه كونه حركة مقاومة مسلحة تتوافق أهدافها مع استراتيجيات وأهداف النظام الحاكم في طهران في تقليل النفوذ الإسرائيلي والغربي في المنطقة، وهو أيضاً حركة سياسية تحت مسمى حزب سياسي يسعى للسلطة ولتمثيل سياسي للشيعة في لبنان، وتدعمه إيران بقوة في ظل سعيها الدائم منذ الثورة الإيرانية لتمكين الشيعة من مقاليد الحكم في معظم البلدان الإسلامية كما حدث في العراق بتدخل وتنسيق إيراني.

وتتوافر في حزب الله اللبناني بجانب البعد العسكري «كونه حركة مقاومة مسلحة» ، والسياسي كونه حزباً سياسياً داخل الساحة اللبنانية، يتوافر لدى الحزب وأنصاره القاعدة الثقافية والتراث والمشترك الثقافي وفي داخله الديني والمذهبي، الأمر الذي يمهد للقوة الناعمة الموجهة من إيران بأن تشق طريقها نحو لبنان.

فقد ذكر جوزيف ناي أن من أشكال القوة الناعمة إما توافر القاعدة المشتركة الثقافية أو وجود وكلاء للنموذج ، وهنا يمكن اعتبار حزب الله اللبناني أداة مزدوجة فهو من ناحية يمثل حلقة وصل بين إيران والطائفة الشيعية لتفعيل القوة الناعمة، ومن ناحية أخرى فهو يلعب دور الوكيل عن إيران مع باقي الطوائف اللبنانية نتيجة إيمانه بمبادئ الولي الفقيه والنموذج الإيراني، كما ذكر ناي اعتبار كوريا الجنوبية وكيلًا للولايات المتحدة لنقل الثقافة الأمريكية في آسيا، مع ملاحظة أن حزب الله كيان داخلي لبناني وأقرب للتعامل مع الطوائف اللبنانية على المستويات السياسية والثقافية والإعلامية.

ويرفع مشروع المقاومة الذي يتبناه حزب الله وتدعمه إيران من قدر إيران في الداخل اللبناني ومن صورة إيران في الأوساط الشعبية اللبنانية، فالقوة الذكية

الإيرانية ترتبط لدرجة كبيرة بالتفاعلات عبر القومية والتدخلات عبر الحدود، عبر ذلك المشترك الشيعي كوكيل لتوسيع القاعدة الشعبية لإيران في الداخل اللبناني، ومن هنا تأتي أهمية دور حزب الله في منظومة القوة الذكية الإيرانية، حيث تجسد تحركات إيران نحو الحزب ونحو لبنان عامة عبر حزب الله أو التعامل الرسمي مع الحكومة اللبنانية إستراتيجية قومية لإيران تستهدف الاعتماد علىٰ نوعي القوة دون إهمال أحدهما لتفعيل القوة الذكية، الأمر الذي لزم معه إفراد هذا المبحث للحديث عن حزب الله اللبناني وموقعه من استراتيجيات القوة الذكية الإيرانية نحو لبنان ودوره أيضاً في منظومة تلك القوة وأبعادها، وهل دور حزب الله ينعكس إيجاباً علىٰ تحركات إيران تجاه لبنان أم العكس، ويمكن الإجابة علىٰ تلك التساؤلات في ضوء النقاط التالية.

أولاً: أسباب تسكين حزب الله اللبناني في منظومة القوة الذكية الإيرانية في لبنان:

يأتي هذا المبحث لاستكمال أدوات القوة الإيرانية وعملها داخل لبنان، ويكتسب هذا المبحث أهمية خاصة تتضح أبعادها في تنامي العلاقة بين حزب الله في لبنان والدولة الإيرانية علىٰ مستوياتها الرسمية والشعبية،يضاف إليها الدور الإيراني الواضح في نشأة حزب الله اللبناني، بالإضافة للتأثير الإيراني الواضح علىٰ فكر حزب الله ومركزياته الكبرىٰ، وهو ما جعله وسيطاً للثقافة والنموذج الإيراني في الداخل اللبناني، ويمكن التطرق إلي ذلك في ضوء التالي:

1- الدور الإيراني في نشأة حزب الله اللبناني:

تضافرت عوامل عدة سواء لبنانية داخلية أو إقليمية ساهمت في نشأة حزب الله اللبناني، وقد مهدت العوامل الداخلية وظروف الطائفة الشيعية في لبنان لتدخل إيراني لتمكين تلك الطائفة، وذلك في ظل ظروف سياسية واجتماعية وثقافية تعرض لها الشيعة في لبنان في ظل كون لبنان بلدًا متعدد الطوائف.

وقد تم استبعاد الشيعة في بعض العصور من المشاركة في الحياة السياسية وظلت طبقة فقيرة في ظل احتكار للسلطة والثروة من قبل الطوائف الأخرىٰ، ولم يكن للطائفة الشيعية مشروع سياسي خاص بها في إطار الكيان اللبناني واقتصرت الحياة السياسية في الجنوب علىٰ تيار وطني عروبي تصدرت قيادته

مدينة صيدا[1]، وكان قد تم إخراج الطائفة الشيعية من نظام الامتيازات السياسية في اتفاق عام 1943، ولذلك بدأت الصحوة الشيعية علىٰ مستويات عدة ثقافية وسياسية واجتماعية تزامنًا مع الصحوة الشيعية في إيران منذ الثورة.

وقد نشأ حزب الله اللبناني من حركة المحرومين التي أسسها السيد موسىٰ الصدر ذو الأصول الإيرانية 1974، وقد جاء إلىٰ لبنان لتمكين الطائفة الشيعية والدفاع عنها، وأنشأ «**المجلس الإسلامي الشيعي الأعلىٰ**» ثم أنشأ ما يسمىٰ الآن بحركة «**أمل**» في لبنان، وانشق حزب الله اللبناني من رحم حركة أمل مع الاجتياح الإسرائيلي للبنان 1982 وأنشأ برنامجه في فبراير عام 1985 الذي أعلن فيه عن ولائه لولاية الفقيه في إيران كمرجع عام للشيعة في بقاع الأرض[2].

وقد جاء حزب الله اللبناني في وقت الحرب الأهلية اللبنانية وتدخل قوىٰ خارجية عبر حلفائها في لبنان، واعتبر الإمام الخميني آنذاك مصدرًا روحيًا للجماعات الشيعية في لبنان لمحاربة قوىٰ الاستكبار من ناحية والاهتمام بالشأن الشيعي من ناحية أخرىٰ.

وقد ساهمت سوريا في تدريب حزب الله وتوطيد علاقته مع إيران، فقد سمحت سوريا بإنزال قوات من الحرس الثوري إلىٰ لبنان لتدريب عناصر من الشيعة المقاتلين، وجذبت الثورة الإيرانية الشيعة في لبنان لأنها مكنت التيار الشيعي ورجال الدين والأئمة من الإمساك بمقاليد الحكم[3].

وقد حدد حزب الله اللبناني منذ بداية انشقاقه عن حركة أمل أهدافه في إنشاء دولة إسلامية في لبنان كما هو في إيران بالاعتماد علىٰ مرجعية الولي الفقيه في إيران، والدفاع عن مصالح الشيعة ومحاربة إسرائيل، وأصبح الحزب ممثلًا للشيعة في لبنان ولم يصبح فقط مجرد حركة مقاومة مسلحة، وعلىٰ الرغم من

---

(1) إبراهيم غالي، حزب الله بين المقاومة ومتاهات السياسية اللبنانية، كراسات استراتيجية، العدد 173، السنة 17، ص8.

(2) Rola Elhusseni ،Hezbollah and The Axis of Refusal: Hamas ،Iran and Syria ،Third World Quarterly ،Vol. 31 ،No.5 ،2010 ،pp 806-809.

(3) Talal Nizameddin ،Squaring the Middle East Triangle In Lebanon: Russia and Iran – Syria- Hezbollah Nexus ،the Slavonic and east Europe preview ،Vol. 86 ،No. 3. July 2008 ،pp 480-481.

وجود مدارس فقهية شيعية ومرجعيات في لبنان مثل الإمام حسين فضل الله إلا أن حزب الله ارتبط بإيران وكان ارتباطه من زاويتين، الأولىٰ وهي الإيمان بنظرية الطاعة للولي الفقيه والثانية الدعم المادي والمعنوي الذي يتلقاه من إيران[1].

جاء إيمان حزب الله بنظرية الولي الفقيه علىٰ عكس آراء العديد من مرجعيات الشيعة في لبنان وعلىٰ رأسهم السيد مهدي شمس الدين أحد أهم أوجه المقاومة اللبنانية منذ نشأتها ضد إسرائيل، وعارض شمس الدين ولاية الفقيه وأسماها «الاستبداد الديني» حيث أكد أن قيام ولاية الفقيه في إيران يكون داخل الحدود الإيرانية ولا ولاية لهم علىٰ أحد، ورفض أن يكون لإيران أية مرجعية علىٰ كيان لبناني[2].

ومن المؤشرات علىٰ الدور الإيراني في نشأة حزب الله اللبناني ما جاء علىٰ لسان السفير الإيراني الأسبق في دمشق والأب الروحي لحزب الله اللبناني السيد علىٰ أكبر محتشمي بور في مقابلة مع صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ 3/ 8/ 2008، وذلك عندما صرح بأن **«لدىٰ حزب الله علاقاته الواسعة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية وأكثر من ألف شاب تلقوا تدريباتهم المتتالية منذ تأسيس حزب الله اللبناني وكانت كل دورة تشمل حوالي 300 مقاتل»**[3]، وفي حديث لنفس الصحيفة ذكر السيد محمد حسن أختري الذي يعد الأب الميداني لحزب الله اللبناني أن **«حزب الله هو من أبناء الثورة الإيرانية، وأننا وقفنا إلىٰ جانبهم داعمين ومساعدين ومشجعين للمقاومة وبدعمهم ماديـًا ومعنويـًا وصلوا إلىٰ ما وصلوا إليه»**[4].

---

(1) Abbas William Samii ،Shiites In Lebanon: The key To Democracy ،Middle East Policy ،Vol. XIII ،No. 2 ،Summer 2006 ،PP 32-33.

(2) سعود المولىٰ، قراءة سوسيو- تاريخية في مسار حزب الله ومصيره : هل الحزب والمقاومة بديل الوطن والأمة والدين، 16 أبريل 2009، متاح علىٰ :
http://www.10452lccc.com/special%20studies/saoudalmula.hezbollah16.4.09.htm

(3) نقلًا عن : منال لطفي، أختري: حزب الله وحماس والجهاد أبناء شرعيون للثورة الإيرانية، جريدة الشرق الأوسط، العدد 10760، 14 مايو 2008، متاح علىٰ:
www.awsat.com/details.asp?section=4&issueno

(4) نقلًا عن : المرجع السابق.

وبالتالي، فقد ساهم التدخل الإيراني في نشأة الحزب منذ البداية إلىٰ تقوية شوكته علىٰ حساب حركة أمل كممثل للشيعة في لبنان وذلك علىٰ إثر خلاف بين السيد نبيه بري زعيم حركة أمل آنذاك وبين الإيرانيين نتيجة انضمامه إلىٰ لجنة الخلاص القومية التي كانت ترعاها آنذاك الولايات المتحدة.

وقد اتضح لإيران أن حركة أمل غير مؤهلة للعب الدور الأكبر في الجنوب اللبناني ولا تتحمل تبعات المقاومة المسلحة وخاصة أن جناحًا كبيرًا داخلها لم يرتبط بخط الثورة الإيرانية كما فعل أولئك الذين انضموا لحزب الله وتم ذلك برعاية السفير الإيراني في دمشق من أجل دعم المقاومة المسلحة في لبنان ضد إسرائيل وحلفائها الغربيين، ومن هنا بدأت العلاقة تتوثق بين حزب الله والنظام الحاكم في إيران.

ونتيجة لخصوصية نشأة حزب الله اللبناني وارتباطه منذ البداية برموز الثورة الإيرانية، فلابد من التطرق إلىٰ أبعاد التأثير الإيراني علىٰ حزب الله بجانب النشأة، وما هي سبل دعم الحزب علىٰ المستوىٰ المحلي والإقليمي سياسيًا وعسكريًا وثقافيًا وما هو مردود ذلك الدعم علىٰ وضع حزب الله في منظومة القوة الذكية الإيرانية تجاه لبنان.

2- التأثير الإيراني على الأبعاد الأيديولوجية والفكرية لحزب الله اللبناني:

أعلن حزب الله اللبناني منذ بداية تأسيسه 1984عن أيديولوجيته التي يسعىٰ لترجمتها إلىٰ حركة،وإن كان قد طرأ عليها بعض التغييرات اتضحت في برنامجه السياسي عام 2004 والوثيقة السياسية للحزب نوفمبر 2009، وتبلورت أيديولوجية حزب الله فيما يلي:

1- السعي لإنشاء جمهورية إسلامية في لبنان علىٰ غرار النظام الإيراني، ويشترط فيْ ذلك قبول اللبنانيين في ظل كون لبنان بلدًا متعدد الطوائف، وهو ما أكده الحزب من الدعوة لدولة إسلامية يقبلها الأفراد، ولكن في ظل الضغوط الداخلية والخارجية علىٰ الحزب أصبحت الأيديولوجية أكثر انفتاحًا وقدرة علىٰ مجاراة الواقع اللبناني، حيث أصدر الحزب الوثيقة السياسية في 30 نوفمبر 2009 والتي جاءت لتدعو إلىٰ إقامة الدولة القوية العادلة ونظام سياسي يمثل

إرادة الشعب وتطلعاته إلىٰ العدالة والحرية والأمن والاستقرار[1].

2- الاعتماد علىٰ التقاليد الشيعية من حيث الأيديولوجية في تبني مفهوم الولي الفقيه.

3- محاربة الإمبريالية الغربية والمشروعات الأمريكية.

4- السعي لتدمير إسرائيل وانسحابها من جميع الأراضي العربية[2].

وتتشابه أهداف الحزب وأيديولوجيته إلىٰ حد كبير مع ما يعلنه القادة والمسئولون الإيرانيون من سعىٰ لتقليص النفوذ الأمريكي الغربي في المنطقة ونشر المذهب الشيعي ودعم محور المقاومة، ولقد لعب الحرس الثوري الإيراني بجانب الدور التدريبي لعناصر حزب الله اللبناني دورًا في نشر العقيدة الإيرانية الثورية داخل السكان الشيعة اللبنانيين وعناصر حزب الله لكسب مزيد من التأييد للثورة الإيرانية[3].

ولذلك يمكن التطرق إلىٰ بعض المرتكزات والأسس الفكرية لحزب الله اللبناني وأبعاد التأثير الإيراني في ضوء التالي:

أ) مركزية ولاية الفقيه والدولة الإسلامية:

تتجاوز علاقة إيران بحزب الله اللبناني مرحلة النشأة والدعم إلىٰ مرحلة الأيديولوجية العقائدية، ويدين حزب الله اللبناني وقادته بمذهب الشيعة الاثنا عشرية وبمرجعية الولي الفقيه وهي عقيدة الإمامة لدىٰ فرق الشيعة، وقد وصل الإمام الخميني في إيران لقمة السلطة والحكم انطلاقًا من ولاية الفقيه علىٰ كافة الأمور، فله الإشراف علىٰ السلطات التشريعية والتنفيذية القضائية، وبالتالي مرتبة الولي الفقيه لا تندرج تحت المناصب الحكومية إنما هو مشرف علىٰ السلطة وضابط لها، وهو ما أكد عليه الخميني بوصفه مشرفًا ومراقبًا علىٰ السلطات تحت إطار الدين الإسلامي[4].

---

(1) الوثيقة السياسية لحزب الله اللبناني، موقع المقاومة الإسلامية، 30/ 11/ 2009، متاح علىٰ:
www.moqawama.org/essaydetailsf.php?eid=16245&fid=47.

(2) أسامة الجوهري، إسرائيل لبنان حزب الله، القاهرة: دار الطباعة المميزة، ص 188.

(3) كينيث كاتزمان، الحرس الثوري الإيراني: نشأته وتكوينه ودوره، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (مترجم) أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص 134.

(4) سلطان محمد النعيمي، الفكر السياسي الإيراني منذ قيام الثورة الإيرانية وحتىٰ عام 2000، دراسة تحليلية في ضوء المصادر الفارسية، رسالة دكتوراه، القاهرة: جامعة عين شمس، 2007، ص 100.

وقد جاءت أفكار حزب الله وأيديولوجيته متفقة مع خط الإمام الخميني في ضرورة وجود الثورة على الأنظمة المستبدة وتحرير الأرض من يد المستعمرين، وأنه لابد من تشكيل حكومة إسلامية عادلة وأن الكفاح السياسي جزء من الواجبات الشرعية. وقد أعلن حزب الله منذ بداية نشأته عن ولائه للولي الفقيه في إيران وسعيه لإنشاء دولة إسلامية على غرار إيران،وأن الفقيه هو القائد الديني والسياسي للأمة ويجب طاعته وأن هذه الطاعة تؤول إلى الولي الفقيه الذي يخلف الخميني[1]، واستمر هذا الولاء حيث كشف عنه السيد نصر الله وبصورة صريحة في خطابه في ذكرى عيد المقاومة والتحرير 26 مايو 2008 حيث أكد أنه **«أنا اليوم أعلن وليس جديدًا، أنا أفتخر أن أكون فردًا في حزب ولاية الفقيه، الفقيه العادل، الفقيه العالم، الفقيه الحكم، الفقيه الشجاع »**[2].

ويوضح ذلك مدى العلاقة العقائدية بين حزب الله اللبناني والقيادات الدينية في إيران، وجدير بالذكر أنه تقتضي نظرية ولاية الفقيه الالتزام بأوامر تلك القيادة بالنسبة لهؤلاء الذين يؤمنون بها، الأمر الذي أثار الشكوك حول طبيعة العلاقة بين حزب الله والقيادة الدينية في إيران، خاصة وأن حزب الله أعلن منذ عام 1980 أن ولاية الفقيه هي من أسس الثقافة الإسلامية الشيعية، وأن الولي الفقيه هو المرجعية الأساسية لكل الشيعة في العالم حتى عودة الإمام الغائب وإقامة الدولة الإسلامية وأن هذه الولاية كانت في البداية للإمام الخميني ثم خلفه السيد خامنئي، وقد رأى حزب الله في بداية إنشائه أن الدولة الإسلامية تقتضي ذلك وأن الإصلاح يبدأ من النخبة نزولًا للجماهير، ولكن الواقع اللبناني فرض على الحزب تغير وجهة نظره ليبدأ الحزب سياسة إصلاحية في ضوء استراتيجية تبدأ من الجماهير وإصلاح يبدأ من أسفل إلى أعلى.

ولا ترتبط ولاية الفقيه بالجانب العقائدي فقط بل لصاحب تلك الولاية الحق في إدارة الجوانب الدينية والسياسية، وهو الأمر الذي يوضح مدى تداعيات ارتباط الحزب بتلك المركزية في الفكر الإيراني على تحركاته في الداخل اللبناني وخارجه، وهو ما يسعى الحزب إلى التقليل من تأثيره على

(1) Joseph Alagha ،Wilayt Al-Faqih and Hezbollah's Relation With Iran ، ،Journal of Arabic and Islamic Studies ،Vol. 10 ،2010 ،pp 25-26.

(2) جريدة الشرق الأوسط ،العدد10773 ، 27مايو 2008.

شعبيته في الداخل اللبناني والدعوة إلى ضرورة الالتفاف حول أهداف الوطن الواحد لبنان، بمشاركة القوى السياسية الأخرى التي تحالف معها حزب الله بالفعل للوصول إلى بعض المناصب السياسية في لبنان، وتفرض طبيعة الداخل اللبناني على الحزب بعض القيود التي تتضح في خطاباته السياسية عن صعوبة القدرة على تطبيق تلك الأفكار في ضوء بلد متعدد الطوائف مثل لبنان.

ب) الجهاد والمقاومة:

تحتل فكرتا الشهادة والجهاد مكانة كبيرة في تاريخ الفكر الإيراني الشيعي، وتطلق إيران على نفسها دائماً أنها الأمة التي تربي الشهداء، وهو ما يؤكده الإيرانيون من أن طلب الشهادة في المجتمع الإيراني أصبح ظاهرة اجتماعية أدت إلى ظهور تحول اجتماعي عظيم يسمى «الثورة الإسلامية»[1].

وفيما يخص حزب الله فقد انصرف النشاط الدعوي لحزب الله إلى بناء قوات عقائدية مقاتلة ومتشبعة بتقاليد مذهبية في الحوزات والمدارس الدينية الشيعية وتركز على الدور التربوي لأعضاء الحزب[2].

وتقوم عقيدة حزب الله في هذا المجال على عقيدة الربط بين الالتزام بقيادة علماء الدين من جانب وتثبيت شهادة العقيدة في الجهاد والاستشهاد، وذلك على أساس أن المقاومة هي تعبير عسكري عن حزب الله استنادًا لقول السيد نصر الله بأن الحزب هو حركة المقاومة ، والمقاومة هي حزب الله، لذلك يسعى الحزب لبناء الإنسان والمجتمع بناء جهادياً روحياً وحضارياً بمواجهة قوى الاستكبار الغربي والعدو الصهيوني في داخل لبنان وفي المنطقة وحماية المستضعفين والفئات المحرومة[3].

وقد أسس حزب الله منذ عام 1985 ما أسماه «كشافة المهدي» لبث ثقافة الاستشهاد في الأجيال الناشئة ومن أهدافها بناء جيل على منهج ولاية الفقيه استنادًا لمركزية الجهاد في الفكر الإيراني الشيعي.

وفي يوليو 2011 بعث حزب الله اللبناني حوالي 150 فتاة من أعضائه إلى

(1) يحيى داود، ثقافة الاستشهاد في الفكر الإيراني، مختارات إيرانية، العدد 97، السنة السابعة، أغسطس 2008، ص 31.

(2) عبد الإله بلقريز، حزب الله من التحرير إلى الردع (1982: 2006)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 2006، ص45.

(3) إبراهيم غالي، حزب الله بين المقاومة ومتاهات السياسة اللبنانية ، مرجع سبق ذكره، ص 16.

مدينة قم الدينية الإيرانية من أعضاء كشافة المهدي والهدف من تلك الزيارة هو توطيد الأسس العقائدية المشتركة وترويج أدب المقاومة وتقوية الثقافة الثورية والدينية للشباب والأحداث بين إيران ولبنان[1].

وللكشافة نشاطات واسعة اجتماعية وثقافية وسياسية تهدف جميعها لبث قيم الجهاد ومركزيته في فكر الطلائع، وقد اعتاد حزب الله دائمًا على تجنيد أبناء الطائفة الشيعية وتأهيلهم منذ نعومة أظافرهم، وبعض المنتسبين يبلغون من العمر العاشرة ويبايعون على الجهاد[2].

ولذلك يأتي الإطار الفكري والأيديولوجي الذي يرسم الحركة بالنسبة لحزب الله في أساسه متأثرًا بالفكر والعقيدة الإيرانية من إنشاء دولة إسلامية كبرى وسلطة للولي الفقيه على الشيعة في بقاع العالم إلى مركزية الجهاد في الفكر الإيراني الشيعي، وهو الأمر الذي جعل لحزب الله علاقات قوية بإيران الثورة في ضوء مبادئ الإمام الخميني، ولذلك ففي عام 1995 عين الإمام الخميني السيد حسن نصر الله نائبًا له في لبنان[3].

ثانيا: أبعاد إستراتيجية القوة الذكية الإيرانية تجاه حزب الله اللبناني:

بدأت أنواع الدعم الإيراني للحزب سواء الثقافية أو العسكرية أو الإعلامية في ضوء أرضية عقائدية مشتركة عملت على تفعيل القوة الناعمة متضافرة مع القوة العسكرية من إيران إلى حزب الله في ضوء أهداف داخلية وإقليمية للحزب وإيران ليست عنها ببعيد، ومن أهم التحركات الإيرانية تجاه حزب الله ما يلي :

1- الدعم الثقافي والإعلامي والسياسي الإيراني لحزب الله (القوة الناعمة في تحركات إيران تجاه حزب الله)

ظلت فكرة الدعم الإيراني لحزب الله اللبناني تثير جدلًا بين المتابعين للساحة السياسية اللبنانية ما بين قبول الفكرة ورفضها، وتم توجيه أصابع

(1) سعود الزاهد، حزب الله يبعث 150 شابة لبنانية إلى إيران لتوطيد الأسس العقائدية المشتركة، 21 يوليو 2011، متاح على:

www.alarabia.net/articles/2011/07/12/158644.html

(2) www.terrorism-info.org.il/ar/articleprint.aspx?id=19734.

(3) Graham E. Fuller ،The Hezbollah - Iran Connection: Model For Sunni Resistance ,The Washington Quarterly ،Winter 2006 ،Vol. 30 ،No.1 ،p 142.

الاتهام إلى الحزب في أوقات عديدة كونه ممولًا من القيادات الحاكمة بل ومن المستوى غير الرسمي من إيران، ولقد أعلن حزب الله اللبناني ذلك صراحة مؤخرًا على لسان السيد حسن نصر الله الأمين العام للحزب بأن حزب الله يتلقى دعمًا ماليًا وعسكريًا من إيران وأن هذه الأموال «تغنيه عن أي فلس في العالم»وأكد نصر الله » نحن نتلقى الدعم المعنوي والسياسي والمادي وبأشكاله الممكنة والمتاحة من الجمهورية الإسلامية في إيران منذ العام 1982»[1].

واستطاع حزب الله اللبناني عبر تلك الأموال أن يكون له مؤسسة إعلامية ناجحة هي الأكبر والأكثر شهرة واتساعًا في المجموعات الإسلامية سواء السنية أو الشيعية في العالم العربي، وهي تتكون من قنوات تليفزيونية فضائية (مثل المنار) وصحف ومجلات ومراكز نشر وشركات إنتاجية وكذلك مواقع إلكترونية،وتشير طرق استخدام الصور والرموز كلها إلى رموز الإمام الخميني والثورة الإيرانية التي تعتبر إلهامًا للقاعدة الإعلامية لحزب الله[2].

ويستطيع حزب الله عبر قنواته الإعلامية التأكيد على قوته ووجوده وجذب الكثير من المؤيدين له، وتعمل على القاعدة الإعلامية للحزب مجموعة من الكفاءات التي يختارها أعضاء الحزب.

وقد كان لإيران السبق في بداية إنشاء القاعدة الإعلامية لحزب الله ممثلة في قناة المنار، حيث كانت ترفض الحكومة اللبنانية آنذاك ذلك، وهو ما أكده السفير الإيراني في دمشق في إطار تحقيقات مجلة الشرق الأوسط في العلاقة بين إيران والحزب متحدثًا عن مساهمة إيران في دعم الحزب لإنشاء قناة المنار، «كانت هناك صعوبات على حسب النظام اللبناني في تأسيس مثل هذه القناة... ، ساعدناهم ماليًا ومعنويًا وسياسيًا وإقليميًا ودوليًا بطرق مختلفة وتأسست القناة»[3].

---

(1)نصر الله: دعم إيران المعنوي والمادي يغني حزب الله على كل مال العالم، جريدة اليوم السابع المصرية، 7 فبراير 2012. .

(2) Olfa Lamloum ،Hezbollah's Media : Political History In Outline ،Global Media and Communication ،Vol. 5 ،No. 3 ،March 2009 ،pp 353-354.

(3)منال لطفي، أختري: ساعدنا على تصحيح صورة حزب الله... وتعاونا مع سورية لإنشاء قناة المنار، جريدة الشرق الأوسط، 15 مايو 2008، العدد 10761.

كما أن هناك مدارس خاصة في لبنان في الجنوب تسير على النظام التربوي الإيراني لحزب الله اللبناني ومنها مدارس الإمام الخميني ومدارس الإمام المهدي ومدارس شاهد.

واستطاع حزب الله أن يكون دولة داخل الدولة اللبنانية فيما يقدم من خدمات بجانب قاعدته الإعلامية، فلديه مؤسسات صحيحة واجتماعية واسعة ويتكون نظام الخدمة من:

أ) الوحدة الاجتماعية: وتضم أربع مؤسسات هي مؤسسة جهاد البناء ومؤسسة الشهيد ومؤسسة الجرحي، ولجنة إمداد الخميني، وأصبحت مؤسسة مثل جهاد البناء ذات دور فعال على الساحة اللبنانية واستطاعت عبر إيران إمداد المياه لحوالي 45٪ من سكان ضاحية بيروت الجنوبية، وهي مسئولة عن عملية بناء البنية التحتية والسكنية خاصة منذ حرب 2006، وترعى مؤسسة الشهداء أسر شهداء القتال مع إسرائيل، أما مؤسسة الجرحى فترعى الجرحى منهم.

ب) الوحدة الصحية الإسلامية التابعة للحزب والتي تتكون من 3 مستشفيات و12 مركزًا صحيًا و20 مستوصفًا، 20 عيادة لطب الأسنان و10 دوائر رقابة وتقوم بتقديم الضمان الصحي المجاني.

ج) الوحدة الثقافية التابعة لحزب الله: تقدم خدمات للعائلات الفقيرة وخاصة الشيعة ممن لا يستطيعون تحمل تكلفة الدراسة وبرسوم أقل بكثير من المدارس الأخرى في لبنان، وتخدم حوالي 14000 طالب، وتقدم منحًا دراسية للطلاب ومساعدات مالية وكتبًا[1].

وبالتالي استطاع حزب الله اللبناني تكوين قاعدة شعبية عريضة استنادًا لمبدأ الإصلاح من أسفل إلى أعلى وأصبح حزب الله فاعلًا على الصعيد الداخلي والإقليمي على الصعد العسكرية والثقافية بل والسياسية، وأصبح للحزب خصائص هيكلية فرضها عليه الواقع الإقليمي والدولي بل والداخلي في إطار السعي لكسب الشرعية داخل الوسط اللبناني، مع الحفاظ على الموروث

(1) شون تريزا فلانيغان ومنى عبد الصمد، جهاد حزب الله الاجتماعي: المقاومة في نموذج مؤسسة غير ربحية، فصلية سياسات الشرق الأوسط، مجموعة الخدمة البحثية، 19 أغسطس 2009 متاح على:
http://Rsgleb.org rsgleb.org/pdf/Lebanon/sp204.pdf.

الثقافي الشيعي والأيديولوجي، وأصبحت خصائصه الهيكلية تصب حول ما يلي:

أ) الجمع بين المقاومة والعمل السياسي كحزب فاعل في الوسط اللبناني ولخدمة قضية المقاومة.

ب) مرونة الحركة السياسية وذلك مع الشباب في المنظومة الفكرية الجهادية.

ج) بناء علاقات خارجية وخاصة مع إيران وسوريا وكسب مزيد من الدعم.

د) القيام بدور تنموي ملموس والاهتمام بالمنظومات التربوية والاقتصادية والصحية والثقافية[1].

واتضحت أبعاد التحركات الناعمة الإيرانية تجاه الحز ب الذي لا يمكن فصله عن الواقع اللبناني بوجود داعمين لإيران داخل لبنان بداية من إنشاء حزب الله مرورًا بتشكيل مركزياته ودعمه اقتصاديًا وثقافيًا واجتماعيًا، ولا يمكن إهمال البعد العسكري في علاقة إيران بحزب الله اللبناني والتي تعد علاقة فارقة في أدوات القوة الذكية لإيران تجاه لبنان في إطار تضافر الأدوات العسكرية والاقتصادية مع الثقافية والإعلامية والاجتماعية.

2- الدعم العسكري والاقتصادي الإيراني لحزب الله (القوة الصلبة):

يكتسب ذلك البعد خصوصية وأهمية نابعة من كون حزب الله اللبناني حركة مقاومة منذ إنشائه ومازال في إطار مقاومة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي اللبنانية والذي أعلنه حزب الله منذ بداية نشأته 1984.

كما يعتبر حزب الله اللبناني ورقة مهمة في منطقة الشرق الأوسط التي تعج بالعديد من الصراعات وخاصة منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر و تدخل الولايات المتحدة وحلفائها في الشأن الداخلي الإيراني واللبناني، واعتبر حزب الله نفسه أحد حركات المقاومة التي لا ترتكز فقط على البعد الاقتصادي والعسكري بل وأيضًا الحضاري فيما يمكن تسميته في إطار مستوى «الأمة

(1) حسن أبو طالب، حزب الله وإشكاليات ما بعد التحرير، شئون الأوسط، عدد 97-98، يونيو – يوليو 2000 ، ص ص 9-11.

الإسلامية» وذلك في إطار السعي لنصرة المستضعفين والتصدي لموجات الاستعمار الغربي التي وإن ظلت تحمل البعد العسكري إلا إنها حوت في طياتها أبعادًا استعمارية جديدة اقتصادية وثقافية وسياسية واجتماعية أيضـًا.

وعن علاقة إيران العسكرية بحزب الله اللبناني فقد ذكرت بعض المصادر أن قوات الحرس الثوري الإيراني تدرب عناصر من حزب الله اللبناني وصل عددهم إلىٰ 600 مقاتل وهناك ما لا يقل عن آلاف الاحتياطيين، كما يرسل حزب الله اللبناني العديد من جنوده إلىٰ إيران لاكتساب الخبرة والتدريب، وتنقل إيران العديد من الأسلحة والصواريخ لحزب الله في مواجهة إسرائيل[1]. وفي حرب 2006 أمدت إيران حزب الله بعدد من الصواريخ طويلة المدىٰ التي استخدمها ضد إسرائيل بحوالي30 متر داخل إسرائيل ووصلت إلىٰ حيفا وأصابت أهداف لم تصب منذ حرب 1973[2].

وقد أثبتت الحرب الإسرائيلية ضد حزب الله اللبناني عام 2006 مدىٰ القدرات العسكرية التدريبية والقتالية، الدفاعية والهجومية لحزب الله اللبناني في وقت وقفت فيه الآلة العسكرية للدولة اللبنانية عاجزة عن مقاومة الاحتلال الإسرائيلي الذي دمر ما لا يقل عن 60٪ من البنية التحتية اللبنانية.

وقد ذاكر دافيد ماكوفسكي في تقرير نشره مركز واشنطن لدراسات الشرق الأدنىٰ عام 2006 أن إيران تمد حزب الله بما لا يقل عن 100 مليون دولار سنويـًا وما يقدر بحوالي 11000 إلىٰ 13000 صاروخ، كما أن الحرس الثوري الإيراني يعمل مع حزب الله في لبنان منذ سنين وأنهم ساعدوا في إطلاق صاروخ C.2.8 علىٰ إسرائيل ، ولديهم صاروخ "زلزال" القادر علىٰ الوصول إلىٰ تل أبيب"[3].

كما زعمت إسرائيل أثناء حرب 2006 أن حزب الله تم تزويده بصواريخ بقطر 122 ملم من التي طورتها إيران بما زاد من مدىٰ القصف وأن الصاروخ

---

(1) Antony H. Cordesman ،**Iran's Support of Hezbollah in Lebanon** ،Center for Strategic and International Studies(CSIS) ،July 2006 ،pp 2-3.

(2) **Ibid** ،P 3.

(3) David Makovsky ،Iran's Hand in Lebanon ،July 23 ،2006 ،available at: **http://www.washingtoninstitue.org/policy.analysis/view/Iran-hand-in-lebanon.**

الأول الذي أطلقه حزب الله على حيفا صاروخ إيراني[1].

وهناك تقارير أمريكية أوضحت أن الحرس الثوري الإيراني كان يوفر السلاح لحزب الله اللبناني أثناء حرب 2006،حيث أفاد تقرير إسرائيلي نشر أثناء الحرب بتوفير 13 ألف صاروخ من بينهم 11 ألف من نوع كاتيوشا وهي صواريخ قصيرة المدى ذات رؤوس متفجرة صغيرة[2]، كما أن صواريخ حزب الله كانت منها صورايخ إيرانية مثل فجر 2، 3، 4، 5 ويصل مداها إلى 50 و75كم[3].

ولقد استمر الدعم الإيراني للحزب بعد حرب 2006 مع إسرائيل، وتمثل الدعم الإيراني لحزب الله في جانبين هما:

الأول: استمرار سياسات الدعم الإيراني لحزب الله ماليًا وعسكريًا، بل وزيادة كمية الأموال التي يتم تحويلها من إيران إلى حزب الله ومشروعاته داخل لبنان على المستويات الثقافية والاجتماعية، وكذلك دعم التحرك السياسي للحزب وحلفائه على المستوى الداخلي.

الثاني:شهد الدعم العسكري الإيراني لحزب الله اللبناني نقله نوعية، حيث أصبح أكثر تركيزًا في نقل تكنولوجيا جديدة وأسلحة متطورة، ويأتي المثال الأكبر على ذلك هو وجود شبكة اتصالات بديلة إيرانية تابعة لحزب الله اللبناني وتخرج عن سيطرة الحكومة اللبنانية.

الثالث: الدعم اللوجيستي لحزب الله اللبناني، واستمرار تدريب عناصره على يد قوات الحرس الثوري الإيراني، وتستقبل إيران من حزب الله كل شهر 300 مقاتل لتدريبهم وذلك منذ حرب 2006[4].

ويعتبر الدعم العسكري الواضح والمعلن لإيران من قبل حزب الله خرقًا واضحًا للسيادة اللبنانية وتدخلًا عسكريًا واضحًا يفرض نفسه على الواقع

---

(1) أحمد ثابت، الهزيمة الميدانية لإسرائيل وعواقب تدهور الردع بعد العدوان على لبنان، شئون عربية،عدد 127، خريف 2007، ص 47.

(2) إيمان أحمد رجب، الاحتلال الأمريكي للعراق وتداعياته على النظام الإقليمي العربي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009، ص 249.

(3) أحمد مظلوم، إدارة حزب الله للعمليات العسكرية في حرب لبنان، السياسة الدولية، عدد 166، أكتوبر 2001، ص 96.

(4) Benedetta Berti ،OP.cit ،p 51.

اللبناني، وهو ما يجعل حزب الله اللبناني بمؤسساته المختلفة دولة داخل الدولة اللبنانية، ففي أبريل 2010 ذكر روبرت جيتس وزير الدفاع الأمريكي أن هناك إمدادات إيرانية إلى حزب الله اللبناني تجعله يمتلك من الأسلحة والصواريخ أكثر مما تمتلكه بعض الجيوش النظامية في بعض الدول[1].

وتتم العلاقة بين إيران وحزب الله اللبناني عبر فيلق القدس الإيراني وهو ما أعلنت إيران سابقاً وجوده في لبنان ثم نفى المسئولون ذلك لما له من عواقب على العلاقة بين البلدين، وفيلق القدس هو وحدة خاصة ومدربة تدريبات جيدة وتتبع الحرس الثوري الإيراني ولها توسعاتها وأنشطتها في الخارج ، وترى بعض المصادر أن هذه الوحدة هي المسئولة عن تدريب عناصر حزب الله اللبناني[2].

يعد المثال الأوضح للتواجد العسكري الإيراني في لبنان، دورها الواضح في حسم الصراعات الخارجية للبنان مع إسرائيل منذ إنشاء حزب الله اللبناني وذلك في حرب 2006 الإسرائيلية على لبنان، حيث ظلت إسرائيل 34 يوماً تحت صواريخ حزب الله اللبناني الإيرانية الصنع وصل عددها حوالي 4228، حيث اعتبرت إيران الحرب الإسرائيلية على لبنان هي بمثابة حرب بالوكالة وهجوم من الولايات المتحدة عبر إسرائيل على إيران وحلفائها من أجل تقويض الأجنحة العسكرية لإيران في المنطقة وعلى رأسهم حزب الله اللبناني، وهو صراع أكبر على مشروعات ورؤى حول منطقة الشرق الأوسط بين إيران والولايات المتحدة[3].

وجاءت إحدى تفسيرات حرب 2006 على لبنان باعتبارها حرب استباقية من إيران ضد الولايات المتحدة عبر حليفها الأكبر حزب الله اللبناني من أجل إبعاد أنظار المجتمع الدولي عن الملف النووي الإيراني الذي كان داخل أروقة

---

(1) www.defense.gov/transcripts/transcripts.aspx?transcriptids=4616. ،April 7 ،2010.

(2) Eyal Zisser ،Iranian Involvement in Lebanon ،Military and Strategic Affairs ،Vol. 3 ، No. 1 ،May 2011 ،pp 9-10.

(3) Moshe Yaalon ،The Second Lebanon War : From Territory To Ideology ،August 30 ،2008 ،Jerusalem center for public affairs ،p 24.

jcpa.org/wp-content/uploods/2012/08/iran_yaalon.pdf.

الأمم المتحدة لمناقشته آنذاك، لذلك قام حزب الله بقتل بعض الجنود الإسرائيلية وخطف عدد منهم بما يمثل فعلًا استباقيًا لشن حرب ضد إسرائيل[1]. ولم يكن رد الفعل الإسرائيلي في الحسبان.

وتعتبر التدخلات العسكرية الإيرانية بجانب حزب الله إحدىٰ عوامل عدم الاستقرار في لبنان، ووضعها في صدامات مباشرة مع إسرائيل، وما زال الدعم مستمرًا، وفي الآونة الأخيرة وفي إطار استمرار الضغوط الخارجية علىٰ إيران وحليفها السوري، أعلن حزب الله اللبناني في أكتوبر 2012 عن إرسال طائرة استطلاع فوق المنشآت النووية الإسرائيلية ومواقع عسكرية حساسة وأعلنت إيران عن دعم واضح للحزب وأن الطائرة التي أرسلها حزب الله اللبناني هي طائرة إيرانية[2].

ثالثاً: ملاحظات نقدية على القوة الذكية الإيرانية تجاه حزب الله والنفوذ الإقليمي لإيران:

تجسدت القوة الذكية الإيرانية في لبنان علىٰ المستويين الرسمي ممثلًا في الحكومة والدولة في لبنان وعلىٰ المستوىٰ غير الرسمي ممثلًا في حزب الله اللبناني، وتضفي التحركات الإيرانية تجاه حزب الله اللبناني طابعًا خاصًا علىٰ العلاقات بين الطرفين، حيث تعدت العلاقة بين حزب الله وإيران مستوي التنسيق مع الحكومة اللبنانية أو الالتزام بالبعد القومي في العلاقة بين الطرفين، حيث أصبح حزب الله في علاقته بإيران فاعلًا متعديًا القومية تربطه بإيران علاقات إستراتيجية ثقافية مذهبية عسكرية مصلحيه قد تتناقض مع أهداف الدولة اللبنانية.

ويمكن الحديث عن نتائج التحركات الإيرانية تجاه حزب الله في ضوء الآتي :

- لا يعد حزب الله اللبناني حركة مقاومة مسلحة فقط ولكن للحزب تحركات سياسية داخل لبنان كونه حزبًا سياسيًا يسعىٰ إلىٰ السلطة، وقد ألقت تطورات العلاقة بين إيران وحزب الله اللبناني في أبعادها المختلفة بظلالها علي شعبية حزب الله داخليًا وعلىٰ مردود

---

(1) نيفين مسعد، الحرب الإسرائيلية علىٰ لبنان وتداعياتها : التداعيات الإقليمية :إيران، المستقبل العربي، العدد 332، أكتوبر 2006، ص 54.

(2) جريدة الشرق الأوسط، 14/ 10/ 2012.

ونتائج القوة الذكية الإيرانية تجاه لبنان كون حزب الله وكيل القوة الناعمة الإيرانية في لبنان بجانب التحركات الإيرانية المباشرة، وأثارت تلك العلاقة الشكوك حول أولويات الانتماء لدىٰ حزب الله هل الانتماء القومي للدولة أم الانتماء الديني للولي الفقيه الذي أعلن حزب الله ولاءه له.

– لاقت العلاقات الممتدة بين إيران وحزب الله رفض العديد من اللبنانيين في الداخل، حتىٰ من داخل الطائفة الشيعية وأئمتها في الداخل الذين رفضوا أي انتماء لإيران عبر الولي الفقيه جاء علي رأسهم السيد مهدي شمس الدين الذي ذكر أن الولي الفقيه حدوده داخل حدود الدولة الإيرانية، كما رفض تلك العلاقة السيد علي الأمين أحد أئمة الشيعة في لبنان حيث تحدث عمَّا أسماه «الشيعة المستقلون » الذين لا يتمون إلىٰ ولاية الفقيه الإيراني ويرفضون ربطهم بغير الداخل اللبناني،حيث أكد أن الشيعة طائفة في صميم الكيان اللبناني وليس غيره[1].

– أثيرت قضية الهوية لدىٰ حزب الله اللبناني في ظل الأزمة السورية وتدخل حزب الله مباشرة في خط القتال مع إيران ضد الانتفاضة السورية، وقد قدرت المخابرات الفرنسية أعداد المقاتلين من حزب الله في سوريا بعدة آلاف مقاتل، حيث صرح وزير الخارجية الفرنسي في 30 مايو 2013 «**إن متشددي حزب الله الموجودين في ساحة المعركة تتراوح أعدادهم في تقديرنا من 3000: 4000 مقاتل** »[2].

كما أكد مسئولو حزب الله دورهم في دعم النظام في سوريا، حيث أعلن مسئول العلاقات العربية في حزب الله السيد حسن عز الدين «إن المقاومة باتت ملزمة بالدفاع عن نفسها وعن ظهيرها الإستراتيجي السوري»[3].

وقد أثار امتداد العلاقات مع إيران إلىٰ القتال في سوريا رفض أئمة الشيعة في لبنان، فقد رفض السيد علىٰ الأمين والسيد محمد الأمين والسيد هاني الفحص

---

(1) العلامة السيد علي الأمين : نعمل كشيعة مستقلين لتأكيد نهج الأئمة بالوحدة ، 16/ 12/ 2008 ، متاح علىٰ :

http://www.al-amine.org/article.php?id=22

(2) مجلة البيان، 30/ 5/ 2013، متاح علي:

www.albayan.co.uk/even.aspx?=ID=5497.

(3) جريدة المصري اليوم، 30/ 5/ 2013.

وقوف حزب الله إلىٰ جانب إيران ونظام الأسد وتوريط لبنان في صراعات داخلية، ووقع الأخيران بيانًا في 2012 بجرائم نظام الأسد ضد الشعب السوري وأعلنا وقوفهما مع الشعب السوري(1).

نتج عن العلاقات الإيرانية بحزب الله مردودًا سيئًا علىٰ وضع الحزب في الداخل اللبناني لدىٰ الطوائف كافة بما فيها الطائفة الشيعية ذاتها، وهو من شأنه التأثير علىٰ صورة حزب الله وشعبيته في الداخل اللبناني، ومن شأن ذلك أن يكون له آثار سلبية علىٰ تحركات إيران تجاه الداخل اللبناني و علىٰ نتائج القوة خاصة في بعدها الناعم التي تعتمد فيه علىٰ القبول والإقناع من الطرف الآخر.

❋ ❋ ❋

(1) جريدة الشرق الأوسط، 28/ 5/ 2013.

الفصل الرابع

تقييم مخرجات القوة الذكية الإيرانية

المبحث الأول : القوة الذكية الإيرانية وتحقيق أهداف السياسة الخارجية تجاه لبنان.

المبحث الثاني : القوة الذكية الإيرانية ودعم النفوذ الإقليمي والدولي الإيراني.

مقدمة

يعتمد منهج الدراسة على ثلاث خطوات أساسية لدراسة وتقييم القوة الذكية الإيرانية في تحركاتها بوجه عام وتجاه لبنان كحالة دراسة، وتم تناول الخطوة الأولى للمنهج في دراسة الإمكانات المتاحة للدولة الإيرانية من موارد ناعمة وصلبة بجانب التطرق إلى أهداف السياسة الخارجية الإيرانية، ثم انتقل البحث للخطوة الثانية من المنهج بدراسة تحركات السياسة الخارجية الإيرانية، بأدوات القوة المختلفة مجتمعة في إطار القوة الذكية.

ثم يأتي ذلك الفصل لاستكمال الخطوة الثالثة من منهج الدراسة والقائمة بالأساس على تقييم التحركات الإيرانية باستخدام أدوات القوة المختلفة، وذلك في إطار تبني الدراسة لمفهوم القوة القائم ليس فقط على استخدام ما هو متاح من الموارد، بل أيضاً أثر هذا الاستخدام في تحقيق الأهداف.

ويسعى هذا الفصل إلى تقييم نتائج استخدام إيران للقوة الذكية بأدواتها المختلفة تجاه لبنان في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الإيرانية، وإلى أي مدى ساهم الجمع بين الأدوات المختلفة وعدم إهمال أي منها في ذلك، وتقييم شروط استخدام إيران للقوة الذكية في إطار دراسة واعية للسياق الدولي والإقليمي المحيط، ودور المؤسسات وفاعليتها في استخدام وتفعيل القوة الذكية، ومستويات استخدام تلك القوة تجاه لبنان على المستوى الرسمي وغير الرسمي، ومراعاة خصوصية الطائفية اللبنانية وانقسام القوة والسلطة في لبنان ما بين الدولة كفاعل رسمي والفواعل من غير الدولة مثل حزب الله اللبناني.

وينقسم ذلك الفصل إلى مبحثين حيث:

يتناول المبحث الأول الحالة اللبنانية كحالة للدراسة في تقييم القوة الذكية الإيرانية في تحركات السياسة الخارجية، ومدى قدرة أدوات القوة المختلفة على تحقيق أهدافها في الفترة من 2005 في ظل إطار إقليمي ودولي تواجه فيه إيران مزيدًا من التصعيد من المجتمع الدولي نتيجة أنشطتها النووية، وكيف استطاعت إيران نسج استراتيجيات القوة الذكية في ظل ذلك السياق المعادي

للتحركات والنفوذ الإيراني.

ويتناول المبحث الثاني أثر القوة الذكية في دعم النفوذ الإيراني في المنطقة وخارجها، انطلاقا من الحالة اللبنانية وأهميتها في مشروع إيران الإقليمي، وكيف كانت تحركات إيران خارج الحالة اللبنانية، وهل استطاعت إيران توظيف الأدوات المختلفة خاصة الثقافية في تحركاتها خارج السياق اللبناني الذي امتاز بوجود قاعدة ثقافية ارتكزت عليها إيران في تحركاتها الناعمة تجاه لبنان اعتمادًا على المشترك الشيعي.



المبحث الأول
محددات القوة الذكية وتحقيق
أهداف السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان

ركزت إيران في تحركاتها الخارجية على زيادة النفوذ الإقليمي الإيراني في المنطقة ومواجهة التحديات الإقليمية والدولية التي تمس الأمن القومي الإيراني، تلك التهديدات التي اتسعت دوائرها وأشكالها في ظل نظام دولي أصبح أكثر تعقيدًا، كما تلاشت إلى حد كبير قدرة الحدود الجغرافية على صد الهجمات الأمنية التي تعددت أشكالها ودخلت فيها التكنولوجيا إلى حد كبير، لذلك أدركت الدول أهمية القوة بأدواتها المختلفة.

وقد جاءت فترة الرئيس أحمدي نجاد مختلفة عن فترة سابقيه ذوي السياسة الانفتاحية والإصلاحية، فقد أكد الرئيس أحمدي نجاد بعد انتخابه لفترة ثانية في أكتوبر 2009 أنه لا يوجد انفصال بين الثورة الإيرانية والسياسة الخارجية التي لن تنحاز للشرق ولا للغرب، وأنها سياسة عدائية للدولة الصهيونية ورافضة للسياسات التدخلية للدول الكبرى في شئون إيران والمنطقة، وأكد الرئيس أحمدي نجاد على أهمية استكمال إيران لأنشطتها النووية على الرغم من سياسات الضغوط الدولية والإقليمية[1].

أولاً : محددات استخدام القوة الذكية : الدولية والإقليمية والداخلية :

يتطلب الحديث عن القوة الذكية الإيرانية في تحركاتها تجاه لبنان الحديث عن سياق استخدام تلك القوة، وذلك لمعرفة مدى نجاحها في ظل ظروف البيئة الدولية والإقليمية بجانب البيئة اللبنانية وخصوصيتها في السياسة الخارجية الإيرانية.

ويمكن الحديث عن المحددات والسياقات المختلفة وعلاقتها بتحركات إيران تجاه لبنان كالتالي :

المحددات الدولية : يؤثر شكل النظام الدولي والقوى الفاعلة فيه على

(1) Fakhreddin Soltani ،Foreign Policy of Iran After Islamic Revolution ،**Journal of Politics and Law** ،Vol: 3 ،No :2 ،September 2010 ،p 204.

تحركات الفواعل الإقليمية والدولية، وقد اتخذ النظام الدولي شكلًا أحادي القطبية بعد الحرب الباردة في ظل سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه أشار بعض المحللين إلى أن صعود أوجه القوة الأخرى غير العسكرية أدى إلى ظهور أقطاب دولية أخرى مثل الصين كقطب اقتصادي والاتحاد الأوربي في شكله المؤسسي كقوة ناعمة، وهو ما أسماه الرئيس الأمريكي باراك أوباما بالواقع العالمي الجديد الذي يهدد الشكل التقليدي للنظام الدولي الذي تشكل بعد نهاية الحرب الباردة[1]. الأمر الذي أدى إلى وجود قوى دولية أخري تمهد لنظام التعدد القطبي الحقيقي و تختلف في مصالحها وتتنازع أحيانا، وهو الأمر الذي من شأنه إعطاء الفواعل الأخرى فرصة أكبر على الحركة والتحالف أو العداء مع تلك الأقطاب.

وقد استفادت إيران من شكل النظام الدولي الجديد الذي فرض نفسه، فقيام الثورة الإيرانية أدى إلى عداء واضح بين الولايات المتحدة وإيران التي اعتبرتها الولايات المتحدة إحدى دول محور الشر بعد أن كان الشاه يقوم بدور الشرطي بالوكالة في منطقة الخليج[2]، واتضح العداء الغربي تجاه السياسات الإيرانية وخاصة منذ الإصرار على استكمال أنشطة البرنامج النووي الإيراني في ظل حكم الرئيس أحمدي نجاد، حيث تم تجديد طرح الخيار العسكري في التعامل مع البرنامج النووي الإيراني من قبل الولايات المتحدة كما تم فرض عقوبات اقتصادية على إيران بموافقة الأمم المتحدة نتيجة لضغوط أمريكية[3].

وفي ظل تلك البيئة المعادية لم تكن إيران لتتحرك لتحقيق مصالحها وكسر حاجز العزلة الدولية إلا في ظل نظام متعدد القطبية، تلعب فيه الصين وروسيا وبعض القوى الإقليمية دورًا في دعم التحركات الإيرانية، فسعيًا لفك العزلة

---

(1) كارن أبو الخير ، عالم بلا أقطاب : الحقائق الإستراتيجية الجديدة في النظام الدولي ، مجلة السياسة الدولية ، متاح على :
(http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/113/1751/) .

(2) أسماء أحمد توفيق ، التأثيرات السياسية الداخلية للحرب الإسرائيلية على لبنان 2006 «دراسة مقارنة بين لبنان وإسرائيل» ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2009 ، ص53.

(3) موسى عبد الوالي أبو قاعود ، الدور الإقليمي لإيران في الشرق الأوسط خلال الفترة من 1991 وحتى 2010 ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2012 ، ص 152.

الدولية قوّت إيران علاقتها الاقتصادية والعسكرية مع الصين وروسيا لموازاة الحلف الغربي المعادئ لإيران، ومن ثم جاءت تحركات إيران تجاه لبنان وغيرها من الدول الإقليمية علىٰ الرغم من الضغوط الغربية لتقليل النفوذ الإيراني في المنطقة.

وعانت إيران من ضغوط كبيرة خلال الثلاثة عقود الأخيرة منذ الثورة الإيرانية سواء في الحرب مع العراق في 1980 والتي استمرت ثماني سنوات، وكذلك العقوبات الاقتصادية علىٰ إيران، والضغوط الأمريكية والغربية من أجل تغيير النظام، وقد استغلت إيران الظروف لتقوية نفوذها الإقليمي في العراق ولبنان والأراضي الفلسطينية وأفغانستان. ودعت إيران لشرق أوسط إسلامي واستفادت من الأخطاء الأمريكية في الشرق الأوسط خلال حروبها ضد العراق وأفغانستان[1].

كما أدت سياسة الولايات المتحدة تجاه سوريا إلىٰ التحالف السوري الإيراني، يضاف إلىٰ ذلك أن الهجوم الإسرائيلي علىٰ لبنان 2006 والذي أيدته الولايات المتحدة عزز من قوة حزب الله وتحالفه مع إيران.

وبجانب كون السياق الدولي محفزًا ودافعًا للتحركات الإيرانية لتقوية نفوذها، إلا أن الضغوط الدولية علىٰ إيران كان لها تأثيرها السلبي أيضًا علىٰ التحركات الإيرانية، فكان ولازال للعقوبات الدولية علىٰ إيران أثرها علىٰ التحركات الإيرانية وتوفير الدعم المادي اللازم لتحركات السياسة الخارجية، كما أن الحصار الدولي علىٰ إيران لاقىٰ استجابة لدىٰ العديد من حلفاء الولايات المتحدة في داخل المنطقة وخارجها الذين سعوا إلىٰ تقليل العلاقات مع إيران استجابة للضغوط الغربية، واعتبار إيران دولة خارجة عن الشرعية الدولية وإحدىٰ دول محور الشر، وأثر ذلك بدرجة كبيرة علىٰ الصورة الذهنية لإيران علىٰ مستوىٰ الدول والشعوب أيضا. و لذلك جاءت التحركات الإيرانية في المنطقة وخارجها بمثابة محاولة للتصدي لتلك الضغوط والتحديات التي أفرزها السياق الدولي.

---

(1) Barbara Slaving ،Strategically Lonely : Iran Exploits Opportunities For Regional Influence ،**South Asia Center** ،Atlantic council ،25 March 2011.

المحددات الإقليمية : لاقت إيران منذ قيام الثورة الإسلامية عداءً واضحاً من بعض القوىٰ الإقليمية لمنع التحركات الإيرانية الساعية إلىٰ زيادة النفوذ الإيراني في المنطقة، ونشر الأفكار الإيرانية الثورية في بعدها الثقافي والسياسي والتي من شأنها زعزعة الاستقرار في العديد من الدول، وخاصة في بعض دول الخليج العربي التي تقوم أنظمة الحكم فيها علىٰ النظام الوراثي.

وقد تم تشكيل استقطاب إقليمي دعمته الولايات المتحدة وحلفاؤها ضد إيران ومشروعها الإقليمي وتحركاتها لنشر المذهب الشيعي في إطار مبدأ تصدير الثورة الإيرانية للبلدان الإسلامية، وتدخلها في شئون العديد من الدول في إطار مبادئ الثورة مثل نصرة المستضعفين، ومحاولة أيضًا من الدول الغربية وبعض الدول الإقليمية المعادية لإيران لوقف نفوذها والنيل من الإصرار الإيراني علىٰ استكمال أنشطتها النووية.

يضاف إلىٰ ذلك التحركات الإسرائيلية المناوئة للنفوذ الإيراني وذلك بدعم غربي، حيث تعلن إيران عداءها الواضح لإسرائيل وسياساتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي سوريا ولبنان ، وقد ذكر الرئيس أحمدي نجاد في أكثر من مرة سعي إيران إلىٰ إزالة إسرائيل من خريطة المنطقة، واتضح ذلك في دعم حماس في غزة ودعم حزب الله في لبنان ودعم النظام السوري. وتتزعم إيران محور المقاومة الذي يستهدف الكيان الصهيوني بالأساس.

لذلك تواجه إيران التحركات الإسرائيلية الساعية لوقف البرنامج النووي الإيراني ابتداءً من الحرب السرية غير المعلنة عبر استهداف العلماء القائمين علىٰ البرنامج النووي الإيراني، أو حرب الفيروسات الإلكترونية ضد أجهزة البرنامج النووي الإيراني مثل فيروس «ستوكس- نت » ، وألحق ذلك أضرارًا بمفاعل بوشهر الإيراني الذي أعلنت إيران وقفه في 23 نوفمبر 2010 ، وصولًا إلىٰ إعلان الاستعداد لضربة استباقية ضد المنشآت النووية الإيرانية[1]، وفي ذلك السياق يأتي الصراع بين حزب الله وإسرائيل، وكذلك السعي الإسرائيلي لإسقاط النظام السوري الحليف الإيراني الأكبر في المنطقة.

ومنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر تواجه إيران تحديات إقليمية قائمة

---

(1) محمد السعيد إدريس ، مستقبل جولة مفاوضات إسطنبول بين حرب إسرائيل الناعمة وتفاهمات واشنطن الإقليمية، مختارات إيرانية ، عدد 129 ، يناير 2011، ص ص 4-6.

علىٰ التدخل الدولي في حربي أفغانستان 2001 والعراق 2003، وهو الأمر الذي شكل تهديدًا للأمن القومي الإيراني في ظل وجود قوات عسكرية أمريكية علىٰ الحدود الإيرانية، وذلك في ظل تهديدات أمريكية بإمكانية استخدام القوة العسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية في حالة عدم جدوىٰ المفاوضات مع إيران حول أنشطتها النووية.

كما شهدت الساحة الإقليمية موجة من الثورات التي قامت في الدول العربية من تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا، وكان لتلك الأحداث تأثيرها علىٰ التحركات الإيرانية تجاه لبنان والمنطقة، وتتطرق الدراسة إلىٰ الحالة السورية والتي هي وثيقة الصلة بالدور الإيراني في لبنان كونها الحليف الإيراني الأكبر في المنطقة منذ الثورة الإيرانية، وكونها أيضا ذات نفوذ واضح في لبنان ولها علاقات وطيدة بأركان النظام اللبناني علىٰ المستوىٰ الرسمي والشعبي.

وتعد الثورة السورية خطرًا كبيرًا علىٰ إيران في ظل احتمالية سقوط النظام السوري، وذلك نظرًا للأهمية الجيو- سياسية ومحورية الموقع الجغرافي السوري في دعم المشروع الإيراني في المنطقة، كما أن سوريا هي حلقة الوصل الإيراني بلبنان[1].

وجدير بالذكر أن الثورة السورية من شأنها حال نجاحها تقويض النفوذ الإيراني في لبنان، فالجيش الحر في سوريا أغلبه من السنة ، ومن شأنه في حال الوصول للسلطة وسقوط النظام الحالي أن يؤدىٰ لدعم السنة في لبنان وتقويض حزب الله اللبناني ونزع سلاحه وهىٰ تهديد للنفوذ الإيراني ليس فقط في لبنان بل وفىٰ المنطقة.

وذلك إلىٰ جانب تأثر الداخل اللبناني بحالة عدم الاستقرار في سوريا وهو الذي من شأنه تهديد الاستقرار السياسي في لبنان، وتقويض النفوذ الإيراني وتحجيم بعض التحركات الإيرانية في لبنان، ومن تداعيات الصراع في سوريا علىٰ لبنان وجود الصراع الطائفي بين شيعة لبنان المؤيدين لسوريا وتدعمهم إيران وبين السنة المعادين للتدخل الإيراني في لبنان ويدعمون الثوار في سوريا، يضاف إلي ذلك شيعة لبنان الذين يدعمون الثوار في مواجهة نظام الأسد، ومن

(1) مصطفىٰ اللباد، أوراق إيران وسيناريوهات سوريا، الأهرام اليومي، 27 أكتوبر 2010.

مؤشرات عدم الاستقرار أيضاً تزايد عمليات الخطف والاشتباكات على أجزاء من الحدود اللبنانية السورية، وتدهور الأمن في لبنان وارتفاع حدة التوتر السياسي[1].

كما أن السياق الإقليمي وما تشهده الدول العربية من ثورات من شأنها التأثير على تحركات إيران واستهداف مصداقية الثورة في إيران ومبادئها بل وبيان ما لديها من معايير مزدوجة، فقد اكتسبت إيران شعبية في الشارع العربي نتيجة دعم القضية الفلسطينية وسياستها المعادية لإسرائيل، كما اعتبرت إيران أن الثورات العربية هي بوادر يقظة إسلامية تمتد جذورها للثورة في إيران وأضفت إيران بعدًا أيديولوجيًا على الثورات العربية[2].

وفي الوقت ذاته اعتبرت إيران أن ما يحدث في سوريا يجب التصدي له ودعمت النظام القائم ضد الثوار السوريين، الأمر الذي أضعف الموقف الإيراني وأدى لازدواجية واضحة في المعايير من شأنها التأثير على مصداقية التحركات الإيرانية، وهو له دور كبير في الحديث عن القوة الناعمة الإيرانية وقدرتها على إحداث النتائج المطلوبة.

المحددات الداخلية: ويقصد بها السياق الداخلي في كل من لبنان وإيران، فالسياقان لهما تأثير على التحركات الإيرانية بأدوات القوة المختلفة، وتتكاتف العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية في كلا البلدين لتشكيل السياق الذي يسهم بدوره في التأثير على مجريات الأمور في البيئة الداخلية والخارجية للدولة، **وسوف يتم تناول كلا السياقين وعلاقتهما بتحركات إيران تجاه لبنان كالتالي**:

السياق الإيراني: تعتبر الثورة الإيرانية واستمرار مبادئها الحاكمة في إيران من أهم المؤثرات في تحركات إيران الخارجية، وذلك في إطار السعي للموازنة بين نشر وتصدير أفكار الثورة الإيرانية التي تحمل المشروع الفكري الإيراني، وما بين المحافظة على المصالح الخارجية للدولة والوضع القائم قبل قيام تلك

---

(1) بول سالم، لبنان والأزمة السورية: تداعيات ومخاطر، مركز كارينغي للشرق الأوسط، ديسمبر 2012، ص 4.

(2) فراس أبو هلال، إيران والثورات العربية: المواقف والتداعيات، سلسلة تقييم حالة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو 2011، ص 3.

الثـورات مـن أبعـاد مـصلحية وعلاقـات قائمـة علـىٰ المـستويات الـسياسية والاقتصادية في علاقة الدولة مع محيطها الإقليمي والدولي[1].

ومنـذ عـام 2005 لعـب الاتجـاه المحـافظ الـذي حكـم إيـران دورًا كبيـرًا في تحديد أبعاد السياق الإيراني الداخلي ودوره الخارجي، فعلىٰ المستوىٰ الفكـري حدثت تحولات نحو الاتجاهـات الأصـولية المحافظة والعـودة لمبادئ الإمام الخميني بعد أن حكم التيـار الإصـلاحي في عهـد خـاتمي ورفسنجانىٰ، وتـأثرت السياسة الخارجية التي أصبح تـشكيلها مـن خـلال إشراف الـسيد علىٰ خامنئىٰ مباشرة وعدد من خبراء الشئون الخارجية وأصبح وزير الخارجية الإيراني منفـذًا لسياسات ذلك المكتب[2].

وأصـبحت الـسياسة الخارجيـة في ظـل التيـار المحـافظ تتمثـل عناصـرها في الدعوة للـشرق الأوسـط الإسـلامي، وتحقيـق المـصالح الـشعبية، والقيـام بـدور فعال إقليميـًا ودوليـًا ودعـم العلاقـات الخارجيـة، والتأكيـد علىٰ أهميـة تـزاوج العقيدة والمصلحة في التحركات الخارجية[3].

وعلىٰ المستوىٰ السياسي : تواجه الحكومة القائمة في إيران التيار الإصلاحي الذي ازداد أنصاره داخل إيـران مـن الـشباب الـذين يـدعون إلىٰ التغيير والديمقراطية والانفتـاح، وقـد ازدادت الأعداد المؤيدة للاتجاه الإصلاحي بعد الانتخابات الرئاسية 2009وظهور الحركة الخضراء في إيران التي تزعمها السيد مير حسين موسـوي والـسيد مهـدي كروبي، ويواجـه النظام الإيراني خطر التدخلات الخارجية وخاصة الإسرائيلية والغربية التي تسعىٰ إلىٰ تغيير النظام الحاكم في إيران.

وقد أدت الثورات العربية إلىٰ زيادة الأخطار الداخلية في إيران، ففـي حين فَسر النظـام الثورات كونها امتدادًا للثورة الإيرانية، فقد رأىٰ فيّها التيار الإصـلاحي والـشباب الطـامح في الديمقراطية بادرة أمـل مـن أجـل إحـداث تغيـر في النظـام الـسياسي الإيـراني، وتعمـل الأداة

(1)جيهان الحديدي ، الثورة والسياسة الخارجية.... رؤية نظرية ، في :الثورة المصرية ودراسة العلوم السياسية ، نادية مصطفىٰ وأمل حمادة (محرران) ، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، يونيه 2011، ص527.

(2)محمد السعيد عبد المؤمن ، الجمهورية الثالثة في إيران ، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ص 189.

(3)المرجع السابق، ص ص 190-191.

الأمنية القمعية للدولة بشكل ملحوظ تجاه تلك التيارات الإصلاحية التي يعتبرونها معادية للثورة ومبادئها وللنظام الحاكم في طهران.

وعلى المستوى الاقتصادي، فرغم توافر إمكانات طبيعية وبشرية هائلة للنظام الإيراني تمكنه للعب دور كبير في المنطقة، إلا أنه لا يمكن إهمال جدوى العقوبات الدولية والتي ألقت بظلالها على الاقتصاد الإيراني وبالتالي التحركات الخارجية لإيران التي يحكمها الدعم المادي والاقتصادي.

ويواجه الاقتصاد الإيراني عددًا من المشاكل التي من شأنها التأثير على أدوات التحرك الإيراني، ومنها النفقات العسكرية المتزايدة، خاصة في ظل تبني إيران لبرنامج نووي طموح، والمشاكل التي نجمت عن الحصار الاقتصادي الدولي على إيران في ظل العقوبات الدولية، وذلك بجانب العقوبات التي تقرها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من حظر على استيراد النفط الإيراني والتعامل مع المؤسسات الإيرانية، ومن تلك المشاكل مشكلة التضخم ونقص الاستثمار بسبب الحظر الدولي في التعامل مع المؤسسات الإيرانية داخل إيران وخارجها للتأثير في مصادر الإنفاق اللازمة لمنع استكمال البرنامج النووي الإيراني

كما يشهد الاقتصاد الإيراني تراجعـًا في معدلات النمو منذ عام 2005، حيث وصلت إلى 3 ٪ في عام 2012، كما ارتفع معدل التضخم إلى 23٪ في العام ذاته، و زادت نسبة البطالة إلى 12 ٪، كما أنه نتيجة تلك العقوبات فقد انخفضت صادرات النفط الإيرانية حوالي40٪ في مارس 2012 وذلك حتى لا تقع الدول تحت طائلة العقوبات[1].

وعلى المستوى الاجتماعي والثقافي يشهد المجتمع الإيراني نوعـًا من الانقسام، وخاصة داخل الأوساط الشبابية بين مؤيدي الهوية الثورية الإسلامية ومؤيدي النظام، وبين هؤلاء ذوى الانتماءات القومية الضيقة التي تعارض التحركات الإيرانية الخارجية التي تستنزف ميزانية الدولة من مساعدات خارجية اقتصادية وعسكرية.

السياق اللبناني : لا شك بأن السياق اللبناني وخصوصيته الطائفية له

(1) محمد السمهوري ، هل تؤدى العقوبات الدولية والأمريكية الأخيرة إلى تراجع إيران عن برنامجها النووي ؟ ، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية ، يوليو 2012.

تـأثيره علـىٰ التحركـات الإيرانيــة تجـاه لبنـان وفعاليــة تلـك التحركـات وجـدواها، وقـد تـم تنـاول الوضـع اللبنـاني في الفـصل الـسابق، إلا إنـه تجـدر الإشـارة إلـىٰ أن لخـصوصية الوضـع اللبنـاني الطـائفي والمتنـوع أثـرًا علـىٰ التحركـات الإيرانيــة، يتـضح ذلـك التنـوع في اخـتلاف الفواعـل علـىٰ الـساحة اللبنانيـة مـن فواعـل رسـمية وغيـر رسـمية «حـزب الله »، وكـذلك ارتبـاط لبنـان بتـدخلات إقليميـة ودوليـة واسـعة مـن شـأنها الـضغط بتقلـيص الـدور الإيـراني، كمـا أنهـا تخلـق فرصـة للـدور الإيـراني بـالظهور في ظـل النظام الطائفي في لبنان.

ثانيا: نتائج استخدام إستراتيجية القوة الذكية على أهداف السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان :

وبعد التطرق إلىٰ السياق بأبعاده المختلفة وهـو الـذي مـن شـأنه التـأثير علىٰ القوة الإيرانية وفاعليتها بـل واستخدامها مـن الأسـاس، وتتطرق الدراسة فيما يلي إلىٰ مـدىٰ نجاح القـوة الإيرانيـة في لبنـان في ظـل المـوارد المتاحـة والسياق بأبعاده المختلفة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الإيرانية في لبنـان، وذلـك عبر النقاط التالية :

1- جـاءت التحركـات الإيرانيـة تجـاه لبنـان متـسقة مـع أهـداف الـسياسة الخارجية الإيرانية من حيث مراعاة المستويات المختلفة في التعامل مع الـداخل اللبناني، والاستفادة من التنوع في المجتمع اللبناني، وتعاملت السياسة الخارجية الإيرانية مع لبنان علىٰ المستويات الرسمية مع الدولة والمستويات غير الرسـمية ممثلة في الفواعل الأخرىٰ، وعلىٰ المـستويات الـشعبية في التعامـل مـع الأوسـاط الشعبية اللبنانية.

فاستطاعت إيران تقوية نفوذها مع حزب الله اللبنـاني اعتمـادًا علىٰ العلاقـات الوثيقة مع إيران منـذ النـشأة كمـا سبق ذكـره، واعتـبر بعـض المحللين في معهـد بـيجن الـسادات، وهـو معهـد إسـرائيلي، أن حـزب الله اللبنـاني يمثـل الوجـود الإيــراني في لبنــان ويمتلــك حــوالي 80 ألــف صــاروخ قــادرة علــىٰ الوصــول لإسرائيل، وأنه لا يرفض أن يشارك مع إيران في حرب ضد إسرائيل في حالـة تـم مهاجمة إيران، وقد أثبت ذلك مشاركته في القتال في سوريا منعـًا لـسقوط النظـام

القائم الذي يساعد عبر إيران في دعم وتسليح حزب الله اللبناني[1].

وقد أثار قيام حزب الله باختطاف جنود إسرائيليين وقيام الحرب الإسرائيلية ضد لبنان 2006 العديد من التساؤلات، وذلك نتيجة لقيام حزب الله بتخطي الحكومة اللبنانية، حيث جاء القرار دون الرجوع للسلطات الرسمية في لبنان، حيث فسر البعض سلاح حزب الله استنادًا للبعد الطائفي، وأنه مقاومة شيعية وليست لبنانية، فتاريخ الشيعة ارتبط بالتهميش في نواح عدة في لبنان ويرون في سلاح حزب الله دعمًا لصعودهم السياسي، وهو ما يجمع عليه العديد من الشيعة الذين ينضمون لحزب الله طواعية[2].

يضاف إلي ذلك مشاركة حزب الله في القتال إلىٰ جانب نظام الأسد ضد المعارضة، وهو ما يلاقي رفض الأوساط الرسمية اللبنانية والشعبية حتىٰ داخل الطائفة الشيعية، وبالتالي فقد استطاعت إيران خلق دفاع عن الأراضي الإيرانية وكسب شريك عسكري بل وسياسي في الداخل اللبناني، وذلك ليس اعتمادًا فقط علىٰ الدعم العسكري لحزب الله بل وأيضا دعم العلاقات الثقافية والدينية مع حزب الله ومؤيديه، فلم تعتمد إيران علىٰ القوة الصلبة فقط في كسب شريك لبناني.

وذلك بجانب دعم العلاقات الإيرانية مع الحكومة اللبنانية في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية بل والعسكرية، واعتُبرت إيران فاعلًا رئيسيًا في المعادلة الداخلية اللبنانية.

2- سعت إيران في تحركاتها تجاه لبنان إلىٰ استخدام استراتيجيات القوة الذكية القائمة علىٰ إستراتيجية الجمع بين أدوات القوة الصلبة والناعمة في إطار تخطيطي لمراعاة السياق والظروف سواء داخل لبنان أو خارجها.

فقد وظفت إيران الأداة الثقافية في تحركاتها تجاه لبنان اعتمادًا علىٰ المشترك الثقافي بين إيران وبعض شيعة لبنان في الموروث الثقافي الشيعي والمشترك

---

(1) Ehud Eilam ،Brothers In Arms : Would Hezbollah and Hamas Join Iran In a War Against Israel ? ،**The Begin Sadat Center For Strategic Studies** ،Perspective Paper ،No: 185 ،23 October 2012.

(2) Hezbollah and the Lebanese Crisis ،**Middle East Report** ،No : 69 ،10 Oct 2007 ، International Crisis Group ،pp 5-6.

التاريخي للشيعة، كما وضعت إيران استراتيجيات ثقافية أخرى للتواصل مع قطاعات المجتمع غير الشيعي في لبنان برسم صورة إيران المدافعة عن حقوق الشعب اللبناني ضد الاحتلال الإسرائيلي والتدخل الغربي في الشأن اللبناني، وذلك انطلاقاً من التأكيد على قيم ومبادئ الثورة الإيرانية وخط الإمام الخميني في الدفاع عن المستضعفين ضد قوى الاستكبار العالمي ونصرة الشعب الفلسطيني واللبناني ضد الكيان الصهيوني.

ولم تقف التحركات الثقافية الإيرانية على مستوى التصريحات والمبادئ، فقد رسمت إيران خططاً ثقافية واضحة اعتمدت على التأثير في الداخل اللبناني إعلامياً وتعليمياً وثقافياً ودبلوماسياً، وقد اتضح صدى التحركات الشعبية في زيارة الرئيس أحمدي نجاد إلى لبنان 2010، حيث كان هناك استقبال شعبي حاشد من المطار إلى قصر بعيدا من مناصري حزب الله وحركة أمل وبعض الفلسطينيين، وقد حملوا صورًا للرئيس أحمدي نجاد مرددين أناشيد بعضها بالفارسية، وقد كان الاستقبال الشعبي الأكبر في الجنوب اللبناني حيث ألقى الرئيس الإيراني خطابه[1].

واعتُبرت زيارة الرئيس أحمدي نجاد وتوجهه نحو الشعب اللبناني بكافة طوائفه مثالًا ناجحاً للدبلوماسية الإيرانية في مراعاة التعامل مع كافة الطوائف اللبنانية والتعامل على المستويات المختلفة، مما لاقى ترحيباً من بعض اللبنانيين في الداخل، واعتبرت بعض الأوساط الرسمية الزيارة بادرة أمل في دعم العلاقات بين الجانبين ،وأثنى الرئيس اللبناني ميشال سليمان على الدعم الإيراني للبنان خلال حرب 2006 الإسرائيلية على لبنان ، كما نتج عن الزيارة توقيع العديد من الاتفاقيات بين الجانبين [2].

ولم تقف الإستراتيجية الإيرانية عند الأدوات الثقافية، بل تضافرت معها الأداة الاقتصادية التي تمثلت في المساعدات الاقتصادية الواضحة ممثلة في مشروعات إعادة إعمار لبنان، وبناء علاقات اقتصادية رسمية مع لبنان وزيادة الاستثمار حتى أصبحت إيران من أهم شركاء لبنان الاقتصاديين.

---

(1) رابحة سيف علام ، زيارة أحمدي نجاد إلى بيروت : قراءة في مضمونها ونتائجها ، مختارات إيرانية ، عدد 124 ، السنة 10 ، نوفمبر 2010 ، ص 104.

(2) جريدة الشرق الأوسط ، العدد 11643، 14 أكتوبر 2010.

وعن الأداة العسكرية في إستراتيجية إيران تجاه لبنان، فلم يكن التدخل العسكري واضحًا أو بطريقة مباشرة مع لبنان حفاظًا علىٰ العلاقات مع الأطراف الرسمية في لبنان وصورة إيران الساعية إلىٰ المساعدة وليس التدخل، إلا إن الآلة العسكرية الإيرانية لها دورها الواسع في مجريات الأمور علىٰ الساحة الداخلية والخارجية في لبنان ممثلة في ترسانة حزب الله العسكرية التي جاء معظمها بمساعدات إيرانية كبيرة تأكدت بوضوح في حرب إسرائيل 2006 – كما سبق ذكره– والتي استهدفت حزب الله بالأساس.

3- التوافق بين المؤسسات في إيران سواء الرسمية وغير الرسمية، العسكرية والثقافية والاقتصادية في تحركات السياسة الخارجية في لبنان ، ويعد البعد المؤسسي من أهم أسباب نجاح القوة الذكية في تجسيد نتائجها و تحقيق أهداف السياسة الخارجية، حيث إن عدم التوازن بين مؤسسات القوة الصلبة ومؤسسات القوة الناعمة الدبلوماسية والثقافية والإعلامية من شأنه التأثير علىٰ مخرجات القوة الذكية وفاعليتها.

ذلك أن الجانب الإيراني في تحركاته عامة ونحو لبنان بصفة خاصة يهدف بالأساس إلىٰ تغيير ثوري واجتماعي، ومن ثم وضعت إيران مؤسسات الثورة إلىٰ جانب مؤسسات الدولة، فإلىٰ جانب مؤسسة الرئاسة هناك المرشد الأعلىٰ الإيراني وما يتبعه مباشرة من مؤسسات ثقافية وخيرية، ويلعب رجال الدين دورًا واضحًا في الحياة السياسية الإيرانية من خلال تواجدهم في مؤسسات صنع القرار الرسمية وذلك بجانب دور الحوزة العلمية، إلىٰ ذلك لا يمكن إنكار المؤسسة العسكرية الإيرانية وفروعها المختلفة، حيث تمتلك إيران بجانب الجيش النظامي قوات الحرس الثوري الإيراني وقوات الباسيج وهىٰ قوات لها مهام داخلية وخارجية واضحة، لذلك فمؤسسات صنع القرار في إيران تتضافر فيها مؤسسات الثورة ذات البعد الثقافي الديني مع مؤسسات الدولة القومية في إطار رسمي وفىٰ ظل تنسيق وإستراتيجية كاملة للدولة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية علىٰ المدىٰ القريب والبعيد.

كما أنه علىٰ الجانب غير الرسمي توجد المؤسسات الخيرية في المجال التعليمي والثقافي والإعلامي التي تتحرك في ضوء إستراتيجية واضحة أيضًا وتتبع المرشد الأعلىٰ الإيراني، وهىٰ تقدم هبات ودعمًا للشيعة في لبنان

وخارجها ويصب ذلك في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الإيرانية، في ضوء تحركات سياسية وثقافية اقتصادية وإعلامية تهدف إلىٰ زيادة النفوذ الإيراني في لبنان وخارجه.

ومن تلك المؤسسات الممثليات الثقافية لإيران في الخارج وما يتبعها من مؤسسات والجمعيات الخيرية ومؤسسات مثل الشهيد والجهاد، والمدارس الإيرانية في الخارج، ومراكز تعليم اللغة الفارسية، وتنشط في المجال الثقافي مؤسسات تابعة لرابطة الثقافة مثل مؤسسة الهدىٰ الدولية ومؤسسة الفكر الإسلامي والمجمع العالمي لأهل البيت، والمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية[1].

وقد استطاعت إيران عبر تلك الإستراتيجية إيجاد موطئ قدم لها في لبنان علىٰ تلك المستويات المختلفة والتي تخدمها المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في إيران.

4- استطاعت إيران عبر تحركاتها في لبنان تحقيق أهداف أمنية تخدم الأهداف الاستراتيجية والمصالح الإيرانية، فاستطاعت إيران كسب لبنان كحليف عبر ربطه بمصالح مشتركة مع إيران سياسية وثقافية واقتصادية وتعليمية، ودعمت إيران تلك الشبكة المصلحية في التواصل مع لبنان علىٰ المستوىٰ الرسمي والشعبي، ودعم العلاقات مع لبنان من شأنه إيجاد حليف في المنطقة قد يعوض الحليف السوري حال سقوطه ويمثل حلقة الوصل بين إيران ودول المنطقة.

كما استطاعت إيران إيجاد حليف عسكري ممثل في حزب الله اللبناني، خاصة وأن لبنان هي إحدىٰ دول المواجهة مع إسرائيل وتتمتع لبنان بمكانة مهمة جغرافيًا في ظل قوة المقاومة ممثلة في حزب الله الذي أصبح حجر عثرة أمام تحقيق الأهداف والمصالح الأمريكية في لبنان والمنطقة، حيث كانت الولايات المتحدة تهدف من الدعم الإسرائيلي في حرب 2006 في لبنان إلىٰ دعم مشروع الشرق الأوسط الكبير وهو الذي ينافئ المشروع الإيراني في

(1) موقع وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي الإيرانية، متاح علىٰ :
http://www.farhang.gov.ir/ar/almonadhamat.

المنطقة التي أسست لمحوره ممثلا في المقاومة في لبنان وفلسطين وسوريا.

5- استطاعت إيران إيجاد نفوذ سياسي لها في لبنان، فقد أصبحت إيران فاعلًا سياسيًا واضحًا على الساحة اللبنانية واتضح ذلك في مؤشرات عدة منها : أن إيران قوت علاقتها على المستويات الرسمية مع لبنان منذ عام 2005 حتى مع المعارضين للسياسة الإيرانية والتدخل الإيراني في الشأن اللبناني وخاصة تيار المستقبل، وجاءت زيارة الرئيس أحمدي نجاد في 2010 تحمل دلالات عدة للنفوذ الإيراني في لبنان، وتلتها زيارة للسيد سعد الحريري إلى إيران الذي مثل آنذاك الحكومة اللبنانية وكانت زيارته إلى إيران بمثابة اعتراف بالدور الإيراني الفاعل في لبنان، كما قوت إيران علاقتها برموز المعارضة مثل السيد نبيه بري، ووطدت إيران علاقتها مع حكومة ميقاتي.

واتضحت أبعاد النفوذ السياسي الإيراني في لبنان والدور الإيراني الواضح في التدخل في الأزمات السياسية اللبنانية في فترة الدراسة، وخاصة مشاكل عدم التوافق السياسي بين القوى والطوائف اللبنانية، وتشكيل الحكومة، وانتخابات المجلس التشريعي وغيره من مسارات العملية السياسية داخل لبنان التي أصبح لإيران بصمة واضحة فيها سواء عبر تدخلها المباشر أو عبر حلفائها من أنصار حزب الله وحركة أمل الشيعية.

إلا أن ذلك لا ينفي أن سياسات التدخل الإيرانية لاقت معارضة من بعض الأوساط اللبنانية، نتيجة للتدخلات المتكررة من الجانب الإيراني في الأزمات الداخلية في لبنان، حيث لاقت إيران انتقادات من قبيل الانحياز لفصيل سياسي واحد ودعم حزب الله وحلفائه، بجانب أن التدخلات الإيرانية نتج عنها نوع من التوترات الطائفية في لبنان في الصراع بين السنة الذين تدعمهم دول إقليمية كالسعودية والشيعة الذين تدعمهم إيران، وهو ما اتضح في أزمة الحكومة اللبنانية في 2008، وتجددت الأزمة مع استقالة حكومة ميقاتي الأخيرة مارس 2013 ودعوته إلى تشكيل حكومة إنقاذ[1].

6- خلقت إيران موطئ قدم اقتصادي في لبنان رغم العقوبات سواء كانت العقوبات الدولية أو العقوبات التي اتخذها الاتحاد الأوربي والولايات

(1) http://www.aljazeera.net/news/pages/91809f9a-441a-4b51-a31b-5343527412c4 ،
23 – 3 -2013

المتحدة ضد إيران، والتي تستهدف القطاعات الحيوية في النظام الإيراني مثل البنوك والشحن والتأمين وكذلك الطاقة، لذلك تهدف تلك العقوبات الأوربية والأمريكية التأثير علىٰ إنتاج النفط والغاز الإيراني[1].

وطرحت إيران البعد الاقتصادي في علاقتها مع لبنان التي لم تعتمد علىٰ المشترك التاريخي والثقافي بين إيران وشيعة لبنان، بل خلقت إيران إطارًا للتعامل مع الدولة اللبنانية أيضاً علىٰ المستوىٰ الرسمي، وذلك استنادًا إلىٰ عوامل عدة منها كون لبنان من الدول الضعيفة نسبياً علىٰ المستوىٰ الاقتصادي، كما أن إيران من الدول النفطية الكبرىٰ في المنطقة، وتعد الاستثمارات الإيرانية في لبنان مجالًا لفتح قنوات أكثر اتصالًا مع الداخل اللبناني، فقد خلقت أيضا إيران البعد المصلحىٰ في علاقتها بلبنان.

وقد كان للأداة الاقتصادية بعدًا أخر في دعم التحركات الإيرانية في لبنان تمثل في الدعم الاقتصادي الإيراني ليس فقط لشيعة لبنان بل ولمختلف الطوائف، سواء تمثل ذلك في مشروعات إعادة إعمار لبنان أو غيرها والتي خلقت التواصل الإيراني مع الداخل اللبناني علىٰ المستويات الشعبية.

كما أن الجزء الأكبر من المساعدات الخارجية إلىٰ لبنان سواء دولية أو إقليمية يتم تخصيصها للنخب السياسية، بينما الوضع مختلف في المساعدات الإيرانية التي يتم تقديمها للأوساط الشعبية في لبنان عبر الشبكات والمؤسسات والهيئات الغير حكومية[2].

وجدير بالذكر أن التعاملات الاقتصادية الإيرانية مع لبنان لا تأتي فقط في إطار خدمة النفوذ الإيراني فقط، ولكن أيضاً في إطار فك الحصار الاقتصادي علي إيران، خاصة وأن لبنان لا تمانع التعامل مع إيران رغم العقوبات الدولية علىٰ عكس بعض الدول الأخرىٰ، فتأتىٰ استراتيجية إيران نحو لبنان في إطار توسيع شبكة الحلفاء ومحاربة العقوبات الاقتصادية.

وجاء ذلك في إطار إستراتيجية أكبر يطرحها الإيرانيون لدعم التوجه الإقليمي مع دول

---

(1) شريف شعبان مبروك، العقوبات الدولية علىٰ إيران: الأبعاد والتداعيات، مختارات إيرانية، عدد 123، السنة العاشرة، أكتوبر 2010، ص 104.

(2) سيد حسين موسوي، أسباب تفوق إيران في لبنان، صحيفة رسالة الإيرانية، 22 أكتوبر 2010، ترجمة: مختارات إيرانية، عدد 125، ديسمبر 2010، ص 49.

المنطقة قائم على دعم الأبعاد السياسية والثقافية والاقتصادية مع دول المنطقة، وذلك عبر تنفيذ المشاريع والاستثمارات المشتركة في مجالات النفط والبتروكيماويات، ويتضمن ذلك إيجاد مفاهيم مشتركة حول التحديات الإقليمية والأمن الإقليمي، وطرح حلول أمنية لمشاكل من قبيل محاربة الإرهاب والمخدرات، كما طرحت إيران مشروع السوق الحرة المشتركة بين دول المنطقة[1]، وبالتالي فقد استطاعت إيران عبر أدوات القوة المختلفة التأسيس لسياسة خارجية هادفة تجاه المنطقة العربية ولبنان.



(1) محمد السعيد عبد المؤمن، التوجه الإقليمي لإيران: لبنان نموذجاً، مختارات إيرانية، عدد 124، السنة 10، نوفمبر 2010، ص 48.

المبحث الثاني
القوة الذكية ودعم النفوذ الإيراني إقليمياً ودولياً

امتدت استراتيجيات القوة الذكية خارج الدائرة الإقليمية لإيران وخارج المناطق ذات البعد الثقافي الشيعي المشترك، وهنا تجب الإشارة إلىٰ أن القوة الذكية هي إستراتيجية علىٰ مستوىٰ الدولة لتنفيذ السياسة الخارجية وأهدافها علىٰ دوائر مختلفة، وبالتالي لا يتطلب ذلك أن توظف الدول جميع الأدوات تجاه كل حالة، ولكن نظرًا لأنها إستراتيجية قومية علىٰ مستوىٰ التحركات الخارجية عامة فإنه يلزم التنويه إلىٰ أن تلك الإستراتيجية تختار من الأدوات ما يناسب الحالات المختلفة.

وإذا كانت الحالة اللبنانية امتازت بوجود الأدوات المختلفة في تحركات السياسة الخارجية الإيرانية لذلك جاءت دراستها، إلا أنه يلزم اختبار أمرٍ هام في إستراتيجية القوة الذكية ألا وهو استخدامها تجاه الدول من خارج المشترك الثقافي الشيعي.

فمنذ قيام الثورة الإيرانية أسست إيران لسياسة خارجية لا شرقية ولا غربية، وبجانب أنها لم تنحاز لأيٍ من التوجهين فقد دعمت إيران علاقاتها مع جوارها الإقليمي وخارجه، ولعبت العقوبات الاقتصادية والعزلة الدولية التي تسعىٰ الولايات المتحدة لفرضها علىٰ إيران دورًا في دعم توجهات السياسة الخارجية الانفتاحية علىٰ دوائر عدة.

ومنذ عام 2005 جاءت السياسة الإيرانية بأدوات متعددة للتعامل مع الخارج في دوائر مختلفة إقليمية وأفريقية وفىٰ أمريكا اللاتينية، وذلك في إطار توسيع دائرة الحلفاء ، وتوسيع المصلحة المشتركة والتي من شأنها ربط إيران بغيرها من الدول بمصالح اقتصادية وسياسية وعسكرية بل وثقافية أيضاً، وهو ما يجعل من العزلة الدولية علىٰ إيران أمرًا يصعب تحقيقه.

وقد توافرت في إيران عوامل عدة كان من شأنها زيادة شبكة حلفائها بالخارج وربطهم بمصالح مشتركة، حيث إن إيران تمتلك من الموارد الطبيعية علىٰ

المستوى الاقتصادي ما تفتقره العديد من الدول الصناعية الكبرى مثل روسيا والصين واليابان والهند وغيرها، كما وظفت إيران المساعدات الاقتصادية في دعم قوتها الناعمة، وكذلك تقوية الاستثمارات في بعض الدول الإفريقية، وبدا النفوذ الإيراني في إفريقيا واضحاً ومنافساً للتدخلات الغربية في أفريقيا.

وعلى المستوى السياسي تتزعم إيران تيار المقاومة في المنطقة ضد التدخلات الخارجية الأمريكية الغربية وهى إحدى دول عدم الانحياز، وقد لاقى ذلك التوجه السياسي صدى لدى بعض دول أمريكا اللاتينية مثل كوبا وفنزويلا، وأسس ذلك لعلاقات متينة سياسية واقتصادية.

وعلى المستوى الثقافي وظفت إيران الأداة الثقافية في تحركاتها الخارجية لخدمة الأهداف السياسية والاقتصادية أيضا في الظهور بمظهر المدافع عن الحقوق الفلسطينية واللبنانية، وحقوق الشيعة حول العالم، وتبنى مشروع المقاومة الثقافي ضد العولمة وتياراتها الثقافية التي لا تراعى خصوصيات دول المنطقة.

ومن هذا المنطلق يمكن التطرق لدوائر السياسة الخارجية الإيرانية، وأدوات القوة المستخدمة ومدى دورها في دعم أهداف السياسة الخارجية الإيرانية تجاه تلك الدوائر كالتالي:

أولاً :العلاقات مع الدول العربية :

تتميز العلاقات العربية الإيرانية بخصوصية تلقى بتأثيرها على نمط العلاقات وأبعادها ومضمونها وفاعليتها، فالمشترك الثقافي الإسلامي التاريخي بين الطرفين من شأنه التأثير على مسار العلاقات، وكذلك إيجاد قاعدة مشتركة لتحرك إيران بأدوات القوة الذكية المختلفة تجاه المنطقة العربية، فالعلاقة بين إيران والعرب لا يمكن فصلها عن التاريخ الإسلامي المشترك، لذلك لا تقتصر العلاقات على البعد السياسي والاقتصادي والعسكري (الأبعاد التقليدية) وإنما تمتد للثقافي القيمي الذي لا ينفصل عن تلك الأبعاد التقليدية[1]، وقد

(1)نادية محمود مصطفى، التدخلات الخارجية ومسيرة أزمات المنطقة : التجربة التاريخية وأفاق المستقبل ، في: أسامة مجاهد (محرر) ،إيران والعرب : المصالح القومية وتدخلات الخارج (رؤى مصرية وإيرانية)، القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات ، 2009 ، ص ص66-67.

كانت الحالة اللبنانية نموذجاً لتلك التحركات في اتجاهاتها العامة مع اختلاف خصوصية كل دولة في المنطقة حسب اختلاف أهداف السياسة الخارجية الإيرانية والأدوات المتاحة للتحرك.

ويمكن الحديث عن تفعيل القوة الذكية الإيرانية في التعامل مع دول المنطقة العربية عبر المناطق التالية :

الدول الخليجية: تلعب العوامل الحضارية والجغرافية والثقافية دورًا في تنمية علاقات إيران مع دول الخليج العربي، كما تلعب المنطلقات الأمنية دورًا في الإستراتيجية الإيرانية تجاه تلك الدول وتمتلك إيران مشروعات بديلة للمشروعات الأمريكية فيما يخص وضع الدول الخليجية قائمة على التعاون والتنسيق بين إيران وتلك الدول على مستويات عدة وتحقيق الاكتفاء الذاتي في المنطقة، وقد أكد الرئيس أحمدي نجاد ديسمبر 2007 على مشروع يضم إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك مشروع (6+2+1+1) لمواجهة خطر إسرائيل ويضم دول مجلس التعاون الخليجي وإيران وسورية والعراق ومصر، كما دعت إيران في 2006 إلى إنشاء منظمة للأمن الإقليمي تضم دول مجلس التعاون الخليجي والعراق بجانب إيران[1].

ولدى إيران علاقات اقتصادية جيدة بدول الخليج العربي، ووصل حجم التجارة بين إيران و إمارة دبي في الإمارات العربية المتحدة إلى 10 بليون دولار عام 2010، وتعتبر الإمارات الشريك الاقتصادي الأكبر لإيران في الخليج بحوالي 14 بليون دولار سنوياً، كما تنسق إيران مع تلك الدول في إطار منظمة الأوبك أسعار النفط وغيره[2]، كما بلغ حجم التبادل التجاري مع قطر 2009 حوالي 500 مليون دولار وحجم التبادل مع الكويت 320 مليون دولار[3].

---

(1)عبد العزيز شحاذة المنصور، أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق :دراسة في صراع الرؤى والمشروعات ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 25 ، العدد الأول 2009 ، ص ص 606-608.

(2) Jon B. Alterman And Others ،Gulf Kaleidoscope :Reflections On The Iranian Challenge ،**Report of Center for Strategic and International Studies** ,Middle East program ،May 2012 ،p 64.

(3)صافيناز محمد أحمد ، إيران والخليج :تناقضات السياسة والاقتصاد ، السياسة الدولية ،عدد 181 ، يوليو 2010 ،ص 196.

وتمتلك إيران مشتركًا ثقافيًا مع دول الخليج غير قائم فقط على التاريخ والحضارة الإسلامية، ولكن أيضا الامتدادات والأصول الفارسية في قطر والبحرين والكويت والإمارات، وهو ما مكن للنفوذ الإيراني في بعض تلك الدول وعلى رأسها البحرين والإمارات التي يوجد بها وحدها عدد كبير من الإيرانيين والشركات الإيرانية وحوالي 7 جامعات إيرانية[1].

وتمتلك إيران نفوذًا واضحًا في دول الخليج العربي بأدوات تدخلية عدة ترفضها تلك الدول بشكل رسمي، فعلى الرغم من تقوية الروابط الاقتصادية مع تلك الدول والتأكيد سياسيًا على احترام شئون دول الخليج الداخلية، تعتمد إيران على البعد المذهبي للتدخل في الشأن الداخلي للمملكة العربية السعودية والبحرين التي تقدر الإحصائيات نسبة الشيعة فيها بين 60:70٪، وتحتكم إيران إلى الشارع في دول الخليج للحديث عن دعم الفلسطينيين وقطع العلاقات مع الولايات المتحدة والحديث عن الحريات السياسية، وتدعم إيران الأغلبية الشيعية في البحرين، وتدعم الشيعة في الكويت الذين يمثلون حوالي 30-35٪ من السكان وتم القبض على عدد منهم تابع لقوة القدس الإيرانية[2].

وعلى المستوى السياسي تواجه العلاقات العربية الإيرانية العديد من المشكلات الناجمة عن التدخل الإيراني في الشأن الخليجي، وصراعات النفوذ والهيمنة خاصة مع السعودية وذلك بجانب الصراعات المذهبية التي تتخللها الصراعات السياسية، وتنعكس تلك المشكلات على العديد من الدول الإقليمية وتتمثل في صراعات على النفوذ وكسب الحلفاء كما هو الحال في لبنان ودعم السعودية للطائفة السنية وتيار 14 آذار في مقابل دعم إيران لقوى 8 آذار.

دول الثورات العربية : اتجهت الإستراتيجية الإيرانية تجاه الثورات العربية بالدعم للثورات الناشئة في تونس ومصر وليبيا، وكما تم الحديث عنه من قبل

---

(1) Prodger Shanahan ،The gulf states and iran :Robust competitors or interested bystanders ,Lowy Institute For International Policy ،November 2009 ،P 3.

(2) Peter Alsis and others ،US and Iranian Strategic Competitions In The Gulf States and Yemen ،Center For Strategic and International Studies ،March 2012 ,pp 6-7.

اعتبرت إيران إن تلك الثورات التي جاءت بالإسلاميين للحكم في مصر وتونس هي امتداد للثورة الإيرانية ونتيجة أفكار الإمام الخميني، وأن الثورة الإيرانية هي مصدر إلهام لباقي ثورات المنطقة، وجاء ذلك على لسان القيادات الدينية والسياسية في إيران، والتي رأت أن من شأن الثورات الناشئة محاربة النفوذ الأمريكي والصهيوني في المنطقة وضربة للمشروعات الغربية خاصة، وأن الحكام العرب الذين قامت ضدهم الثورات كانوا من حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط[1].

ولكن اختلفت الإستراتيجية الإيرانية تجاه بلدان الثورات حسب المصالح الإيرانية في تلك الدول، فاختلف الموقف الإيراني تجاه الثورات في تونس وليبيا ومصر عنه في سوريا والبحرين، حيث دعمت إيران الثورة البحرينية وكانت هناك موجة حرب إعلامية مضادة للنظام الحاكم في البحرين بيسفك الدماء وبث تلك الموجة الإعلامية باللغة العربية والفارسية والإنجليزية خاصة وأنها رأت إن القضية البحرينية تلاقى تكتيماً إعلامياً لصالح النظام، كما رفضت إيران التدخل السعودي الخليجي في البحرين لقمع الانتفاضة[2].

وبالنسبة للثورة الليبية فقد دعمت إيران الثورة في ليبيا إلا أنها كانت ترفض التدخل الدولي عسكرياً في ليبيا، إلا أن إيران من أوائل الدول التي اعترفت بشرعية المجلس الانتقالي الليبي 8 سبتمبر 2011وصوتت لصالحه للحصول على مقعد ليبيا في الأمم المتحدة، وأعلنت إيران فيما بعد تقديمها دعمًا للثوار الليبيين قبل سقوط نظام العقيد القذافي وأنها أرسلت مساعدات إنسانية وطبية إلى بنغازي، ودعمت إيران الثورة التونسية الناشئة ونتائج الانتخابات في تونس[3]، ودعمت إيران الثورة المصرية منذ البداية وسارعت إلى اتخاذ خطوات لتحسين العلاقة مع مصر رغم القطيعة التي شابت العلاقات بين الدولتين لفترة كبيرة.

---

(1) Firas Abo Helal ،Iran and The Arab Revolutions: Positions and Repercussion ،Arab Center for Research and Policy Studies ،September 2011 ،pp 2-3.

(2) Ibid ،pp 5:6

(3) محمد عباس ناجى، الربيع العربي: إيران في شرق أوسط جديد، كراسات إستراتيجية، مرجع سبق ذكره، ص 22.

أما بالنسبة للثورة السورية فقد اختلف الوضع كون سوريا حليفـًا استراتيجيًا لإيران وتربطهم مصالح مشتركة علىٰ مستويات عدة، وتدعم إيران النظام العلوي الحاكم في سوريا وترىٰ أن سقوطه يضعف النفوذ الإيراني في المنطقة ويقوض الحليف الإيراني الأكبر في المنطقة[1]، لذلك جاء الموقف الإيراني من الثورة السورية مختلفـًا وداعيـًا إلىٰ مساندة النظام القائم انطلاقـًا من أن ما يحدث في سوريا هو مؤامرة غربية تهدف لإسقاط النظام والتأثير علىٰ حلفاء إيران في المنطقة، ومن شأن سقوط نظام الأسد أن يقوض الحلفاء الإيرانيين في العراق وفلسطين وبخاصة في لبنان حيث إن سوريا هي الوسيط بين إيران وحزب الله اللبناني.

لذلك دعمت إيران نظام الأسد إعلاميا عبر الحديث عن مؤامرة خارجية والتخويف من مستقبل إمساك السنة بزمام الأمور، واقتصاديـًا فور اندلاع الاحتجاجات الشعبية في سوريا قدمت إيران دعمـًا لنظام الأسد حوالي 3 مليار دولار منحة مباشرة، ثم تخصيص 9 مليار دولار بصورة عاجلة ودعمه أيضا بالنفط، وتشير بعض المصادر إلىٰ الدعم العسكري المباشر للنظام القائم في سوريا لقمع الاحتجاجات الشعبية وفي مجال الإنترنت والاتصالات وإحكام الرقابة داخليا[2].

أما عن العراق : وهو يمثل نموذجا مختلفًا في ظل ظروف الاحتلال الأمريكي عام 2003 ، فقد دعمت إيران علاقتها بالعراق علىٰ المستويات الرسمية والشعبية، فقد وسعت إيران علاقتها الاقتصادية بالعراق عبر العديد من الاتفاقيات التجارية وقد كان للشركات الإيرانية نفوذًا واسعًا في مجال النفط، يضاف إلىٰ ذلك النفوذ الثقافي الواسع بصورة رسمية وغير رسمية خاصة في المحافظات الجنوبية في العراق فقد عملت إيران علىٰ فتح مستشفيات ومدارس وحسينيات ، وأصبحت العملة الإيراني متداولة بشدة في العديد من المحافظات بجانب انتشار اللغة الفارسية [3]، يضاف إلىٰ ذلك النفوذ الإيراني السياسي الواضح في العراق وعلاقتها أيضا بالجماعات المسلحة .

---

(1) Marcin Andrzej Piotrowski ،Iran's Reaction To The Arab Spring and The Crisis in Syria ،**Bulletin** ،The polish Institute For International Affairs ،No 99 ،26 October 2011 ،p 597.

(2) علىٰ حسن باكير ، الثورة السورية في المعادلة الإيرانية التركية : المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، يناير 2012 ، ص ص 10 – 12 .

(3) www.iars.net/new%20pages/iran.pdf ،

ثانياً: الدائرة الأفريقية:

وسعت إيران علاقتها بدول القارة الأفريقية، وأدرك صانع القرار السياسي في إيران أهمية التعامل مع الدائرة الأفريقية منذ ما قبل فترة الرئيس أحمدي نجاد، فهي دائرة للتنافس علىٰ النفوذ دولياً، وهيٰ سوق إستراتيجية علىٰ المستوىٰ الاقتصادي سواء من حيث توافر المواد الخام والموارد الطبيعية أو من حيث إمكانية توسيع الاستثمار والتجارة في دول القارة الأفريقية، كما أن مخزون أفريقيا من اليورانيوم يدعم البرنامج النووي الإيراني الذي يواجه عزلة دولية.

وأضفت الإستراتيجية الإيرانية بعداً ثقافياً في التعامل مع القارة الأفريقية في فترة الرئيس أحمدي نجاد من حيث التحرك بأدوات ثقافية ناعمة، وتقديم المساعدات وبناء المدارس والدعوة للمذهب الشيعي الاثنىٰ عشري الذي لاقىٰ رواجاً لدىٰ البعض داخل أفريقيا، كما تركز إيران علىٰ المشترك بين إيران ودول القارة من حيث التعرض للتدخلات الخارجية الغربية، والتأكيد علىٰ المشترك الثقافي الإسلامي مع بعض دول القارة ومخاطبة الرأي العام الأفريقي وليس فقط المستويات الرسمية. **وتهدف الإستراتيجية الإيرانية في أفريقيا إلىٰ:**

1- زيادة النفوذ السياسي الإيراني في القارة الأفريقية وموازاة الحلف الأمريكي الغربي ونفوذه في أفريقيا.

2- دعم المصالح الاقتصادية الإيرانية في الخارج ومحاربة العقوبات والعزلة الدولية علىٰ البرنامج النووي الإيراني والمشروع الحضاري الذي تتبناه إيران.

3- دعم مبدأ تصدير الثورة الإيرانية من خلال منظمات نشطة لتصدير المذهب الشيعي

4- التأكيد علىٰ الوجود الإيراني في أفريقيا وعلىٰ منافذ البحر الأحمر[1].

فجنوب أفريقيا علىٰ الرغم من علاقاتها الواسعة مع الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن النفوذ الإيراني بدا واضحا في العلاقات بين الدولتين، حيث زادت العلاقات التجارية بين البلدين وتم توسيعها، ففي عام 2008 زاد التبادل التجاري لأكثر من 4 مليار دولار كما زاد الاستثمار بين الجانبين، وقامت شركة

---

(1) Iran's Activity In East Africa : The Gateway to the Middle East and the African Continent ،Intelligence and Terrorism Information Center ،July 29 ،2009 ، Available at: http://www.terrorism-info.org.il/data/pdf/PDF_09_197_2.pdf.

"MTN" وهي شركة محمول في جنوب أفريقيا باستثمار حوالي 1,5 مليار دولار في إيران في الفترة ما بين 2008-2009، وتغطي الشبكة أكثر من 40٪ من سكان إيران، وذلك بجانب موقف جنوب أفريقيا الداعم لحق إيران في امتلاك التكنولوجيا النووية ودعمها على المستوى السياسي في مواجهة العزلة الدولية والعقوبات[1].

كما أن هناك علاقات اقتصادية واسعة بين إيران ودول غرب أفريقيا، وأقامت إيران مشاريع واسعة لدول غرب أفريقيا مثل مصانع السيارات في جامبيا والسنغال، كما قوت إيران الروابط الاقتصادية مع تلك الدول عبر المشاركة في مشاريع متبادلة حول الطاقة والنفط، حيث تعاونت إيران مع غينيا في هذا المجال وكذلك مع نيجيريا وأنجولا والجابون[2].

ولا تعمل الإستراتيجية الإيرانية في أفريقيا على المستويات الرسمية الإيرانية فقط، بل تدعم التحرك الثقافي مؤسسات لا تتبع الحكومة مباشرة ولكن لها علاقاتها بالقيادة السياسية الدينية المزدوجة في إيران ممثلة في الولي الفقيه، حيث توجد مؤسسات مثل «البنياد» والتي تضم مؤسسات مثل مؤسسة المستضعفين والشهيد والإمام الرضا وغيرها، وهي ذات دور تنموي اقتصادي وثقافي في إفريقيا، كما تلعب مؤسسة «إمداد الإمام» دورًا كبيرًا في نشر التشيع في شرق أفريقيا[3].

كما يقوم مجمع «أهل البيت» بالإشراف على عملية الإحصاء العددي للشيعة في أفريقيا، وتلعب المؤسسات الدينية دورًا في نشر التشيع في دول أفريقيا مثل «مجمع شباب أهل البيت » في كينيا، وقد ازداد التشيع في جزر القمر حيث بدأت الدعوة للتشيع عام 2006 في جزر القمر ولم يكن هناك أي تواجد للشيعة الذين أصبحوا 100 شخص في عام 2008، بل إن الرئيس عبد الله سامبي أطلقوا عليه "آية الله " نتيجة لتأثره بالنموذج الإيراني[4].

(1) Ariel Farrar-Wellman ،Iranian Soft Power ،March 2009 ,Available at: http://www.irantracker.org/analysis/iranian-soft-power.

(2) أميرة محمد عبد الحليم ، أسلحة طهران ومراجعة الدور الإيراني غرب أفريقيا ، مختارات إيرانية ، السنة العاشرة ، عدد 125 ، ديسمبر 2010 ، ص 99.

(3) أميرة محمد عبد الحليم ، إيران والبحث عن حلفاء في أفريقيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 102:101

(4) السيد عوض عثمان ، دلالات وتحديات تصاعد المد الشيعي الإيراني في غرب أفريقيا ، مختارات إيرانية ، السنة العاشرة ، العدد 120 ، يوليو 2010، ص 116

كما تشير بعض المصادر إلىٰ تزايد عدد الشيعة في أفريقيا وقيام بعضهم بتقديم المساعدات السنوية لحزب الله اللبناني في إطار الدعم الشيعي للحزب، ويصل الدعم لحزب الله من غرب أفريقيا وحدها 200 مليون دولار، ويصل عدد الشيعة في غانا قرابة المليون، ويصل إلىٰ 100 ألف في ساحل العاج ويمثلون5٪ من سكان غينيا[1].

وتتخذ بعض التحركات الإيرانية مع دول القارة الأفريقية طابع العلاقات الإستراتيجية كما هو الحال في السودان التي تتمتع بعلاقات قوية مع إيران، وتوطدت العلاقات في فترة الرئيس أحمدي نجاد الذي زار السودان مرتين في عام 2007و 2011، ولإيران علاقات اقتصادية واسعة مع السودان وفي 2012 تم التوقيع علىٰ اتفاقيات اقتصادية بقيمة 400 مليون دولار، وعلىٰ الجانب العسكري تقدم إيران مساعدات عسكرية للجيش السوداني لاستخدام السلاح والذخيرة الإيرانية ويتضمن ذلك المساعدة في بناء قاعدة صناعية عسكرية لإنتاج ما تحتاجه الخرطوم من السلاح الإيراني[2].

لذلك وظفت إيران أدوات القوة المختلفة تجاه القارة الإفريقية في إطار إستراتيجية القوة الذكية، واعتمدت إيران أيضًا علىٰ المشترك الإسلامي في نشر التشيع.

ثالثاً: الدائرة الأسيوية:

تمثل إيران بالنسبة للدول الآسيوية الصناعية أهمية خاصة في ظل كونها مصدرًا مهمًا للطاقة والموارد الطبيعية وخاصة النفط، ويأتي ذلك في إطار سياسات أمن الطاقة التي وطدت العلاقات بين إيران وبعض دول القارة الآسيوية، حيث تعتمد دول شرق أسيا علىٰ النفط الإيراني كثاني أكبر مورد للنفط - بعد المملكة العربية السعودية- للصين عام 2009 وثالث أكبر مورد لليابان 2007 بعد السعودية والإمارات العربية المتحدة، وفي تقديرات عام 2010 احتلت اليابان ثالث مستورد للنفط الإيراني بقدر 502,000 برميل يوميًا والصين 440,000 برميل يوميًا والهند 330,000برميل يوميًا وكوريا الجنوبية

---

(1) المرجع السابق، ص ص 119:120

(2) نجلاء مرعىٰ ، التوغل الإيراني في السودان : قراءة علىٰ خلفية الضربة الإسرائيلية لمصنع اليرموك ، مختارات إيرانية ، السنة العاشرة ، العدد 148 ، نوفمبر 2012 ، ص ص 96-97.

190,000برميل يومياً[1].

وتتمتع إيران بعلاقات اقتصادية وعسكرية واسعة مع الصين رغم العقوبات الاقتصادية وضغوط الولايات المتحدة ويتضح ذلك في الأسلحة الإيرانية التي تأتي تطورا لأسلحة صينية مثل صواريخ شهاب وغيرها، كما تساهم الصين في تطوير البرنامج النووي الإيراني، وتعمل الشركات الصينية في مجال الاستثمار في قطاع الطاقة الإيراني وفي عام 2011وصل عددهم إلى 166 شركة عاملة في هذا المجال وتم التوقيع في العام ذاته على اتفاقيات تصل إلى 20 بليون دولار لزيادة التعاون في مجالات الصناعة والتعدين، وتم تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة لزيادة التبادل التجاري بينهما – والذي يصل إلى حوالي 30 : 40 بليون دولار – إلى 100 بليون دولار في 2016، وذلك بجانب التعاون في مشروعات البنية التحتية[2].

وتطورت علاقة إيران بكوريا الشمالية في المجال التكنولوجي والنووي من تبادل الخبرات وتقنيات تصنيع الأسلحة والصواريخ الباليستية وغيرها وفي المجال الصناعي بجانب مبيعات الأسلحة و يتعاون الطرفان في مجالات النفط والطاقة[3].

واتجهت إيران إلى دول آسيا الوسطى بمشاريع اقتصادية ودعم اقتصادي ناعم يهدف إلى زيادة النفوذ الإيراني في تلك المنطقة المهمة، ففي 2011 وصلت التجارة بين إيران جمهوريات آسيا الوسطى الخمس إلى حوالي 4.1 مليار دولار، وفي 2012 وافقت إيران على بناء طريق سريع يربط بين كل من إيران وأفغانستان وطاجاكستان كما ساهمت إيران في بناء محطة كهرومائية «سانغتودا–2» وبناء خطوط نفط وغاز ومياه مشتركة، وعرضت إيران كذلك

(1) Christina lin ،The East Asian Loophole in Iran Sanctions: Encouraging Compliance by Our Allies and China ،**the Washington Institute** ،August 12,2010.

(2) Scott Harold & Alireza Nader ،**China and Iran : Economic ,Political and Military Relations** ،Center for Middle East Public Policy ،Rand Corporation ،2012 ،p 10.

(3) Ariel Farrar-Wellman & Robert Frasco ،North Korea-Iran Foreign Relations ،July 1 ، 2010 ،Available at : http://www.irantracker.org/foreign-relations/north-korea-iran-foreign-relations

علىٰ قيرغيزستان الانضمام لمشروع السكك الحديدية وتمويل حصة قيرغيزستان من المشروع، أما بالنسبة لكازاخستان عقدت إيران معها اتفاقيات اقتصادية تشتمل علىٰ الانتهاء من بناء خط «أوزين – أتريك _ جرجان » لربط كازاخستان وتركمنستان وإيران في 2013، ودعمت إيران ذلك من خلال «منظمة التعاون الاقتصادي » بين إيران والدول الآسيوية[1].

كما تدعم إيران علاقتها بكل من أفغانستان وباكستان سواء العلاقات الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية رغم ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية والعقوبات، وقد اتضح ذلك مؤخرا في بدء مشروع أنابيب لنقل الغاز الإيراني إلىٰ باكستان بتكلفة 7 مليار دولار ويهدف المشروع إلىٰ نقل 21.5 مليون متر مكعب من الغاز إلىٰ باكستان كل يوم ابتداء من ديسمبر 2014[2].

وتساعد إيران في مشروعات إصلاح البنية التحتية في أفغانستان ووصل حجم التجارة بينهما في 2011 حوالي 1.3 بليون دولار، كما تشارك إيران في حل الأزمة السياسية في أفغانستان وتحاول ربط أفغانستان إقليمياً مع الدول الآسيوية في طريق تجاري[3]، كما أن روسيا وهي دولة أورو آسيوية شريك اقتصادي وعسكري كبير لإيران وهناك تعاون في ملفات سياسية واقتصادية بين الجانبين.

رابعاً: دائرة أمريكا اللاتينية:

لم تقتصر دوائر السياسة الخارجية الإيرانية علىٰ الدائرة الآسيوية والإفريقية إنما امتد التوسع والنفوذ الإيراني إلىٰ قلب أمريكا اللاتينية التي كما يسميها البعض الفناء الخلفي للولايات المتحدة الأمريكية والتي استشعرت بدورها خطر النفوذ الإيراني، ولم يقتصر الأمر علىٰ تحركات اقتصادية بين إيران ودول

---

(1) Nikolay Kozhanov ،Iran Struggles Unsuccessfully For Influence in Central Asia ،The Washington institute ،28 August 2012 ،At:
http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/iran-struggles-unsuccessfully-for-influence-in-central-asia.

(2) http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/d00a2274-7783-4204-9e74-f091ea7a6bcc,11-3-2013

(3) Ellen Laipson ،Engaging Iran on Afghanistan ،The Henry L. Stimson Center ، Washington ،March 2012 ،p 7.

أمريكا اللاتينية بل امتد إلىٰ تحالفات سياسية ورؤىٰ مشتركة ضد النفوذ الأمريكي وضد إسرائيل، كما تعددت أبعاد التأثيرات الثقافية الإيرانية كما في أمريكا اللاتينية في فنزويلا وكوبا والأرجنتين والبرازيل.

ولذلك قام الرئيس الأمريكي باراك أوباما بالتوقيع علىٰ مشروع قانون في ديسمبر 2012، تتولىٰ فيه وزارة الخارجية الأمريكية مواجهة النفوذ الإيراني في أمريكا اللاتينية بأساليب دبلوماسية وسياسية جديدة ورؤىٰ مختلفة، ويشمل القانون خطة عمل مشتركة بين المؤسسات لمواجهة النفوذ الإيراني ومراقبة الحدود مع أمريكا اللاتينية ومنع دخول أي أفراد تابعين لفيلق القدس الإيراني العسكري[1].

وتهدف إيران في علاقاتها مع دول أمريكا اللاتينية إلىٰ كسر العزلة الدولية علىٰ إيران، وتكوين تحالفات سياسية ممتدة ضد القوىٰ الكبرىٰ خارج المنطقة، وإيجاد شركاء تجاريين واقتصاديين وعسكريين وشبكات تحالف واسعة وممتدة ومتينة خارج دائرة العقوبات الدولية علىٰ إيران، وإيجاد قبول ثقافي في منطقة مختلفة ثقافياً.

فإيران حتىٰ 2009 كان لديها مراكز ثقافية منتشرة في 16 دولة من دول أمريكا اللاتينية، وعلىٰ المستوىٰ الإعلامي هناك إذاعة الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي تبث بأكثر من لغة في دول أمريكا اللاتينية، كما تتبع إيران استراتيجية المساعدات كدبلوماسية ناعمة وشعبية تتوجه بها إيران إلىٰ دول أمريكا اللاتينية.

ففي عام 2007 وضع الرئيس أحمدي نجاد 1 بليون دولار مساعدات إلىٰ دولة بوليفيا لدعم القطاع البترولي وصناعات الغاز، وفي 2009 تم تكرار مساعدات التنمية في بوليفيا، وفي نيكارجوا في 2007 أعطىٰ الرئيس أحمدي نجاد 1 بليون دولار مساعدات للقطاع الزراعي والبترولي ومشروعات للمياه وقرض 230 مليون دولار لتمويل مشروع سد في نيكارجوا، وفي فنزويلا تبنت إيران عدة مشاريع زراعية وبترولية وسكنية وصحية[2].

---

(1) أوباما يوقع قانونا لمواجهة النفوذ الإيراني في أمريكا اللاتينية، جريدة القبس الكويتية، 29-12-2012.

(2) Stephen Johnson ،Iran's Influence In the Americas ،Center for Strategic and International Studies ،March 2012 ،pp 24:27.

وهناك تنسيق أمنيٰ وعسكري بين إيران وبعض دول أمريكا اللاتينية كما هو الحال في المساهمة في تسليح جيوش فنزويلا وبوليفيا ونيكارجوا، ووصل التنسيق العسكري مع فنزويلا لدرجة نشر صواريخ شهاب -3 الإيرانية في الأراضي الفنزويلية وإنشاء قاعدة عسكرية إيرانية[1].

وعن العلاقات الاقتصادية بين إيران ودول أمريكا اللاتينية فتعد البرازيل شريكًا اقتصاديًا كبيرًا لإيران، وقد رفضت البرازيل العقوبات الدولية علىٰ إيران وشددت علىٰ ضرورة عدم عزلة إيران، وعرضت البرازيل استضافة عملية نقل اليورانيوم من الغرب إلىٰ إيران في أراضيها، ووصل حجم التجارة بينهما حوالي 1.26 بليون دولار، ووصل حجم التجارة مع الأرجنتين حوالي 1.2 بليون دولار عام 2009، كما تعد أورجواي من أهم مصدري السلع الغذائية إلىٰ إيران مثل الأرز وغيره ويصل التبادل سنويًا بينهما إلىٰ 100مليون دولار في تجارة الأرز[2].

خامسًا : العلاقات مع تركيا : شهدت العلاقات التركية الإيرانية تناميًا ملحوظًا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلىٰ الحكم في تركيا عام 2002، وتنامت العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين إيران وتركيا رغم العقوبات الدولية علىٰ إيران وضغوط الولايات المتحدة الأمريكية لتفعيل العقوبات علىٰ الاقتصاد الإيراني.

فمنذ عام 2002-2012 بلغت الزيارات الرسمية بين البلدين 6 زيارات من الجانب الإيراني و3 زيارات من الجانب التركي لإيران، كما حدث تفاهم سياسي علىٰ مستوىٰ قضايا هامة مثل قضية العراق والعلاقات مع إسرائيل ودعم الفلسطينيين والتنسيق فيما يخص مشاكل الأكراد، كما أن العلاقات الاقتصادية شهدت تحسنًا وخاصة في مجال الطاقة بين الطرفين، ففي الربع الأول من عام 2011 كانت إيران المصدر الأساسي للنفط إلىٰ تركيا بنسبة 30٪ من إجمالي إيرادات النفط التركي وثالث أكبر مصدر للغاز بعد روسيا والعراق، ولذلك زادت واردات تركيا من إيران من 1.9٪ عام 2004إلىٰ 6.9 بليون

---

(1) أمل مختار، المد الإيراني في أمريكا اللاتينية، مختارات إيرانية، عدد 137، ديسمبر 2011، ص137.

(2) Ariel Farrar Wellman ،Clinton's Latin America Ttrip: Iran's Return On Soft Power Investment in The Region? ،March 12,2010 ,Available at : http://www.irantracker.org/foreign-relations/clinton%E2%80%99s-latin-america-trip-iran%E2%80%99s-return-soft-power-investment-region.

دولار عام 2010، ولدى البلدين العديد من الاتفاقيات الثنائية في مجال التجارة والاستثمار[1].

وجدير بالذكر أن الثورة السورية أثرت على العلاقات التركية الإيرانية، وأدت إلى اختلاف كبير في وجهات النظر في ظل دعم إيران للنظام الحاكم ودعم تركيا للثوار في سوريا، وهو الأمر الذي من شأنه التأثير سلبًا في مسار العلاقات الإيرانية التركية، يضاف إلى ذلك العلاقات الإسرائيلية التركية وتأثيرها على العلاقات التركية الإيرانية .

وفي ملاحظات عامة على التحركات الإيرانية الخارجية تجاه الدوائر المختلفة يمكن القول أن :

1- وسعت إيران دائرة تحركاتها الخارجية في الأقاليم والمناطق الجغرافية المختلفة، اعتمادًا على أدوات القوة المختلفة التي وظفتها الإدارة المحافظة في تحركات السياسة الخارجية، ومن الملاحظ أن إدارة الرئيس أحمدي نجاد لم تستثنِ أيًا من تلك الأدوات في التحركات الخارجية، وإنما جاء توظيف كل منها أو بعضها، فوظفت إيران الأداة الثقافية والحضارية حينما وجد المشترك الثقافي الحضاري الإسلامي مع تركيا وبعض الدول الإفريقية والعربية، وتم توظيف المشترك السياسي، وتبني مشروعات مقاومة للهيمنة الأمريكية واستقلال دول العالم الثالث عن التبعية الاقتصادية والسياسية مع دول أمريكا اللاتينية الاشتراكية للتحالف مع إيران ذات الأيديولوجية الإسلامية، وتلتها الأداة الاقتصادية وغيرها.

2- لم توجه القوة الناعمة نحو المتفق ثقافيًا فقط، وإنما بحثت القوة الذكية الإيرانية عن المشترك والمصلحة أينما وجدت وبناء عليه جاءت استراتيجية توظيف الأدوات المختلفة بناء على أهميتها ومدى تقبلها ودراسة مردودها على السياسة الخارجية الإيرانية، وذلك في إطار حسابات استراتيجية لوزن أدوات القوة المختلفة في التحرك نحو الأهداف الخارجية.

---

(1) Nader Habibi ،Turkey and Iran : growing economic relations despite western sanctions ،**Crown Center for Middle East Studies** ,Brandies University ,No.26 ، May 2012 ،P 4.

3- لعب السياق الدولي والإقليمي، بجانب موارد القوة الإيرانية المتاحة سواء الصلبة أو الناعمة دورًا في رسم التحالفات الإيرانية الخارجية، فاستهداف إيران من الغرب بسبب نفوذها الإقليمي في مقابل إصرار القيادة السياسية والدينية علىٰ استكمال البرنامج النووي الإيراني، وبسبب المشروع الإيراني الحضاري والمشروع البديل للشرق الأوسط الأمريكي الغربي، وذلك إلىٰ جانب توافر الموارد الطبيعية الصلبة والأبعاد الثقافية والحضارية والثورة الإيرانية والامتدادات الثقافية والمذهبية والعرقية الإيرانية، لعبت كل هذه العوامل دورًا في نجاح التحالفات الإيرانية الخارجية وامتداداتها إلىٰ إفريقيا وآسيًا وأمريكا اللاتينية ودول حليفة للولايات المتحدة الأمريكية.

4- أثرت الثورات العربية إلىٰ حد كبير علىٰ السياسة الخارجية الإيرانية في جوانب عدة لا يمكن إغفالها لدارسي التحركات الإيرانية وأبعادها ومنطلقاتها، فمن ناحية لا يمكن القول أن البعد المصلحىٰ في التحركات الإيرانية يضم فقط تلك الأبعاد الصلبة من المصلحة الاقتصادية والعسكرية فقط، فالمصلحىٰ يشمل السياسي والإعلامي وبدرجة كبيرة الثقافي.

وقد جاء رد الفعل الرسمي الإيراني تجاه الثورات العربية دليلًا علىٰ ذلك التوجه الذي حمل رؤىٰ مختلفة للثورة في سوريا والبحرين والعراق، ففي حين دعمت إيران ثوار البحرين، رفضت إيران الثورة السورية وبعض التحركات الشعبية العراقية، التي لم تصب في مصلحة إيران في حال وصول نظام سني حاكم في سوريا أو العراق والذي من شأنه معاداة النظام الإيراني المختلف مذهبيًا.

5- أوضحت الثورة السورية مدىٰ أهمية الحالة اللبنانية في تحركات إيران الخارجية، والتنسيق الواضح بين حزب الله اللبناني ومؤيديه في الداخل اللبناني وبين إيران، خاصة في ظل وجود مقاتلي حزب الله في سوريا ضد الثوار ودعما لنظام الأسد، وذلك في ظل كون الموقف الرسمي اللبناني مختلفًا عن موقف حزب الله ويدعم الاستقرار في سوريا لانعكاساته علىٰ حالة الاستقرار في لبنان.

* * *

خاتمة الدراسة

تسعىٰ خاتمة الدراسة إلىٰ تناول أهم النتائج العامة التي توصلت إليها الدراسة سواء فيما يتعلق بمفهوم القوة الذكية وما يحتويه من أدوات القوة (الناعمة والصلبة)، أو فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الإيرانية وتوجهاتها بشكل عام، وخصوصية فترة الرئيس أحمدي نجاد وكيف ألقت بظلالها علىٰ السياسة الخارجية في أهدافها ومنطلقاتها وأدواتها ونتائجها، كما تتطرق الخاتمة إلىٰ حالة الدراسة وهىٰ الحالة اللبنانية وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في ذلك الإطار.

وكذلك تتضمن الخاتمة الإشارة إلىٰ عدة تساؤلات يطرحها الباحث للدراسة والاهتمام قد خرجت عن نطاق الدراسة الحالية، إلا أنها تثرىٰ نظرية العلاقات الدولية وتحتاج العديد من الإجابات لتأسيس نظرية متكاملة من منظورات مختلفة، وذلك لتكوين نظرية واضحة حول القوة الذكية وأبعادها وتفعيلها في حالات أخرىٰ، ويمكن تقسيم تلك النتائج في ضوء المجموعات التالية.

أولاً : نتائج تتعلق بمفهوم القوة الذكية:

1- جاء مفهوم القوة الذكية استجابة لواقع العلاقات الدولية المعقد والمتشابك باستمرار سواء في قضاياه أو فواعله أو عملياته ونظرياته ومنظوراته المتعددة، ذلك الواقع الذي فرض نفسه منذ انتهاء الحرب الباردة بين القوتين العظميين آنذاك، والتي انتهت بتفكك الاتحاد السوفيتي دون اللجوء للقوة العسكرية، وانتشار المذهب الليبرالي الغربي في بعض الدول الاشتراكية ودول أخرىٰ دون الإكراه والعنف الذي يرتبط بالقوة الصلدة، ولعب الاقتصاد دورًا واضحا في انهيار الاتحاد السوفيتي آنذاك وليس نقص العتاد أو الأسلحة، وتعاظم دور الأداة الاقتصادية في السياسة الخارجية وفىٰ قياس قوة الدول إلىٰ جانب قوة المعرفة.

- وفىٰ تطور مهم من نوعه بدأ الحديث عن ظهور الأبعاد الناعمة في العلاقات الدولية والسياسات الخارجية للدول، وارتبط ذلك إلىٰ حد كبير بالحديث عن ظهور

الاهتمام بالأبعاد الثقافية والقيمية في العلاقات الدولية، والحديث عن الثقافة كأحد أبعاد التنافس بين الأمم، وأن الصراع الدولي بدأ يحمل في طياته مسببات ثقافية وحضارية.

- وحملت أحداث الحادي عشر من سبتمبر بعدًا جديدًا للحديث عن الثقافي وفي داخله الديني في الحرب الدولية على الإرهاب، والتي ربطتها الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة حضارية تمثلت في العالم الإسلامي ومحاربة المنظومة القيمية للدول الإسلامية كونها من وجهة نظر القيادة الأمريكية آنذاك راعية للإرهاب الدولي، وإذا كانت الحروب التي قادتها الدول الكبرى حملت على عاتقها محاربة المنظومة القيمية بأدوات عسكرية، إلا أنها وظفت في خدمتها الأبعاد الثقافية والناعمة لكسب التأييد الدولي للحرب على الإرهاب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية في ظل إدارة الرئيس السابق بوش الابن الذي كان ينتمي للتيار الديني المحافظ.

2- ولذلك فمفهوم القوة الذكية جاء استجابة للتغير في النظام العالمي سواء في هيكله أو قضاياه أو فواعله، حيث أن التغير في هيكل النظام الدولي من القوة الأحادية اعتمادًا على التفوق العسكري إلى نظام متعدد القطبية ويضم الفواعل من الدول والفواعل العابرة للقوميات، والتي أصبحت أكثر تنظيماً من الإطار المؤسسي للدولة ارتبط بالتغير في أدوات القوة، وذلك من التركيز على القوة العسكرية إلى الاقتصادية والثقافية، كما أن ظهور الفواعل من غير الدول ارتبط أيضاً بتغير أدوات القوة نحو الأدوات الاقتصادية والثقافية.

- ولذلك فمفهوم القوة الذكية القائم على الجمع بين أدوات القوة المختلفة هو ليس بجديد، ولكنه مفهوم مظلة لأدوات القوة الأخرى ويحمل في طياته أهمية السياق والمؤسسات وضرورة مراعاة الممكن والمتاح في استخدام أيٍ من أدوات القوة المختلفة.

3- تناولت الدراسة الحالة الإيرانية وهي إحدى القوى الإقليمية الصاعدة والطامحة لنفوذ إقليمي قوي في المنطقة، وليست إيران وحدها التي تسعى لذلك النفوذ فهناك الدور التركي المتنامي على الصعيد الإقليمي والعالمي، وهما قوتان إقليميتان تتبعان إستراتيجية القوة الذكية لتحقيق النفوذ الإقليمي، كما أنه على المستوى الدولي تستخدم القوى العالمية استراتيجيات القوة الذكية في السياسة الخارجية.

- وتختلف القوى الإقليمية مثل إيران وتركيا مقارنة بالقوى العالمية من حيث خصوصيات استخدام القوة الذكية، فإن اعتمد مثلا الاتحاد الأوربي على قوة المؤسسية والقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعاون الاقتصادي والمساعدات الخارجية كقوة ذكية، وإن اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على ذات القيم في الدعوة للنفوذ

الأمريكي العالمي، فإن الحالة التركية تعتمد في تحركاتها تجاه المنطقة العربية والإسلامية علىٰ الحضارة والتاريخ المشترك والبعد الديني السني، كما تعتمد تركيا علىٰ قيم الديمقراطية الغربية والشرعية وقوة الانتخابات والتغيير السلمي في تحركاتها تجاه أوربا.

- إلا أن الحالة الإيرانية وإن اعتمدت علىٰ المشترك الإسلامي الحضاري، فيبقىٰ الاختلاف المذهبي الشيعي والثورة الثقافية الإيرانية التي تدعم تصدير ذلك المذهب عائقا أمام العديد من التحركات الإيرانية في المنطقة العربية، وتعد الأقليات الشيعية من العوامل الممهدة للعب دور ناعم إيراني وتقبله، إلا أن القوة الناعمة الإيرانية لا تعتمد علىٰ الثقافي المذهبي فقط بل تتخذ من التعليم والإعلام والمساعدات الخارجية ومشروع المقاومة عوامل لرسم صورة إيجابية عن إيران في أذهان الآخرين من غير الشيعة، إلا أن ذلك لا ينفىٰ التخوفات الحالية من المشروع الثقافي المذهبي الإيراني الذي تدعمه إيران علىٰ المستوىٰ المؤسسي الرسمي وغير الرسمي.

4- إن أهداف السياسة الخارجية للدولة تتجه حينما كانت المصلحة للدولة سواء كان ذلك مع الحلفاء أم المخالفين ثقافياً ومذهبياً وعقائدياً وفكرياً، وتحمل القوة الذكية في أحد أهم أدواتها وأبعادها القوة الناعمة، وهىٰ لا تتجه فقط نحو المتفق ثقافياً فقد يكون هدف القوة الناعمة هو خلق ذلك المشترك الذي وإن اختلف ثقافياً فقد تؤثر القوة الناعمة علىٰ الأبعاد السياسية أو الاقتصادية، ولنا من التحركات الإيرانية تجاه دول أمريكا اللاتينية مثالًا، فإيران دولة تتبنىٰ الأيديولوجية الإسلامية القائمة علىٰ المذهب الشيعي، وتقوم معظم دول أمريكا اللاتينية علىٰ العقيدة الاشتراكية ورفض دور الدين في الحياة العامة، ومع ذلك أسست إيران لتحالفات واضحة مع البرازيل وكوبا وفنزويلا وغيرها من تلك الدول، وذلك اعتمادًا علىٰ المشترك السياسي الذي مهدت إيران به عبر مشروع المقاومة للتدخلات الغربية والدعوة إلىٰ سياسات لا شرقية ولا غربية، وتبنىٰ أيديولوجية عدم الانحياز وهو ما ساعد علي تقريب وجهات النظر بين الجانبين علىٰ الرغم من غياب المشترك الثقافي العقدَي.

5- تقاس القوة ليس فقط بحساب الموارد التي تمتلكها الدولة، وليس أيضاً بقياس التحركات التي تستخدم فيها تلك الموارد، وإنما معرفة الوزن الحقيقي للقوة تتوقف علىٰ معرفة النتائج ومدىٰ الفاعلية في تحقيق الأهداف التي تستخدم القوة لأجلها، وقد تبنت الدراسة ذلك المنهج لمعرفة القوة الذكية، فمثلًا معرفة قوة دولة ما لا يقاس بعدد السلاح والعتاد والموارد الاقتصادية والثقافية، ولا تقاس القوة بعدد مرات استخدام تلك القوة

وإنما بتحقيق الأهداف، فدخول الولايات المتحدة الأمريكية حروب العراق وأفغانستان لا يعنىٰ بأية حال أن تلك الدولة قوية، ولكن يجب النظر إلىٰ أهداف استخدام تلك القوة وهل نجحت في تحقيقها أم لا، وهو ما دعا المفكرون الإستراتيجيون أمثال جوزيف ناي وغيره عند الحديث عن القوة أن يربط القوة بقياس فاعليتها في تحقيق الهدف من استخدامها وليس بمعرفة ما تملكه الدولة من أدوات، ولذلك يدخل أهمية التخطيط الاستراتيجي والتكنولوجيا وحسابات السياق وحسابات المكسب والخسارة في استخدام أيٍ من أدوات القوة.

ثانياً : نتائج تتعلق بالسياسة الخارجية الإيرانية بشكل عام :

1- تتميز الحالة الإيرانية في تحركات السياسة الخارجية واستخدام أدوات القوة الذكية بخصوصية تختلف عن غيرها علىٰ المستوىٰ الدولي والإقليمي، فكون إيران الدولة الشيعية الوحيدة التي تّبنىٰ ذلك المذهب كما تتبنىٰ ولاية الفقيه، وذلك بجانب امتلاكها مشروعاً حضارياً شيعياً تحاول إيران نشره علىٰ نطاق يتعدىٰ دول المنطقة، و هذا المشروع الثقافي وفي داخله الديني في خطاب السياسة الخارجية الإيرانية يضع تساؤلات حول مدىٰ نجاح السياسة الإيرانية في تحقيق أهدافها الخارجية ، تواجه إيران صعوبات في مشروعها الإقليمي ينطلق من البعد المذهبي في التحركات الإيرانية التي تقدم مشروعها الشيعي كنموذج لعالمية الإسلام ، وهو ما يثير الجدل حول المشروع الإيراني هل هو مشروع إسلامي عالمي أم مشروع شيعي طائفي[1].

2- جاءت القوة الذكية في السياسة الخارجية الإيرانية استجابة للتحديات التي تواجه إيران، وذلك في ظل إدراك واع من القيادة الإيرانية للتغيرات التي طرأت علىٰ مفهوم الأمن الذي لم يعد هو الأمن القومي بمعناه الضيق بما يشمله من أمن للحدود الجغرافية، ولكن التحركات الإيرانية تجاه الدوائر المختلفة جاءت استجابة للمفهوم الأوسع للأمن بأبعاده المختلفة السياسي والثقافي والحضاري، وإدراكاً أيضاً لتغير طبيعة التهديدات والحروب التي أصبحت تحمل الأبعاد الناعمة، فهناك الحروب الالكترونية والتي استهدفت

---

(1) محمد السعيد إدريس ، إيران والأمن القومي العربي ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 16 يناير 2011، متاح علىٰ :

http://www.dohainstitute.org/release/33849406-856c-4834-ac21-ce38b0074ae7.

بالفعل أجهزة البرنامج النووي الإيراني لتعطيلها والتأثير على مسار البرنامج النووي، وهناك أيضاً الحرب الناعمة التي تدركها إيران في ظل الحرب على النموذج الحضاري والمعتقدات واستهداف الثقافي قبل الجغرافي، فالحديث عن إيران كإحدى دول محور الشر وعن فشل النموذج الثوري الحضاري الإيراني وتغيير النظام كلها شواهد عن حرب ناعمة ضد إيران تدركها القيادة الإيرانية.

3- من أهم عوامل نجاح القوة الإيرانية وقدرة إيران على توظيف الأبعاد المختلفة للقوة هو الجانب المؤسسي على المستويين الرسمي وغير الرسمي، فتعمل المؤسسات الرسمية في إيران في ضوء الخطط الحكومية على تحقيق أهداف السياسة الخارجية لإيران، وبجانب ذلك تتبع مؤسسة المرشد الأعلى الإيرانية عدد من المؤسسات غير الرسمية ولكنها تتفق والأهداف العامة للدولة، وترجع تلك الثنائية في المؤسسات إلي كون الولي الفقيه هو المؤسسة السياسية والدينية الأعلى حيث تعمل تلك المؤسسة علي المستويين الرسمي وغير الرسمي في ضوء وحدة الأهداف واتساقها، كما أن مؤسسات القوة الناعمة في الدولة هي من المؤسسات الرسمية وتعمل بأهداف واضحة ولا يوجد خلل بين مؤسسات القوة الناعمة والقوة الصلبة، وذلك في ظل كون إيران تحت حكم الثورة التي أعلت من البعد الثقافي الديني كمحدد في التحركات الخارجية الإيرانية.

ثالثاً: نتائج تتعلق بالسياسة الإيرانية تجاه حالة الدراسة (لبنان)

1- تتميز الحالة اللبنانية بخصوصية بالنسبة لإيران ترجع إلى المكون الطائفي، ووجود الشيعة كجزء من التركيب الطائفي اللبناني، ووجود علاقات تاريخية بين إيران وجبل عامل في لبنان، يضاف إليها اعتبار إيران نفسها الدولة المسئولة عن التشيع سواء كمذهب أو لمعتنقيه حول العالم، لذلك تحسنت العلاقات مع شيعة لبنان مع نشأة الثورة الإيرانية وتوطيد علاقتها بشيعة لبنان والمساهمة في نشأة حزب الله اللبناني، مما أرسى قاعدة ثقافية لقبول التدخلات الإيرانية، وذلك بجانب كون لبنان بلدًا منفتحاً على القوى الإقليمية والدولية وساحة للتدخل، فكانت لبنان جزءًا من النفوذ الغربي واستطاعت إيران عبر الشيعة خلق قاعدة لها للتغلغل إلى لبنان على المستويات الرسمية والشعبية أيضاً، وهي أمور لا يمكن تجاهلها بالقول عن علاقات إيرانية مع شيعة لبنان فقط.

وقد تناولت الدراسة العلاقات الإيرانية اللبنانية على الصعد المختلفة ليس باستخدام المشترك المذهبي بل والحضاري والتاريخي والسياسي والاقتصادي في إطار المصلحى بين الجانبين، وتعاملت إيران على مستوى الدولة الرسمية والفواعل من غير الدولة «حزب الله» في إطار دعم مشروع المقاومة الذي أعطى إيران بعدًا ودعماً شعبياً في الداخل اللبناني من بعض الطوائف الأخرى غير الشيعة.

2- تعد القوة الذكية الإيرانية تجاه لبنان عاملًا مهماً في دعم العلاقات بين الطرفين على الصعد المختلفة، ووظفت إيران أدوات القوة المختلفة لذلك، فعلى سبيل المثال في حرب 2006 ضد لبنان لعبت أدوات القوة الإيرانية أدوارًا مختلفة، فالأداة العسكرية اتضحت في الدعم الإيراني بالسلاح والعتاد للمقاومة وبشكل رسمي كما سبق ذكره، وصرح بذلك مسئولو حزب الله، بجانب الأموال التي استخدمتها إيران في الدعم الاقتصادي لحزب الله، وعلى الجانب الرسمي جاء الموقف السياسي الإيراني بدعم لبنان حكومة وشعبا ورفض التدخل الإسرائيلى واتضح ذلك في زيارات المسئولين الإيرانيين لبيروت ودعوة الأمم المتحدة لوقف العدوان.

وعلى الجانب الشعبي أعلنت إيران وقوفها إلى جانب الشعب اللبناني على المستوى الإعلامي، وتعداه إلى المساعدات التي وجهتها إيران إلى لبنان لإعادة إعمار لبنان بعد الحرب وإنشاء المدارس والمستشفيات والكباري والجسور وشبكات الكهرباء كما تم ذكره في الفصل الثالث، فجمعت إيران في ذلك الموقف الدعم العسكري والاقتصادي والثقافي والإعلامي والسياسي، وعلى المستويات الرسمية وغير الرسمية(الشعبية) أيضا.

3- تواجه استراتيجية القوة الذكية الإيرانية في توجهاتها الإقليمية والدولية العديد من التحديات، فبجانب العقوبات الدولية تواجه إيران التدخل الأمريكي الإسرائيلي لمنع إيران من تزايد نفوذها في المنطقة، ويأتي استهداف إسرائيل لحزب الله وسوريا في هذا السياق، يضاف إلى ذلك ضرب شحنات الأسلحة الموجهة إلى حزب الله من إيران، بجانب ضرب بعض مخازن الأسلحة لحلفاء إيران وعلى رأسهم السودان التي استهدفتها إسرائيل منعا لتطور النفوذ الإيراني.

كما تواجه إيران ضغوطاً إقليمية لمواجهة نفوذها في لبنان من قبل بعض القوى الإقليمية كالسعودية، وذلك من أجل منع نفوذ إيراني متزايد في المنطقة، وهو من شأنه التأثير على فاعلية أدوات القوة الذكية الإيرانية تجاه لبنان.

4- من أهم الانتقادات التي وجهت إلى إستراتيجية القوة الذكية الإيرانية تجاه لبنان،

أدوات القوة الناعمة الإيرانية وارتباطها بالغزو الثقافي والتشيع وهو ما يتعارض مع الخصوصية الثقافية للداخل اللبناني، خاصة في ظل رفض بعض الشيعة اللبنانيين أدوات التدخل الإيراني، وازدادت حدة تلك الانتقادات مع ازدواجية المعايير التي اتضحت في تعامل إيران مع المطالب الشعبية في البحرين والثورة السورية، يضاف إلىٰ ذلك البعد الداخلي وأثره علىٰ صورة إيران في ظل توجيه العديد من الانتقادات للحكومة والنظام في إيران بسبب انتهاكات حقوق الإنسان المتكررة تجاه المعارضة الإيرانية.

لا تختلف السياسة الخارجية الإيرانية في فترة الرئيس نجاد عن فترة الرئيس خاتمي إلىٰ حد كبير، فالاختلاف هو في الأدوات والخطاب أكثر منه في السياسات والتوجهات والمبادئ ، فالسياسة الخارجية الإيرانية مرتبطة لحد كبير بالمؤسسات ووجود المرشد الأعلىٰ الإيراني علىٰ رأس تلك المؤسسات وله دور كبير في صنع السياسة الخارجية الإيرانية [1]، فأدوات السياسة الخارجية الإيرانية في فترة الرئيس خاتمي استندت لأدوات ناعمة مثل الدعوة إلىٰ حوار الحضارات كأدوات للترويج للنموذج الإيراني.

أسئلة وإشكاليات مطروحة للدراسة :

يعد مفهوم القوة هو المفهوم الذي تدور حوله أدبيات العلاقات الدولية من منظورات غربية، وذلك استجابة للواقع الدولي الذي من شأنه التأثير علىٰ المفهوم عبر القضايا والفواعل والموضوعات، ويلاقىٰ المفهوم اهتماماً واسعاً من الساسة والأكاديميين لفهم أبعاده، وعلىٰ الرغم من عدم حداثة مفهوم القوة الذكية إلىٰ حد ما إلا أنه لا زال يخضع لمرحلة التكوين والدراسة والتعمق في أبعاده المختلفة، **ويطرح مفهوم القوة العديد من الجدل والإشكاليات ما زالت تحتاج إلىٰ الإجابة ومنها :**

- البعد غير الرسمي للقوة وتأثيره علىٰ القوة الذكية، أو ما أسمته وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في عام 2010 « **القوة المدنية** » ومدىٰ أهميتها للقوة الذكية ويقصد بها قوة التكنولوجيا في عصر المعلومات وقوة التواصل مع الشعوب ومع الفواعل من غير الدول، وكيف أن سفراء الولايات المتحدة لم يعودوا يؤسسون لعلاقات مع الحكومات فقط ولكن أيضا مع منظمات المجتمع المدني والتيارات السياسية والاجتماعية

---

(1) سامح راشد ، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد نجاد: حدود التغيير، السياسة الدولية ، أكتوبر 2005، متاح علىٰ :
.http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221568&eid=1537

المختلفة في دولة ما، وذلك في إطار الحديث عن قوة الشعوب مقابل قوة الدولة ومؤسساتها

- كيفية التوفيق بين القوة الناعمة والقوة الصلبة في جانب الإنفاق والمؤسسات والتفعيل والتحركات، خاصة وأنه لا يمكن إهمال القوة الصلبة وأهميتها والحديث عن تحركات ناعمة، وأيضا كيف يمكن تفعيل القوة الناعمة وقوة التواصل والتأثير وخلق المشترك اللازم الذي تعمل من خلاله القوة الناعمة.

- تصاعد دور الفواعل سواء العابرة للقوميات أو الفواعل التحت قومية في السياسات الخارجية للدول ودورها في رسم أبعاد السياسة الخارجية، ودور العامل الداخلي والشعوب في التأثير على السياسة الخارجية ومنطلقتها وأدواتها، وكيفية التنسيق المؤسسي بين تلك الكيانات وبين مؤسسات الدولة، وهو من شأنه تفعيل سياسة خارجية قوية تتفق مع المتطلبات الداخلية وتلقى القبول الداخلي الذي يؤسس لتأثير خارجي.

- إن هذه التساؤلات وغيرها تدفع إلى تساؤل آخر، هل ما زالت القوة هي المفهوم الرئيس في المنظورات الغربية ؟، وما هي أسس النقد لهذا المفهوم من منظور حضاري آخر؟ وهل يعد ذلك التغير المفاهيمي في مفهوم القوة مؤشرًا على وجود تحول في المنظور " paradigm shift "، وهو ما يؤسس الدعوة للبحث في منظورات حضارية غير غربية تنبع عن نموذج معرفي يختلف عن النموذج الوضعي المادي وما يرتبط بذلك من مفاهيم مقارنة للقوة وتأخذ في الاعتبار الأبعاد المعيارية الثقافية والدينية وغيرها، والأبعاد الإنسانية في تحديد محتوى القوة ونطاق استخدامها ومجالاتها وأنماطها بل وهيكل توزيعها ، كما ينعكس الاختلاف في المفهوم على ظهور ممارسات جديدة ونحو أهداف جديدة.



قائمة المراجع

أولاً : باللغة العربية:

أ) الوثائق :

1- بيان حقائق بشأن قرار الأمم المتحدة رقم 1929 فرض عقوبات على إيران، 24 سبتمبر 2012، متاح على:

www.Ipdigital.usembassy.gov/st/Arabic/textrans/2012/09/20/20924/36463.html.

2- الوثيقة السياسية لحزب الله اللبناني، موقع المقاومة الإسلامية، 30/ 11/ 2009، متاح على:

www.moqawama.org/essaydetailsf.php?eid=16245&fid=47

3- البيان الختامي لاتفاق الدوحة اللبناني،مؤتمر الدوحة للحوار الوطني اللبناني،21-5-2008 متاح على :

.http://www.qatarconferences.org/lebanon/last.php

ب) الكتب:.

1- أحمد أبو مطر، حزب الله: الوجه الآخر، عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، 2008.

2- أحمد يوسف وآخرون، الحرب الإسرائيلية على لبنان : التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

3- أسامة أحمد مجاهد (محرر)، نادية مصطفى وسيف عبد الفتاح (إشراف علمي) ، إيران والعرب : المصالح القومية وتدخلات الخارج (رؤى مصرية وإيرانية)، القاهرة: مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، 2009.

4- أسامه الجوهري، إسرائيل لبنان حزب الله، القاهرة: دار الطباعة المميزة، 2007.

5- أماني صالح و عبد الخبير عطا محروس، العلاقات الدولية: البعد الديني والحضاري، في:منى أبو الفضل ونادية مصطفى (محرران)، مستقبل الإسلام، دمشق:

دار الفكر، 2008.

6- أماني غانم و مدحت ماهر (محرران)، نادية مصطفىٰ وسيف الدين عبد الفتاح (إشراف علمي)، العدوان والمقاومة الحضارية في حرب لبنان : الدلالات والمآلات، القاهرة: برنامج حوار الحضارات، 2007.

7- أماني محمود غانم، البعد الثقافي في العلاقات الدولية: دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات، القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، 2007.

8- أميرة أبو سمرة (محرر) ونادية محمود مصطفىٰ (إشراف علمي)، مداخل التحليل الثقافي لدراسة الظواهر السياسية والاجتماعية :المنطلقات والمجالات والمفاهيم في العلوم الاجتماعية والسياسية ،أعمال سيمنار قسم العلوم السياسية 2008-2010، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،2011.

9- أميمه عبود(محرر) ونادية مصطفىٰ (إشراف علمي) ،المنظور البيني والعلاقات البينية في علم السياسة : إعادة نظر وقراءة جديدة ،أعمال سيمنار قسم العلوم السياسية للعام الجامعي 2010-2011، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2012.

10- بسيوني إبراهيم حمادة، وسائل الإعلام والسياسة: دراسة في ترتيب الأولويات، جامعة القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1996.

11- بيزن ايزدىٰ، مدخل إلىٰ السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، سعيد الصباغ (مترجم)، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2000.

12- جوزيف ناي، القوة الناعمة : وسيلة النجاح في السياسة الدولية، محمد توفيق البحيرمي (مترجم)، المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2007.

13- جيمس دورتي روبرت بالتسغراف ،النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، وليد عبد الحي (مترجم)،بيروت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985.

14- عادل عبد الصادق، الإرهاب الإلكتروني: القوة في العلاقات الدولية : نمط جديد وتحديات مختلفة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2009.

15- عبد الإله بلقريز، المقاومة وتحرير جنوب لبنان : حزب الله من الحوزة العلمية إلىٰ الجبهة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أغسطس 2000.

16- ــــــــــــ، حزب الله من التحرير إلىٰ الردع (1982: 2006)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 2006.

17- عبد العزيز الدوري وآخرون،العلاقات العربية الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يوليو 1991.

18- عبد القادر ياسين، فجر الانتصار : الحرب العربية الإسرائيلية السادسة، القاهرة: دار الكتاب العربي، 2006.

19- كينيث كاتزمان، الحرس الثوري الإيراني: نشأته وتكوينه ودوره، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية (مترجم)، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998.

20- محمد السعيد عبد المؤمن، الجمهورية الثالثة في إيران، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012.

21- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية،القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية،1989.

22- نادية مصطفىٰ وأمل حمادة (محرران)، الثورة المصرية ودراسة العلوم السياسية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2011.

23- نادية مصطفي(محرر)، علم السياسة:مراجعات نظرية ومنهاجيه، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي (4-5) لقسم العلوم السياسية، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2004.

24- نبيل جعفر، دراسات في الاقتصاد الإيراني، العراق (البصرة): مؤسسة وارث الثقافية، الطبعة الأولىٰ، 2008.

25- نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

ج) الدوريات:

1- إبراهيم غالي، البوصلة الخارجية: دلالات تشكيل حكومة ميقاتي في لبنان، السياسة الدولية، عدد 185 يونيو 2011.

2- ـــــــــــ، حزب الله بين المقاومة ومتاهات السياسية اللبنانية، كراسات إستراتيجية، العدد 173، السنة 17، مارس 2007.

3- إبراهيم نوار، الخيار النووي الإيراني - رؤية تحليلية، السياسة الدولية، العدد 171، المجلد 43، يناير 2001.

4- أحمد التلاوي، إيران وقضية القدس: المواقف والسياسات، مجلة القدس، العدد 33، سبتمبر 2001.

5- أحمد ثابت، الهزيمة الميدانية لإسرائيل وعواقب تدهور الردع بعد العدوان على لبنان، شئون عربية، عدد 127، خريف 2007.

6- أحمد مظلوم، إدارة حزب الله للعمليات العسكرية في حرب لبنان، السياسة الدولية، عدد 166، أكتوبر 2001.

7- أشرف كشك، التحالفات الإقليمية لإيران السياسية تتجاوز الأيديولوجية، السياسة الدولية، العدد 165، يوليو 2006.

8- أمل عيتانى، الأزمة اللبنانية: قراءة محلية وإقليمية، السياسة الدولية، العدد 173، يوليو 2008.

9- أمل مختار، المد الإيراني في أمريكا اللاتينية، مختارات إيرانية، عدد 137، ديسمبر 2011.

10- أميرة محمد عبد الحليم، أسلحة طهران ومراجعة الدور الإيراني غرب أفريقيا، مختارات إيرانية، السنة العاشرة، عدد 125، ديسمبر 2010.

11- ـــــــــــ، إيران والبحث عن حلفاء في أفريقيا، مختارات إيرانية، العدد 123، أكتوبر 2010.

12- جلال أهقاني، الشرق الأوسط الكبير والأمن الإيراني، مختارات إيرانية، عدد 56، السنة الخامسة، 2000.

13- حامد محمود، حزب الله وإيران التبعية السياسية والمرجعية الدينية، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد 171، السنة 15، مارس 2006.

14-حسام سويلم، أبعاد الدور الإيراني في أحداث غزة، مختارات إسرائيلية، العدد 152، السنة 13، أغسطس 2007.

15-ــــــــــ، التقييم الأمريكي للقوة العسكرية الإيرانية، مختارات إيرانية، عدد 127، فبراير 2011.

16-ــــــــــ، الدور والمصلحة الإيرانية في الحرب الإسرائيلية علىٰ غزة، مختارات إيرانية، العدد 103، السنة 70، فبراير 2009.

17-ــــــــــ، القوات البحرية الإيرانية من حرب العصابات إلىٰ إستراتيجية بحرية حديثة (2/ 2)، مختارات إيرانية، السنة العاشرة، العدد 116، مارس 2010.

18-ــــــــــ، إيران وسد الفراغ في لبنان بعد انسحاب سوريا ومواجهة التهديدات الأمريكية والإسرائيلية الجديدة، مختارات إيرانية، العدد 60، يوليو 2005.

19-حسن أبو طالب، حزب الله وإشكاليات ما بعد التحرير، شئون الأوسط، عدد 97، يونيو- يوليو2000.

20-حسين علي بحيرئ، القوئ الناعمة، سلسلة مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، أكتوبر 2008.

21-رابحة سيف علام، زيارة أحمدي نجاد إلىٰ بيروت: قراءة في مضمونها ونتائجها، مختارات إيرانية، عدد 124، السنة 10، نوفمبر 2010.

22-رياض قهوجي، الخيارات العسكرية للمواجهة الأمريكية الإيرانية، السياسة الدولية، عدد 168، أبريل 2007.

23-سيد حسين موسوي، أسباب تفوق إيران في لبنان، صحيفة رسالة الإيرانية، 22 أكتوبر 2010، مختارات إيرانية (مترجم)، عدد 125، ديسمبر 2010.

24-السيد عوض عثمان، الموقف الإيراني من العدوان الإسرائيلي علىٰ لبنان، مختارات إيرانية، عدد73، أغسطس 2006.

25-ــــــــــ، دلالات وتحديات تصاعد المد الشيعي الإيراني في غرب أفريقيا، مختارات إيرانية، السنة العاشرة، العدد 120، يوليو 2010.

26- ــــــــــــ، دلالات وتحديات تنامي علاقات إيران مع دول أمريكا اللاتينية، مختارات إيرانية، السنة 10، العدد 124، نوفمبر 2010.

27- سيد نعمت الله قادري، منظمة المؤتمر الإسلامي: آفاق المستقبل والدور الإيراني، مجلة العلاقات الإيرانية الدولية، السنة الثانية، العدد الثالث والرابع، صيف / خريف 2008.

28- شريف شعبان مبروك، العقوبات الدولية على إيران : الأبعاد والتداعيات، مختارات إيرانية، عدد 123، السنة العاشرة، أكتوبر 2010.

29- شون تيريزا فلانيغان ومنى عبد الصمد، جهاد حزب الله الاجتماعي: المقاومة في نموذج مؤسسة غير ربحية، فصلية سياسات الشرق الأوسط، 19 أغسطس 2009.

30- صافيناز محمد أحمد، إيران والخليج :تناقضات السياسة والاقتصاد، مجلة السياسة الدولية، عدد 181، يوليو 2009.

31- طلال عتريسي، إيران في تحولات الشرق الأوسط: المخاطر والفرص، شؤون عربية، عدد 125، ربيع 2006.

32- عبد العزيز شحاذة المنصور، أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق : دراسة في صراع الرؤى والمشروعات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الأول 2009.

33- علاء سالم، حرب استهداف العقول النووية الإيرانية، مختارات إيرانية، السنة 10، العدد 139، فبراير 2012.

34- علي حسن باكير، خوش صدور انقلاب : نموذج لبنان، مجلة الراصد، العدد التسعون، 2010.

35- عمرو عبد العاطي (مترجم)، إسرائيل وإيران من حرب الكلمات إلى كلمات الحرب، قراءات إستراتيجية، السنة 12، العدد السابع، يوليو 2007.

36- فراس أبو هلال، إيران والثورات العربية : المواقف والتداعيات، سلسلة تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، يوليو 2011.

37-ـــــــــــ، مبادئ السياسة الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، مجلة ثقافتنا، العدد 1، 2003.

38-محمد السعيد إدريس، إيران ومشروعها الإقليمي بعد زيارة أحمدي نجاد للبنان، مختارات إيرانية،السنة العاشرة،العدد 124،نوفمبر 2010.

39-ـــــــــــ، مستقبل جولة مفاوضات إسطنبول بين حرب إسرائيل الناعمة وتفاهمات واشنطن الإقليمية، مختارات إيرانية، عدد 129، يناير 2011.

40-ـــــــــــ، مؤتمر طهران لدعم الانتفاضة الفلسطينية : الانتفاضة الثالثة هي الحل،مختارات إيرانية،السنة 10،العدد 135، أكتوبر 2011.

41-محمد السعيد عبد المؤمن ، تصدير الثورة الإسلامية، مختارات إيرانية، العدد 65، السنة 5، مارس 2005.

42-ـــــــــــ، قراءة في برنامج وزير الثقافة الإيراني، مختارات إيرانية، السنة 10، العدد 108، أكتوبر 2006.

43-ـــــــــــ، التوجه الإقليمي لإيران: لبنان نموذجاً، مختارات إيرانية، عدد 124، السنة 10، نوفمبر 2010.

44-ـــــــــــ، مؤتمر الصحوة الإسلامية في طهران، مختارات إيرانية، العدد 135، أكتوبر 2011.

45-محمد عباس ناجي، الربيع العربي: إيران في شرق أوسط جديد، كراسات إستراتيجية، العدد 226، السنة 21، 2011.

46-محمد علي آذرشب، أضواء على رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية في إيران، مجلة ثقافتنا للدراسات والبحوث، العدد الأول، 2003.

47-مروة عيسى ونسمة شرار، الدبلوماسية العامة في العالم الإسلامي..الشعوب أبقى من الحكومات، حولية أمتي في العالم، مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2010/2011.

48-مصطفى اللباد، قراءة في مشروع إيران الاستراتيجي تجاه المنطقة العربية، شؤون عربية، عدد 129، ربيع 2007.

49-نادية محمود مصطفى، نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد، السياسة الدولية، عدد 82، أكتوبر 1985.

50-نبيل العتوم، الجغرافية السياسية كإطار تحليلي لقياس قوة إيران، مجلة النهضة، المجلد12، العدد4، أكتوبر 2011.

51-نجلاء مرعى، التوغل الإيراني في السودان : قراءة على خلفية الضربة الإسرائيلية لمصنع اليرموك، مختارات إيرانية، السنة العاشرة، العدد 148، نوفمبر 2012.

52-نزار عبد القادر، البرنامج النووي الإيراني في موازين الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، مجلة الدفاع الوطني اللبنانية، أبريل 2012.

53-نيفين مسعد، الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها : التداعيات الإقليمية :إيران، المستقبل العربي، العدد 332، أكتوبر 2006.

54-يحيى داود، ثقافة الاستشهاد في الفكر الإيراني، مختارات إيرانية، العدد 97، السنة السابعة، أغسطس 2008.

د) الرسائل العلمية:

1- أحمد عبد الله محمود، مفهوم تحول القوة في نظريات العلاقات الدولية :دراسة الحالة الصينية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009.

2- أسماء أحمد توفيق، التأثيرات السياسية الداخلية للحرب الإسرائيلية على لبنان 2006 "دراسة مقارنة بين لبنان وإسرائيل "، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009.

3- إكرام بركان، تحليل الصراعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية، رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010.

4- إياد صبري سليمان، البرنامج النووي الإيراني وأثره على توازن القوى في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2008.

5- إيمان أحمد رجب، الاحتلال الأمريكي للعراق وتداعياته على النظام الإقليمي العربي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009.

6- جيهان شريف الحديدي، التيارات الفكرية الأمريكية وتأثيرها على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصين (1993-2008)، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2009.

7- حسن إبراهيم محمد، تداعيات الغزو الأمريكي للعراق على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة 2003 ـ 2010، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009.

8- خالد رمضان شعبان، موقف إيران تجاه القضية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو، رسالة ماجستير، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2010.

9- خالد عبد الحميد مسعود، الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1992.

10- سلطان محمد النعيمي، الفكر السياسي الإيراني منذ قيام الثورة الإيرانية وحتى عام 2000، دراسة تحليلية في ضوء المصادر الفارسية، رسالة دكتوراه، القاهرة: جامعة عين شمس، 2007.

11- شيماء على قناوي، محددات القوة العسكرية لإيران 1979: 2007، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009.

12- عبد الرءوف مصطفى جلال، أثر التغير في البنيان الدولي على السياسة الخارجية الصينية تجاه السودان في الفترة من 1989-2008 ، رسالة ماجستير،جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2011.

13- عبد الله فالح المطيري، أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني، رسالة ماجستير، عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، 2011.

14- علاء محمد العبد مطر، أيدلوجية الثورة الإيرانية وأثرها على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج العربية 1979- 2003، رسالة ماجستير، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2004.

15- محمد عباس ناجي، العلاقة بين المؤسسات المنتخبة والمؤسسات المعنية وأثرها على صنع القرار في النظام الإيراني 1989-2005، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011.

16- مروة وحيد محمد، السياسة النووية الإيرانية وأثرها علىٰ الأمن في منطقة الخليج العربي 2002: 2007، رسالة ماجستير، جامعة القاهر: كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 2009.

17- مسفر بن ظافر عائض القحطاني، إستراتيجية توظيف القوة الناعمة لتعضيد القوة الصلبة في إدارة الأزمة الإرهابية في المملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010.

18- منصور حسن عبيد، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979-2000، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2004.

19- موسىٰ عبد الوالي أبو قاعود، الدور الإقليمي لإيران في الشرق الأوسط خلال الفترة من 1991وحتىٰ 2010، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012.

20- نسيبة أشرف محمد، الحوار المتوسطي في إطار المفهوم الإستراتيجي الجديد لحلف الأطلنطي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011.

21- ولاء علىٰ محمد، المفاوضات في إدارة الأزمات الدولية دراسة نظرية مع التطبيق علىٰ أزمة الملف النووي الإيراني، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009.

ه) الدراسات والتقارير :

1- اتفاق الدوحة اللبناني في السياق الإقليمي، معهد الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية في لندن، 22/ 8/ 2008.

2- بول سالم، لبنان والأزمة السورية : تداعيات ومخاطر، مركز كارينغيٰ للشرق الأوسط، ديسمبر 2012.

3- عدنان كاظم و حميدة عبد الحسين،الأهمية الإستراتيجية لموقع إيران الجغرافي : دراسة في الجغرافيا السياسية،مركز الرافدين للدراسات والبحوث الإستراتيجية

،11-9-2012.

4- علي جلال معوض، مراجعة مفهوم القوة الناعمة : خصوصية السياق الشرق أوسطي، أعمال المؤتمر التركي الأول : الثقافة وسياسات الشرق الأوسط، المجلد الأول، فبراير 2012.

5- علي حسن باكير، الثورة السورية في المعادلة الإيرانية التركية : المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، يناير 2012

6- كيهان برزكر، مكان الإقليمية في سياسة إيران الخارجية، مركز الأبحاث العلمية والدراسات الإستراتيجية للشرق الأوسط، 7نوفمبر 2012.

7- محمد السعيد إدريس،إيران والأمن القومي العربي،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ،16 يناير 2011 .

8- محمد السمهوري، هل تؤدي العقوبات الدولية والأمريكية الأخيرة إلى تراجع إيران عن برنامجها النووي ؟، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، يوليو 2012.

و) المواقع الالكترونية:

1-موقع الجيش اللبناني :

www.lebarmy.gov.lb/article.asp?in=ar&id=31390.

2-علي الغالب، قدرات إيران العسكرية التقليدية، 14/ 6/ 2010، متاح علي:

http://www.alrashead.net/index.php?partd=24&derid=1627.

3-حيدر رضوي، القدرات العسكرية الإيرانية في الخليج، أبريل 2010، متاح على:

www.shebacss.com/doc/standoo7.pdf .

4-هبة رءوف عزت، القوة الناعمة المهدرة: أزمة النظام القوي والدولة الضعيفة بمصر، مركز الجزيرة للدراسات، 13 أكتوبر 2011، متاح على :

studies.aljazera.net/files/2011/08/2011887234.

5-الحسيني في جاكرتا : إن الأسابيع الثقافي تفتح فصلًا جديدًا في العلاقات بين الدول، موقع وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي الإيرانية، 7 مارس 2012، متاح على:

www.farhang.gov.ir/newsdetail-33050-ar.html

6-فرح الزمان أبو شعير، السينما الدينية بإيران.... الفتوى والعالمية، مركز الجزيرة للدراسات، 2/ 12/ 2012، متاح على:

http://www.aljazeera.net/news/pages/662ec516.

7-هناء هشام، إيران في أفغانستان: تأثير دون إستراتيجية واضحة، أكتوبر 2010، متاح على:

http://alrased.org/main/articles.aspx?selected_article_no=4524.

8-وزير الثقافة والإرشاد للبنان مكانة خاصة واستثنائية لدى الشعب الإيراني، موقع المجمع العلمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، 7/ 7/ 2012، متاح على:

www.taqrib.info/arabic/inex.phps.

9-موقع المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية في بيروت:

www.beirut.ico.ir/index.aspx?lsiteid=139.

10-موقع سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في بيروت:

www.iranianembassy.net/page.php?CID=2.

11-كريم سجادبور، إيران وتسريبات ويكليكس:إعادة النظر في صورة إيران في العالم، مؤسسة كارينجي للسلام الدولي، 30نوفمبر 2010، متاح علي:

Arabic.carnegieedcoument.org/206/4/30/11 .

12-افتتاح الأسبوع الثقافي الإيراني في الأونيسكو، موقع المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية في بيروت، 4/ 7/ 2010

beirut.icro.ir/index.aspx?siteid=139.

13-موقع المؤسسة الإسلامية للتربية والعلوم مدارس المهدي،

www.almohdischools.org.

14-موقع جمعية مراكز الإمام الخميني الثقافية في لبنان

www.Imamcenter.net/eassydetails.php=24&eid=26&cid=24.

15-طلال عتريسي، العلاقات الإيرانية اللبنانية بين عام 1982: 2010، سلسلة دراسات مبادرة المساحة المشتركة، متاح على

textcsi.evelmania.com/files/iran1300233738.pdf.

16-مرصد الجمعيات الأهلية في لبنان "مجال"، عدد 1990، كانون الثاني 2012، متاح على:

Ctrda.org.Lb/ar/newsletter/83

17-سعود الزاهد، حزب الله يبعث 150 شابة لبنانية إلى إيران لتوطيد الأسس العقائدية المشتركة، 21 يوليو 2011، متاح على:

www.alarabia.net/articles/2011/07/12/158644.html .

18-مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب الإسرائيلي، 17/ 8/ 2012، متاح على:

www.terronisminfo.org.il?data/articles/20378.

19- معتز بالله عبد الفتاح، خطاب الدبلوماسية الشعبية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط التحليل والفعالية، ندوة الدبلوماسية العامة الأمريكية تجاه العالم العربي، 18مايو، 2006، متاح على :

http://www.hewaronline.net/uspublicdiploamcy/mzPublicDiplomacy.pdf.

20- أم العز الفارسي، السياسات الثقافية بين وعى التنمية وتنمية الوعي، 25-4-2009، متاح على :

.http://www.albiladdaily.com/articles.php?action=show&id=2820

21- كارن أبو الخير، عالم بلا أقطاب : الحقائق الإستراتيجية الجديدة في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، متاح على

./http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/113/1751

ثانيا: باللغة الأجنبية:

A) Documents :

1- Implementation of The NPT Safeguards Agreement and Relevant Provisions of Security Council Resolutions in The Islamic Republic of Iran، 8 Nov 2011،

www.iaea.org/publications/Documents/Board/2011/gov2011-65.pdf.

B) BOOKS :

1- Alan، Chong، **Foreign Policy In Global Information Space: Actualizing Soft power**، VA، U.S.A: Palgrave Macmillan، 2007.

2- Armitage، Richard L. and Nye، Joseph، **A smarter، more secure America**، New York: Center For Strategic and International Studies، 2007.

3- Art، Robert J. and Waltz، Kenneth N.، **The Use of Force: Military power and International Politics**، New York: Rowman and little Field publishers inc، 2004.

4- Castells، Manuel، **Power of Identity : Economy، Society and Culture**، Hoboken، Nj، U.S.A: Wiley-Blackwell، 2nd Edition. November 2009.

5- Harold، Scott and Nader، Alireza، **China and Iran : Economic، Political and Military Relations**، Santa Monica: Rand Corporation، 2012.

6- Laipson، Ellen، **Engaging Iran on Afghanistan**، Washington: Stimson Center،March 2012.

7- Nye، Joseph، **Soft Power: The Means To Success In World Politics**، New York: Public Affairs، 2004.

8- Nye، Joseph، **The Future of power**، New York: Public Affairs، 2011.

9- Nye، Joseph، **The paradox of American power: why The world's Only Super power Cannot Go It Alone**، New York: Oxford University press، 2002.

10- Nye، Joseph، **The Power To lead**، New York: Oxford University Press، 2008.

11- poggi، Gianfranco، **Forms Of Power**، Cambridge: Polity Press، 2001.

12- Rothgeb، John M.، **Defining Power :Influence and Force In the Contemporary International System**، New York: St.Martin's press، 1993.

13- Treverton، Gregory F. and Jones، Seth G.، **Measuring National power**، USA: RAND Corporation، 2005.

C) Periodicals :

1- Alagha، Joseph، Wilayt Al-Faqih and Hezbollah's Relation With Iran، **Journal of Arabic and Islamic Studies**، Vol. 10، 2010.

2- Avineri، Shlome، Iran and The West: A symposium، **Dissent**، Vol. 54، No. 1، winter 2007.

3- Barnett، Michel and Duvall، Raymond، Power In International Politics، **International Organization**، vol.59، No.1، Winter 2005.

4- Barzegar، Kayhan، Iran's Foreign Policy Strategy After Saddam، **Washington Quarterly**، Vol. 33، No.1، Jan 2010.

5- Brown، John، Smart Power In - Public Diplomacy Out ?، **Place Brarding and public Diplomacy**، Vol. 5، No. 2، August 2009.

6- chubin، Shahram، Iran's Power In Context، **Survival: Global Politics and Strategy**، Vol. 51، No.1،February-March 2009.

7- Dalton، Richard، Iran Is On Roll، **The World Today**، Vol. 63، No. 1، Jan 2007.

8- Eiselohr، Roschanack، Iran: The Vatican of Shiism، **Middle East Report**،No.233، Winter 2004.

9- ________________، Post Revolutionary Iran and Shii Lebanon: Contested histories of Shiie Transnationalism، **Middle East Studies**، Vol. 39، 2007.

10- Eisenstudt، Michuel، The Strategic Culture of The Islamic Republic of Iran: Operational and Policy Implications، **Middle East Studies**، No.1، August 2011.

11- Elhusseni، Rola، Hezbollah and the Axis of Refusal: Hamas، Iran and Syria، **Third World Quarterly**، Vol. 31، No.5، 2010.

12- Ferguson، Nail، Power، **Foreign Policy**، No: 134، Jan-Feb 2003.

13- Fuller، Graham E.، The Hezbollah-Iran Connection: Model for Sunni Resistance، **The Washington Quarterly**، Vol. 30، No.1، Winter 2006.

14- Gelbart، Janathm، The Iran-Syria Axis: A Critical Investigation، **Stanford Journal of International Relations**، Vol.XII، No.1، 2010.

15- Hart، Jeffery، Three Approaches To The Measurement Of Power In International Relation، **International organization**، Vol.30، No.2، Spring 1976.

16- Harvie، Charles and Saleh، Ali salman، Lebanon's Economic Reconstruction After The War:A bridge Too Far، **Journal of policy Modeling: A social science forum of World issue**،Vol.30، No.5، 2008.

17- Hass، Richard N.، The New Middle East، **Foreign Affairs**، vol.85، No.6، Nov- Dec 2006.

18- Herzig، Edmund، Regionalism: Iran and Central Asia، **International Affairs**، Vol. 20، No.3، 2004.

19- Hunter، Robert E.، Rethinking Iran، **Survival: Global Politics and Strategy**، Vol. 52، No. 5،October-November 2010.

20- International crisis group، Hezbollah and the Lebanese crisis، **Middle East Report**، No.69، 10 Oct 2007.

21- kearn، David W.، The Hard Truth About Soft Power، **Journal of political power**، Vol.4، No.1، April 2011..

22- Keohane، Robert and Nye، Joseph، Power and Interdependence In The Information Age، **Foreign Affairs**، vol . 77، No.5، Sept. Oct 1998.

23- Kroenig، Matthew and Mc Adam، Melissa and Weber، Steven، Taking Soft Power Seriously، **comparative strategy**، Vol.22، No. 5، 2010.

24- Lamloum، Olfa، Hezbollah's Media: Political History In Outline، **Global Media and Communication**، Vol. 5، No. 3، March 2009.

25- Lee، Geun، A theory of Soft power and Korea's Soft Power Strategy، **Korean Journal of Defense Analysis**، Vol . 21، No.2، June 2009.

26- Mahbubani، Kishore، Smart Power: Chinese Style، **American Interest**، Mar-April 2008.

27- Nizameddin، Talal، Squaring The Middle East Triangle In Lebanon: Russia and Iran-Syria-Hezbollah Nexus، **the Slavonic and East Europe preview**، Vol. 86، No. 3، July 2008.

28- Nossel، Suzanne، Smart Power، **Foreign Affairs**، vol.83، No.2، Mars-April 2004.

29- Nye، Joseph، Soft Power، **Foreign Affairs**، No. 80، Autumn 1990.

30- ________، The Changing Nature of World Power، **Political Sciences Quarterly**، Vol. 105،No. 2،Summer 1990.

31- ________، Soft Power and American Foreign Policy، **political science Quarterly**، vol. 119، No.2، 2004.

32- ________، Security and Smart Power، **America Behavioral Scientist**، Vol.51، No. 4، May 2008.

33- ________، Smart Power and The War on Terror، **Asia Pacific review**، Vol:15 No:1، 2008.

34- ________، Get Smart: Combining Hard and Soft، **Foreign Affairs**،،Vol. 88، Issue.4، July - August 2009

35- ________، Is Military Power Becoming Obsolete، **Korea Times**، 13 January 2010.

36- ________، Power and Foreign Policy، **Journal of Political Power**، Vol.4، Issue.1، April 2011.

37- Orme، John، The Utility of Force In a World of Scarcity، **International Security**، Vol. 22، No. 3، Winter 1997-1998.

38- Parasiliti، Andrew، Iran: Diplomacy and Deterrence، **Survival: Global Politics and Strategy**، Vol. 51، No. 5، 2009.

39- Piotrowski، Marcin Andrzej، Iran's Reaction To The Arab Spring and the Crisis In Syria، **Bulletin**، The Polish Institute For International Affairs، No. 99، 26 October 2011.

40- Ramazani، R.K، Ideology and Pragmatism In Iran's Foreign Policy، **Middle East Journal**، Vol.58، No.4، Autumn 2004.

41- Rambeg، Bennet، The Iranian Quagmire: How To Move Forward، **Bulletin of The Atomic Scientists**، Vol. 66، No.6، November 2010.

42- Raytakeah، Gloin Dueckand، Iran's Nuclear Challenge، **Political Science Quarterly**، Vol.122، No. 2، 2007.

43- Rosenau، N. James، Illusion of Power and Empire، **History and Theory**، Vol.44، No. 4، December 2005.

44- Sadeghi، Ahmed، Genology of Iranian Foreign Policy: Identity، Culture and History، **the Iranian Journal of International Affairs**، Vol. xx. No. 4، 2003.

45- Salem، Paul، The Future of Lebanon، **Foreign Affairs**، Vol. 85، No.6، Nov- Dec 2006.

46- Samii، Abbas William، Shiites in Lebanon: The key to Democracy، **Middle East Policy**، Vol. XIII، No. 2، Summer 2006.

47- ___________، A Stable Structure On Shifting Sands: Assessing the Hezbollah Iran Syria Relationship، **Middle East Journal**، Vol. 62، No. 1، Winter 2008.

48- Smith، Mitchell p.، Soft Power: Rising Romantic Europe in The Service of Practical Europe، **World literature Today**، Jan. Feb 2006.

49- Soltani، Fakhreddin، Foreign Policy of Iran After Islamic Revolution، **Journal of Politics and law**، Vol. 3، No.2، September 2010.

50- Tarock، Adam، Iran's Nuclear Programme and The West، **Third World Quarterly**، Vol. 27، No. 4، 2006.

51- Ward، Steven R.، The Continuing Evolution of Iran's Military Doctrine، **Middle East Journal**، Vol. 59، No.4، Autumn 2005.

52- Wilson، Ernest j.، Hard power- Soft power-Smart power، **American Academy of political and social science**،،Vol. 616، No .110، 2008.

53- Zeweiri، Mahjob and Awwad، Rulla، Obama's "Smart-Power" Strategy: One Year On: The Case of the Middle East، **Digest of Middle East Studies**، Vol. 19، Issue. 1، spring 2010.

54- Zeydabadi- Nejad، S.، Iranian Intellectuals and Contact With West : the Case of Iranian Cinema، **British Journal of Middle Eastern Studies**، Vol. 34، No. 3، December 2007

55- Zisser، Eyal، Iranian Involvement in Lebanon، **Military and Strategic Affairs**، Vol. 3، No. 1، May 2011.

D) research papers:

1- Addis، Casey L. and Others، Iran: Regional Perspectives and US Policy، **Congressional research service**، Jan 13، 2010.

2- Alsis، Peter and others، US and Iranian Strategic Competitions In The Gulf States and Yemen، **Center For Strategic and International Studies**، March 2012.

3- Alterman، Jon B. And others، Gulf Kaleidoscope :Reflections on the Iranian Challenge، **Center For Strategic and International Studies**، Middle East Program، May 2012.

4- Bar، Shamuel، Iran: Cultural Values، Self Images and Negotiation Behavior، Herzliya Conference، **Institute For Policy and Strategy**، 2004.

5- Berit ،Benedetta، The On Going Battle For Beirut :Old Dynamics and New Trends، **The Institute For National Security Studies**،Tel

Aviv university، December 2011.

6- Charin، Ethan and Malka، Haim، Iran's Soft power Create Hard Realities، **Center For Strategic and International Studies** (CSIS)، Middle East Program، April، 2008.

7- Cordesman، Antony H.، Iran's Support of Hezbollah in Lebanon، **Center for Strategic and International Studies**، July 2006.

8- ______________، Iran : wealling OR Hegemon، **Center For Strategic and International Studies**، Feb 2007.

9- ______________،Iran Revolutionary Guards the Al Quds Force and other Intelligence and Paramilitary Force، **Center for Strategy and International Studies**، 16 August 2007.

10- ______________، Iran Military Development and Its Implication The Prospects For Negotiation، **Center for Strategic and International Studies**، January 2010.

11- Cordesman، Anthony H. and Toukan، Abdullah، Analyzing The Impact of Preventive Strikes Against Iran's Nuclear Facilities، **Center For Strategic and International Studies**، September 2012.

12- Cordesman، Anthony H. and others، U.S Iranian Competition: The Gulf Military Balance 1: The Conventional and Asymmetric Dimensions،**Center for Strategy and International Studies**، 6 Jan 2013.

13- Eilam، Ehud، Brothers In Arms :Would Hezbollah and Hamas Join Iran In a War Against Israel ?، **The Begin Sadat Center For Strategic Studies**، 23 Oct 2012.

14- Habibi، Nader، Turkey and Iran: Growing Economic Relations Despite Western Sanctions، **Crown Center for Middle East Studies**، Brandies University، No.26، May 2012.

15- Helal، Firas، Iran and The Arab Revolutions : Positions and

Repercussion، **Arab Center for research and policy Studies**، September 2011.

16- Iran's Activity In East Africa، the Gateway To The Middle East and The African Continent، **Intelligence and Terrorism Information Center**، July 29، 2009.

17- Johnson، Stephen، Iran's Influence In The Americas، **Center for Strategic and International Studies**، March 2012.

18- kozhanov، Nikolay، Iran Struggles Unsuccessfully For Influence In Central Asia، **The Washington institute**، 28 August 2012.

19- Lecoutre، Sophie، The US Shift Towards 'Smart Power' and its Impact on the Transatlantic Security Partnership، 2010، *College of Europe EU Diplomacy Paper*، **2/2010، January 2010.**

20- lin، Christina، The East Asian Loophole In Iran Sanctions: Encouraging Compliance by Our Allies and China، **the Washington institute**، August 12، 2010.

21- Mc Clory، Jonathan، The New Persuaders :An International Ranking of Soft Power، **Institute for Government**، December 2010.

22- Olli Rehn، Europe's Smart Power In Its Region and the World، **Speech at the European Studies Centre**، St Antony's College، University of Oxford، 1 May 2008.

23- Ramozani، R.K. Understanding Iranian foreign policy، The Middle East Institute Viewpoints: The Iranian Revolution at 30 series، **Middle East institute**، April 2012.

24- Rasmussen، Katrine Barlaekow، The Foreign Policy of Iran: Ideology and Pragmatism in the Islamic Republic، **Danish Institute for International Studies**، March 2009.

25- *Rennick، Sarah Anne* and others، The US Smart power approach: A Challenge For the Euro- Med Space، Policy Paper، **Expert Advisory Group**، No:8، Jan 2012.

26- Schenker، David، Arming Hezbollah ?U.S. Military Assistance to Lebanon، **The Washington Institute for Near East policy**، 19 August 2012.

27- Shanahan، Prodger، The Gulf States and Iran: Robust Competitors or Interested By standers، **Lowy Institute For International Policy**، November 2009.

28- Slaving، Barbara، Strategically lonely : Iran Exploits Opportunities For Regional Influence، **South Asia Center**، Atlantic council، March 2011.

29- Taylor، Claire،Iran : Conventional Military Capabilities، **The UK House of Common Library**، September 2009.

30- Ventis، Evangleos، the Rising Power of Iran In the Middle East: Forming An Axis With Iraq، Syria and Lebanon، **working paper No: 21، University of Leiden**، Greece، July 2011.

31- Vuving، Alexander L.، How Soft power works، **paper presented at the Panel "Soft power and Smart power"**، American political science Association Annual meeting Toronto، September، 3،2009.

32- Wilner، Alexander. And Cordesman، Anthony،**U.S and Iranian Strategic Competition: The Gulf Military Balance**، Center for Strategic and International Studies، November 2011.

33- Wilson، Ernest J.، Hard power-Soft power-Smart Power، **the Annals of the American Academy of Political and Social Science**، 2008.

34- Yaalon، Moshe، The Second Lebanon War : From Territory to Ideology، **Jerusalem Center for Public Affairs**، August 30، 2008.

E) Websites:

2- Unclassified Report on Military power of Iran، April 2010، available at :

www.fas.org/man/eprint/dod iran 2010 pdf.

3- Annual Report on Military Power of Iran، April 2012، available at :

www.fas.org/man/e.prin/dod_Iran.pdf.

4- Wellman، Ariel Farrar and Frasco، Robert، North Korea-Iran Foreign Relations، July 1، 2010، available at :

http://www.irantracker.org/foreign-relations/north-korea-iran-foreign-relations.

5- Dickin son، Elizabeth، Smart Power:A brief History، May/ june 2010 available at:
www. Foreign policy. com/ articles /2010/04/26/ brainer- brawn.

6- Non-State Actors Impaction International Relations and Implications For The United States، National Intelligence Council، August 2007، available at:
http://www.dni-gov/nic/pdf_GIF-confreports/non state_actors_2007.pdfs.

7- Lebanon Asks Iran to Supply Its Army With Mid-Size Weapon،26 Nov 2008، available at:

www.Haartez.com/news/lebanon.asks-iran-to-supply-its-armywith-midsizeweapon1-258316.

8- Iran Offers Lebanon Defense Assistance، 5 Feb 2011، available at: www.presstv.ir/detail1/63761.html.

9- Makovsky، David، Iran's Hand in Lebanon، 23July، 2006، available at:
http://www.utsandiego.com/uniontrib/20060723/news_mz1e23makovs.html.

10- *Wellman، Ariel Farrar*، Iranian Soft Power، March 2009، available at:
http://www.irantracker.org/analysis/iranian-soft-power.

11-________________، Clinton's Latin America trip : Iran's return on soft power investment in the region ?، March 12،2010، available at:

http://www.irantracker.org/foreign-relations/clinton%E2%80%99s-latin-america-trip-iran%E2%80%99s-return-soft-power-investment-region.

12- Lilei، Song، The Discourse of EU's Power and its Mediterranean Policy، available at :

http://www.garnet-eu.org/pdf/Lilei.pdf.



قائمة الأشكال

* * *

قائمة المحتويات